

كتاب
نار القرائ
في
شرح جوف الفراء

مختصر

طُبِعَ ثَلَاثَةً فِي بَيْرُوتٍ فِي الْمَطْبَعَةِ الْأَدَبِيَّةِ سَنَةِ ١٩٠٤

* بِرَخْصَةِ نِظَارَةِ الْمَعَارِفِ الْجَلِيلَةِ فِي الْأَسْتَاثَةِ الْعَلِيَّةِ *

بِنَفَقَةِ الْفَقِيرِ إِلَيْهِ تَعَالَى مِيخَائِيلَ أِبْرَاهِيمَ رَحِمَهُ

كتاب
نار القفر
في
شرح جوف الفرا

مختصر

طُبِعَ ثَلَاثَةَ فِي بِيْرُوتَ فِي الْمَطْبَعَةِ الْاَدَبِيَّةِ سَنَةِ ١٩٠٤

* بِرَخْصَةِ نَظَارَةِ الْمَعَارِفِ الْمَجْلِيَّةِ فِي الْاَسْتَاثَةِ الْعَلِيَّةِ *

بِنَفَقَةِ الْفَقِيرِ اِلَيْهِ تَعَالَى مِيخَائِيلُ اِبْرَاهِيمَ رَحِمَهُ

16004

فهرس الكتاب

صفحة	صفحة	
٨٤	٤	الكلمة وما يتالف منها
٨٧	٥	الاسم
٨٨	٦	الاعراب والبناء
٩١	٨	الاعراب والمعرّبات
٩٢	٩	الاعراب بالحركة
٩٤	١٠	الاعراب بالحروف
٩٨	١٣	ملحقات التثنية والجمع
١٠٦	١٥	تقدير الاعراب ومحلّه
١١٠	١٧	امتناع صرف الاسم
١٢٢	١٩	موانع الصرف
١٢٥	٣١	بناء الاسم
١٣١	٣٤	النكرة والمعرفة
١٣٤	٣٥	الضمير
١٣٩	٤٠	العلم
١٤٠	٤٤	اسم الاشارة
١٤١	٤٥	الموصول
١٤٥	٥٣	العوامل والمعمولات
١٤٨	٦٤	الحذف والتقدير
١٥١	٦٧	المبتدأ والخبر
١٦٢	٧٧	الفاعل
١٦٤	٨١	نائب الفاعل
١٧٢	٨٣	تعلق الفعل بمنصوباته
		المفعول المطلق
		المفعول به
		المفعول فيه
		المفعول له
		المفعول معه
		المستثنى
		الحال
		التمييز
		الاضافة
		الفعل
		كان واخواتها
		كاد واخواتها
		ظن واخواتها
		ما ينصب ثلاثة مفاعيل
		جمود الفعل
		افعال المدح والذم
		افعال التعجب
		اعراب الفعل وبناءوه
		شبه الفعل
		الحرف
		احرف الجر
		ان واخواتها

صفحة	صفحة		صفحة
٢٧٦	القسم	١٧٩	نواصب الفعل
٢٧٨	ضمير الشأن	١٨٤	الجوازم
٢٨٠	ضمير الفصل وكاف الخطاب	١٩٣	الاحرف المشبهة بليس
٢٨٢	قيود الضمائر	١٩٦	لا النافية للجنس
٢٨٥	احكام الضمائر	٢٠١	النعته
٢٨٧	الموصلات الحرفية	٢٠٧	عطف البيان
٢٨٩	حرف التعريف	٢٠٩	التاكيد
٢٩١	التنوين	٢١٥	البدل
٢٩٣	نون التثنية والجمع	٢٢٠	عطف النسق
٢٩٤	نون الوقاية	٢٢٤	الوقف
٢٩٥	نون التوكيد	٢٢٨	النداء
٢٩٨	لام التوكيد	٢٣٨	توابع المنادى
٣٠٠	ادوات النفي	٢٤٠	الاستغاثة
٣٠١	حروف العطف	٢٤١	الندبة
٣٠٥	قد والسين وسوف	٢٤٤	الاختصاص
٣٠٦	عند وايدى ومع وقط واذا الفجائية	٢٤٥	التخدير والاغراء
٣٠٧	أما ولولا ولوما ولو ولما الحينية	٢٤٦	الاشتغال
	احرف الجواب والتفسير والتنبيه	٢٥٢	التنازع
٣١١	والاستفتاح	٢٥٤	العدد
٣١٣	تحريك الساكن	٢٥٩	الكنايات
٣١٤	الاستئناف	٢٦٢	اسماء الافعال والاصوات
٣١٥	الحكاية	٢٦٧	تقسيم الكلام
٣١٨	احرف الزيادة	٢٦٨	الطلب
٣٢٢	احكام الظرف والمجرور	٢٦٩	ادوات الطلب
٣٢٤	الجملة واحكامها	٢٧٤	احرف النداء

كتاب
نار القراء
في
شرح جوف الفراء

تأليف الشيخ ناصيف اليازجي اللبناني
رحمه الله وتقعنا به

مختصر

بقلم ولده الشيخ ابراهيم اليازجي اللبناني
عفي عنه

﴿ حق طبعه محفوظ ﴾

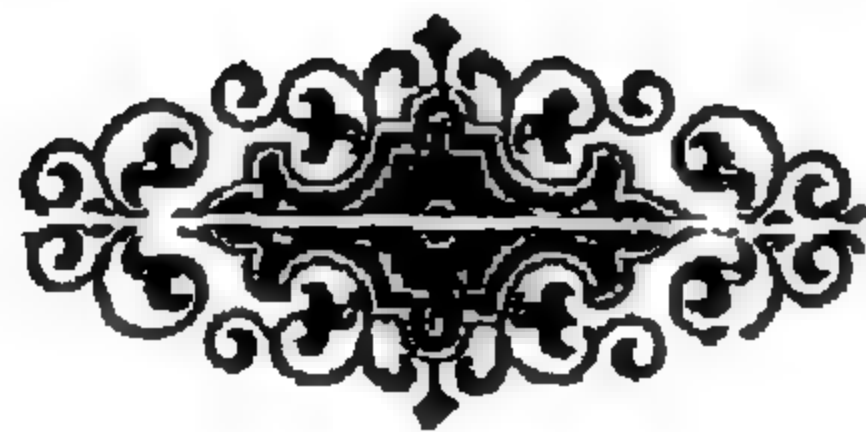
❦ بسم الله المبدئ المعيد ❦

الحمد لله على ما افاض من سوابغ نواله وافاد من نوابغ افضاله والصلاة والسلام على كل نبي وآله * وبعد فهذا اختصار لكتاب والدي المسمى بنار القري في شرح جوف الفراء دعاني اليه ما رأيت من حاجة التدريس الى كتاب يستوفي قواعد النحو بعلمها على الوجه المعول عليه عند الجمهور دون الخوض في ايراد الاقاويل المتناقضة والآراء المتباينة لما في ذلك من إبعاد الشقة على الطالب وتشيت ذهنه بتشعب الوجوه والمذاهب . فاسقطت منه كل ما بدا لي الاستغناء عنه من الاقوال المرجوحة واللغات المهجورة وما لم يشتهر استعماله من ضروب التراكيب ومناحي الإعراب التي تحتلها الصناعة الا ما ندر من ذلك مما كثر تداوله بين النحاة او ورد في كلام مشهور . وحيث وجدت قولين لا يسع الدارس جهل احدهما خلفاء مرجوحيته او شهرته بين اهل هذا العلم اثبت القولين جميعاً مع الإيماء الى ما فيهما في الغالب وبيان المختار منهما في مذهب اهل التحقيق * وقد زدت في بعض مظان الحاجة ما عن رأي الضعيف من بسط او استدراك تقريباً للفهم وتوفية للفائدة ولم آل حرصاً على تحرير كل ما كانت رحمه الله قد تداركه في المتن او الشرح ايام تدرسه لهذا الكتاب وفاء بالذمة ونصحاً في البلاغ * ذلك كله مع المحافظة على اسلوب المصنف وعبارته في الأعم الأغلب سوى ما لخصته في بعض المواضع وما اقتضته مواصل الكلام ومقاطعته في غيرها مما لا يخفى وجهه على من تصفحه بالبصيرة النقاد * ثم انه لما كان غرض المصنف رحمه الله التوسع في مذاهب هذا العلم والإحاطة باطرافه لوقوفه عند غير الحد الذي رسمته لنفسه في هذا العمل تعين عليه ان لا يفوت في النظم شيئاً مما اقتضته الخطة التي اتخاها ولذلك جاء في آيات الأرجوزة ما جاء في الشرح من الزوائد والشوارد التي قضى الطلب باهاها من هذا المختصر وحيث دعت الحال الى اسقاط بعض الايات من اصلها . وربما وقع مثل ذلك في بعض البيت دون بعضه على حين لا سبيل الى اثباته برمته ولا الى الاستغناء عنه برمته فلم يكن لي بد من تقصص اسبابه وحمل الخاطر الكليل على اعادة نظمه او استبدال ما وقع منه

وراء المقصود بما يرجع اليه وينطبق عليه وهي الغاية التي ينتفع من دونها عواري
والشوط الذي تمجّر اذ يال العجز فيه على آثاره ولا سيما والمقام مما تتوازن فيه المقادير
وتتلجج في ساحته رُسُل المعاذير ولكن حجة الضعيف إقراره ومن بلغ الجهد فقد
بلغت اعذاره * واني لأستغفر الله مما اجتأأت به عليه في ذلك كله وانما بفضل علمه
فعلت وبمُجاجة قلبه أسقطت وبدلت ولم افعل الا رجاء ان اعمم ما قصد من فائدة
هذا الكتاب واقرب مسافة مناله على الطالب فان أصبت فالفضل لقساني برده
وناظم وشاحه وعقدته والا فاني عملت على مكانة العلم القاصر ونزلت على حكم الذهن
الفائر والمسؤول ممن يقف على عملي هذا من اهل النقد ان يتغمد به بذيل
حلمه ويسدد ما انا أدعي من وجوه الصواب بوسع علمه
وما توفيقى الا بالله انه بالهداية كفي

وهو حسبي ونعم

الوكيل



بِسْمِ اللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

الحمد لله العَلَمُ المفرد . الذي يُسند إليه ولا يُسند . اما بعد فهذا شرحٌ سمَّيتهُ نار
القرى . على الأرجوزة التي سمَّيتها جوف الفرا . يتكفل بإيضاح معانيها على غير
اسهاب . وتوسيع مبانيها في أكثر الابواب . وانا التمس من ارباب الصناعة ان
يصفحوا عما يرون فيها من الزلل . ويصلحوا ما يعثرون عليه من الخلل . والله
الموفق الى الصواب في كل قولٍ وعمل

فاتحة الكتاب

أَقُولُ بَعْدَ حَمْدٍ مَنْ يُسْتَفْتَحُ بِحَمْدِهِ وَلِاسْمِهِ يُسَبَّحُ
قَدْ جُمِعَتْ فِي النَّحْوِ مَا سَوْفَ تَرَى أَرْجُوزَةً سَمَّيْتُهَا جَوْفَ الْفَرَا
وَهَا أَنَا فِي سَرْدِهَا أَقُولُ وَاللَّهُ فِي تَوْفِيقِي الْمَسْأُولُ

الأرجوزة أفعولة من الرجز وهو بحرٌ من بحور الشعر . والفرا حمار الوحش وهو افضل
صيد عند العرب وعلى ذلك قولهم في المثل كل الصيد في جوف الفرا كناية عن
الاكتفاء به حتى كأن من يصطاده قد اصطاد كل صيد . وهذا هو الوجه في تسمية
هذه الأرجوزة لانها متضمنة أكثر المسائل المتفرقة في كتب النحاة فكأن الواقف
عليها قد وقف على كل كتاب في هذا الفن

مقدمة

في الكلمة وما يتألف منها

كَلِمَةُ النَّحَاةِ قَوْلٌ مُفْرَدٌ بِأَسْمٍ وَفِعْلٍ وَبِحَرْفٍ تَرَدُّ
وَحَيْثُمَا أَفَادَ مَا يُؤَلَّفُ مِنْهَا فَذَلِكَ بِالْكَلَامِ يُعْرَفُ

اي ان الكلمة في اصطلاح النحاة قولٌ مفردٌ اي لفظٌ يدل على معنى مفرد كرجل .
وهي تنحصر في الاسم والفعل والحرف . لان ما وُضِعَتْ له يُنحصر في الذات وهي الاسم

والحدّث وهو الفعل والرابط بينهما وهو الحرف . واما ما يؤلّف منها فتى افاد الافادة
المعتبرة وهي التامة التي يحسن السكوت عليها نحو العلم نافع فهو الكلام وهو المعتبر
عند النحاة * واعلم ان القول اخص من اللفظ لان اللفظ يشمل المستعمل كرجل
والمهمل كجسق والقول يختص بالمستعمل ولذلك عرفنا الكلمة به . والتأليف اخص
من التركيب لان التركيب ضم بعض الكلمات الى بعض مطلقاً والتأليف ضم بعضها
الى بعض مع الارتباط بينهما ولذلك عدنا اليه * ولا بدّ للكلام من طرفين وهما
المُسند والمُسند اليه ولذلك لا يكون اقل من كلمتين حقيقة كما رأيت او حكماً كقم
باعتبار الضمير المستتر فيه . وقد يكون اكثر فيجوز ان يُسنى كلاماً وكلمة ما لم يقع
فيه ما يمنع استقلاله بالافادة نحو ان قام زيد فينتفي الكلام ويشعين الكلم * وعلى
هذا يكون الكلام اخص من الكلم باعتبار المعنى لانه لا يُطلق الا على المفيد والكلم
يُطلق على المفيد وغيره . واعم منه باعتبار اللفظ لانه يُطلق على اقل من ثلاث كلمات
والكلم لا يطلق على اقل منها لما فيه من معنى الجمع الذي لا يطلق على اقل من ثلاثة آحاد

كتاب الاسماء

فصل

في حقيقة الاسم واقسامه وعلاماته

الاسم ما افاد معنى حصلاً في نفسه من زمن وضعاً خلا

اي ان الاسم هو اللفظ الذي يفيد معنى حاصلاً في نفسه خالياً من الزمان بحسب
وضعه . فيندرج فيه ما لا يدل على زمان اصلاً كزيد ورجل . وما يدل على مجرد
الزمان لا على معنى مقترن به كأمس واليوم . وما يدل على معنى مقترن بالزمان لا
بحسب الوضع كضارب وهيهات . فان الاول قد عرض عليه ذلك لمشاركته الفعل
والثاني قد جعل اسماً لما يدل على الزمان فتكون الدلالة الوضعية لمسماه . وبهذا
القييد يخرج عنه ما تجرد من الفعل عن الزمان كنعم وبش فان ذلك قد عرض
عليهما لتضمنهما معنى الحرف كما سيأتي في باب الفعل

وهو قوام للكلام مظهر كجعفر أو نحو أنت مضمّر

اي ان الاسم هو ركن الكلام الذي يقوم به ويعتمد عليه في التركيب لانه لا ينعقد بدونه . وهو اما مظهر كجعفر واما مضمير كانت * واعلم ان الكلام لا يتألف الا من اسمين كزيد قائم . او اسم وفعل كقام زيد . فلا يتألف من فعلين ولا يدخل الحرف في تركيبه مطلقا وانما يؤتى به لامر خارج عن نفس التركيب . وذلك لان الاسم يحتمل الدلالة على الذات والحدث فيكون مسندا اليه باعتبار الاول ومسندا باعتبار الثاني . والفعل يدل على الحدث دون الذات فيكون مسندا ولا يكون مسندا اليه . والحرف لا يدل على شيء منهما فلا يكون مسندا ولا مسندا اليه .

وَأَصْدَقُ الْوَسْمِ لَهُ أَنْ يَسْتَنْدَ إِلَيْهِ أَوْ لِمَا بِمَعْنَاهُ وَرَدَ

اي ان اصدق العلامات التي يعرف بها الاسم صحة الاسناد اليه كجعله مبتدأ او فاء لا كما مر . فان كان لفظه لا يقبل الاسناد اليه كقند اعتير الاسناد الى ما هو بمعناه كالمكان الذي هو بمعنى عند وهو يقبل الاسناد اليه فتصدق الاسمية عليها * وقد ذكروا للاسم علامات شتى غير هذه وهي الالف واللام وحرف الجر والتنوين والاضافة والنداء . وزاد بعضهم التثنية والجمع والتصغير والنسبة والوصف والتوكيد المعنوي وعود الضمير اليه ولحاق تاء التانيث المتحركة به . والعلامة التي ذكرناها اتفق العلامات لانها مطردة فيه دونهن ولذلك اقتصرنا عليها

فصل

في الاعراب والبناء واحكامهما

يُرَادُ بِالْأَعْرَابِ تَغْيِيرُ دَخَلٍ فِي آخِرٍ وَلَوْ بُوْهُمُ لِعَمَلٍ
وَهُوَ عَلَى اسْمٍ قَدْ جَرَى فِي الْأَصْلِ وَضَعًا وَفِعْلٍ بِطَرِيقِ الْحَمْلِ
وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَخَفْضُ جَزْمٍ كُلُّ لَهُ فِي مَا اقْتَضَاهُ حُكْمٌ

اي ان الاعراب تغيير يلحق آخر الكلمة لعامل يعمل فيها نحو جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد . وذلك لا بد منه قضاة لحق العامل . فان لم يكن ظاهرا في اللفظ فلا بد ان يكون مقدرا في النية نحو جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى . وهو يجري على الاسم بطريق الاصالة لانه موضوع له . ويجري على الفعل بطريق الحمل

على الاسم كما ستعرف . وانواعه اربعة وهي الرفع والنصب والخفض والجزم وكل واحد منها يكون حكماً له في الموضع الذي يقتضيه كما ستري * واعلم انهم اختلفوا في حقيقة الاعراب فذهب قوم الى انه معنوي وعرفوه بانه تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها وهو المشهور واليه ذهب سيبويه . وذهب آخرون الى انه لفظي وعرفوه بانه اثر يجلبه العامل في آخر الكلمة . فعلى المذهب الاول تكون الحركات دلائل على الاعراب وعلى المذهب الثاني تكون هي نفس الاعراب وفي ذلك نزاع طويل لا نطيل الكلام بذكره * والاعراب انما يتعلق بآخر الكلمة لانه وصف لها في المعنى والوصف متأخر عن الموصوف . غير ان من الآخر ما هو آخر بالحقيقة كدال زيد وما هو بمنزلة الآخر كدال يد فانها لما حذفت الياء التي بعدها

نزلت منزلتها فجرى الاعراب عليها

نَقِضُهُ الْبِنَاءُ لِلْحَرْفِ وَقَدْ شَاعَ وَكُلُّ الْحَرْفِ إِعْرَابًا فَقَدْ

وَحْكَمُهُ السُّكُونُ مَا لَمْ يُعْتَرِضْ بِمَنْعٍ مِنْ دُونِهِ أَوْ بِغَرَضٍ

اي ان البناء تقيض الاعراب في حقيقته فيكون هو الثبات على حالة واحدة لغير عامل . وهو في اصله للحرف غير انه يقع في الكلم الثلاث كما ستري بخلاف الاعراب فانه لا يشيع هذا الشيوع لانه لا يقع في الحروف البتة * وحكم البناء السكون وهو الاصل فيه لما بينهما من المناسبة . غير انه قد يحول دونه مانع كالتقاء الساكنين في نحو حيث او غرض كالدلالة على كون البناء عارضاً في نحو لا رجل في الدار فيعدل عنه الى الحركة كما رأيت * واعلم ان في البناء ما في الاعراب من الاختلاف فقد قيل انه معنوي وعرف بانه لزوم آخر الكلمة حركة او سكوناً لغير عامل او اعتلال . وقيل انه لفظي وعرف بانه ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب . والاول هو المشهور وعليه اكثر النحاة

فَضُمَّ وَأُفْتُحَ فِيهِ وَأُكْسِرَ وَخُذِ مِنْهُ لِإِعْرَابِ سِمَاتٍ تَحْتَذِي

وَفِيهِمَا ذُو اللَّيْنِ نَائِبًا حَصَلَ وَالنُّونُ إِعْرَابًا وَحَذَفُهَا شَمَلُ

اي انه بناء على ذلك يعدل في البناء عن السكون الى الضم او الفتح او الكسر فتوجد فيه هذه الاربعة وهي القاب له ومنها يؤخذ للاعراب علامات موافقة لانواعه

كالضمة للرفع والفتحة للنصب وهلم جرا * وينوب عن هذه الاحكام في الاعراب والبناء حرف اللين وهو الواو والالف والياء . فيُعَرَّب بهذه الاحرف نحو جاء المؤمنون وقام الرجالن ورأيت القمرين . ويبنى عليها نحو يا مؤمنون ويا رجالان ولا قمرين في السماء . وتنوب النون في الاعراب فقط لانها خاصة به نحو يضربان . واما حذفها فيُعَرَّب به نحو لم يضربا . ويُنَبِّئُ عليه نحو اضربوا . وسيا في بسط الكلام على كل ذلك بالتفصيل * واعلم ان البناء على الفتح والسكون يقع في الاسم نحو كيف وكم . وفي الفعل نحو قام وقم . وفي الحرف نحو سوف وهل . واما البناء على الضم والكسر فيقع في الاسم كثيرا نحو حيث وامس . وفي الحرف نادرا نحو منذ وجير . ولا يقع في الفعل لثقل الصاحب والمصحوب

فصل

في احكام الاعراب والمعربات

بِالْحَرَكَاتِ مُفْرَدًا أَعْرَبُ وَمَا
يُجْمَعُ دُونَ ذِي ذُكُورٍ سَلِمًا
وَمُعَرَّبَ الْفِعْلِ الَّذِي يَجْرُدُ
عَنْ مُضْمَرٍ بَادٍ إِلَيْهِ يُسْنَدُ
وَمَا سِوَاهَا أَعْرَبَتْهُ الْأَحْرُفُ
وَذَاكَ فِي الْأَعْرَابِ فَرَعٌ يَخْلَفُ

اي ان الذي يُعَرَّبُ بالحركات هو الاسم المفرد كزيد . وما سوى جمع المذكر السالم من الجموع وهو يشمل جمع التكسير لمذكر كرجال او لمؤنث كنياق . وجمع المؤنث السالم كوثنيات . وكذلك الفعل المضارع المجرد عن ضمير بارز يُسْنَدُ اليه نحو يضرب * وما سوى هذه المذكورات يُعَرَّبُ بالحروف كما سيأتي في موضعه . وهذا الاعراب فرع عن الاعراب بالحركات لان الحركة هي الاصل والحرف نائب عنها كما مر * واعلم ان الاعراب اعم من ان يكون بذكر ما يُعَرَّبُ به نحو جاء زيد . او بحذفه نحو لم يضرب فان الجزم فيه قد حصل بحذف الضمة التي كانت له قبل دخول الجازم . وعلى ذلك يجري الاعراب بالحروف كما ستري * واطلاق المفرد لا ينقضى بالاسماء الخمسة التي تُعَرَّبُ بالحروف وهي من المفردات لان العبرة بالاحكام الكلية التي عليها مدار الجزئيات وهي قد شذت عنها الامر كما سيجي . فلا يلتفت اليها

وَالرَّفْعُ وَالنَّصَبُ لِكُلِّ وَخَفِضٌ إِسْمٌ فَقَطُّ وَالْجَزْمُ لِلْفِعْلِ فُرِضَ

اي ان الرفع والنصب شائعان بين جميع المعربات فيشتركان بين الاسماء منها والافعال نحو كان زيد قائماً واريد ان اذهب . بخلاف الخفض والجزم فان الاول يختص بالاسم والثاني يختص بالفعل فلا جزم في الاسماء ولا خفض في الافعال

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْجَزْمَ فِي اسْمٍ لَا يَرِدُ إِذْ فِيهِ غَمَضٌ وَجْهٌ حَكْمٌ قَدْ قُصِدَ وَالْخَفْضُ فِي الْفِعْلِ كَذَلِكَ أَمْتَعَا لَجَمْعِهِ بَيْنَ الثَّقِيلَيْنِ مَعَا

اي ان الجزم لا يقع في الاسم لانه عرضة للمعاني التركيبية كالفاعلية والمفعولية وحركات الاعراب تدل على ما يراد به من ذلك فلو جزم لم يظهر القصد الذي يراد به . والخفض لا يقع في الفعل لان الفعل ثقیل في اللفظ باعتبار وزنه وفي المعنى باعتبار مدلوله وهو الحدث والزمان والفاعل والخفض ثقیل فكهوا ان يجمعوا بينهما

فصل

في احكام الاعراب بالحركة

بِالضَّمَّةِ أَرْفَعُ مُعَرَّبًا بِالْحَرَكَةِ طَرًّا فَتِلْكَ يِنَّهُ مُشْتَرَكَةٌ
وَأَنْصِبُ بِفَتْحٍ غَيْرَ جَمْعِينَ إِذْ صَحَّ فَبِالْكَسْرِ نَصَبُهُ أُنْخِذُ
وَأُخَفِّضُ بِكَسْرٍ غَيْرَ مَا لَا يَنْصَرِفُ فَإِنْ خَفَضَهُ عَلَى الْفَتْحِ وَقِفْ
وَبِالسَّكُونِ أَجْزِمُ سِوَى مَا قَدْ خْتِمَ بِذِي أَعْتِلَالٍ فَيَحْذِفُهُ جِزْمٌ

اي ان المعربات بالحركة ترفع بالضمة كلها . وتنصب بالفتحة الا جمع المونث السالم فبالكسرة كرايت المؤمنات حملاً على جمع المذكر السالم الذي ينصب بالياء كاسياتي لاشتراكهما في السلامة . ويخفض الاسم منها بالكسرة الا ما لا ينصرف بالفتحة كمررت باحمد حملاً على الفعل الذي لا يكسر لما بينهما من المشابهة كما ستعرف . ويجزم الفعل بالسكون الا المعتل الآخر فيحذف آخره كأم بدع لان الجازم لا يجد فيه حركة ليحذفها كما في الصحيح الآخر فيحذف آخره الشبيه بالحركة . وقيل ان الجازم

يحذف الحركة المقدرة ويكتفي بها ولكن تستوي صورة المجزوم والمرفوع فيُفرق بينهما بحذف الحرف. فيسكون الحرف على الاول محذوفاً بالجازم وعلى الثاني محذوفاً عند دخول الجازم لا به. وعلى كلا المذهبين لا يكون ذلك من قبيل الاعراب بالحروف لان المحذوف من اصول الكلمة * واعلم ان المضارع الذي يُعرب بالحركة ينطوي على فعل الغائب والغائبة والمخاطب وفعلَي التكلم نحو يضرب وتضرب هي او انت وأضرب وتضرب. ويقال لما المفردات الخمسة باعتبار المعنى وان كانت اربعة في اللفظ كما ترى * والمعتل الاخر منه قد ثبت آخره في الجزم للضرورة فيكون جزمه مقدراً وعلى ذلك قول الشاعر

وتضحك مني شجرة عَشْمِيَّةٌ كأن لم تَرَى قبلي اسيراً يمانياً

فان كان حرف العلة مبدلاً من همزة نحو يقرأ بابدال الهمزة الفاء فان قُدِّر الابدال بعد دخول الجازم ثبت مطلقاً لان الجازم قد استوفى مقتضاهُ بحذف الحركة التي كانت قبل الابدال وان قُدِّر قبل دخوله جاز اثباته باعتبار الاصل وحذفه باعتبار الحال

وَالْأَصْلُ مِنْ ذَلِكَ مَا يُنَاسِبُ صَاحِبِيهِ وَالْغَيْرُ فَرَعٌ نَائِبُ

اي ان الاصل من هذا الاعراب ما كان فيه مناسبة بين علامته وهو الرفع بالضممة والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون. وما سوى ذلك وهو النصب بالكسرة والخفض بالفتحة والجزم بالحذف فهو فرع له ونائب عنه في الاستعمال

فصل

في الاعراب بالحروف

الْوَاوُ فِي الْمَجْمُوعِ ذِي السَّلَامَةِ مَذْكُورًا لِرَفْعِهِ عَلَامَةٌ

اي ان الواو تكون علامة للرفع في جمع المذكر السالم نحو جاء المؤمنين. وانما قدمناها في الذكر مع كونها للجمع لانها تناسب ضمة الرفع التي هي نائبة عنها بخلاف غيرها مما يتوب عن الضمة. وقدما هذا الجمع على الاسماء الخمسة مع كونها مفردة لانه اصيل في الاعراب بالحروف بخلافها فانها دخيلة فيه كما مر * واعلم ان المعتبر في الجمع السالم مذكراً ومؤنثاً هو مجرد الصيغة الموضوعة لكل واحد منهما بالنظر الى حصول الجمعية

فيه بالزيادة اللاحقة له . ولذلك يطرد الاعراب الجاري عليهما في ما كان من المذكر
لؤث كارضون . ووث المؤنث المذكور كطلحات . وما لم يسلم بناء واحد فيهما
كبنون وبنات مما ألحق بهما كما سيأتي في باب الملحقات

كَذَا أَبٌ أَخٌ حَمٌّ ذُو وَفَمٌ سَاقِطٌ مِيمٌ وَهَنْ قَدْ يَقْحَمُ
وَشَرْطُهَا الْإِفْرَادُ وَالْتَكْثِيرُ مَعَ إِضَافَةٍ إِلَى سِوَى الْيَاءِ نَقَعَ

اي ان هذه الاسماء تكون الواو ايضاً علامة رفعها . ويشترط في الهم منها ان تكون
ميمه محذوفة . وفي جميعها ان تكون غير مشتقة ولا مجموعة ولا مصغرة . وان تكون
مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم فيقال جاء ابوك واخوك وهذا فوك وهلم جرا . فان
لم تتوفر هذه الشروط أعربت كما تعرب نظائرها من سائر الاسماء * والاصل منها
الخمس الاولى ولذلك يقال لها الاسماء الخمسة . واما الهم فقد يزوج بينها فتحسب ستة
ومعناه في الاصل الشيء مطلقاً غير انهم يكون به غالباً عما يستقيم التصريح بذكره
والاشهر فيه ان يعرب بالحركة فيقال هذا هن زيد وهو الانصاع * واعلم ان الهم يجوز
فيه اثبات الميم مع الاضافة فيعرب بالحركة كقول الراجز

كالحوت لا يرويه شيء يلهمة يصبح ظمان وفي البحر فمة

وهو سائغ في النظم والنثر ومنه في الحديث الخوف ثم الصائم اطيب عند الله من ريح
المسك خلافاً لمن خصه بالضرورة

وَيَفِي الْمَثْنَى أَلِفٌ لِلرَّفْعِ إِذَا ضَمِرَتْ لَهُ كَوَاوِ الْجَمْعِ

اي ان الالف تكون علامة للرفع في المثني نحو جاء الرجلان لانها ضميره المرفوع في
نحو يضربان كما ان واو الجمع علامة رفعه وهي ضميره المرفوع في نحو يضربون فجعلوا
كل واحد منهما علامة للمرفوع للموافقة بين صاحب والمصحوب

وَمَا اسْتَحَقَّ مِنْ أَبٍ وَمَارَدِفٌ فَعَا بَوَاوِ نَصْبُهُ بِالْأَلِفِ
وَجَرٌ بِالْيَاءِ وَنَصَبُ الشَّيْءِ وَالْجَمْعُ كَالْجَرِّ بِهَا لِلتَّسْوِيَةِ

اي انهم ينصبون بالالف ويجرون بالياء ما استحق الرفع بالواو من الاسماء الخمسة
وهو ما استجمع الشروط المذكورة هناك . فيقال رابت اباك واخاك ومررت بابيك

واخيك وهلم جرًا * وكذلك يجعلون الياء علامة النصب في المثنى والجمع كما يجعلونها علامة الجرّ فيهما فيقال رايت الرجلين والمؤمنين ومررت بالرجلين والمؤمنين . وذلك لما بين النصب والجرّ من المناسبة في كون كل واحد منهما يقع فضلة فقصدوا التسوية بينهما في الصورة

وَالرَّفْعُ فِي مُضَارِعٍ بِهِ اتَّصَلَ بِأَدِي ضَمِيرٍ لَّانَ بِالنُّونِ حَصَلَ
وَحُذِفَتْ فِي الْجَزْمِ وَالنَّصْبِ اقْتَفَى كَمَا اقْتَفَى الْجَرُّ الَّذِي قَدْ سَلَفَا

اي ان النون تكون علامة الرفع في الفعل المضارع اذا اتصلت به الضمائر البارزة التي هي احرف لين . وهي الف التثنية نحو يضربان وتضربان . وواو الجمع نحو يضربون وتضربون . وياء المخاطبة نحو تضربين . وهذه الافعال هي المعروفة بالافعال الخمسة * وحذف هذه النون يكون علامة وضعية للجزم في هذه الافعال نحو لم يضربا لان الجزم عبارة عن حذف علامة الرفع كما مر . ثم يحتمل النصب عليه نحو لن يضربوا فيكون حذفها علامة له ايضا كما حمل على الخفض في المثنى والجمع فكانت الياء علامة له ايضا . وذلك لان الجزم نظير الخفض في الاختصاص كما عرفت فساغ الحمل على الواحد منهما كما ساغ على الآخر

وَكُلُّ ذَلِكَ نَابَ عَنْ أُصُولٍ مَا فِي أَصْلِهِ ذِي الْحَرَكَاتِ اسْتَحْكَمَا

اي ان كل ما ذكر من الاعراب بالحروف ينوب عن اصول الاعراب بالحركة الذي هو الاصل في الاعراب . وتلك الاصول هي الرفع بالضمّة والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون كما مر . فيكون حذف النون مثلاً في نحو لم يخشياً نائباً عن السكون في نحو لم يضرب لا عن حذف الآخر في نحو لم يخش . وقس نظائره عليه * واعلم ان الاعراب بالحركة يُحسب اصلاً لان الحركة هي العلامة الوضعية للاعراب والحرف نائب عنها كما علمت . وبهذا الاعتبار استحق الاسم المفرد ان يُعرّب بالحركة لانه الاصل في الاسماء فان الاسم يوضع اولاً للواحد ثم يثنى ويجمع لما زاد عليه . وبناءً على ذلك استحق المثنى والجمع باسمه الاعراب بالحروف لانهما فرع المفرد والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة . فصار الاعراب بالحروف اصلاً بالنسبة الى الجمع والاعراب بالحركات فرعاً . غير انه لما كان جمع المذكر السالم هو الاصل في

الجمع وبقية المجموع فروع له جعلوا له الاعراب بالحرف الذي هو الاصل في اعراب الجمع وتركوا لها الاعراب بالحركة الذي هو الفرع فيه قصداً للمطابقة بين المعرب واعرابه * واما الاسماء الخمسة فلما كانت اواخرها تصلح لجعلها حروف اعراب وكان كل واحد منها يستلزم آخر كلاب فانه يستلزم الابن شبهوها بالمتنى الذي يستلزم الواحد منه الآخر فحملوها عليه في الاعراب * واما الافعال الخمسة فلما كان كل واحد منها يتصل بما يتصل به المتنى والجمع من الحروف شبهوا فعلهما منها كيف ضربان ويضربون بالمرفوع منهما كالضاربان والضاربون . وفعل الموثنة كتضربين بالجمع المنصوب كالضاربين . فحملوا كل واحد على نظيره * ومن ثم اعربوا المضارع المجرد من هذه الضمائر بالحركة لانه اشبه بالاسم المفرد . والله اعلم

فصل

في ملحقات التثنية والجمع السالم

وَيَجْعَلُونَ اثْنَيْنِ وَاثْنَيْنِ فِي حُكْمٍ مَا تُنِي مُلْحَقِينَ

اي انهم يجعلون اثنين واثنتين ملحقين بالمتنى لا مثنيين حقيقة لان من شرط المتنى ان يكون صالحاً للتجريد من الزيادة اللاحقة له فيرد الرجلان مثلاً الى الرجل وهما لا يصلحان لذلك . غير انهم باعتبار مناسبتهم بالمتنى في اللفظ والمعنى يعطونهما احكاماً في الاعراب فيرفعونهما بالالف وينصبونهما ويخفضونهما بالياء * واعلم انهم اختلفوا في نحو الأبوين المراد بهما الاب والام قليل ملحق بالمتنى لاختلاف لفظ المفردين فيه وقيل مثني بناءً على تغليب الواحد على الآخر واطلاق لفظه عليه من باب المجاز فيكون قد جرى على حكم التثنية وهو المختار عند المحققين

كَذَا كَلَامٌ مَعَ مُضْمَرٍ كَلِمَاتٍ فَإِنْ تُضِفْ إِلَى الظَّاهِرِ فَالْقَصْرُ قَعْنُ
اي وكذلك يلحقون بالمتنى كلاً وكلمات مع اضافتهما الى الضمير فيقال جاء الرجلان كلاهما والمرأتان كلمتهما ورأت الرجلين كليهما ومررت بالمرأتين كليتهما . فان أضيفا الى الظاهر لزمتهما الف وأعربا بالحركات المقدرة كسائر الاسماء المقصورة فيقال جاء كلا الرجلين ورأت كلمتا المرأتين وهلم جرا وهي لغة جمهور العرب * وانما كان ذلك كذلك لان معناها مثني ولفظهما مفرد فاعربوها تارة بالحرف كالمتنى

مراعاة للمعنى وتارة بالحركة كالمفرد مراعاةً للفظ . ولما كان الضمير فرع الظاهر والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة جعلوا اعرابهما مع الضمير بالحرف ومع الظاهر بالحركة للنسبة بين الطرفين * واعلم انه يجوز ان يُراعى لفظ كلا وكثما او معناهما في الاخبار عنهما ايضاً فيقال كلاهما قائمٌ او قائمان . وقد اجتمعا في قول الشاعر

كلاهما حين جدّ الجرى بينهما قد أقاما وكلا اتقيهما راب

غير ان مراعاة اللفظ عندهم اكثر من مراعاة المعنى في الاستعمال لانه اقوى منه

وَالْحَقُّوا بِسَالِمِ الْجَمْعَيْنِ مَا وَافَقَ لَفْظًا دُونَ حَكْمٍ لِهَـمَا

نَحْوَ الْعُقُودِ وَالْيِ الْأَتِ وَكُلُّ ذَاكَ بِالسَّمَاعِ آتٍ

اي انهم الحقوا بالجمعين السالمين مذكراً ومؤنثاً ما وافقهما في صيغة الجمع وخالفهما في شروطه واحكامه كعقود الاعداد وهي من العشرين الى التسعين فانها ليست بجموع في الحقيقة لان العشرين مثلاً لو كانت جمعاً للعشرة لكانت تُطلق اقل ما يكون على ثلاث عشرات فتشتمل اقل ما يكون على اثنين * وكذلك الواو بمعنى اصحاب ومؤنثه آلات اذ لا مفرد لها اوها جمع ذي وذات من غير لفظهما وتلى كلا الوجهين لايصح الحكم عليهما بالجمعية . وكل ذلك في باب التثنية والجمع سماعي لا يقاس عليه .

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مَا سُمِّيَ بِالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ يُعْطَى حَكْمَ تِلْكَ الْأَبْنِيَةِ

وَجَاءَ كَالْمُفْرَدِ غَيْرِ مُنْصَرِفٍ عَنْ حَرْفٍ رَفَعَ فِيهِ لَيْسَ يَنْحَرِفُ

اي ان ما سُمي بصيغة التثنية والجمع المذكور وهو السالم مذكراً ومؤنثاً كزبدان وحمدون وعرفات يلحقونه بالتثنية والجمع فيعربونه اعرابهما فيقال جاء زيدان ورأت حمدين وهلم جرا . واجاز قوم اعراب جميع هذه المذكورات كالمفرد الغير المنصرف فتعرب كلها بالحركات مرفوعة بالضمة ومنصوبة وتخفضة بالفتحة . وحينئذ تلزم الالف مسمى التثنية والواو مسمى جمع المذكر لانهما علامة الرفع الذي هو اول احوال الامياء . فيجري زيدان مجرى مروان وحمدون مجرى هرون وعرفات مجرى أرطاة علماً ويكون كل واحدٍ ممتنعاً من الصرف بالعلمية مع زيادة الالف والنون في الاول وشبه العجمة في الثاني والثاني في الثالث . غير انهم اجازوا في

فيجوز عرفات ان يُنصَب ويجزَّ بالكسرة كما كان قبل العلية وتكون الكسرة نائبة عن الفتحة . وحيث ان شئت اثبت تنوينه لانه في الاصل للمقابلة وان شئت اسقطته لانه شبهة بتنوين الصرف في الصورة

فصل

في تقدير الاعراب ومحلّه

الضَّمُّ وَالْكَسْرُ اُنُو فِي غَيْرِ الْاَلِفِ مِنْ حَرْفٍ مَدٍّ وَهِيَ كَلَّا تَكْتَنِفُ اي ان الضمة والكسرة تُقدَّران على الواو والياء من احرف المد وهي احرف العلة المسبوقة بحركة تجانسها . فينحصر ذلك في الواو المسبوقة بالضمة والياء المسبوقة بالكسرة كما ستري بخلاف المسبوقتين بالسكون كدَلُو وَظَبِي فان الحركات كلها تظهر عليهما كالصحيح * واما الالف فتُقدَّر عليها الحركات باسمها لانها لا تقبل الحركة اصلاً بخلاف الواو والياء فانهما يُقبلان كل الحركات ولكن تُستثقل عليهما الضمة والكسرة فتُقدَّران ويُستخَفُّ الفتح فيظهر . فيكون التقدير على الالف للتعذر وعليهما للاستثقال * واعلم ان الواو لا تقع هذا الموقع الا في الفعل كيدعو لان الاسم المعرب بالحركة لا يكون آخره واواً مسبوقاً بالضمة . واما الالف والياء فتقعان في الاسم كالعصا والقاضي . وفي الفعل كيجشئ ويرمي * والحركة تُقدَّر على المحذوف منهنّ لالتقاء الساكنين في نحو سَدَعُ الزبانية واولئك على هُدًى وفي كل وادٍ يهيمون كما تُقدَّر على الثابت في نحو والله يدعو الى دار السلام ولقد جاءهم من ربهم الهدى وما اشبه ذلك لان المحذوف لعلّه مُقدَّر الثبوت كما سيأتي * ومن العرب من يقدر

الفتحة ايضاً على الواو والياء المذكورتين وعليه قول الشاعر

وما سوّدتني عامرٌ عن كلالته ابي الله ان اُسموْ بأمٍ ولا اب

وقول الآخر

هَمَلَاتٌ مِنْ بَنَاتِ الْجَنِّ تَرَكْنَ رَاعِيَهُنَّ مِثْلَ الشَّنِّ

وهو كثير في الشعر ونادر في النثر كقولهم أعطِ القوسَ بارئها غير انه في الشعر سائغٌ مقبولٌ بالاجماع بخلاف النثر لانه يكون فيه خروجاً عن الاصل لا داعي اليه

« كَذَاكَ مَا يُضَافُ لِلْيَاءِ وَمَا فِيهِ لَدَى الْوَقْفِ السَّكُونُ الْتِزَامٌ »

اي كذلك تُقدَّر كل الحركات على المضاف الى ياء المتكلم كغلامي لان آخره قد
التزم الكسر لمناسبة الياء فاشتغل به عن قبول حركة اخرى وهو مذهب الجمهور *
وتُقدَّر ايضاً الحركات كلها على ما يلتزم سكونه في الوقف وهو ما سوى المنصوب الذي
يُبدل تنوينه الفاء لبقاء النصب هناك لفظاً كما سيأتي في بابه.

”وَمَا أُقْتَضَى الْمُحْكِي مِنْ حَكْمٍ فُرِضَ“ يُنَوَّى وَمَا الْجَزْمُ أُقْتَضَى حَيْثُ اعْتَرَضَ
اي انه يُقدَّر ايضاً في الحكاية ما يقتضيه المحكي من حكم الاعراب المفروض له حركة
كان او حرفاً كما ستراه في موضعه * وكذلك يُقدَّر ما يقتضيه الجزم من السكون
وما ينوب عنه اذا اعترض دونه ما يقتضي العدول عنه كاللقاء الساكنين في نحو
لا تضرب الرجل . او النقل كما في نحو ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير . او ضرورة
الشعر في نحو قوله كأن لم ترى قبلي اسيراً يمانياً كما مر * واعلم ان حركة المناسبة
ونحوها من هذه الحركات لا تعد من حركات الاعراب لانها ليست لعامل ولا من
حركات البناء لانها غير وضعية وانما هي حركات اخرى تُجْتَلَبُ للاغراض المذكورة
ونحوها فيشتغل بها المحل الذي تقع فيه ويمتنع معها ظهور الحركة التي يستحقها فتُقدَّر عليه
وَوَاوُ جَمْعٌ قَبْلَ يَاءٍ اِنْ تُضِفَ قَلْبًا وَكُلُّ حَرْفٍ اِعْرَابٍ حَذِيفٌ
اي وتُقدَّر ايضاً واو الجمع المرفوع المضاف الى ياء المتكلم لمقلوبة مدغمة في الياء
المذكورة نحو القوم ضاربي . فان اصله ضاربوي ثم قلبت الواو ياء لعله صرفية
وأدغمت في الياء التي بعدها فكان لفظها المفروض للرفع مقدراً * وكذلك يُقدَّر
كل ما حذِف من احرف الاعراب لغرض او علة . وهو يشمل نون الرفع واحرف العلة
التي يُعَرَّبُ بها المثني والجمع والاسماء الخمسة * اما النون فانها تُحَذَفُ للتخفيف قبل
نون التوكيد نحو هل تضربان فان اصله تضربانن ثم حذفت النون الاولى . وقبل
نون الوقاية نحو هل تكرموني فان اصله تكرموني كما لا يخفى . واما احرف العلة فانها
تُحَذَفُ للقاء الساكنين في نحو جاء غلاما القاضي وذاكروا اسم الله ومررت بابي
الحسين غير انها تُحَذَفُ لفظاً وتثبت خطأ كما رأيت لدفع الالتباس

وَمَا لَهُ الْعَامِلُ مَبْنِيًّا طَلَبُ فَذَلِكَ فِي مَحَلِّ اِعْرَابٍ وَجَبَ

اي ان ما يطلبه العامل من المبنيات يكون في محل الاعراب الذي يقتضيه ذلك

العامل فيكون اعرابه محلاً لانه لا يقبل الاعراب لفظاً ولا تقديرًا . وذلك يشمل الاسم والفعل المبنيين والجملة نحو قال سيبويه والنساء يذهبن . فان سيبويه في محل الرفع بالفاعلية . وكذلك يذهب وحده بان تجرد . ومع النون بالخبرية . وقس عليه سائر احكام الاعراب * وعلى هذا يكون للاعراب ثلاثة طرق لانه يكون لفظاً او تقديرًا او محلاً . غير ان اللفظي والتقديرى يتعلقان بآخر الكلمة والمحلى يتعلق بجميعها لانها تكون برؤيتها في محل ذلك الاعراب لا آخرها فقط

ونحو رامي السهم معنى قد شمل مع حكم لفظي معرب حكم المحل

اي ان الاعراب المحلى يقع في المعربات ايضاً مع الاعراب اللفظي في نحو رامي السهم فان السهم في محل النصب بالفعولية لانه مفعول به في المعنى وذلك مع كونه مخفوضاً بالاضافة لفظاً فيكون قد جمع الطرفين كما ترى

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْحَرَكَاتِ فِي الْبِنَاءِ تَنْوِي كَيْمَا حَذَامٍ لَا فَتَى هُنَا

كَذَلِكَ السُّكُونُ قَدْ يَقْدَرُ نَحْوُ أَضْرِبِ الْعَبْدَ كَمَا سَيَذْكَرُ

اي ان الحركات البنائية تُقدر ايضاً كما تُقدر الحركات الاعرابية . وذلك يكون في باب النداء سواء كان المنادى مبنياً قبل النداء نحو يا حذام ام معرباً نحو يا يحيى وهو يشمل المنادى المحض كما مر . والمستغاث والمندوب الملحقين بالالف نحو يا زيدا لعمرى ووازيداه . وفي اسم لا النافية للجنس نحو لا فتى هنا . فان الحركة تُقدر في كل ذلك لاشتغال المحل بغيرها او لتعذر ظهورها * وكذلك السكون يقدر عند عروض الحركة على الساكن نحو اضرب العبد كما سيأتى في المسائل المنشورة

فصل

في امتناع صرف الاسم

الْفِعْلُ يُشْتَقُّ مِنْ أَسْمٍ وَهُوَ لَا يُفِيدُ دُونَ أَسْمٍ إِذَا مَا اسْتَعْمِلَ

فَكَانَ قَرَعَانَ بِهِ لَفْظِي بَعْضُهُمَا وَالْبَعْضُ مَعْنَوِيٌّ

اي ان الفعل يُشتق من الاسم ولا يفيد الا اذا أُسند اليه . فيكون فيه فرعتان

احداها لفظية وهي اشتقاقه من الاسم والاخرى معنوية وهي توقفه عليه في الافادة *
واعلم ان المراد بالاسم الذي يشتق منه الفعل هو المصدر وهو مذهب البصريين وعليه
الاكثر لان مدلول الفعل مركب كما مر ومدلول الاسم مفرد والمفرد اصل
للمركب . واما الكوفيون الذين يحكمون بالاصالة للفعل فعندهم ان الفرعية اللفظية هي
التركيب لا الاشتقاق . والمرجع هنا في كلا المذهبين الى الفرعية التي بُنِيَ عليها منع
الصرف فلا يعتبر الخلاف فيه

وَالِاسْمُ اِنْ كَانَ لِقَرْعَيْنِ اَلِفٌ لَفْظًا وَمَعْنَى مِثْلُهُ لَمْ يَنْصَرَفْ
فَكَانَ لَمْ يَكْسَرُ وَلَمْ يَنْوُنْ بِمَا مِنَ التَّنْوِينِ لِتَمَكُّنِ

اي ان الاسم اذا وُجِدَ فيه فرعيان احداهما من جهة اللفظ والاخرى من جهة
المعنى مثل ما في النعل كان غير منصرف فلم يَكْسَرْ ولم يَنْوُنْ كالنعل . غير ان التنوين
المحظور فيه انما هو تنوين الامكنية لانه هو الذي يدل على شدة تمكّن الاسم في
الاسمية بخلاف غيره فانه لا يمتنع فيه كما ستري * واعلم ان الاسم ينقسم باعتبار
التمكّن في الاسمية الى متمكّن امكن وهو المعرب المنصرف كزيد . ومتمكّن غير امكن
وهو المعرب الغير المنصرف كأحمد . وغير متمكّن ولا امكن وهو المبني كسيبويه *
والغير المنصرف يختص بما يُعْرَب بالحركات مفرداً او جمع تكسير . ولا يُشكَل بما سُمِّيَ
به غير منصرف من المثنيات والجموع السالبة لانها تصير مفردة بالسمية معربة
بالحركات جميعاً * واختلف في حقيقة هذا الصرف فقيل المراد به التنوين فقط وقيل
التنوين والكسر جميعاً وقيل غير ذلك مما لا فائدة في ذكره . والاول هو المختار
عند المحققين

وَالثَّقُلُ فِي هَذَا الْمَقَامِ يُعْتَبَرُ فِي اللَّفْظِ فَالْخِفَةُ نَقْصٌ فِي الْأَثَرِ

اي ان ثقل اللفظ يعتبر في منع الصرف لانه منظور اليه في الاصل باعتبار ان
الاسم لما ثَقُلَ بمشابهته للفعل خَفِقَوه باسقاط التنوين لانه لا يحتمل الزيادة ومنعوه
من الكسر لثقله . فاذا كان لفظ الاسم خفيفاً كهند نقص شيء من اثر المشابهة المانعة
من الصرف فيضعف الاعتماد عليها كما سيأتي

فصل

في موانع الصرف واحكامها

تَدْعَى الْفُرُوعُ الْمَانِعَاتُ بِالْعِلَلِ . اِذَا كَانَ مَنَعُ الصَّرْفِ عَنْهَا قَدْ حَصَلَ .
يَجْمَعُهَا الْوَصْفُ وَتَعْرِيزُ الْعِلْمِ . عَدْلٌ وَتَرْكِيبٌ وَالْفَاظُ الْعَجْمُ .
جَمْعٌ وَتَأْنِيثٌ وَوَزْنٌ فِعْلٌ . وَالْفُ وَالنُّونُ فَوْقَ الْأَصْلِ .

اي ان الفروع التي تمنع صرف الاسم اذا وُجِدَتْ فيه يُقَالُ لها العلل لانهُ يمتنع من الصرف بسببها . وهذه العلل تجمعها الامور المذكورة وهي الوصفية والعلمية والعدل والتركيب والعجمة والجمع والتأنيث ووزن الفعل وزيادة الالف والنون . وكل من منها احكامٌ سنذكر بالتفصيل

وَالْأَوَّلَانِ الرُّكْنُ كُلُّ يَمْنَعُ . مَعْنَى بِلَفْظٍ بَعْضُهَا يَجْمَعُ .
وَيَصْحَبَانِ الْعَدْلَ مِنْهَا كَأَخَرُ . "جَمْعًا لِأُخْرَى عِنْدَ نَكْرٍ" وَزُفَرُ .
وَوَزَنَ فِعْلٍ وَالْمَزِيدَيْنِ كَمَا . أَحْمَدُ يَقْظَانُ أُرِيدَا لِهَمَا .

اي ان الوصفية والعلمية هما الركن الذي ينضم اليه غيره من هذه العلل . لان الاولى من قبيل الصفة والثانية من قبيل الموصوف وعلى هذين القسمين مدار الاسماء . وكلتا العلتين من جهة المعنى فاذا انضم الى احدهما علة من جهة اللفظ امتنع الصرف * وكل واحدة منهما تصاحب العدل ووزن الفعل والالف والنون . اما العدل مع الوصفية في نحو اخرج جمع اخرى عند استعماله منكرا فانه معدول عن آخر كما سيجي * ومع العلمية في نحو زفر اسم رجل فانه معدول عن زافر * واما وزن الفعل وزيادة الالف والنون معهما فالاول في نحو احمد والثاني في نحو يقظان وهما يجدهان الطرفين لان كل واحد منهما يصلح ان يكون صفة او علما بحسب ما يراد به كما ترى

وَالْعِلْمُ الْعَجْمَةُ وَالتَّرْكِيبُ قَدْ . خَصَّ كَجُورَ حَضَرَمُوتَ فَأَقْرَدُ .
كَذَلِكَ التَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ صُطْفِي . اِذَا هُوَ فِيهِ لَا يَنْتَفِي .

هي ان العلمية تختص بمصاحبة العجمة كجور اسم مدينة . والتركيب كخضرموت اسم مدينة اخرى . فتفرد بذلك عن الوصفية لانها لا تصاحبها * وكذلك تختص بمصاحبة التانيث بالتاء كفاطمة لانه يكون لازماً معها بخلاف الصفة كقائمة فان تأنيثها في معرض الزوال لانها تقبل اسقاط التاء منها فيفقد التانيث * واعلم ان التانيث بالتاء يشمل ما كان لفظاً ومعنى كما في فاطمة او لفظاً فقط كفلحة اسم رجل . وما كانت التاء فيه ظاهرة كما رأيت او مقدرة كهند . وكله ينطوي تحت حكم واحد من هذا القبيل

وَأَلِفُ الْأُنْثَى كَفَتْ إِذْ تَلْتَزِمُ كَلًّا وَجَمْعٌ شَبَهَ الْفَرْدِ عَدِيمٌ

هي ان الف التانيث تكفي وحدها لمنع كل مصحوب لها من الصرف . وذلك يشمل المقصورة منها والممدودة مطرداً في كل ما ختم بها علماً كسلي وخساء او صفة كحلي وعذراء او غير ذلك كذكرى وكبرياء . مفرداً كما رأيت او جمعاً كرضى وشعراء . وذلك لانها تلزم كل ما تصحبه لانه يبنى عليها كانه من اصوله بخلاف التاء فانها لا تلزم غير الاعلام الا نادراً والنادر لا يبنى عليه حكم . ومن ثم تكون دلالة مصحوب التاء على التانيث علة معنوية ولزوم الان له علة لفظية . وبهذا الاعتبار قامت مقام عتين فاستقلت بمنع الصرف * وكذلك الجمع الذي لا يجري على مثال الآحاد وهو ما كان بعد ايب جمعه متحرراً كان متصلاً كدراهم او منفصلاً بساكن كدنانير فله يستقل ايضاً بمنع الصرف لانه يقوم مقام عتين . وذلك لان دلالة على الجمعية علة معنوية وخروجه عن صيغة الآحاد العربية علة لفظية لان الآحاد لا توضع على هذه الصيغة . فيعتبر وزنها فرعاً بالنسبة الى وزن المفرد كما اعتبر وزن الفعل فرعاً بالنسبة الى وزن الاسم . ويقال لها صيغة مشي الجموع

وَكُلُّهَا فَرْعٌ لِأَصْلِ قَدْ غُرِسَ كَالْوَصْفِ مَعَ مَوْصُوفِهِ فَأَعْلَمُ وَقِسْ

هي ان كل واحدة من هذه العال فرع عن اصل كالوصفية فانها فرع الموصفية كما مر . وكذلك ما يليها من العال فان العلمية فرع التكبير . والعدل فرع الاصاله . والتركيب فرع البساطة . والعجمة فرع العربية عند اهلها . والجمع فرع الافراد . والتانيث فرع التذكير . ووزن الفعل فرع وزن الاسم . والزيادة فرع التجرد

فصل

في شروط هذه العلال واحكامها مع معجوباتها

يُشْتَرَطُ الْوَضْعُ لَوْصِفٍ فَأَمْنَعُ كَادَهُمْ أَسْمَاءً لَا كَوْصِفٍ أَرْبَعُ

اي يُشْتَرَطُ فِي الْوَصْفِيَّةِ أَنْ تَكُونَ مِنْ أَصْلِ الْوَضْعِ فَلَا يُعْتَبَرُ الِاسْتِعْمَالُ الْعَارِضُ -
وَلِذَلِكَ يُنْتَعَمُ مَا وَضَعَ لِلْوَصْفِيَّةِ ثُمَّ طَرَأَتْ عَلَيْهِ الْأَسْمِيَّةُ كَادَهُمْ أَسْمَاءً لِلْقَيْدِ - وَيُصْرَفُ مَا
وَضَعَ الْأَسْمِيَّةُ ثُمَّ طَرَأَتْ عَلَيْهِ الْوَصْفِيَّةُ كَارْبَعُ مَوْصُوفًا بِهَا فِي نَحْوِ مَرَرْتُ بِجَوَارٍ أَرْبَعٍ -
وَقَسَّ عَلَى ذَلِكَ كُلِّ مَا جَاءَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ بِالْإِسْتِقْرَاءِ

وَالْعَدْلُ بِالسَّمَاعِ لَكِنْ قُدْرًا فِي عِلْمٍ وَالْغَيْرُ تَحْقِيقًا جَرَى

اي ان العدل وهو تحويل الاسم عن صيغته الاصلية مع بقاء معناه الاصلية يؤخذ
بالسمع فلا يقاس عليه - غير ان الواقع منه في الاعلام يكون تقديرًا لتصحيح امتناع
الوارد منها عن العرب غير منصرف وليس فيه مانع غير العلمية فيقدر عدله عن
اصل مفروض كما مر في عدل زفر عن زافر ليتحصل له سبب آخر يمنع بانضمامه الى
العلمية * ولذلك لم يُحْكَمْ بِالْعَدْلِ فِي أَدَدٍ لَانَهُ وَجِدَ عِنْدَهُمْ مَنْصَرَفًا - وَلَا فِي طَوَى
عِنْدَ مَنْ يَنْعَهُ بِاعْتِبَارِ الْبَقْعَةِ لِأَنَّ فِيهِ الثَّانِيَةَ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ * وَقَدْ احْصَتْ النِّهَاةُ مَا سَمِعَ
مِنْ الْأَعْلَامِ الْمَعْدُولَةِ فَكَانَ خَمْسَةً عَشْرًا جَمَعَهَا بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ

أَنْ رُمْتَ الضَّبَّطَ مَا نَقَلُوهُ إِلَى فَعَلٍ عَمَرَ زَحَلُ

زَفَرُ جُشْمٌ قُتِمَ جُمِعَ قُزَحٌ دَانَتْ عَصَمٌ ثَعَلُ

وَجَحَى بَلَغَ مُضَرٌّ هَبَلُ وَتَعَمَّ مَا ذَكَرُوا هَدَلُ

وَأَمَّا فِي غَيْرِ الْأَعْلَامِ فَيَكُونُ تَحْقِيقًا لِتَحْقُوقِ الْأَصْلِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْقَامُ كَأَخْرَ فِي نَحْوِ
فَعْدَةٍ مِنْ أَيَّامٍ أُخْرٍ فَانْهَاجَ أُخْرَى مَوْنَتْ أُخْرٍ وَهُوَ أَفْعَلُ تَفْضِيلٌ لَا يُؤْنَتْ وَلَا
يُثْنَى وَلَا يُجْمَعُ إِلَّا مَعَ أَلٍ أَوْ الْإِضَافَةِ وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهُمَا * وَكَذَلِكَ جُمِعَ فِي نَحْوِ
جَاءَتْ الْمُنْدَاتُ كُلُّنَّ جُمِعَ فَانْهَاجَ جُمِعَ مَوْنَتْ أَجْمَعُ وَهِيَ إِنَّمَا تُجْمَعُ عَلَى
جَمْعَاوَاتٍ لِأَنَّهَا اسْمٌ كَصَحْرَاءَ - وَكَذَا تَوَابَعُهَا مِنَ الْفَاعِلِ التَّوَكِيدِ * وَهَكَذَا سَحَرَ فِي نَحْوِ
خَرَجَتْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ سَحَرَ ذَلِكَ الْيَوْمَ بَعِيْنَهُ فَكَانَ يُجِبُ أَنْ يُعْرَفَ بِالْأَلِ *

فلما استعملت هذه الاسماء على خلاف الاصول المعينة لها علم انها معدولة عنها . فتكون
أخر معدولة عن آخر بلنظ الافراد والتذكير . وجمع وتوابعها عن جماعات
وكتعوات وهلم جرا . ومخرج عن السحر بالالف واللام . ومن ثم تكون قد امتنعت
بالعدل مع الوصفية في الاول ومع شبه العلية في الاخيرين كما ستعرف

وَجَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْأَعْدَادِ فُعَالٌ أَوْ مَفْعَلٌ فِي الْآحَادِ
وَذَلِكَ فِي حَالٍ وَنَعْتٍ وَخَبَرٍ حُكِي لِأَرْبَعٍ وَقِيلَ لِعَشْرٍ
اي انهم استعملوا فُعَالٌ بالضم او مَفْعَلٌ بالفتح في آحاد الاعداد نحو جاء القوم آحاداً
او مؤخداً اي جاءوا واحداً واحداً وهو الاصل فعُدِلَ به عن التكرار الى الافراد .
وكلاهما يقعان في ما يتضمن الوصفية وهو الحال كما رأيت . والنعت نحو ابي اجنحة
مثنى وثلاث ورباع . والخبر نحو صلاة الليل مثنى . فيمتنعان من الصرف بالوصفية
والعدل * غير ان ذلك تحكي عن العرب الى الاربعة فقط بالاتفاق وفي ما فوقها الى
العشرة على خلاف . وقال الاكثرون لم يسمع شيء منهما الا الى الاربعة ولكن النحاة
نظروا الى العشرة قياساً على ما سُمِعَ من ذلك والله اعلم

وَالشَّرْطُ فِي التَّرْكِيْبِ مَزْجٌ يُعْرَبُ مَعَهُ كَمَا رُكِبَ مَعْدِي كَرِبُ
اي ان شرط المركب الذي يمتنع من الصرف ان يكون مزجياً معرباً كعدي كَرِبُ
على ما ستعرفه فيما بعد . فخرج بقيد المزجي المركب الاسنادي كتاباً بطشراً . والاضافي
كعبد الله . وبقيد المعرب المزجي المبني كسيبويه فان كل ذلك لا يدخل في هذا الباب
وَشَرْطُ ذِي الْعِجْمَةِ وَضْعُ الْعِلْمِ لِحِفْظِهِ غَرَابَةٌ فِي الْكَلِمِ
اي ان شرط ما فيه العجمة وهو كل ما ليس بعربي ان يكون قد وُضِعَ علماً في لغة
الاعاجم ليقى على غرابته عن الالفاظ العربية لانه لو لم يكن علماً تصرفت فيه العرب
بالتنوين وادخال الالف واللام عليه وغير ذلك فصار من جنس العربية . ولذلك اذا
سُمِّيَ بدباج انصرف لانه نكرة في الاعجمية وهو مذهب سيبويه وعليه الجمهور
وَكُونُهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ يُشْتَرَطُ لِلثَّقَلِ أَوْ يَعْتَاضُ تَحْرِيكُ الْوَسْطِ
اي ويشترط ايضاً في ذي العجمة ان يكون زائداً على ثلاثة احرف كيوسف ليحصل

فيه الثقل المطلوب لمنع الصرف . فان كان ثلاثياً يُشترط فيه ان يكون متحرك الوسط
كشتر اسم حسن ليستفيد بواسطة الحركة ثقلاً يعتاض به عما فاته من الزيادة *
فان كان ساكن الوسط كنوح وجب صرفه عند الاكثرين لانه يكون اخف ما
تبنى عليه الاسماء

وَالْجَمْعُ مَقْصُورٌ عَلَى الْأَقْصَى فَقَطْ فَإِنْ يَكُنْ بِالنَّاءِ مَخْتُومًا سَقَطَ

اي ان صيغة الجمع المانعة من الصرف هي صيغة الجمع الاقصى وهو منتهى الجموع الذي
مر الكلام عليه . فان كان مختوماً بالناء كصيادلة انصرف لانه حينئذ يكون قد جاء
على مثال الآحاد كعلائية ففقدت منه العلة اللفظية التي هي خروجه عن صيغة
الآحاد العربية كما نقرر في موضعه

وَأَطْلَقُوا مُؤَنَّثَ النَّاءِ فَإِنْ عُرِّيَ فَمَا كَهْنَدَ بِالصَّرْفِ أَذِنْ
فَإِنْ يُصَغَّرُ أَوْ يَكُنْ قَدْ شَفِعَا بِعِجْمَةٍ كَبْلَخَ حَنْمًا مَنِعَا

اي ان العلم المؤنث بالناء يمتنع من الصرف كيفما كان مطلقاً كفاطمة وحمزة ودعة
وغير ذلك . فان تجرد منها جاز صرف الثلاثي الساكن الوسط كهند بناء على ان خفة
لفظه تقاوم احدي العلتين فلا يبقى الا واحدة منهما . وجاز منعه عملاً بالعتين
القائمتين فيه وهو الاكثر . فان صغر كهنية او كان اعجمياً كبلخ اسم بلدة وجب
منعه لظهور الناء في الاول فيصير كفاطمة . واجتماع ثلاث علل في الثاني وهي العلية
والتانيث والعجمة فتعادل احدها خفة اللفظ ويفضل اثنان للمنع * واما ما كان
زائداً على ثلاثة احرف كزيب او متحرك الوسط كعدن اسم مدينة فلا بد من
منعه لانهم يعتبرون الحرف الرابع منه بمنزلة ناء التانيث وحركة الوسط بمنزلة الحرف
الرابع * وذلك لان الرباعي اذا صغر استغنى عن لحاق الناء به كعقيرب تصغير
عقرب فيكون الحرف الرابع قائماً مقامها . وحركة الوسط تخرج مصحوبها عن اعدل
الاسماء وهو الثلاثي الساكن الوسط فيصير كالرباعي في الثقل ومن ثم تكون قد
قامت مقام الحرف الرابع * واعلم ان سكون الوسط في نحو هند يعتبر بحسب الحال لا
بحسب الاصل فلو سُميت امرأة بدار كانت كهند في جواز الوجهين * وما لا تظهر
الناء في تصغيره كحرب تصغير حرب علماً لامراً لا يزال على حكم التخيير الذي كان

قبل تصغيره لانهم لا يعتدون بياء التصغير فلا يحسبون الثلاثي قد صار رباعياً بها .
ومن ثم اذا صغر نوح لا يمتنع لزيادتها فيه * وانما اعتبروا التانيث في نحو هند
نخبروا فيها بخلاف العجمة في نحو نوح لان التانيث اقوى من العجمة باعتبار انه
لفظي ولو تقديرًا وهي وهمية محضاً فلا تُعطى حكمه

وَأَمْنَعُ كَقَيْسٍ اسْمًا إِلَى الْأُنْثَى أَنْتَقَلَ جَتْمًا لِدَفْعِ اللَّبْسِ أَوْ ثِقَلٍ حَصَلَ
وَهَكَذَا أَصْرَفَ مَا كَهْنَدَ اسْمَ فَتَى خِلَافَ مَا فَوْقَ ثَلَاثٍ قَدْ أَتَى
اي انه اذا جعل نحو قيس من اعلام الرجال الثلاثية الساكنة الوسط علماً لامرأة
وجب منعه ولم يُخَيَّرَ فيه كَهْنَدَ لئلا يلبس عند صرفه بالمذكر . وقيل لانه قد حصل
له ثقل بنقله الى المؤنث لانه اثقل من المذكر باعتبار فرعيته عنه واحتياجه الى
الزيادة وهذا الثقل قد عادل خفة اللفظ فتوفرت العلتان * واما نحو هند من اعلام
الإناث المعنوية اذا جعل علماً لرجل فانه يُصْرَفُ وجوباً لانه كان جائز الصرف مع
التانيث فلما فقد التانيث لم يبق وجه لمنعه . بخلاف ما زاد على الثلاثة كسعاد فانه يجب
منعه مع تسمية المذكر به لانه قد صار كطلحة باعتبار قيام الحرف الرابع مقام تاء
التانيث كما مر * فان كان ثلاثياً متحرك الوسط كقدم علماً لرجل جاز منعه جرياً
على حكمه في الاصل وجاز صرفه لانه قد صار مذكراً في اللفظ والمعنى فلا تؤثر فيه
حركة الوسط . وهو الاكثر

وَكَسَرُ نَحْوِ عَرَفَاتٍ يَغْلِبُ إِذْ كَانَ جَرُّهُ كَمَا يَنْتَصِبُ

اي ان ما سمي بصيغة جمع الإناث السالم كعَرَفَاتٍ يُجَرُّ غالباً بالكسرة جرياً على سنن
هذا الباب لانه يُجَرُّ بما ينصب به . والأعراف حينئذٍ بقاء تنوينه وعليه الآية فاذا
افضم من عَرَفَاتٍ فاذكروا الله * وفي تقييد هذا الجر بالغالب اشارة الى انه قد يُجَرُّ
بالفتحة كما مر في بحث الملحقات بالجمع فيجري كسائر الاسماء الغير المنصرفة . وقد
رُوي قول الشاعر

تنورتها من اذرعاتِ واهلها يثرب أدنى دارها نظرتُ عال
بكسر تاء اذرعات وفتحها . وبالتنوين مع الكسر وبتركه كما مر هناك . فتذكر
وَأَلِفٌ بَعْدَ ثَلَاثٍ وَارِدَةٌ فِي مُطْلَقِ اسْمٍ هِيَ فِيهِ زَائِدَةٌ

اي ان حكم الف التانيث ان تقع بعد ثلثة احرف زائدة في الاسماء مطلقاً من
المفردات كسلي وصحراء وحباري وقاصعاء وبادؤلي وعاشوراء . او الجموع كاسرى
وعلماء وسكاري وأصدقاء ونظائرهن * فان لم تكن كذلك لم يكن لها اثر لانها
تكون حينئذ من اصول الكلمة لا للتانيث * واعلم ان التانيث بالالف كالتانيث بالتاء
في كونه لفظاً ومعنى كما في سلى وصحراء . او لفظاً فقط كما في أسرى وعلماء . غير
ان الالف لا تكون مقدرة كالتاء فليس لها مؤنث معنوي

وَالْوَزْنُ مَا اخْتَصَّ كَمَا فِي دُئِلٍ بِالْفِعْلِ أَوْ حَقَّ لَهُ كِذْبُ

اي ان المعتبر من وزن الفعل هو ما كان مختصاً بالفعل كدئل بضم فكسر اسم رجل .
او كان يحق للفعل دون الاسم لافتحاً معجوبة بزائد من زوائد الافعال كيدبل
اسم جبل . فان الاول يختص بماضي الثلاثي المجهول ولا يوجد في الاسماء . والثاني
وان كان يوجد في الاسماء فان الفعل اولى به لان زيادته تدل على معنى فيه كالغيبة
والخطاب بخلافها في الاسم فيكون كالمختص بالفعل * فان كان الوزن مشتركاً بين
الاسماء والافعال على السواء كرجب وجعفر او كانت الزيادة بدون الموافقة في الوزن
كيزبوع لم يكن لها اثر في المنع مطلقاً * واعلم ان الوزن المختص بالفعل يختص
بالاعلام كدئل وشمز ونحوهما . والأولى به يقع في الاعلام كيدبل وتغلب وأحمد .
وفي الصفات كاحمر وأكرم ونحوهما * وكله تعتبر فيه الموافقة في الميزان فقط كما في
دئل واحمر فان العبرة فيهما بكون الاول على وزن فعل والثاني على وزن أفعَل . ولا
عبرة بموافقة لفظ الفعل كموافقة تغلب للفظ المضارع وأكرم للفظ الماضي فانها ليست
في شيء مما نحن فيه

وَمَا بِهِ سُمِّيَ كَيْحِي يُعْتَزَلُ عَنْ مُضْمَرٍ يَجْعَلُهُ مِنَ الْجَمَلِ

اي ان ما سُمِّيَ بالفعل كَيْحِي يُعْتَزَلُ خالياً من ضمير الفاعل ليكون مفرداً مسمى بمجرد الفعل
فيكون معرباً غير منصرف للعلمية ووزن الفعل * فان اعتبر معه الضمير كان مبنياً
لكونه قد صار جملة فيجوز كى على لفظه كما في قول الشاعر

نُسِيتُ اخوالي بني يزيد ظمّاً علينا لم فديد

وحينئذ يكون قد خرج عن هذا الباب * ولا بد في المسمى بالفعل من اعتبار

الاختصاص او الأولوية كما علمت . فان خلا منهما كضرب ودحرج اذا سمي بهما
انصرف عند الجمهور

وَقَفَّ عَلَى فَعْلَانِ وَالْفَاءُ فَتُحْ وَصَفًا وَفِي الْأَعْلَامِ أَطْلِقُوا سَتِيحَ

اي ان الاسم المزيدي فيه الالف والنون اذا كان صفة يقتصر فيه على وزن فعْلان
بفتح الفاء وسكون العين كسكران . بخلاف العلم فانه قد يكون على وزن فعْلان
مفتوح الفاء كزوان . او مضمومها كعثمان . او مكسورها كهمران . وقد يكون متحرك
العين كرمضان . وقد يكون على وزن غيره كزحراحان وغير ذلك . وكله يمتنع بمجرد
استصحاب هذه الزيادة مع العملية غير مقيدة بشيء* والسر في كل ذلك انهم شبهوا
الالف والنون الزائدين بالفي التانيث في نحو حمراء وهما الالف الثابتة لفظاً والالف
المقلوبة همزة بعدها لعل صرفية . ووجه الشبه بين الطرفين ان كل واحد منهما
مختص ببناء معين احدهما بالمذكر والآخر بالمؤنث . وانهما لا تلحقهما تاء التانيث فلا
يقال سكرانة وعثمانة كما لا يقال حمراء* . ومن ثم اشترطوا فتح الفاء في ما كان صفة
لانه مع فتحها لا يؤنث بالتاء الا شذوذاً في الفاظ قليلة بخلاف المضموم الفاء فان
ذلك مطرد فيه . فكل ما كان يؤنث بالتاء من مضموم الفاء وغيره اثلثت مشابهته
فصرف كما سيأتي* ولما كانت الصيغة الثلاثية المذكورة لها مؤنث بالالف تستغني
به عن التانيث بالتاء اقتصرنا الصفة عليها دون العلم لانه لا يؤنث مطلقاً فتصلح
له كل صيغة

وَكُلٌّ وَصَفٍ تَاءُ أَثْنَى لَا تَلِي فَأَصْرَفَ كَعُرْيَانٍ وَمَا كَأَرْمَلٍ

اي ان كل صفة في هذا الباب من فعْلان وغيره حكمها ان لا تقبل لحاق تاء التانيث
بها كما في سكران واحمر . فان كانت تقبلها انصرفت كعُرْيَانٍ ونَدْمَانٍ فان مؤنثها
عُرْيَانَةٌ ونَدْمَانَةٌ . وكأَرْمَلٍ ويعْمَلُ فان مؤنثها ارملة ويعملة . وذلك اما في الأولين
فلان الزيادة فيهما قد اشبهت بعض الاصول في لزومها حال التذكير والتانيث فلم
يُعتد بها . واما في الاخيرين فلان احدي العلتين وزن الفعل وهذه التاء لا تلحق
الفعل فيضعف شبههما به

وَكُلٌّ مَنقُوصٌ كَقَاضٍ إِذْ رُفِعَ أَوْ جُرَّ وَالْمَنْصُوبُ لِلْأَصْلِ تَبِعَ

اي ان كل ما كان منقوصاً من هذا الباب وهو ما كان آخره ياءً مكسوراً ما قبلها يجري مجرى المنقوص المنصرف كقاضٍ في حذف يائه منوناً حال الرفع والجر . غير ان تنوينه للعوض كما سيأتي بخلاف تنوين قاضي لانه للتمكين . ولذلك لم يمتنع فيه كما لم يمتنع تنوين نحو عرفاتٍ لانه للمقابلة * وهذا المنقوص يشمل ما كان جمعاً كجوارٍ او علماً كغازٍ اسم امراً . او صفة كاعيمٍ تصغير اعمى * واما في حال النصب فيفتح غير منونٍ على اصل اعراب ما لا ينصرف . وعلى ذلك يقال جاءني جوارٍ ومرت بجوارٍ ورايت جوارياً وقس البوادي

وَالْجَمْعُ مِنْهُ بَعْضُهُ قَدْ نُطِقًا بِقَصْرِهِ فَلَمْ يُنَوَّنْ مُطْلَقًا

اي ان بعض الجمع من هذا المنقوص قد استعملوه مختوماً بالالف المقصورة كدعاوى وعذارى . فان الاصل فيهما دعاوي وعذارى بالياء مكسوراً ما قبلها فأبدلت الكسرة فتحاً والياء الفاً . ومن ثم أُجري مجرى امثاله مما ختم بألف التانيث فلم ينون في الاحوال الثلاثة مطلقاً بخلاف الباقي على حكمه كجوارٍ لما مستعمل في بحث التنوين * واعلم انه لما كان المراد بالمنقوص كل ما آخره ياءً بعد كسرة دخل فيه كل ما كان كذلك من معتل اللام وغيره كما رأيت

فصل

في أشباه هذه العلل

يَعْدُ شِبْهُ عِلَّةٍ مِنَ الْعِلَلِ فَكَانَ حُكْمُ الْمَنْعِ مَعَهُ لَمْ يَزَلْ
مِنْ ذَلِكَ شِبْهُ الْوَصْفِ نَحْوًا أَحْمَرًا مِنْ عِلْمٍ سُمِّيَ ثُمَّ نُكِرًا

اي ان شبه العلة يعد علةً كما نصَّ عليه سيديويه فيستحب حكم المنع الثابت لتلك العلة . فمن ذلك شبه الوصف في نحو احمر من الصفة الغير المنصرفه اذا سمي به ثم نُكِرَ كقولك مرت باحمر عادٍ واحمر آخر . فانه يُعتبر فيه مع وزن الفعل الباقي له شبه الوصفية التي كانت فيه فيمتنع من الصرف * وبيان ذلك ان الوصفية قد خلعت عنه اولاً بالعلمية ثم خلعت العلمية بالتكثير فصار كالصفة لان حاله حينئذٍ قد اشبهت حالة الوصفية السابقة فكانها باقية فيه * وبهذا الاعتبار يكون شبه العلة

قد أثر تأثير العلة كما ان شبه الفعل يعمل عمل الفعل . وهو مذهب سيدييه وعليه
الاكثر

وَأَشْبَهَ الْأَعْلَامَ مَا عُرِفَ مَعَ تَرْكِ مُعْرِفٍ لَهُ نُحْوُ جُمَعَ

اي ان ما كان معرفاً بقرينة لفظية ثم سقطت تلك القرينة من اللفظ وبقى اثرها في
المعنى اشبه العلم في كونه معرفة بغير قرينة لفظية فأعطي حكمه في هذا الباب *
وذلك نحو جمع في التوكيد ونحو المراد به سحر يوم معين . فان الاول معرفة بنية
الاضافة الى ضمير المؤكد كما سيأتي . والثاني معرفة بنية الالف واللام كما مر . ومن
ثم يمتنع كل واحد منهما بالعدل مع شبه العملية . وقس عليهما ما جرى هذا المجرى

وَأَشْبَهَ الْعُجْمَةَ مَا لَمْ يَرْكَبْ كَمَثَلِ حَمْدُونَ طَرِيقَ الْعَرَبِ

اي ان ما كان لا يجري على منهج العربية كحمدون علماً لرجل مسمى بصيغة جمع
المذكر السالم كان شبيهاً بالاعجمي لمخالفته الاسلوب العربي لان هذه الزيادة لا تقع
في المفردات العربية . وبهذا الاعتبار يمنعونه من الصرف بالعلمية وشبه العجمة

وَشِبْهُ جَمَعَ كَحَضَاجِرٍ نُقِلَ عَنْ لَفْظِهِ أَوْ كَشَرَاحِيلَ أَرْتَجِلُ

اي ان ما سمي بصيغة الجمع الاقصى كان شبيهاً به فيمتنع من الصرف بشبه الجمع مع
العلمية لانه قد ضعف استقلال صيغته لفقد معنى الجمعية منها فيتقوى بالعلمية *
وذلك يجري في ما كان منقولاً عن لفظ الجمع كحضاجر علماً للضيع فانه في الاصل
جمع حَضَجْرٍ وهو العظيم البطن . او مُرْتَجَلًا كشراحيل علماً لرجل فانه لم يسبق له
استعمال في الجمع . وهو عربي في الصحيح كما نص عليه الجوهري في الصحاح خلافاً لمن
ادعى له العجمة

وَهَكَذَا شِبْهُ مُؤَنَّثِ الْأَلِفِ قَصْرًا كَأَرْطَى عِلْمًا لَا يَنْصَرَفُ

اي وهكذا يمتنع من الصرف ما ختم بالالف اللاحق المقصورة كأرطى اسم شجر اذا
جعل علماً لرجل . وذلك انهم يشبهون هذه الالف بالالف التانيث المقصورة في الزيادة
وصيغة المثال الواقعة فيه كما رايت . فاذا صار مضمونها علماً تمت المشابهة بعدم قبول
الناء وثقوت بماضدة العلم لها لانها ضعيفة ظلوها من معنى التانيث فلا تقوى على

المنع بنفسها ومن ثم يمنعون مصحوبها بالعلمية وشبهه الالف * وحمل قوم عليها ألف
التكثير في نحو قَبَعَتَرَى فجعلها في حكم واحد . واما الف الالحاق الممدودة في نحو
علياء فلم يمنعوا معها من الصرف لتخلف شبهها بالف التانيث الممدودة لان همزة الالحاق
منقلبة عن الياء التي لا اثر لها في منع الصرف وهمزة التانيث منقلبة عن الالف
المؤثرة فيه . فتأمل

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْأَصْلَ يُرْعَى هُنَا فِي كُلِّ مَا عَنْ عُرْفِهِ كَانَ غَنَى
فَكُلُّ مَا يُمْنَعُ فِي نُكْرٍ إِذَا نَكَرَ بَعْدَ الْعُرْفِ فَأَمْنَعُهُ كَذَا

اي انهم يراعون الاصل هنا في كل ما كان يستغني في امتناعه من الصرف عن التعريف .
فكل ما كان يُمنع في حال التكثير يبقونه على منعه اذا سُمِّي به ثم نُكِرَ لانه
حيث قد اشبه الحالة التي كان عليها قبل التسمية * وذلك يجري في المسمى بالصفة مع
وزن الفعل نحو احمر كما مر . ومع الزيادة كسكران . ومع العدل كثلث ومربع . فيمنع
كل واحد منها بشبه الوصف مع العلل المذكورة * واما المسمى بالجمع فان كان وصفاً
في الاصل كخضاجر استمر فيه المنع بعد التكثير بشبه الوصف ايضاً مع شبه الجمع .
والأصرف في اصح الاقوال لبقائه على صيغة الجمع دون معناه ولا شيء يقوم مقامه
كما علمت * واما ما لا يمتنع نكرة كاردى فاذا نُكِرَ وجب صرفه بالاجماع

فصل

في انصراف ما لا ينصرف

يَصْرَفُ ذَا الْمَنْعِ انْفِرَادُ الْإِلَهَ أَوْ ثَلَمُ شَيْءٍ غَيْرِ مُسْتَقِلِّهِ
فَصَرَفُوا كَطَلْحَةٍ إِذْ نُكِرَا وَنَحْوِ مِرْحَانٍ إِذَا مَا صَغُرَا

اي يصرف الممنوع من الصرف انفراد العلة الغير المستقلة فيه لسقوط صاحبته او انثلام
احدى علية وان لم تسقط برمتها . ولذلك يُصرف نحو طلحة اذا نُكِرَ لسقوط العلمية
عنه كقولك مرت بطلحة النياض وطلحة آخر . ونحو مريحان اسم رجل اذا صغر
لانثلام احدى علية لانه يقال فيه مريحين وحيث تشتم زيادته بقلب الالف ياء
فتبقى النون فقط وهي لا تؤثر الا مع الالف * واما انثلام صيغة الجمع بحذف الياء

في نحو جوار فلا يخلُ بمنع الصرف لقيام التنوين الموقض به عنها مقامها * واعلم ان التصغير يكون تارة سبباً لتختم المنع كما في هَيْدَة تصغير هند على ما علمت . وتارة سبباً لابطاله كما في مريحان وعمر وشمر . فانها اذا صغرت قيل فيها مريحين وعمر وشمير فتصرف لانثلام الزيادة في الاول كما مر . وزوال مثال العدل في الثاني . والخروج عن وزن الفعل في الثالث * وتارة سبباً لحدوثه كما في تَرْتُب بضمين وهو الشيء المقيم الثابت اذا جعل علماً لرجل فانه يكون منصرفاً لانفراد العلية فيه . فاذا صغر صار ترتب على وزن يُبْطِر فامتنع لحدوث وزن الفعل فيه مع العلية * وقد لا يؤثر شيئاً كما في طليحة وأحيد وسكيران وحُميراء ونحو ذلك . مما لا يحتاج منه الى التصغير ولا ينتقض به . فتأمل ولا تغفل

وَجَرُّ بِالْكَسْرِ مُضَافًا أَوْ بِأَلٍ صَرَفًا لِضَعْفٍ شَبَّهِ فِيهِ دَخَلَ
اي ان ما لا يتصرف اذا أُضيف او اقترن بأل يجرُّ بالكسرة نحو صليتُ في افضل المساجد . بناءً على انه قد انصرف لانه قد ضعف شبهه بالفعل لما دخله من خصائص الاسماء . وهو مذهب سيبويه وجماعة من المحققين وعليه اكثر النحاة

”وَجَازَ لِلشَّاعِرِ صَرَفُ الْمُتَمَتِّعِ وَالْعَكْسُ فِي الْأَعْلَامِ عَنْهُمْ قَدْ سَمِعَ“
اي انه يجوز للشاعر ان يصرف الممنوع من الصرف لضرورة الوزن كما في قول الشاعر
أَعِدْ ذَكَرَ نَعِجَانٍ لَنَا أَنْ ذَكَرَهُ هُوَ الْمَسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يُتَضَوِّعُ

وذلك ان الاصل في ما لا يتصرف ان يكون منصرفاً لانه اسمٌ معربٌ وانما عرض عليه ما يتعنه من الصرف بخلاف اصله . فاذا أُريد صرفه امكن الرجوع اليه بادنى سبب لانه الاصل فيه . وبهذا الاعتبار يحكمون بان فيه تنويناً مقدراً ويراعونه في بعض المواضع كما ستعرف * وقد جاء في الضرورة منع المنصرف ايضاً . غير ان ذلك مسموع عن العرب في العلم دون غيره لان فيه علة هي ركنٌ ينضم اليه اكثر العلل فتكون اقوى من غيرها وعليه قول الشاعر

طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَيْبٍ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ
وهو كثير في اشعارهم غير انه مكروه لانه خروجٌ عن الاصل لا وجه له

فصل

في بناء الاسم

وَمَا مِنْ أَسْمٍ أَشْبَهَ الْحَرْفَ بُنْيَ نَظِيرَ حَرْفٍ فَاقِدَ التَّمَكُّنِ
اي ان ما اشبه الحرف من الاسماء بُنِيَ كالحرف فاقدًا ما كان له من التمكن في
الاسمية لان شبه الحرف قد اخرجهُ عن وضعه وقربهُ من الحرف الذي لا يستحق
الاعراب بُنِيَ حملاً عليه . بخلاف شبه الفعل فانه يُخرجهُ عن الامكانية فقط لان
للفعل حظاً في الاعراب وهو يعاقب الاسم في اكثر المواضع

وَاللَّفْظُ وَالْمَعْنَى وَالِاسْتِعْمَالُ وَجْهٌ وَالِافْتِقَارُ وَالْإِهْمَالُ

اي ان وجه الشبه بين الاسم والحرف يكون احد هذه المذكورات . وكل واحد منها
يوجب البناء بمفرده ولا يحتاج الى معاضدة آخر كما في موانع الصرف . وذلك لان
الشبه الواحد بالحرف الواحد يبعد الاسم عن الاسمية لشدة المنافاة بينهما في الوضع
بخلاف الفعل فان بينهُ وبين الاسم مناسبة كما مرّ ولذلك لا يبعدهُ الشبه الواحد
به عن الاسمية . واما احكام هذه الالوجه ومواقعها فسياتي تنصليها على حسب ترتيبها

في النظم

فَذَاكَ فِي مَا كَانَ مَوْضُوعًا عَلَى دُونَ ثَلَاثٍ مِثْلَ نَا فَهِيَ كَلَا
أَوْ كَانَ مَعْنَى الْحَرْفِ قَدْ تَضَمَّنَا وَلَوْ مُقَدَّرًا كَأَيِّنَ وَهَنَا
أَوْ نَابَ عَنْ فِعْلٍ بِلاَ تَأْثُرَ مِثْلَ حَذَارٍ نَائِبًا عَنْ أَحْذَرِ
أَوْ لَزِمَ الْفَقْرَ إِلَى مَا يُنْتَظَرُ لَهُ كَمَوْصُولٍ إِلَى الْوَصْلِ أَفْتَقَرُ
أَوْ كَانَ لَا كَلَامَ مِنْهُ يُبْنَى كَوَيْهِ فَهُوَ بِالْبِنَاءِ اسْتَغْنَى

اي انه بُنِيَ على ما ذكر يقع البناء في هذه المواضع * الاول ما كان موضوعاً على
اقل من ثلاثة احرف كبناء الضمير فانها تشبه تاء التانيث ونحوها من الحروف المفردة .
ونا التي هي ضمير المتكلمين فانها تشبه لا التانية ونحوها من الحروف الثنائية . وهذا
الوضع انما هو للحروف لا للاسماء لان اقل ما يوضع الاسم عليه ثلاثة احرف * والثاني

ما تضمن معنى الحرف ولو مقدراً فضلاً عن الوجود . فيندرج في ذلك ما تضمن معنى حرف موجود كائناً فانها قد تضمنت معنى حرف الاستفهام . وما تضمن معنى حرف غير موجود كئناً فانها قد تضمنت معنى حرف كان ينبغي ان يوضع للاشارة لانها من المعاني التي حتم ان تؤدي بالحرف غير انه لم يوضع فوجب تقديره طرداً للباب *
والثالث ما ناب عن الفعل غير متأثر به كحذار النائب عن احذر فانه كالحرف الذي ينوب عن الفعل مثل ليت النائية عن اتنى . وانما اشترط فيه عدم التأثر احترازاً عن المصدر في نحو ضرباً زيداً فانه نائب عن اضرب المحذوف ولكنه منصوب به *
والرابع ما افتقر افتقاراً لازماً الى ما يتم معناه كالموصول الذي لا يزال مفتقراً الى الصلة فانه كالحرف الذي لا يزال مفتقراً الى غيره . وانما اشترط فيه لزوم الافتقار احترازاً عن افتقار المبتدأ الى الخبر ونحو ذلك فانه عارض لا يعتد به * والخامس ما لا يقع في تركيب الكلام كويته ونحوها من اسماء الاصوات فانها لا تقبل المعاني التركيبية ولذلك تستغني عن الاعراب الذي يدل عليها وحينئذ تكون كالحرف المهمل في كونها غير عاملة ولا معمولة

وَمَا بِمَزَجٍ رُكْبًا كَالْكَلِمَةِ ثَانِيهِمَا عِدَّةُ كِتَاءِ الْمُسْلِمَةِ
فَبِنِي الصَّدْرُ كَحْشَوْ قَبْلَهُ وَالْعَجْزُ إِنْ أَشْبَهَ حَرْفًا مِثْلَهُ

اي ان الاعمين المركبين تركيب مزج هما الكلمة الواحدة منزلاً ثانيهما من الاول منزلة تاء التانيث مما قبلها في لزومه حالة واحدة وانتقال الاعراب الذي يستحقه اليها .
فبيني الجزء الاول كما يبنى ما قبل التاء لانه قد صار حشواً مثله . واما الجزء الثاني فان اشبه الحرف بكونه قد تضمن معنى حرف كما في نحو خمسة عشر اي خمسة وعشر او بكونه اسم صوت كما في نحو سيدويه بني ايضاً والاعراب غير منصرف كحضر موت ونحوه * واعلم ان صدر هذا المركب يبنى على الفتح كما يبنى عليه ما قبل التاء ما لم يكن آخره ياء كعدي كرب فبيني على السكون تحقيقاً لانه قد ثقل بالاعلال والتركيب . واما عجزه الذي يبنى فان كان اسم صوت يبنى على الكسر والافعل الفتح مطلقاً * فتدبر

وَرُبَّمَا يُبْنَى شَبِيهُ الْمُسْبِيهِ نَحْوُ حَذَامٍ كَحَذَارٍ فَأَفْقِهِ

اي ان البناء قد يكون لشبه ما يشبه الحرف فضلاً عن شبه الحرف بنفسه لان شبه ما يشبه الشيء شبه للشيء . وذلك نحو حذام علماً لامراً معدولاً عن حاذمة فان اهل الحجاز يشبهونه بنحو حذار المعدول عن احذر وهو يشبه الحرف كما مر فيبنونه على الكسر مثله كما سيأتي في موضعه

وَرُبَّمَا اُنْسَقَ الْبِنَاءُ مِنْ بِنَا اِضَافَةً كَسَرْتَنِي حِينَ دَنَا

اي ان البناء قد يُستفاد من الاضافة الى المبنى . وذلك يكون في الظروف المضافة الى الجمل كما في المثال طلباً للمشاكلة بين المتضايين على ما سيجي في موضعه

وَقَدْ يَكُونُ تَارَةً بِالنَّقْلِ عَمَّا بُنِيَ حِكَايَةً لِلاَصْلِ

اي ان البناء قد يكون بطريق النقل عن المبنى محكياً فيه لفظ ما نُقل عنه ككتاباً بطراً ونحوه مما سيذكر في باب العلم فانه يُحْكِي فيه لفظ الجملة المنقول عنها ويكون اعرابه محلاً في المشهور كسائر المبنيات

وَكُلُّ مَا كَانَ بِلاَزِمٍ لَزِمَ وَمَا بَعَارِضٍ غَرِيبٌ لَمْ يُقَمَّ

اي ان كل ما كان من البناء بعلة لازمة كبناء الضمائر والموصولات ونحوها كان لازماً لا ينفك عن صاحبه وما كان بعلة عارضة كبناء العدد المركب والظرف المضاف الى الجملة ونحوها كان عارضاً ينفك عن صاحبه متى فارق الصورة المقتضية البناء

وَحَرَّكُوا مَا لِسُكُونَيْنِ اُقْتَضَى مَعًا وَمَا الْبِنَاءُ فِيهِ عَرَضًا

وَمَا عَلَى حَرْفٍ صَحِيحٍ وَقَعًا وَسَكَنُوا الْبَاقِيَ عَلَى مَا وُضِعَا

اي انهم حرّكوا من المبنيات ما كان يقتضي اجتماع ساكنين لو بقي آخره على السكون الذي يقتضيه البناء كحيث واَيْنَ وَاَمْسِ * وما كان بناؤه عارضاً كالمنادى مراعاة لاصله من الاعراب المقتضي الحركة * وما كان على حرف واحد صحيح كطاء الضمير لبيان المعاني التي تدل عليها الحركة . ونحو ذلك من الاغراض * وسكنوا ما سوي هذه المذكورات على حسب وضع البناء فان حرّك شيئا منها كما ستري فذلك نادر او عارض لا يعتد به

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ مَا بُنِيَ كَمَا مَنَعَ يَحْتَاجُ مُحَضَّ شَبَّهَ لَا يَنْصَدِعُ
فَأَعْرَبُوا مَا شَبَّهَ الْحَرْفَ اعْتَرَضَ بِمَا يَخُصُّ الْأَسْمَ فِيهِ فَنَقِضُ

اي ان المبنى يحتاج شبيها محضاً بالحرف ليخرج به عن وضعه كما يحتاج الممنوع من
الصرف مع الفعل . ولذلك يُعَرَّبُ ما عارض فيه شبهة الحرف شيء من خصائص
الاسماء كزوم اية الموصولة للاضافة كما ينصرف ما عارض فيه شبهة الفعل المانع من
الصرف * واعلم ان المعتبر من لزوم الاضافة المعارض للبناء هو لزوم الاضافة الى المفرد
كاضافة اية المذكورة . واما الى الجملة كما في حيث ونحوها فلا يعتد به لان الاضافة
في الحقيقة الى مصدر الجملة وهو غير مذكور صريحاً فكانه محذوف ومن ثم تكون
الاضافة كلا اضافة

فصل

في حقيقة النكرة والمعرفة

الْأَسْمُ مِنْهُ نَكْرَةٌ وَمَعْرِفَةٌ وَالْأَصْلُ فِيهِ النُّكْرَةُ الْمُكْتَفِيَةٌ

اي ان الاسم ينقسم باعتبار العموم والخصوص الى نكرة وهي ما شاع في جنسه غير
مقيّد باحد الافراد كرجل . ومعرفة وهي ما عُلّقَ على مسمى بعينه كزيد * والنكرة
هي الاصل فيه لانها تحيط بجميع افراد الجنس فتندرج المعرفة تحتها لانها بعض
تلك الافراد

وَالنُّكْرَةُ الْقَابِلُ أَلْ تَوَثُّرُ عُرْفًا وَمَا عَاقِبَهُ إِذْ تَنَكَّرُ

اي ان الضابط في النكرة هو ان تقبل أَلْ مؤثرة فيها تعريفاً كما في الرجل . احترازاً
عن الداخلة على بعض الاعلام كالحرث فانها لا توثّر فيه لانه معرفة بدونها وانما
جيء بها لغرض آخر كما ستعلم * ويندرج في هذا الضابط ما يقع موقع ما يقبل أَلْ
مما يتنكر دخولها عليه بنفسه كذي بمعنى صاحب فانها لا تقبل أَلْ ولكنها تقع موقع
صاحب وهو يقبلها . وقس على كل ذلك

وَعَرِفَ الْغَيْرُ كَأَنَّ نَوَقَلَ ذَاكَ الَّذِي الْقَاضِي ابْنُهُ يَارَجُلُ

اي وغير ما ذكر معرفة وهو الضمير والعلم واسم الاشارة والاسم الموصول والمعرف
بأل والمضاف الى معرفة اضافة محضة * وزاد المتأخرون النكرة المقصودة بالنداء لانها
لما تخصصت من بين افراد الجنس جرى ذلك معها مجرى التعريف في نحو الرجل .
وقد اجتمع كل ذلك في امثلة النظم كما رايت * وأعرّف هذه المعارف ضمير المتكلم ثم
المخاطب ثم الغائب . ثم العلم للمكان ثم للانسان ثم لغيره من الحيوان . ثم اسم الاشارة
للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد . ثم الموصول المختص ثم المشترك . ثم المعرف بالعهديّة
ثم الاستغرافية ثم الجنسية * واما المضاف فقل هو دون المضاف اليه لانه يكتب
التعريف منه . وقيل في رتبته * واما المنادى المذكور فالتخار انه في رتبة اسم الاشارة
لان الاقبال على المنادى كالاشارة الى المشار اليه * وقد يعرض للادنى من هذه
المعارف ما يجعله مساوياً لما فوقه نحو سبحان من سبح الرعد بحمده . او اعلى منه كما
اذا قيل للطارق من هذا فقال فلان مكان انا . فان الموصول في الاول في رتبة العلم لان
المراد به اسم الجلالة . والعلم في الثاني اعرف من الضمير لتشخيصه المسمى كما ترى

فصل

في الضمير

يُكْنَى عَنْ الظَّاهِرِ بِالْضَّمِيرِ لِحَاضِرٍ أَوْ غَائِبٍ مَذْكُورٍ
وَهُوَ لِرَفْعٍ أَوْ لِنَصْبٍ إِذَا فُصِّلَ وَجَاءَ فِيهِ الْجُرُّ أَيْضًا إِذَا وُصِّلَ
اي ان الضمير يؤتى به للكناية عن الاسم الظاهر ولذلك يسميه الكوفيون كناية .
وهو يكون للحاضر ويدخل تحته المتكلم والمخاطب نحو انا وانت . والغائب الذي تقدم
ذكره نحو زيد ضربته * وكله قد يكون منفصلاً فيقع في موضع الرفع والنصب فقط .
وقد يكون متصلاً فيقع في المواضع الثلاثة على التفصيل الذي سيأتي

وَمَا لِفَصْلٍ كَأَنَّا إِذَا رُفِعَا إِيَّايَ فِي النَّصْبِ وَقِسْ مُفْرَعَا
وَالنَّاءُ صِلَ وَالنُّونُ وَالْوَاوُ الْأَلِفُ وَيَاءُ أَنتَى وَعَلَى الرَّفْعِ تَقِفُ
وَالْكَافُ وَالْهَاءُ وَيَاءُ النَّفْسِ لَا رَفْعَ لَهَا وَتَا لِكُلِّ شَمَلَا

أي ان ضمير الرفع المنفصل هو ما كان مثل انا . وضمير النصب هو ما كان مثل إِيَّاي .
ويُقاس على الاول انت وهو . وعلى الثاني إِيَّاكَ وإِيَّاهُ . وعلى كل ضمير ما يتفرع منه
كَنَحْنُ وَأَنْتِ وَهِيَ وَإِنَّا وَإِيَّاهَا وَهَلْ جَرَّاءُ * واما المتصل فهو تَاءُ التَّكْمِ والخطاب ونون
الإناء وواو الجماعة والفاء الاثنين وإِيَّاهُ المخاطبة . وكلها تختص بالرفع لأنها لا تقع
إلا فاعلاً أو نائب فاعل * ومنه كَفَ الخطاب وهَاءُ الغيبة وإِيَّاهُ المتكلم . وكلها تقع
في موضع النصب والجر دون الرفع لأنها لا تقبل الاسناد إليها * ومن ذلك نأ وهي
تحيط بالمواضع الثلاثة نحو ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا * واعلم ان مذهب الاكثرين ان
ضمائر الرفع المنفصلة هي ما وُضِعَ للتكلم والغيبة يرُمُّه نحو انا وهو وهما . واما انت
وفروعه وضمائر النصب المنفصلة فالاصل في الاولى ان يفتح الهمزة وفي الثانية إِيَّايَا
بكسرها وما يليهما حروف تدلُّ على المعاني المقصودة بهما كالخطاب والتثنية والجمع
وغير ذلك * واجازوا تسكين هاء هُوَ وهي بعد الواو والفاء نحو وَهُوَ الغفور الودود
وَهُوَ على هدى من ربه وهو كثير شائع . وبعد اللام نحو ان هذا لَهُوَ الحق وهو قليل *
واما الضمائر المتصلة فهي المذكورة آنفاً على حلتها . وما يلي التاء والكاف والهاء في
نحو ضربتنا ورايتكم ومررت بهنَّ حروف كما مرَّ في المنفصل * واختلف في ضمير الغائبة
والمتحقق على انه هو الهاء وحدها كما مرَّ والالف زائدة للفرق بينها وبين المذكر
كسائر علامات الفروع * واذا لم تكن الهاء مع الالف تُضَمُّ ما لم تقع بعد ياء ساكنة
او حرف مكسور فتُكسَّر نحو فيه وعليه وبه وأعطيه . وتُسَبَّح حركتها بعد متحرك
نحو له وبه . ويجوز اشباعها واختلاصها بعد ساكن نحو منه ويدعوه . ولها مع المثني
والجمع من الضم والكسر ما لها مع المفرد * واما التاء والكاف فتُفْتَحَانِ للمخاطبة
وتُكسَّرَانِ للمخاطبة وتُضَمَّانِ لكل ما سواهما بالاجمال * والنون مفتوحة على
الاطلاق . والبواقي ساكنة بأسرها ما لم يعرض على الواو والياء النقاء الساكنين غير
مسبوقتين بحركة تجانسهما فتُضَمُّ الواو في نحو لا تخشوا القوم . وتُكسَّرُ ياء المخاطبة
في نحو لا ترضي العار . وتُفْتَحُ ياء المتكلم في نحو هي عصاي واحدى ابنتي . ويجوز
فتحها دون ذلك قليلاً

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا لَا يُذَكَّرُ فَكَانَ فِي رَافِعِهِ يَسْتَرْ

وَذَاكَ فِي الْفِعْلِ وَشَبَّهِهَ فَمَا رَفَعَ ضَمِيرَ خَصٍّ فِيهِ لَزِمَا

اي ان من ضمير الرفع ما لا يذكر في اللفظ اذ لا صورة له فيستتر مقدراً في النية لانه عمدة فلا بد منه ولو تقديرًا واستشاره يكون في كل ما يرفعه من الفعل نحو اقوم وقم . وشبهه وهو اسم الفعل نحو صه وحذار . والوصف حقيقة كالضارب والمضروب . او تاويلاً كما في الرجل التيمعي والشاهد العدل . والمصدر الواقع بدلاً من فعله كضرباً زيداً . فان في كل من ذلك ضميراً مستتراً يعبر عنه بالضمير المنفصل نحو انا وانت او هو بحسب ما يقتضيه المقام * وقد يستتر ايضاً في الظرف وعديله وهو الجار والمجرور بنقل ضمير المتعلق المحذوف اليهما كما سيأتي * غير ان من هذا الاستتار ما يكون واجباً وذلك في ما عامله لا يرفع الا الضمير نحو قم . ومنه ما يكون جائزاً وذلك في ما عامله يرفع الضمير والظاهر جميعاً نحو زيد قام وانما قام انا وقام زيد . فان الاول لا يخلو من الضمير ابداً . والثاني يتضمنه تارة ويخلو منه اخرى كما رايت . وهذا هو المراد بوجوب الاستتار وجوازه * واعلم ان الاستتار يختص بالضمير المرفوع دون غيره . والواجب منه يختص بضمير المتكلم مطلقاً وضمير المخاطب فقط . والجائز يختص بضمير الغائب والغائبة الا في افعال الاستثناء وافعال التعجب والتفضيل فانه يجب فيهن على خلاف الاصل

وَالْفَصْلُ إِذَا امْكَنَ وَصَلَ أَنْ يَقَعَ
وَقَدِّمِ الْأَخَصَّ فِي الْوَصْلِ فَإِنْ
وَحَيْثُ لَا أَخَصَّ فَالْفَصْلُ التَّزِمُ
إِلَّا كَسَلْنِيهِ وَكُنْتُ أَمْتَعُ
تَفْصِلُ فَبِالْخِيَارِ إِنْ لَبَسَ أَمِنْ
فَإِنْ تَنَاقَى اللَّفْظُ غَيْبًا فَأَحْكُمُ

اي انه متى امكن اتصال الضمير امتنع فصله لان الغرض من وضع الضمائر انما هو الاختصار والتوصل اخصر من المنفصل فلا يعدل عنه الا حيث يتعذر الاتصال نحو اياك نعبد . ما لم يكن الضمير قد وقع مفعولاً بعد ضمير غير مرفوع اخص منه كالمخاطب بعد المتكلم والغائب بعد احدهما او خبراً في باب كان فيجوز الامر ان * والاول يشمل ما كان مفعولاً أصيلاً او منقولاً عن احد المنسوخين في باب ظن . والعامل يشمل ما كان فعلاً نحو الدرهم سانيه وزيد ظننتك والصديق كنته . او اسماً نحو الدرهم

انا مُعْطِيكَهُ وَعَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَهُ كَرِيماً وَعَجِبْنِي كَوْنُكَهُ * غير ان الفصل مع الاسم
ارجح بالاتفاق وعليه قول الشاعر

يَبْذُلُ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ اِيَاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

واما مع الفعل فالأكثر على ترجيحه في باب ظنَّ وكان لان ذلك المنصوب خبر
الابتداء في الاصل والخبر لا حظ له في الاتصال * ومتى وصلت في هذه الصور فلا بد
من تقديم الاخص كما رايت . واما اذا فصلت فانت بالخيار في الترتيب نحو الدرهم
اعطيتك اياه واعطيته اياك ما لم يقع لبس نحو زيد اعطيتك اياه فلا يجوز اعطيته
اياك لاحتمال ان يكون كل واحد منهما آخذاً او مأخوذاً فلا يظهر المراد * واما اذا
لم يكن احد الضميرين اخص من الآخر فيجب الفصل نحو اعطيته اياه . الا اذا اختلف
لتظهما في الغيبة فيجوز الوجهان نحو اعطيتهما اياه واعطيتهما اياه * واعلم ان انفصال
الضمير وجوباً يكون في ما وقع محصوراً نحو امرأ أن لا تعبدوا الا اياه . او منصوباً
بعامل في مضمير قبله غير مرفوع مع اتحادها في الرتبة نحو ظننته اياه . او بمصدر
مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك . او مفصلاً بشبوع نحو يخرجون
الرسول واياكم . او منعولاً معه نحو سرت واياك . او كان عاملاً مضمراً نحو لو انتم تملكون .
فان الضمير فاعل لفعل مقدر بعد لو فلما حذف انفصل الضمير لعدم استقلاله . او مؤخرأ
نحو اياك تعبد . او معنوياً نحو هم المفلحون . او حرف نفي نحو وما انتم بمعجزين . ومن هذا
القبيل الضمير الجاري على غير ما هو له وهو الذي يلتبس مرجعه كما سيأتي * واما في
غير ذلك فيجوز الامران في المواضع التي مر الكلام عليها ويتعين الوصل فيه ما بقي
بالاجمال . وما خرج عن ذلك فضرورة كقول الشاعر

وما نبالي اذا ما كتبت جارتنا ان لا يجاورنا الاك ديار

وكقول الآخر

وما اُصاحب من قوم فاذا ذكرهم الا يزيدهم حبا اليهم

وقول الآخر

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهار
فان القياس ان يقال لا يجاورنا الا اياك . ويزيدونهم حبا الي . وضمنتهم الارض
ولكن عدل عنه لضرورة الشعر

وَأَبْرَزُوا مَا عَوَّدَهُ يَشْتَبِهُ فَقَصَلُوا كَأَنِّي الْفَتَى رَامِيهِ هُوَ

اي انهم يبرزون الضمير المستتر الذي يلبس مرجعه 'فيفصلونه' بالضرورة . وذلك في نحو انبي الفتى راميهِ بناءً على أن الابن رامي الفتى . فان الضمير المستتر في الصفة يحمل ان يعود الى الابن وهو المراد . والى الفتى وهو الارجح لانه اقرب المذكورين والصفة المتضمنة الضمير خبرٌ عنه . غير ان ذلك خلاف المقصود فيبرز الضمير المذكور منفصلاً مؤخراً عن الصفة فاعلاً لها كما كان في حال اتصاله فيقال راميهِ هو . وحينئذ يتعين عوده الى الابن لانه قد انفصل على خلاف القياس فافتضى ان يكون مرجعه وهو ابعد المذكورين على خلافه ايضاً فيتمين ان يكون الابن راميّاً والفتى مرمياً * واما اذا لم يقع التباسٌ نحو زيدٌ هندٌ ضاربها فلا حاجة الى ابراز الضمير لظهور المراد وعليه

قول الشاعر

قومي ذري المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وخطان

وهو مذهب الكوفيين وعليه اختيار الجمهور

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الذِّكْرَ يَجْرِي قَبْلَ مَا لَغِيَّةٌ لَفْظًا كَمَا قَدْ عَلِمَا
وَجَاءَ تَقْدِيرًا كَزَارَ أَهْلَهُ زَيْدٌ إِذِ التَّقْدِيمُ يُنَوِّي أَصْلَهُ
وَكَاثَقَتُوا فِيهِ الْغَنَى مَعْنَى وَقَدْ يَكُونُ حُكْمًا كَهُوَ اللَّهُ أَحَدٌ
وَدُونَهُ يَخْتَلُ عَوْدُ الْمُضْمَرِ فَلَمْ يَرِدْ إِلَّا لِذِئَابِ أَكْبَرِ

اي ان ذكر مرجع ضمير الغيبة الذي تقدم الكلام عليه يكون قبله لفظاً نحو زيد ضربته كما مر * وهو الاصل * وقد يكون تقديرًا نحو زار اهله زيد لان زيدا في نية التقديم باعتبار رتبته * او معنى نحو اثقوا في الغنى . فان الضمير عائد على المصدر المفهوم من معنى الفعل الذي قبله اي فالثقاة هي الغنى * او حكماً نحو قل هو الله احد . فان الضمير عائد على الامر الذي قد ثقرر في الذهن وهو مضمون الجملة كما مستعمل فكانه قد ذكر قبله * ومن هذا القيل الضمير المبهم المفسر بما بعده نحو نعم رجلاً زيد . ورُبَّه رجلاً زاني . وان هي الا حياتنا الدنيا * وجاز نحو ضربته زيدا لان الظاهر في الحقيقة بدل من الضمير لا مرجع له * اما نحو اكرماني واحسن الي اخواك فانما

ارتكب فيه الاضمار قبل الذكر لئلا يلزم حذف الضمير الفاعل وهو اشنع منه . او تكرار الفاعل الظاهر وهو تغلّ بالتفصاحه * واعلم ان الاصل في الضمير ان يعود الى اقرب مذكور ما لم يكن مضافاً اليه فيعود على المضاف لانه هو المحدث عنه . ويندر عوده الى المضاف اليه نحو كمثل الحمار يحمل اسفارا . وقد يعود الى البعيد مع دلالة المقام على تعيينه له نحو آمنوا بالله ورسوله وانتقوا مما جعلكم مستخافين فيه . فان الضمير المستتر في جعلكم قد عاد الى اسم الجلالة لقيام الدليل على ارادته دون غيره * وقد يُستغنى عن ذكر ما يعود اليه الضمير بحضور مدلوله في الخارج نحو هي راودتني عن نفسي . او في الذهن نحو واستوت على الجودي . فان الاول عائد الى امرأة العزيز وهي حاضرة في المكان . والثاني عائد الى سفينة نوح وهي معلومة من الكلام السابق

فصل

في الاسم العلم

الْعِلْمُ اسْمٌ خَصَّ ذَاتًا مُطْلَقًا بِالْوَضْعِ تَعْيِينًا لَهَا قَدْ عَلِقًا
وَهُوَ كَعَبَّاسٍ وَيَحْيَى يَنْقَلُ وَبَعْضُهُ كَفَقْعَسٍ يُرْتَجَلُ
وَمِنْهُ مَا كَعَبْدِ شَمْسٍ رُكْبَا وَشَابَ قَرْنَاهَا وَمَعْدِي كَرِبَا

اي ان العلم هو الاسم الذي يختص مطلقاً بالذات التي علق عليها لتعيينها وذلك بحسب الوضع . فخرج بقيد الاختصاص النكرات كما لا يخفى . وبقيد اطلاقه بقية المعارف فان اختصاصها بما هي له مقيد بحالة دون اخرى كالخضور في نحو انت وهذا * ودخل بقيد الوضع الاعلام المشتركة كزيد المسمى به اشخاص متعددة فان الاشتراك قد وقع في التسمية بحسب الاتفاق لا بحسب الوضع * والعلم يكون في الغالب منقولاً من صفة كعبّاس . او مصدر كفضل . او اسم جنس كاسد * او من فعل . اِماً ماض كآبان . او مضارع كيجي . او امر كاجت علماً لمكان * او من صوت كغاق علماً للغراب . او من جملة كما سيجي * وقد يكون مرتجلاً اي غير مستعمل قبل العلمية في غيرها . وهو اِماً معدول كعمر وخدام . او غير معدول . وهو اِماً ان تكون مادته مستعملة في الكلام كما في المعدول . او غير مستعملة كفقفس علماً لرجل * والعلم اِماً

مفرد كما رایت او مرکب . وهو إما اضافي كعبد شمس . او اسنادي وهو المنقول عن جملة كتاب قرناها علماً لامرأة سميت به تفاؤلاً لها بطول الحياة حتى تشيب ذواتها . او مزجي كعدي كريب علماً لرجل * واعلم ان المركب الاسنادي يختص بالجملة الفعلية . وفاعلها قد يكون ظاهراً كما رایت وقد يكون مضمراً . وهو إما بارز كاطر قاعاً علماً لمفازة . او مستتر كئنا بط شراً علماً لرجل . وأما الاسمية فلم تسمع التسمية بها * وهذا المركب مبني على لفظه في جميع الاحوال ويكون اعرابه محلاً كما مر * واما المزجي فهو معرب ما لم يكن تخنوماً بونه كما علمت . فان كان مبنياً قبل التسمية الخمسة عشر وحيص ييص فان شئت ابقيته على بناءه وهو الاشهر وان شئت اعربته اعراب ما لا يتصرف لزوال معنى الحرف بالعلمية وحيث ان يجرى مجرى معدي كريب واشباهه * واما المركب الاضافي فيجري مجرى سائر المتضافات بلا خلاف

وَمِنْهُ كِنْيَةٌ بِأُمٍّ أَوْ أَبٍ	فَحَوَّاءُ بِي بَكْرٍ وَأُمٌّ جَنْدَبٍ
وَكَاالرَّشِيدِ لَقَبٌ لِلرَّفْعِ	يَأْتِي وَمِثْلُ الشَّنْفَرِيِّ لِلْوَضْعِ
وَهُوَ كَنَعَتْ مِثْلَهُ يُؤَخَّرُ	عَمَّا لَهُ وَفِي الْكِنْيَةِ يُخَيَّرُ

اي ومن العلم كنية وهي ما صدر بأب او أم كابي بكر وأم جندب كنية امرأة . قيل او بابن كابن عباس . ومنه لقب وهو ما يراد به رفعة مسماه كالرشيد لقب الخليفة هرون العباسي . او ضعه كالشنفرى اي العظيم الشفتين لقب رجل من العرب * وحكم اللقب ان يؤخر عن اسم من لقب به كهرون الرشيد لانه كالنعت له . وربما تقدم عليه كقول الشاعر

بَانَ ذَا الْكَلْبِ عَمراً خَيْرَهم حَسَباً يِطْنُ شَرِيانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الدِّيبُ

وهو نادر * واما الكنية فلا ترتيب لها معها لان المراد بها الدلالة على الذات دون

الصفة بخلاف اللقب . وبهذا الاعتبار جاز تقديمها على الاسم كقول الشاعر

اقسم بالله ابو حنص عمر ما مسها من نقب ولا دبر

وتأخيرها عنه كقول الآخر

وما اهتزت الافلاك من اجل هالك سمعنا به الا لسعد ابي عمرو

وكذلك تجري مع اللقب . غير ان الاشهر تقديمها عليهما جميعاً فيقال ابو حفص عمر
الفاروق ونحو ذلك

«وَالْأَسْمُ وَاللَّقَبُ حَيْثُ اجْتَمَعَا اتَّبَعَ ثَابٍ مِنْهُمَا أَوْ قُطِعَا»
«وَحَيْثُ لَا مَانِعَ فِي اللَّفْظِ وَلَا إِيهَامَ فِي الْمَعْنَى أَضِفْ مُبْتَدِلاً»

اي انه اذا اجتمع الاسم واللقب يجوز اتباع الثاني للاول بدلاً او عطف بيان . ويجوز
قطعه عن التبعية مرفوعاً على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو او منصوباً على انه
مفعول لفعل محذوف تقديره اعني * ويجوز اضافة الاسم الى اللقب اذا لم يمنع منها
مانع في اللفظ كما اذا كان الاسم مقروناً بال كالحرث او مركباً كعبد الله لان الاضافة
تقتضي التجريد والافراد . او كانت تؤدي الى التباس في المعنى كما اذا كان اللقب
وصفاً معرفاً بال كالرشيد لان الوصف من شأنه الشروع فيلبس الاسم بالمضاف
الى الاجنبي . وعلى ذلك يقال هذا الحرث كرز وعبد الله زين العابدين وهرون الرشيد
بالاتباع او القطع لا غير . وجاء سعيد كرز وزيد انف الناقة بالالوجه الثلاثة . فتدبر

وَعَلَّمَ الْجِنْسَ فِي الْأَعْيَانِ جَاءَ وَقَدْ يَجِيءُ فِي الْمَعَانِي
فَمَنْ قَوْلُهُمْ أَسَامَةُ الْأَسَدِ جِنْسًا كَمَا بَرَّةٌ فِي الْبَرِّ وَرَدَّ
وَالْكُلُّ فِي الْمَعْنَى شَبِيهُ النِّكَرَةِ لِفَقْدِهِ الشَّخْصِيَّةَ الْمُنْخَصِرَةَ

اي ان من العلم ما يعلق على الجنس برؤيته . وهو يكون في الاعيان كأسماء الجنس
الاسد . وقد يكون في المعاني كبرة الجنس البر . وكل واحد منهما يعم افراد جنسه
لانه قد وضع للجنس بجملته لا لبعض الافراد بخصوصه . ولذلك يكون في المعنى
كالنكرة وان كان معرفة في اللفظ * وهو يكون اسماً كما مر . وكنية كابي جعدة
للذئب وام عامر للضبع . ولقباً كالاخطل للهر وذئ الناب للكل وما اشبه ذلك *
واعلم ان علم الجنس كعلم الشخص في جميع احكامه اللفظية فيصح الابتداء به
وتنصب النكرة بعده على الحال . ويمتنع من الصرف اذا وجد فيه مع العمية علة

اخرى كقول الشاعر

أَنَا اقْتَسَمْنَا خُطْبَتَيْنَا يَنْشَأُ فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارَ

وَلَا يُضَافُ وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ حَرْفُ التَّعْرِيفِ وَلَا يُنْعَتُ بِالنِّكَرَةِ كَمَا فِي الْأَعْلَامِ الشَّخْصِيَّةِ
وَمَا لِذِي عُرْفٍ يُضَفُّ أَوْ يَتَلُّ أَلْ عَهْدٌ قَفِي ذَا الْبَابِ أَنْ يَغْلِبَ دَخَلَ

أي إن ما يُضَافُ إلى معرفة أو يقتَرَنُ بِأَلْ العهْدية إذا غلب على بعض الشركاء فيه
يدخل في باب العلم فيجري مجراه . وذلك نحو ابن مالك والألفية المراد بهما الشيخ محمد
الطائي وأرجوزته المشهورة فإن كل واحد منهما قد صار كالعلم على صاحبه بطريق
الغلبة عليه . غير أن الثاني قد يعرض عليه الاشتراك كالاعشى فيخصص بالاضافة
كاعشى تغلب واعشى همدان * واعلم أن المضاف لا فرق بين أن يكون ما أُضِيفَ
إليه علماً كما مر أو غيره كابن الخشاب وابن الأنباري ونحوهما

وَأَعْلَمَ بِأَنْ مِنْ قَبِيلِ الْعِلْمِ مَا جَاءَ مِنْ أَسْمَاءَ لَفْظِ الْحَكْمِ
وَكُلُّهَا تُحْكِي سِوَى اسْمٍ مُعَرَّبٍ فَذَلِكَ يُعْطَى الْحَقُّ عِنْدَ الْعَرَبِ

أي إن أسماء لفظ الحكم تُعَدُّ من هذا الباب لأنها تجري على حكمه في التعيين . وهي
تُحْكِي على أصلها ما عدا أسماء لفظ الأسماء العربية فإنها تُعْطَى حقها من الأعراب .
فيقال مثلاً قام فعل ماضٍ . وقُم فعل أمر . وامس اسم زمان . ونعم حرف جواب .
وهلم جراً بأجراً كل واحد على ما له في أصله من الحركة والسكون * ويُقال أي
اسم موصول بالتنوين منصرفاً على تأويله باللفظ كزيد وبالوجهين على تأويله بالكلمة
كهند * وربما أعرب المبني من هذه الأسماء كقول الراجز
ليت وهل تنفع شيئاً ليت ليت شباباً يوع فاشتريت

وقول الآخر

تَحِبُّ بِاللَّهِ مِنْ يَخْصُكَ بِالْ وَدِّ قَا قَالَ لَا وَلَا نَعْمَا

وقد ورد بالوجهين الحديث حيث يقول وانهاكم عن قيل وقال . فروي بالفتح على
الحكاية وبالكسر والتنوين على الأعراب * وقد يُسْتَعْمَلُ ذَلِكَ فِي الْجُمْلِ كَقَوْلِهِمْ لَا
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَنْزٌ مِنْ كَنْزِ الْجَنَّةِ وَزَعَمُوا مِظَنَّةَ الْكَذِبِ * وعلى ذلك تقع جميع هذه
المذكورات ونظائرها في جميع المواقع التركيبية كما رأيت ويكون المعنى أن هذه الكلمة
كذا وهذه الجملة كذا ونحو ذلك مما يقتضيه المقام

فصل

في اسم الاشارة

بِذَا لَهُ وَتَا لَهَا قُرْبًا أَشْرَ وَذَيْنِ تَيْنٍ لِمُثْنَى مَا ذُكِرَ
 وَقِيلَ ذِي أَيْضًا لَهَا ذِهِ وَذِهِ جَائِزَ إِشْبَاعٍ كَذَا تِي تِه تِه
 وَالْجَمْعُ مُطْلَقًا أَوْلَاءَ وَأُولَى وَالْكُلُّ هَا التَّنْيِيهِ طَوْعًا دَخَلًا

اي انه يشار الى المفرد المذكر القريب بذاء . والى اثنائه بتاء . والى مثناه بذين . والى
 مثناها بتين * ويشار الى المؤنثة ايضا بذي وذيه بسكون الهاء وذيه بكسرها اختلاسا
 واشباعا . وكذلك تِي وتِه وتِه جاريتين على هذا الاسلوب في السكون والحركة *
 ويشار الى الجمع مذكرا ومؤنثا بأولاء ممدودة وهي لغة اهل الحجاز ومقصورة وهي
 لغة اهل نجد . والاولى افصح واشهر * وتدخل هاء التنبيه على هذه الاسماء جوازا وهو
 الاكثر في استعمالها فيقال هذا وهاتا وهذان وهاتان وهلم جرا

وَالْكَافُ فِي التَّوَسُّطِ الْحَقُّ ذَا وَتَا ذِي تِي وَمَا لَغَيْرِ مُفْرَدٍ أَتَى
 وَاللَّامُ بَعْدَ قَبْلِهَا زِدْ مُفْرَدًا وَالْجَمْعُ مَقْصُورًا وَنُونٌ شَدِيدًا
 وَمَا لَتَنْبِيهِ مَعَ اللَّامِ أَمْتَعْ وَدُونَهَا نَزْرًا مَعَ الْكَافِ يَقَعْ

اي ان الكاف تلحق الاسماء المذكورة عند الاشارة الى المفرد المتوسط بين القريب
 والبعيد فيقال ذاك وتاك وذيك وتيك . وتلحق ما لغير المفرد وهو المثنى والجمع فيقال
 ذانك وتانك وأولئك وأولاك . ولا تلحق ذهوته واخشيها فلا يشار بهن الى المتوسط *
 وتدخل اللام قبل هذه الكاف عند الاشارة الى البعيد وذلك في صيغة المفرد والجمع
 المقصور فيقال ذلك وتالك وتلك وأولالك . ويمتنع دخول حرف التنبيه معها لانه
 يُشعر بالقرب وهي تُشعر بالبعد فيتعارضان . بخلاف الكاف وحدها فانه لا يمتنع الجمع
 بينهما لان فيها طرفا من القرب لدالتها على المتوسط ومن ذلك قوله

رايتُ بنيَ غِيْرَاءَ لا يَنْكُرُونَنِي ولا اهلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُدَدِ

غير ان ذلك قليل الا في هاتيك فانه غالب فيها حتى قال بعضهم انها لا تستعمل

الآ به * واما صيغة الجمع الممدودة والمثنى فلا تدخل اللام فيها حذراً من ثقل اللفظ فيكتفون بأولائك للجمع ويشددون النون للمثنى دلالة على البعد . وعليه قرئ فذاتك برهاتان من ربك . وقيل ان النون المدغم فيها بدل من اللام وهو غير بعيد عن الصواب * واعلم ان صيغة التثنية من اسماء الاشارة تختص بذا وتالانهما الاصل فيها .
 واولئك تستعمل غالباً لمن يعقل ويقبل استعمالها لغيره كقول الشاعر
 ذم المنازل بعد منزلة الموى والعيش بعد اولئك الايام

وكالمثنى مثله مع البناء غير كما تجعل اياي انا
 اي ان ما كان من هذه الاسماء مثل المثنى في الصيغة يغير كما يغير المثنى بحسب احكام الاعراب فيكون بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً . ولكن هذا التغير يجري فيه مع كونه مبنياً لا معرباً فيكون كتغيير الضمائر المنفصلة التي تتغير صورتها بحسب مواقعها من الاعراب فيصير انا اياي وانت اياك وهلم جرّاً . وهو مذهب الجمهور

وللمكان مثل ذا جاءت هنا طبقاً وثم للبعيد عينا
 اي ان هنا تستعمل للاشارة الى المكان مثل استعمال ذا مطابقة لها في ما مر من الاحكام فيقال هنا وهناك عند الاشارة الى المكان القريب . وهناك وهناك عند الاشارة الى المتوسط والبعيد . وقد يقال هناك ايضاً * وثم بفتح التاء والميم المشددة يشار بها الى المكان البعيد فقط * وكل هذه الاسماء تلزم الظرفية او شبهها وهو الجر بالحرف فيقال نزلنا هنا وارتحلنا من هناك الى هناك ولا يقال هنا حسن

فصل

في الاسم الموصول

ويوصل الذي التي من ما وأي وأل وذا كذاك ذو في آل طي
 اي ان هذه المذكورات تستعمل موصولة بما يتم معناها به كما سيأتي . وهي الذي للفرد المذكور . والتي لمؤنثه . وما يليهما للجمع . وهي شائعة في لغة جمهور العرب الا ذوقانها مختصة بلغة بني طي * وكلها اسماء بالاتفاق الا آل فقد اختلف في اسميتها . والجمهور على انها اسم موصول بدليل عود الضمير اليها نحو قد افلح المثنى ربه والضمير لا يعود

الآ الى الاسماء . وإعمال الصفة بعدها مأوَّلة بالفعل وهي لا تأوَّل مع الحرف لانه
يُعدها عن شبه الفعل * وانما جرى الاعراب على ما بعدها لانها لما كانت على صورة
الحرف استُجِنَ تعليق الاعراب عليها فنُقِلَ الى ما بعدها على سبيل العارية * قال
الشيخ الرضي * وهذا الخلاف اذا لم تكن اللام للعهد فان كانت له نحو جاءني ضارب
فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها

وَكَاْلَّذِيْنَ وَالَّذِيْنَ وَالْآلِيْ بَعْدَ الَّذِيْ الثَّانِي وَالَّذِيْ تَلَا
كَذَا اللّٰوَاتِيْ جَاءَ وَالْآءِيْ اسْتَزِدَّ وَكَأَلَا لِيْ الْآءِيْ لِكُلِّ قَدْ تَرَدَّ

اي كما ان اللذين والذين والآلى تنفرع من الذي ثنيةً وجمعاً تنفرع من التي اللتان
واللاتي واللواتي والآءي . غير ان الآلى قد تُستعمل لجماعة الاناث كقول الشاعر
محا حبها حب الآلى كمن قبلها وحلت مكانها لم يكن حل من قبل
وكذلك الآءي قد تُستعمل لجماعة الذكور كقول الآخر
هم الآءي اُصيبوا يوم فلج بداهية تميذ لها الجبال
وفي هذه الاسماء لغات اخرى اضربنا عن ذكرها لغرابتها وقلة ورودها في الاستعمال

وَمَا لِمَا ثَنِي كَذِيْنَ بِالْأَلِفِ وَالْيَاءِ وَالَّذِيْنَ لَيْسَ تَخْتَلِفُ

اي ان ما وضع للثنى من هذه الاسماء وهو اللذان واللثان مثل ما وضع له من اسماء
الاشارة في استعماله بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا . وهو تغيير بناء لا تغيير اعراب
في الصحيح كما علمت هناك * واما الذين فالجمهور على استعمالها بالياء لازمة لها مطلقا .
وهي تختص بمن يعقل لانها على صورة جمع المذكر السالم الذي يختص بالعقلاء
وَمَنْ لِمَنْ يَعْقِلُ تَأْتِيْ عَكْسَ مَا وَرُبَّمَا عِنْدَ اخْتِلَاطٍ عَمِّمَا
اي ان من يختص بمن يعقل عكس ما فانها تختص بما لا يعقل . فيقال رأيت من
حدثك وسمعت ما يقول * وقد تُستعمل من غير العاقل تشبيهاً له به كما في قول الشاعر
أَسِرَبَ الْقَطَا هَلْ مِنْ يَعْبُرُ جَنَاحَهُ أَعْلَى إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتَ أَطِيرُ
او لاختلاطه بالعقلاء نحو يسجد له من في السموات ومن في الارض * وتُستعمل ما
للعاقل المختلط بغيره نحو يسبح لله ما في السموات وما في الارض . ولصفة العاقل المهيمة

نحواني نذرت ما في بطني محرراً . فتم كل واحدة منهما العاقل وغيره كما رأيت
غير ان ذلك نادر في الاستعمال

وَأَيُّ تَبْنَى إِذْ أُضِيفَتْ وَسَقَطَ مُضْمَرُ صَدْرِ الْوَصْلِ عَنْ فَرْدٍ فَقَطَّ

اي ان اي تبني كسائر الاسماء الموصولة متى اضيفت وحذف الضمير الواقع صدر
صلتها . وذلك انما يكون في ما اخبر فيه عن الضمير المذكور بمفرد نحو يسرني ايهم
قادم اي ايهم هو قادم . لان المفرد لا يصلح ان يكون صلة فينزل الضمير المضافة اليه
منزلة الضمير المحذوف لتصحيح الصلة وحينئذ تكون كالمنقطعة عن الاضافة لفظاً ونية .
أما لفظاً فلتنزيل الضمير المضافة اليه منزلة الضمير المحذوف . وأما نية فلان المضاف
اليه لا ينوي الا عند تقديم من اللفظ وهذا موجود . وبهذا الاعتبار تشبه الغايات
التي ستذكر في انها قد حذف عنها ما تقتقر اليه لبيان معناها فتبني مثلاً على الضم
وعلى ذلك قول الشاعر

اِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

وتعرب في غير ذلك بالاجمال نحو يسرني ايهم هو قادم . وايهم يقدم او في الدار .
وأي هو قادم . وأي قادم . لقيام موجب الاعراب فيها وهو لزوم الاضافة الى المفرد
لفظاً او معنى كما رأيت وانتفاء موجب البناء المذكور اتفاقاً * واعلم ان أي تستعمل
بلفظ واحد في المشهور . ولا تضاف الا الى معرفة لانها لشدة توغها في الابهام احتاجت
الى ما يفيدها تعريفاً . ولا يكون عاملها الا مستقبلاً مقدماً عليها كما رأيت . اما استقبالة
فلانها موضوعة للعموم والابهام فيناسبها المستقبل دون الماضي اذ لا ابهام فيه فيقع
التنافي بينهما . وأما تقديمه فللفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية لان عاملها لا
يكون الا متأخراً * وقد سئل الكسائي عن ذلك فقال أي كذا خلقت لان العلة
لم تخطر له واجاب عنه ابن السراج وقيل ابن الباذش بما ذكر

وَأَلْ مَعَ الْوَصْفِ الَّذِي يُسْتَعْدَمُ لَصِحَّةُ الْوَصْلِ كَمَا سَتَعْلَمُ

وَذَا تَلِيَّ اسْتِفْهَامَ مَا أَوْ مِنْ وَلَمْ تَشِرْ وَلَمْ تَكُنْ بِتَرْكِيبٍ تُضَمُّ

اي ان ال تكون اسماً موصولاً اذا دخلت على الوصف الذي يستخدم مكان الجملة
الموصول بها نحو الضارب والمضروب كما سيجي * والافهي حرف تعريف بالاجماع *

واما ذا فحكمها ان تقع بعد ما او من الاستفهاميتين غير مُشارٍ بها ولا مركبة مع احدهما . فيقال ماذا فعلت ومن ذا رايت اي ما الذي فعلته ومن الذي رايت . وعلى

ذلك قول الشاعر

ماذا تظن بسلي ان الم بها رجل الشعر صافي اللون مزاح

وقول الآخر

من ذا يدل على الطريق الى الكرى فسي خيال احبتي يلقياني

فان اريد بها الاشارة نحو ماذا الكتاب ومن ذا الرجل خرجت عن هذا الباب . وان جعلت مركبة مع ما قبلها كانت لغوا لا يعتد بها لان المجموع يكون قد جعل اسماً واحداً يراد به مجرد الاستفهام وهي جزء منه . وعلى ذلك قول الشاعر

يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم لا يستفغن الى الديرين تحنانا

اي ما بال نسوتكم فتكون ماذا برمتها امم استفهام . وبهذا الاعتبار ثبت ألف ما في نحو لماذا اتيت لانها قد وقعت وسطاً * واعلم ان الضابط في جعل ذا اشارية او موصولة هو ان ما بعدها ان كان اسماً نحو ماذا الكتاب فهي اشارية لانه لا يصلح للصلة . وان كان فعلاً نحو ماذا صنعت فهي موصولة لانه لا يصلح للاشارة * وآية الخلاف بين جعلها موصولة او ملغاة تظهر في البدل والجواب . فيقال على جعلها موصولة ماذا صنعت اخيراً ام شر . واذا قيل من ذا ضربت يقال زيد . بالرفع فيهما على ابدال الاول من ما وهي في محل الرفع بالخبرية عن الموصول على الاصح . والاخبار بالثاني عن مبتدأ مضمراي هو زيد . والعائد محذوف في الصورتين اي ما الذي صنعته ومن الذي ضربته . وعلى ذلك قول الشاعر

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضي ام ضلال وباطل

ويقال على جعلها ملغاة ماذا صنعت اخيراً ام شر . واذا قيل من ذا ضربت يقال زيدا . بالنصب فيهما على ابدال الاول من مجموع ماذا وهي في محل النصب بالمفعولية .

وتقدير الفعل في الثاني اي ضربت زيدا . فتأمل

”وَذُو بَلَفْظٍ وَاحِدٍ تُسْتَصْحَبُ لَازِمَةً لِلْوَاوِ وَهُوَ الْأَغْلَبُ“

اي ان ذو تستعمل بلفظ واحد للجميع لازمة للواو في جميع حالاتها ومن ذلك

قول الشاعر

فان الماء ماء ابي وجدّي وبثري ذو حفرت وذو طويت
اي التي حفرتها والتي طويتها . وقول الآخر
وايما كرام موسرون لقيتهم فحسي من ذو عندهم ما كنانيا
بالواو في اشهر الروايات * وهذا هو الغالب في استعمالها وهي مخنصة بيني طي كما مر
ولذلك يقال لها ذو الطائفة

وَالْكُلُّ مِنْ ذَلِكَ يَقْتَضِي صَلَةً مَعْهُدَةً مَعَ عَائِدٍ يَصْلُحُ لَهُ
فَأَسْتَوْصِلُوا مَا أَخْبَرْتُ مِنَ الْجُمَلِ وَالظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ فِي مَا دُونَ أَلْ
اي ان كل واحد من هذه الاسماء يقتضي ان يوصل بصلة لitem معناه بها . وحكم
الصلة ان تكون معهودة عند المخاطب ليتبين بها الموصل . وان تكون مشتملة على ضمير
يعود اليه مطابقاً له لترتبط به * ولما كانت الصلة حكماً على الموصل بامر معهود
اتخذوها من الجمل الخبرية لانها هي التي تصلح لذلك دون غيرها . ومن الظرف والمجرور
لانهما يشبهان الجملة كما ستعرف . وذلك في ما سوى أَل من الموصولات لان صلتها
مفردة كما علمت . فيقال جاء الذي غلامه منطلق او انطلق غلامه . والتي عند الامير
او في داره ونحو ذلك * ويشتد في الظرف والمجرور ان يكونا تامين كما رأيت . فلا
يقال جاء الذي امس ورأيت التي عنك لان المراد بالصلة تكميل الموصل والناقص
في نفسه لا يكمل غيره . ولا يقال جاء الذي لitem كريم لان الانشاء لا يكون
معهوداً ولا يحكم به فلا يصلح للصلة * وقد اتفق القوم على امتناع الوصل بالجملة
التعجيبة فلا يقال جاء الذي ما احسنه . واختلفوا في علته لاختلافهم في حقيقتها .
فمنهم من نظر الى كونها خبراً في الاصل فجعلها خبرية ولكن منع وقوعها صلة لما فيها
من الابهام المنافي لما يقصد بالصلة من بيان الموصل . وهو المتعارف . ومنهم من نظر
الى كونها قد نقلت الى الانشاء فجعلها انشائية ومنع وقوعها صلة لانها غير محصلة في
الواقع فلا تصلح للصلة . وهو المختار عند المحققين * واعلم ان الصلة مع الموصل ككلمة
واحدة فيستحق كل منهما مع الآخر ما يستحق جزء الكلمة مع صاحبه . وبناء على ذلك
لا تتقدم عليه كما لا يتقدم الجزء الثاني من الكلمة على الجزء الاول . ولا يتبع ولا يخبر
عنه ولا يستثنى منه قبل تمامها . ولا يفصل بينهما باجنبي . فلا يقال رأيت الضاربين

كلهم زيدا . ولا الذي زيد اكرمني . ولا جاء الذين الا زيدا اعرفهم . ولا يقال هذا
الذي يا رجل احبه الا في الضرورة كقوله

تَعَشَّ فان عاهدتني لا تخونني نَكُنْ مثل مَنْ يا ذئبُ به طحبان

وقد يفصل بينهما بالقسم كقول الشاعر

ذاك الذي وايبك يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل

وقد يفصل بغيره كقول الآخر

ماذا ولا عتب في المقدور رمت اما يحطيك بالنجح ام شر وتضليل

وقد تكون الصلة غير معهودة . وذلك اذا تضمن الموصول معنى الشرط لانه يستلزم
الابهام نحو الذي يا تيني فله درهم * وقد تخلو من الضمير العائد الى الموصول . وذلك
اذا تضمند معطوف مسبب عنها نحو هذا الذي يطير الذباب فيغضب . فان جملة يطير
الذباب هي الصلة وقد خلت من الضمير اكتفاء بتضمن المعطوف اياه لما بينهما من
الارتباط كما ترى

وَالْعَائِدُ الْغَيْبِ اقْتَضَى كَيْفَ اتَّفَقَ وَنَدَرَ الْحَاضِرُ مَعَ مِثْلِ سَبَقَ

اي ان الضمير العائد الى الموصول يقتضي ان يكون ضمير غيبة على كل حال لطابقه
لانه اسم ظاهر والظواهر كلها غيب . فيقال يا ايها الذين آمنوا كما يقال جاء الذين
آمنوا * وقد يعدل عنه الى الحاضر اذا كان الموصول خبرا عن ضمير قبله لتكلم
او مخاطب حملا على المعنى نحو انا الذي اعطيتك الدينار وانت الذي ركبت الفرس

وعليه قول الشاعر

وانا الذي قتلت بكرا بالقنا وتركت تغلب غير ذات منام

وقول الآخر

وانت الذي اخلقتني ما وعدتني واشمت لي من كان فيك يلوم

وربما ارتكب العدول عنه في غير ذلك كقول الآخر

لاجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني

وكل ذلك نافر في القياس ونادر في الاستعمال * واعلم ان عائد الموصول المشترك
يختار فيه مراعاة اللفظ فيكون مفردا مذكرا مع الجميع . ما لم يعضد المعنى عاضدا فتختار
مراعاته نحو رايت من النساء من لا تعجيني ورتت من الاقوام من يكرمون الضيف . او

يقع التباسٌ بمراعاة اللفظ فتجب مراعاة المعنى نحو أكرم من زارك لا من زارتك * فتأمل
وَحَذَفُ ذِي النَّصَبِ وَلَوْ مَعْنَى يَقَعُ وَالصَّدْرِ عَنْ فَرْدٍ مَعَ الطُّولِ اُزْتَفَعَ
اي انه يجوز حذف العائد المنصوب ولو في المعنى . وذلك يشمل المنعول به نحو لا اعبد
ما تعبدون اي ما تعبدونه . والمضاف اليه اضافةً لفظية نحو فاقض ما انت قاض اي
ما انت قاضيه . والمجورور بالحرف الواقع في موضع النصب نحو ويشرب مما تشربون اي
مما تشربون منه . ويشترط فيه ان يكون قد جرَّ بما جرَّ به الموصول كما رأيت *
وكذلك يجوز حذف العائد المرفوع الواقع في اول الصلة مبتدأً خبراً عنه بمفرد . وذلك
بشرط طول الصلة فتختف بحذفه كقولهم ما انا بالذي قائل لك سوءاً . اي بالذي هو
قائل * فلا يُحذف في نحو الذي هو يعطي الالوف . ولا في نحو الذي هو امام الجيش .
لان الضمير فيهما يفيد التخصيص ولا دليل على حذفه لان ما بعده يصلح ان يكون
صلةً بخلاف المفرد كما مرَّ فيفوت المقصود * فان كان ما بعده مژداً ولم تكن الصلة
طويلة نحو الذي هو فاضل امتنع الحذف لعدم الحاجة الى التخفيف * وانما جاز ذلك
مع اي لقيام الضمير المضافة اليه مقام الصدر المحذوف كما مرَّ * واعلم انه لا يجوز حذف
العائد المنصوب في نحو الذي اياه ضربت او انه فاضل ولا في نحو جاء الضاربة
زيد لما هنالك من الاخلال المانع من الحذف . اما في الاول فلان الحذف يوهم ان
الاصل ضربته فيفوت الحصر المقصود من تقديمه لان المعنى ما ضربت الا اياه . واما
في الثاني فالعدم استئلال ان بدون اسمها . واما في الثالث فلان اسمية ال خفية فيجنى
عود الضمير المحذوف اليها . وندر حذفه معها كقوله

ما المستفزُّ الهوى محمود عاقبةً ولو اتيح له صفو بلا كدرٍ

اي ما المستفزُّ الهوى * وقد تحذف صلة غيرها والعائد جميعاً لقصد التهويل كقول

الآخر

نحن الألى فاجع جو عك ثم وجههم الينا

او التعظيم كقولهم بعد اللتيا والتي . فان الصلة قد حذفت فيهما اشعاراً بان مضمونها

قد بلغ من الشدة مبالغاً لا تحيط العبارة بوصفه

ووصل ال وصف بفعلٍ أولاً إذ كان بالجملة معنى عدلاً

اي ان ال الموصولة تكون صلتها مما يؤول بالفعل من الصفات وهو اسم الفاعل واسم
المتعول . وذلك لانها جاءت على صورة ال التعريف المختصة بالاسماء فكرهوا ان
يدخلوها على الافعال صريحاً فادخلوها على ما يؤول بها من الاسماء كالضارب
والمضروب لانهما يعادلان الجملة الفعلية في المعنى * واختلف في الصفة المشبهة كالحسن
فانكر قوم صحة الوصل بها لانها تدل على الثبوت بخلاف الفعل فلا يصح تأويلها به
فتكون ال الداخلة عليها حرف تعريف لا موصولة * وصح آخرون الوصل بها لانها
تعمل عمل الفعل في رفعها الظاهر مطلقاً . والاول هو المختار عند الاكثرين * واما
افعل التفضيل فلا خلاف في كونه لا يصلح للصلة لانه يدل على الثبوت ولا يطرد
له العمل المذكور كالصفة المشبهة فتكون ال الداخلة عليه حرف تعريف بالاجماع *
واعلم ان امثلة المبالغة كالضرب تجري مجرى اسم الفاعل في وقوعها صلة لال . ويشتراط
في الصفة الواقعة في هذا المقام ان تكون محضة في الوصفية كما رأيت بخلاف الفارس
ونحوه مما غلبت عليه الاسمية فانه لا يصلح للصلة لانه قد صار كالاسماء الجامدة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مَوْقِعَ الْأَعْرَابِ مِنْ حَقِّ الِ نَظِيرَ بَاقِيِ الْبَابِ
لَكِنَّهَا قَدْ مُزِجَتْ كَالْجُزْءِ مَعَ وَصْفٍ فَأَعْطِيَ الْوَصْفُ مَا عَنْهَا أُمْتَنَعَ
اي ان حق ال ان يعلق الاعراب عليها كباقى الموصولات التي بعضها يُعَرَّبُ لفظاً
وبعضها محلاً . ولكنها لما امتزجت بالصفة حتى صارت كالجزء منها سقط عنها حق
الاعراب لانه لا يكون في وسط الكلمة واستأثرت به الصفة فكان الاعراب لها *
وقيل ان الاعراب انتقل منها الى الصفة على طريق العارية كما مر . وقيل غير ذلك
مما لا فائدة في استقصائه وما ذكرناه هو المشهور

وَلَيْسَ مِنْ مَعْرِفَةٍ بِالذَّاتِ إِلَّا لِأَعْلَامٍ مُشَخَّصَاتٍ
وَالْغَيْرُ عَنْ قَرِينَةٍ مُرَافِقَةٍ كَالْوَصْلِ أَوْ كَقَصْدِهِ مُفَارِقَةٍ

اي انه ليس من المعارف ما يتعرف بذاته من دون قرينة خارجية غير الاعلام
الشخصية * واما غيرها من المعارف فانه يتعرف بقرينة لفظية او معنوية كما رأيت .
لان الضمير الحاضر يتعرف بقرينة التكلم او الخطاب . والغائب بما يعود اليه . واسم

الإشارة بالحضور . والموصول بالصلة . ومتصحب ال بها . والمضاف الى معرفة بالاضافة .
والمنادى بالقصد والاقبال عليه . غير ان من هذه القرائن ما هو ملازم لصاحبه
كالصلة . وما هو مفارق كالقصد في النداء * واعلم اننا لم نذكر في هذا الباب المعرف
بأل والمضاف والمنادى لان لكل واحد باباً نذكر فيه جميع احكامه فيندرج ما
نحن فيه هناك

فصل

في احكام العوامل والمعمولات

الْإِسْمُ بِالْوَضْعِ جَمِيعاً مُعَرَّبٌ إِذْ كَانَ فِي الْحُكْمِ لَهُ ثَقَلٌ
وَلَيْسَ هَذَا فِي سِوَاهُ فَبُنِيَ فَكُلُّ مَا نَدَّ شَرِيدُ الْوَطَنِ
اي ان الاسم كله معربٌ بحسب الوضع لانه يكون تارة محكوماً عليه وتارة محكوماً
به فيكون مبتدأً وخبراً وفاعلاً ومفعولاً وهلم جرا فيحتاج الى الاعراب لبيان هذه
المعاني . بخلاف الفعل والحرف فان لها مواقع معينة لا يتحولان عنها فاستغنيا عن
الاعراب * ولذلك يكون كل ما بُني من الاسم او أُعرب من غيره شارداً عن
وطنه المألوف

وَمُقْتَضِي الْأَعْرَابِ فِيهِ الْعَامِلُ إِنْ فَاتَ لَفْظاً فَهُوَ مَعْنَى حَاصِلٌ

اي ان الذي يقتضي الاعراب في الاسم هو العامل وهو ما به يتقوم المعنى المقضي
للاعراب من نحو الفاعلية والمفعولية وغيرها * واذا كان لا اعراب بدونه لم يكن بد
منه في الكلام . فان لم يكن لفظاً كالفاعل في نحو قام زيد كان معنًى كالاتداء في
نحو زيد قائم * وسيأتي استيفاء الكلام على كل ذلك

وَعَمْدَةُ الْكَلَامِ مَا بِهِ أُنْعَقَدُ وَغَيْرُهُ فَضْلَةٌ لَفْظٌ يُعْتَقَدُ

اي ان العمدة من الاسماء في الكلام هي ما لا يعتقد الكلام بدونه كالتاعل في نحو
قام زيد . وغيره يُحْسَبُ فَضْلَةً في اللفظ لانه زائد عن القدر المطلوب لانعقاد الكلام
كالمفعول به في نحو ضرب زيد عمراً وان لم يكن فضلة في المعنى لاحتياج العبارة اليه
في اتمام المراد منها

وَالْعُمْدَةُ أَرْفَعُ وَلِفَضْلَةٍ فُرِضَ نَصَبٌ وَمَا بَيْنَهُمَا فَقَدْ خُفِضَ

اي ان الرفع من احكام الاعراب يجعل للعمدة من الاسماء وهي المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه . والشبيه بالفاعل وهو اسم الافعال الناقصة . والشبيه باسم ليس وهو اسم ما ولا ولات . وذلك لان الرفع اقوى الحركات واشرفها فيناسب العمدة التي هي ركن الكلام . والنصب للفضلة وهي المفعول باطرافه والمستثنى والحال والتمييز . والشبيه بالمفعول به وهو ما نصب على طريق التوسع كنصب الصفة المشبهة وغيره مما ينبغي . وذلك لان النصب اخف الحركات فيناسب الفضلة التي هي اكثر دورانا في الكلام . واما الخفض فهو لما يشترك بين العمدة والفضلة وهو المضاف اليه . فانه تارة يكمل العمدة نحو جاء غلام زيد . وتارة يكمل الفضلة نحو رايت غلام زيد . ويقع تارة في موضع العمدة نحو سرني قدوم زيد . وتارة في موضع الفضلة نحو هذا ضارب زيد . وقد ألحق من العمدة بالفضلات المنصوب في باب النواسخ . وبالمضاف اليه المجرور بالحرف لان حرف الجر يضيف معاني الافعال الى الاسماء فيدخلون المجرور به تحت المضاف اليه

وَالْعَامِلُ اللَّفْظِيُّ بِالْأَصَالَةِ لِلْفِعْلِ وَالْحَرْفِ لَهُ كَالْآلَةِ
وَالِاسْمُ فِي ذَاكَ دَخِيلٌ يَحْمِلُ مَعْنَى سِوَاهُ غَالِبًا فَيَعْمَلُ

اي ان العامل اللفظي بطريق الاصلية في العمل هو الفعل . والحرف محمول عليه لانه يتوب عنه كما مر وهو نظير آله له يوصل بها معناه الى معموله . واما الاسم فهو دخیل في هذا المقام لانه موضوع للعمولية التي يقتضيها الاعراب الموضوع له كما علمت ولذلك يعمل اذا تضمن معنى احدهما غالباً كما ينبغي

وَعَامِلُ الْمَعْنَى هُوَ التَّجَرُّدُ عَنْ عَامِلٍ لَفْظًا وَحَكْمًا يُوجَدُ

اي ان العامل المعنوي هو التجرد عن العوامل الملفوظ بها حقيقة او التي في حكم الملفوظ بها وهي المقدرة . وهو يشمل عامل المبتدأ والخبر والمضارع المرفوع على الاصح . ويدخل تحته ما كان التجرد فيه لفظاً وحكماً كما مر . او حكماً فقط نحو هل من احد في الدار لان العامل الزائد في حكم الساقط كما ينبغي فيكون معموله في حكم التجرد

وَطَلَبُ الْعَامِلِ مَعْنَى يُعْتَمَدُ فِي عَمَلٍ لَهُ فَتَالِ أَسْمَاءُ جَمَدٌ
اي ان طلب العامل للمعمول في المعنى يُعْتَمَدُ في كونه سبباً لعمله فيه كما في الفعل
مثلاً فإنه لما كان طالباً للاسم كان عاملاً فيه * وبهذا الاعتبار جاز ان يعمل الاسم
الجامد كالمبتدأ في قول واسم العدد والمضاف كما ستري

وَأَعْمَلُوا مَا خَصَّ نَوْعًا لِلْكَلِمِ فِيهِ وَالْغَيْرِ بِإِهْمَالِ حُكْمِ
اي انهم جعلوا العمل لما يختص بنوع من انواع الكلم فاعملوه فيه كاعمال الفعل وحرف
الجر في الاسم والتواصب والجوازم في الفعل . وذلك لان ما يختص بقبيل يكون متمكناً
راسخاً في مركزه فيستحق العمل فيه . ومن ثم حكموا بإهمال ما لا يختص بحروف العطف
والاستفهام * وأما ما خرج عن ذلك كاعمال ما النافية وإهمال سين الاستقبال فلكل
واحدٍ منه وجهٌ سيذكر في مكانه ان شاء الله

وَرُبَّةُ الْعَامِلِ صَدْرُ الْجُمْلَةِ وَعَمْدَةُ الْمَعْمُولِ قَبْلُ الْفَضْلَةِ
اي ان رتبة العامل اول الكلام فيكون مقدماً على جميع معمولاته لانه يؤثر فيها
والمؤثر قبل المؤثر * ورتبة العمدة من المعمولات ان تكون قبل الفضلة لان ما ينقصر
اليه الكلام في تركيبه مقدم على ما يستغني عنه . وكل ذلك بحسب الاصل فما خرج
عنه لما منع او غرض كما ستري فقد جرى على خلاف اصله

وَمَا مِنْ الْعَامِلِ قَدْ تَصَرَّفَا أَوْسَعُ فِي مَعْمُولِهِ تَصَرُّفًا
وغيره الترتيب معه وجباً مباشر المعمول والحذف آبي
اي ان العامل المتصرف كضرب اوسع تصرفاً في معموله من غير المتصرف كالفعل
الجامد والحرف لان ما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في غيره . ولذلك يجب معه
حفظ الترتيب مطلقاً . وهو يشمل الترتيب بينه وبين المعمول . وبين اجزاء المعمول
المتعبد بعضها مع بعض . ويجب اتصاله به ولا يجوز حذفه عنه * وما ورد بخلاف
ذلك فعلي خلاف الاصل ولا يطرد استعماله الا في مواضع مخصوصة كما ستري
وَالْفَصْلُ بِالزَّائِدِ قَدْ يَغْتَفَرُ لِأَنَّهُ بِسَاقِطٍ يَقْدَرُ

وَهَـٰنَ بِالْمَعْمُولِ دُونَ الْأَجْنَبِيِّ مِمَّا سِوَى الظَّرْفِ فَلَمْ يُسْتَصْعَبِ

اي انهم قد يتساحون في الفصل بين المتلازمين بالزائد نحو عما قليل سأذهب لانه في تقدير الساقط من الكلام فيقل الاعتماد به * وكذلك يستسهلون الفصل بمعمول احدهما لانه لا يكون اجنبيا عن عامله فيسهل دخوله بينه وبين صاحبه نحو كان قائما زيد وجاء الذي زيدا ضرب * بخلاف الاجنبي عنهما جميعا نحو كان اخاك زيد ضاربا فلا يجوز اءراضه بينهما ما لم يكن ظرفا نحو كان عندك زيد جالسا فانه لا يشق الفصل به مع كونه اجنبيا عن المسند والمُسند اليه لانه لعموم المظروفية به يكون كانه غير اجنبي عن الجميع * واطم ان مسوئات الفصل قد اجتمعت كلها في القسم . لانه يزداد تأكيدا لمضمون الكلام فيكون زائدا فيه ولا يكون اجنبيا عنه . وهو مع ذلك يقترب بحرف الجر فيكون كالظرف ولذلك يفصل به حيث لا يفصل بغيره كما سترى بالاستقراء

وَمَا تَزِدُ مُؤَثِّرًا فَالْأَثَرُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَحَلُّ لَا يَغْيَرُ

اي ان الزائد الذي يثر في ما يزداد عليه يكون اثره في اللفظ فقط واما المحل فيبقى على حكمه كما في نحو ما جاءني من احد وهل رايت من رجل . فان كل واحد منهما مجرور بالحرف الزائد غير ان الاول في محل الرفع بالفاعلية والثاني في محل النصب بالمفعولية كما يقتضي المقام

وَحَيْثُمَا اللَّفْظُ اقْتَضَى غَيْرَ الَّذِي قَدْ اقْتَضَى الْمَعْنَى فَبِاللَّفْظِ خُذْ

اي حيثما كان اللفظ يقتضي من الاعراب غير ما يقتضيه المعنى يعمل بقتضي اللفظ دون المعنى سواء كان ما يقتضي الحكم اللفظي زائدا كما مر ام غير زائد كضارب زيد . فان معناه يقتضي النصب بالمفعولية ولفظه يقتضي الجر بالاضافة فيحكم فيه بالجر دون النصب . وقس عليه كل ما جرى هذا المجرى

وَمُطْلَقًا اِتِّبَاعُ كُلِّ يَرْتَضَى : اِنْ لَمْ يُصَادِفْ مَا نِعَاءً اَوْ غَرَضًا

اي انه يجوز اتباع كل واحد من اللفظ والمعنى عند اختلافهما مع العامل الزائد كما مر . او غيره نحو سرني قيام زيد وزيد ضارب عمرو . فيقال ما رايت من رجل ولا

امراً وزيد ضارب عمرو وبكر يجر المعطوفين مراعاة للفظ المعطوف عليهما ونصيبهما مراعاة لمحلها باعتبار معنى المفعولية * هذا اذا لم يكن مانع * كما اذا قيل ما جاءني من رجل ولا زيد . او غرض نحو يا ايها الرجل . فانه يتعين اتباع المعنى في الاول لثلاث تليق زيادة من في المعارف . واتباع اللفظ في الثاني تنبيهاً على انه هو المقصود بالنداء كما سيأتي في بابيه

وَفِي الْخِيَارِ اللَّفْظُ وَهُوَ الْأَقْوَى رُجِّحَ فَالْمَعْنَى خِيَالٌ يَنْوَسُ

اي انهم عند صحة الخيار بين اتباع اللفظ او المعنى يرجحون جانب اللفظ فيختارون اتباعه على اتباع المعنى لان المعنى امر وهمي يضعف الاعتماد عليه * واطم ان اللفظ الذي يتبع هو لفظ العرب كضارب الرجل الكريم . والمبني التشبيه به وهو الذي بناؤه عارض كما سيجي * نحو يا زيد الفاضل * والاتباع فيهما يكون للحركة الظاهرة كما رايت . والمقدرة نحو ضارب الفتى الجميل . ويا هذا الرجل * ويشترط لاتباع المعنى امكان ظهور الاعراب الذي يقتضيه في لفظ المتبوع في الكلام الفصيح . وكونه فيه بحق الاصاله . ووجود المحرز اي الطالب له كما في قولنا ما جاءني من رجل . فانه يحسن فيه اسقاط حرف الجر فيظهر الرفع . وهو يحصل بالاصالة . والمحرز موجود وهو الفاعلية * ومن ثم لا يجوز مررت بزید وعمراً لانه لا يقال في الفصح مررت بزیداً . ولا الحسن الوجه والحديث بنصب التابع دون المتبوع لان نصب مفعول الصفة المشبهة يكون على التشبيه بالمفعول به لا على المفعولية الاصلية كما سيجي . ولا ظننت زیداً وعمرو قائمین برفع المعطوف لان الطالب لرفع المعطوف عليه هو الابتداء وقد زال بدخول النامخ فتدبر

وَلَمْ يُفَسِّرْ عَامِلًا مَا لَا عَمَلٍ لَهُ لِمَانِعٍ هُنَاكَ قَدْ حَصَلَ

اي ان العامل الذي لا يعمل في المفعول لمانع قد حصل له هناك لا يفسر عاملاً في ذلك المفعول نحو زيد ما رايت . فلا يجوز نصب زيد بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور لانه لا يمكن ان يعمل فيه لاعتراض المانع دونه وهو حرف النفي الذي لا يعمل ما بعده في ما قبله كما سيأتي . والعامل لا يفسر عاملاً آخر الا بحيث يستطيع ان يعمل بنفسه في مفعول ذلك العامل نحو زيداً ضربته . فان زيده منصوب بفعل محذوف قبله يفسره الفعل المذكور بعده اذ لا مانع له عن العمل فيه اذا سلط عليه

بان يُقال زيدًا ضربت . بخلاف الأول فانه لا يقال زيدًا ما رايت * فتأمل

وَكُلُّ مَا فُسِّرَ شَيْئًا أُخِرًا وَمَا لِمَعْنَى فِي كَلَامٍ صَدْرًا

اي ان كل ما فسر شيئًا يجب تأخيره عنه لان المفسر لا يكون قبل المفسر . وهو يشمل المفسر في الباب المذكور وغيره كالحال والتمييز وغيرهما . فان تقدم شي * من ذلك فلعارض كما سيجي * وما اتى معنى في الكلام كالشرط والاستفهام يجب ان يعطى صدر ذلك الكلام الداخل عليه لانه يدل على مقامه الذي هو فيه وحق الدليل ان يتقدم على المدلول لانه مرتب عليه .

وَكُلُّ مَا خُصِّصَ مَعْنَى قَدِّمًا وَالْعَكْسُ فِي الْمَحْصُورِ لَفْظًا لَزِمًا

وَكُلُّ مَا بَنِيَ الْحَدِيثَ الْمُخْبِرُ عَلَيْهِ فَالْتَقْدِيمُ فِيهِ أَجَدَرُ

اي ان كل ما قصد تخصيصه في المعنى يجب تقديمه وان كان حقه التأخير نحو اياك تعبد . وعكسه ما حصر بالاداة فانه يجب تأخيره وان كان حقه التقديم نحو ما على الرسول الا البلاغ * وكل ما بني عليه الحديث كان اولي بالتقديم لانه اهم من غيره . فنقول البست زيدًا الثوب اذا اردت الاخبار عن زيد . فان اردت الاخبار عن الثوب تقول البست الثوب زيدًا من غير اعتبار معنى الفاعلية والمفعولية فيهما كما سيجي * في باب المفعول به لان ذلك يعتبر عند قصد الاخبار بمجرد وقوع الفعل .

وَالْأَصْلُ لَا يُعَدَّلُ عَنْهُ عَشًّا وَأَعْدِلْ لِدَاعٍ دُونَ تَقْضٍ حَدَثًا

اي ان الاصل في جميع الاحكام مطلقًا لا يُعَدَّلُ عنه ما لم يكن امرًا يوجب العدول كاللباس الحال بالصفة في نحو لقيت رجلاً راكبًا . فانهم يقدمون فيه الحال على صاحبها بخلاف الاصل فيقولون لقيت راكبًا رجلاً لئلا تلبس بالصفة مع التأخير لانها تصلح لوصفه بها * غير انهم يعملون بمقتضى هذا الداعي اذا لم يكن منقوضًا بما يعترضه كاعتراض الداعي الى العدول عن الاعراب في اية الموصولة بلزومها الاضافة كما مر

وَرُبَّمَا تُعْتَبَرُ الْمُنَاسَبَةُ فِي صُورَةِ اللَّفْظِ لَدَى الْمَصَاحِبَةِ

اي انهم رُبَّمَا يعتبرون المناسبة في صورة اللفظ بين الالفاظ المتصاحبة فيعطون النظم حكم صاحبه لقصد المشاكلة بينهما كما يُضَمُّ تابع اتي في النداء مراعاة للفظها المضموم ويُبْنَى المَرْب اذا اضيف الى المبنى كما مرَّ وغير ذلك مما سنقف عليه ان شاء الله

وَفِي الثَّوَانِي اُغْفَرُوا لِلْقَائِلِ مَا لَيْسَ يَغْفَرُ فِي الْأَوَائِلِ

اي انهم يسامحون في التوابع بما لا يسامحون به في المتبوعات كقولهم كلُّ شاةٍ ومخلتها بدرهم ورُبُّ رجلٍ واخيه لقيتمُها ومررتُ برجلٍ قائمٍ اخواه لا قاعدين . فانهم يميزون كل ذلك في هذه التوابع مع امتناعه في متبوعاتها اذ لا يُقال كلُّ مخلتها ورُبُّ اخيه وقائمٍ اخواه . وذلك لان العامل لا يباشر التابع لفظاً فلا يظهر المحذور معه كما يظهر مع المتبوع

وَيَحْمِلُ النَّظِيرُ عِنْدَهُمْ عَلَى نَظِيرِهِ اُعْمِلْ أَوْ قَدْ اُهْمِلَا

اي انهم يحملون النظير على نظيره فيعملون المَهْمَل حملاً على نظيره العامل وبالعكس كما عمل اذا الشرطية حملاً على متى وإهمال متى حملاً على اذا كما سيأتي في موضعه ورُبَّمَا بَعْضُ النَّقِيزِ يَحْمَلُ عَلَى النَّقِيزِ كَنَظِيرٍ يَعْدِلُ

اي ان النقيض ايضاً قد يُحْمَلُ على نقضه فيجري مجراه كما حُمِلَتْ لا النافية للجنس على اِنَّ التوكيدية وهي نقضة لها لانها للنفي وتلك للاثبات كما سيأتي في محله . فيكون ذلك النقيض كالنظير المعادل لنظيره الذي يُحْمَلُ عليه لان المضادة قد تجري مجرى المناسبة ولذلك تُعْتَبَرُ جاعماً في العطف نحو اخحك وابكي كما تُعْتَبَرُ المناسبة في نحو آمنوا وعملوا الصالحات كما تقرر في علم المعاني * غير ان ذلك قليل في الطرفين تحفظ في الفاظ معلومة

وَلَيْسَ لِلنَّادِرِ حُكْمٌ تَنْبِيْهِ إِلَيْهِ وَالْعَارِضُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ

اي ان ما كان نادر الوقوع في اللغة كحمل النقيض على النقيض ونحوه مما سيأتي ليس له حكم يستحق الانتباه اليه ولذلك لا يُبْنَى على النادر حكمٌ فلا يُقَاسُ غيره عليه * وكذلك لا يُعْتَدُّ بِالْعَارِضِ كالوصفية الطارئة على اربع والاسمية الطارئة على ادم كما مرَّ في باب منع الصرف ولذلك لم يُعْمَلْ بهما هناك

وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ مِنْ تَعَدُّدٍ قَطْعًا عَلَى مَعْمُولِهِ الْمُنْفَرِدِ
وَلَيْسَ يَخْطُو كُلُّ مَا الصَّدْرُ لَهُ طَرْدًا إِلَى مَا بَعْدَهُ أَوْ قَبْلَهُ

اي ان العامل لا يتعدد على الممول الواحد فلا يقال قام وانطلق زيد بناءً على ان زيداً فاعل الفعلين جميعاً وانما يكون فاعلاً لاحدهما وضميره فاعلاً للآخر كما سيأتي في باب التنازع * ولا يتخطى كل ما له صدر الكلام الى ما بعده فلا يقال علمت ما زيداً قائماً . ولا الى ما قبله فلا يقال زيداً هل ضربت * وذلك مطرد في جميع ذوات الصدر وهي أدوات الشرط . والاحرف المشبهة بالافعال سوى ان المفتوحة الهمزة . ولام الابتداء . وبعض حروف النفي كما ستعرف . وكل ما دل من الأدوات على الانشاء طلباً او غيره . وكل ما يربط به جواب القسم او غيره . فعليك باستقراء ذلك في مواضعه والله الموفق الى الصواب

وَلَيْسَ لِلْسَّابِقِ فِيهِ مِنْ أَثَرٍ إِلَّا مُضَافًا مُطْلَقًا أَوْ حَرْفَ جَرٍّ

اي ان العامل المتقدم على ما له صدر الكلام لا يعمل فيه الا اذا كان مضافاً نحو غلام من انت وضارب أيهم في الدار . او حرف جر نحو الى اين تذهب . وذلك شدة اتصاله بهما حتى يصير معهما كالكمة الواحدة فلا ينقطع معهما عن صدارته بخلاف غيرها من العوامل . ومن ثم تعين ان يعمل فيه العامل المتأخر نحو من رأيت وكيف أصبحت لانه يبق معهُ على منصب الصدارة

وَلَيْسَ تَخْطُو صِلَةً مَوْصُولَهَا فِي عَمَلٍ فَأَخْرُوا مَعْمُولَهَا

اي ان الصلة لا تتخطى الموصول الى ما قبله في العمل ولذلك يجب تأخير معمولها . وهو يشمل الموصول الاسمي والحرفي نحو جاء من يعرف زيداً واريد ان ازور زيداً . فلا يجوز تقديم زيد على من وأن اذا لا يمكن صلتها ان تتخطاها اليه لانها كالجزء منهما . واما قول الشاعر

أني لأحفظ غيبكم ويسرني لو تعلمين بصالح أن تذكرني

اي ان تذكرني بصالح فنادر دعت اليه الضرورة

وَكُلُّ مَا يُوصَلُ صِلَةً بِالْخَبَرِ إِذْ لَيْسَ لِلْإِنْشَاءِ فِيهِ مِنْ وَطَرٍ

اي ان كل موصول من الموصولات الاسمية كما مرّ والموصولات الحرفية كما سيأتي
يُوصَل بالخبر دون الانشاء . لان صلة الموصول الاسمي لا بد ان تكون معلومة عند
المخاطب قبل ذكرها وصلة الحرفية لا بد ان تأوّل معه بالمصدر . والانشاء لا يصلح
لذلك لانه لا يُعلم قبل ذكره ولا يَأوّل بالمصدر لانه يخرج عن الانشاء فليس
له موقع في الصلة

وَ كُلُّ مَا أَشْبَهَ عَامِلًا عَمِلَ وَلَوْ عَلَى مَعْنَاهُ وَهُمَا يَشْتَمِلُ

اي ان كل ما اشبه شيئاً من العوامل كان له حظ من العمل كالمصدر والصفة وغيرها
ما يشبه الفعل . وذلك يتأتى فيه ولو كان يتضمن معنى الفعل في الوهم فقط كالظروف
المتضمنة معنى الاستقرار واسماء الشرط المتضمنة معنى ان الشرطية وغير ذلك مما
سياتي بالتفصيل

وَ كُلُّ شَيْءٍ عَنْ أَصِيلٍ قَاصِرٍ وَكُلَّمَا أَبْعَدَ فَهُوَ الْخَاسِرُ

اي ان كل ما اشبه شيئاً كان قاصراً عن رتبته . وكلما ابعد عن الاصل المشبه به
كان اضعف كما في اسم الفاعل والصفة المشبهة به وافعل التفضيل . فان اسم الفاعل
اضعف من الفعل . والصفة المشبهة اضعف من اسم الفاعل . وافعل التفضيل اضعف
منها . وسياتي استيفاء الكلام على كل من ذلك في محله .

وَ كُلُّ مَا عَوِضَ عَنْهُ يُسْقَطُ وَ كُلُّ ذِي حُكْمٍ بِأَمْرٍ يُرْبِطُ

اي ان كل ما عوّض عنه بشيء يسقط من الكلام لانه لا يجوز الجمع بين العوض
والمعوض عنه . وهو يشمل العامل والمعمول كفعل النداء المعوّض عنه بحرفه . وياء
التكلم المعوّض عنها بالتاء في قولهم يا أبت كما سيذكر هناك * وكل ما حكم به
على شيء بامرٍ يُربط بالمحكوم عليه كخبر فانه يُربط بضمير المبتدا لرفع الاجنبية من
ينهما كما سنقف عليه . وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

وَ كُلُّ مُحْكَمٍ عَلَيْهِ مُفْرَدٌ وَمَا بِهِ الْحُكْمُ فَلَا يَقِيدُ

اي ان كل ما كان محكوماً عليه كالمبتدا ونحوه يجب ان يكون اسماً مفرداً لانه
يختص بالذوات بخلاف المحكوم به كخبر ونحوه فانه يكون مفرداً او جملة كما ستري

لأنه شائع بين الذوات والأحداث

وَكُلُّ حُكْمٍ فِي مَقَامِ النَّكْرَةِ تُسْتَخْلَفُ الْجُمْلَةُ فِيهِ مَخْبِرَةٌ
وَهِيَ عَلَى تَأْوِيلٍ مُفْرَدٍ سَبْكُ لِذَاكَ فِي الْأَعْرَابِ مَعَهُ تَشْتَرِكُ

اي ان كل حكم وقع في المقام الذي يقتضي وقوع النكرة فيه جوازاً كالخبر والحال او وجوباً كنعبت النكرة تقع فيه الجملة الخبرية خلفاً عن المفرد، وذلك بحسب الاصل فلا يُشكَلُ بما وقعت فيه الجملة الانشائية على خلاف او تأويل كما ستري * والجملة التي تقع هذا الموقع تكون على تأويل مفرد يسبك منها لانه هو الاصل في ذلك المقام وهي قد حلت محله ولذلك تشترك معه في الاعراب كما ستعرف. فيكون تأويل زيد قام ابوه وجاء غلامه يركض ولقيت رجلاً يصلي زيد قائم الاب وجاء غلامه راكضاً ولقيت رجلاً مصلياً * ولا يشكَلُ بنحو جاء زيد والشمس طالعة فان الجملة فيه ليست حكماً على صاحب الحال ولذلك يجعلونها على معنى جاء موافقاً لطلوع الشمس ليستفاد الحكم عاينه من جهتها

وَالنَّكَرَاتُ فِي مَقَامِ الْمَعْرِفَةِ تُدْنِي بِمَا تَخْتَصُّ مَعَهُ كَالصِّفَةِ
أَوْ مَا بِهِ عَمَّتْ مِنَ النَّفْيِ وَمَا أَشْبَهَ وَهُوَ مَا نَهَى وَأَسْتَفْهَمَا

اي ان النكرة الواقعة في المقام الذي يقتضي وقوع المعرفة فيه كالابتداء تقرب من المعرفة بما تختص بواسطته كالصفة ونحوها مما ستعرف. او تعم بصاحبيتها له كالنفي وشبهه وهو النفي والاستفهام * وسياقي استيفاء الكلام على كل ذلك في محله

وَالْحُكْمُ يُبْغِي نِسْبَةً لَا مَا وَقَعَ فِعْلاً فَذُو الْإِيجَابِ وَالْغَيْرُ شَرْعٌ

اي ان الحكم يطلب مجرد وقوع النسبة في اللفظ بين المنسوب والمنسوب اليه لا وقوع المحكوم به في الخارج. فيستوي فيه الموجب كقام زيد وغيره كأم يقم زيد ويكون زيد فاعلاً في النسبة السلبية كما يكون في النسبة الايجابية * وعلى ذلك يقاس نحو لا تقم وهل رأيت زيداً ولو زارني زيد لا كرمته وهلم جرا. فتأمل ولا تغفل

وَالظَّرْفُ لِلتَّأْثِيرِ فِيهِ تَكْنِي رَائِحَةُ الْفِعْلِ لِقَرَطِ اللَّطْفِ

اي ان الظرف لشدة لطفه تؤثر فيه رائحة الفعل فيعمل فيه ما ليس فعلاً ولا مشتقاً من الفعل نحو انت أسد يوم الحرب . فان الظرف قد عمل فيه ما في اسد من معنى الشجاعة الذي فيه رائحة الفعل كما ترى . وقس عليه كل ما جرى مجراه

وَكُلُّ مَا لِلظَّرْفِ بِالتَّحْرِيرِ يَقْضَى بِهِ لِلْجَارِ وَالْمَجْرُورِ
وَالْكُلُّ مِنْ ذِيكَ شِبْهُ الْجُمْلَةِ فَيَخْلَفَانِ مَفْرَدًا فِي الْعِزْلَةِ

اي ان كل ما للظرف من الاحكام المذكورة آنفاً يحكم به تماماً لمجموع الجار والمجرور فلا يفوته منها شيء ولذلك يقال له عديل الظرف ويدخلونه غالباً تحته عند اطلاقه * وكلاهما يشبهان الجملة لانهما يتعلقان بالفعل فليتصقان به ولذلك يقال لهما شبه الجملة * ويعاقبانها في المواضع التي تختلف فيها عن المفرد عند اعتزاله عن منصبه كما في الخبر ونحوه * واعلم انهم يتوسعون في الظرف والجار والمجرور بما لا يتوسعون به في غيرها فيستعملون فيهما ما لا يستعملونه في بقية المعمولات كما ستري بالاستقراء

وَحَيْثُ لَا إِسْنَادَ فِي الْمَعْنَى لِمَا جُرَّ لَهُ بِالنَّصْبِ مَعْنَى حُكْمًا
اي ان المجرور المذكور حيث لم يكن مُسْنَدًا اليه في المعنى فهو هل من رجل عندك وما جاءني من احدي ومر بزيد يكون منصوباً في المعنى فهو مرت بزيد وجلست في الدار وضربت الغلام لتاديبه ونحو ذلك لان حرف الجر يوصل معنى الفعل الى مجروره فيكون معمولاً له في المعنى

فَهَاكَ مَا أَجْمَلْتُ كَالدَّلِيلِ يُغْنِيكَ غَالِبًا عَنِ التَّفْصِيلِ

اي ان ما ذكرناه مجملًا من الاحكام الكلية في هذا الباب يؤخذ كالدليل المرشد الى التصرف في الابواب التركيبية التي سيأتي الكلام عليها فيغني غالباً عن التفصيل في كل باب على حدته . فاحفظ به والله الهادي الى الصواب

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ مَا لَا يَطْرُدُ مِنْ ذَاكَ فَهُوَ غَالِبًا قَدْ اعْتَمَدُ
وَكُلُّ مَا أَفْلَتَ مِنْ أَصْحَابِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي قِيدُهُ فِي بَابِهِ

اي ان كل ما لا يطرد من الاحكام التي ذكرناها مما يتعلق بالعوامل او بالمعمولات

فإنما هو جارٍ على حكم الأغلبية المعتمد عليه عند النجاة . وكل ما خرج منه عن الحكم العام فسوف يذكر حكمه الخاص في مكانه كما ستري

فصل

في احكام الحذف والتقدير

إِنْ كَلَامَ الْقَوْمِ مَا أَفَادَا مَعْنَى يُفِيدُ السَّامِعَ الْمُرَادَا
فَمَا أَفَادَ ذِكْرُهُ يَكْفِي وَلَا يَشُقُّ حَذْفُ الْغَيْرِ إِذَا لَا خَلَلَ
اي ان الكلام عند النجاة هو ما افاد السامع المعنى المراد عند المتكلم . فما افاد هذه
الافادة يكتفون به ولا يشق عليهم حذف غيره بشرط ان لا يخل حذفه بشيء كما
سياتي في آخر الفصل

وَكُلُّ مُحذوفٍ عَنْ دَلِيلٍ وَبَعْضُهُ ذُو نَائِبٍ بِدِيلٍ
وَحَذْفُ ذِي النَّائِبِ ذُو اضْطِرَارٍ لِعَوَضٍ وَالْغَيْرُ ذُو اخْتِيَارٍ
اي ان كل محذوف لا بد ان يكون عليه دليل ليتمكن الاستغناء عن ذكره نحو
شرب زيد فسكّر اي شرب الخمر * والبعض من هذا المحذوف يكون له نائب قد
قام بديلاً عنه نحو حمداً لله اي احمد حمداً . فان المصدر فيه قد ناب عن الفعل
المحذوف ولذلك كان حذفه واجباً لان المذكور فيه عوض عن المحذوف ولا يجمع
بين العوض والمعوّض عنه كما علمت آنفاً . بخلاف ما لا عوض عنه نحو من احسن
فلنفسه ومن اساء فعليها اي فاحسانه لنفسه واساءته عليها فانه يجوز فيه ذكر
المحذوف لعدم التعويض عنه * واعلم ان الحذف لدليل يقال له اختصار وهو سائغ
بالاجماع . فان كان لغير دليل قيل له اقتصار وهو منكر عند المحققين اذ لا يفهم
معه المراد

وَرُبَّمَا أُسْتَلْزِمَ مَا لَا يَلْزِمُ كَالْقَطْعِ فِي النَّعْتِ كَمَا سَتَعْلَمُ
اي انهم ربما اوجبوا من الحذف ما لا يجب بحسب القاعدة كقطع النعت الى الرفع

او النصب نحو الحمد لله الحميد بالرفع على اخبار المبتدا اي هو الحميد والنصب على اخبار الفعل اي اعني الحميد فانهم يلتزمون فيه الحذف كما سيأتي في بابه ولا يجوزون ذكر المحذوف لانه لو ذكر لا وهم انه اخبار مستأنف لا نعت مقطوع وهو خلاف المراد

وَالْعَامِلُ الْحَذْفُ لِأَمِّ الْبَابِ فِيهِ لِفَضْلِهَا عَلَى الْأَصْحَابِ

اي ان الحذف في العوامل يصلح لأمّهات الابواب مثل كان في باب النواصب وأن المصدرية في باب النواصب ونحوها لانها اقوى من بقية اصحابها فتحمل التصرف فيها اكثر من غيرها

وَالْحَذْفُ لِلْعِلْمِ بِحَسَبِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَكُونُ تَارَةً لِلْجَهْلِ

اي ان الحذف في الاصل يكون للعلم بالمحذوف لانه اذا كان معلوماً يصح الاستغناء عنه فيصح حذفه كما مر وقد يكون تارة للجهل به كما في نحو سرق البيت فان الفاعل فيه قد حذف لكونه مجهولاً عند المتكلم

وَالْأَصْلُ فِيهِ كَوْنُهُ فِي الْفَضْلَةِ إِذْ هِيَ لَيْسَتْ بِقَوَامِ الْجَمَاهِرِ

فَإِنْ أَصَابَ عَمْدَةٌ تُقَدَّرُ مَا لَمْ يُعَوِّضْ صَفَقَةً لَا تَخْسَرُ

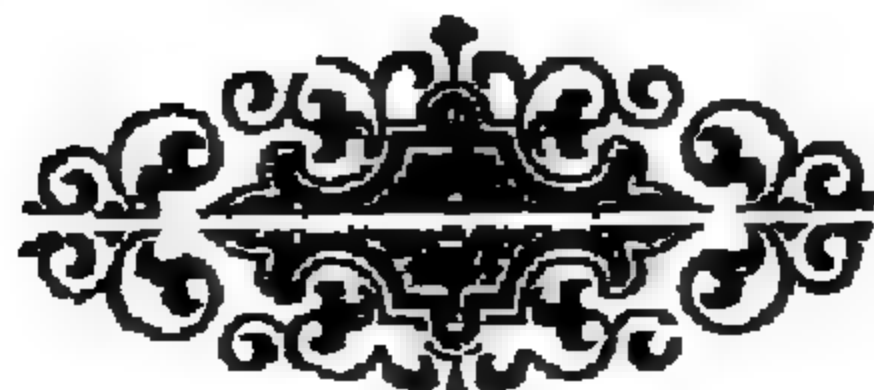
وغيرها إن كان مِمَّا قُصِدَا قُدِّرَ أَوْ لَا فَهُوَ مَتْرُوكٌ سُدَى

اي ان الاصل في الحذف ان يكون للفضلة لانها ليست ركناً للكلام كما مر فيصح الاستغناء عنها بخلاف العمدة فان اصاب عمدة وجب تقديرها لان الكلام لا يستغني عنها لعدم استقلاله بدونها وذلك ما لم يعوّض عنها بما يجعل عمدة مكانها كما في نائب الفاعل فلا تُقَدَّرُ لان الكلام لم يخسر شيئاً من القدر المطلوب لان عقاده حتى يحتاج الى تقديره * واما الفضلة فان كانت مقصودة في المعنى قُدِّرَتِ نحو جاء الذي احب اي احبه والا فلا نحو فلان يأمر وينهى اي يملك الامر والنهاي وهذا هو المعنى المقصود من غير اعتبار ما يتعلقان به فلا حاجة الى تقديره فاعرف ذلك

وَمَا لِعِلَّةٍ كَثَابَتْ وَمَا قُدِّرَ كَالْمَذْكُورِ فِي حَكْمِهِمَا

فَاعْلَمْ وَخُذْ مَا قَدْ أَفَدَتْ صَبْرُهُ تَعطى به في كل باب خبره

اي ان المحذوف لعلّه كالثابت والمقدر كالمذكور في الحكم الذي يستحقّانه . لان
المحذوف لعلّه قد اضطرت اللة الى حذفه فكانه لم يُحذف . والمقدر قد دعا اعتباره
الى تقديره فكانه قد ذكر * وذلك نحو جاءني قاض ويا سيويبه الكريم . فان
الياء المحذوفة من قاض لا للقاء الساكنين تُعدّ كالياء الثابتة في نحو جاء القاضي
ولذلك تُقدر عليها الضمة كما تُقدر على الثابتة بخلاف المحذوف لغير علة كياء دم
ونحوها * وكذلك الضمة المقدرة في سيويبه المنادى تُعدّ كالضمة الظاهرة في نحو
يا زيد ولذلك يُرفع تابعه مراعاة لما كما يُرفع تابع زيد * وهذه النبذة المجملّة تؤخذ
دستوراً في احكام الحذف والتقدير فيعمل بها في كل ما يأتي من الابواب ويستغني
معه عن التكرار مرّة بعد اخرى * واعلم انهم ذكروا للحذف ستة شروط في الأشهر
احدها وجود الدليل حالياً نحو اذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً . اي نسلم سلاماً . او مقالياً
نحو واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيراً . اي انزل خيراً * والثاني ان لا يكون
المحذوف بمنزلة الجزء كالفاعل * والثالث ان لا يكون عاملاً ضعيفاً . فلا يُحذف الجار
والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قويت فيها الدلالة عليه وكثر استعماله فيها *
والرابع ان لا يكون عوضاً عن شيء فلا يُحذف ما المعوّض بها عن كان في نحو أمّا
انت ذاهباً ذهبت * والخامس والسادس ان لا يؤدي حذفه الى تهية العامل للعمل
وقطعه عنه . ولا الى اعمال العامل الضعيف مع امكان اعمال العامل القوي . وقد
اجتمعا في نحو زيد ضربته . فلا يجوز حذف المفعول لان في حذفه تهية الفعل للعمل
في ما قبله وقطعه عنه بالرفع . واعمال الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل * وهذه
المحذورات هي المراد باشتراط انتفاء الخلل المذكور في النظم آنفاً . فتدبر وبالله التوفيق



باب مرفوعات الاسماء

فصل

في المبتدا والخبر

الْإِسْمُ لِلْإِسْنَادِ قَدْ تَجَرَّدَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ مَا أُسْنَدَا

اي ان الاسم في حال تجرده عن عامل لفظاً وحكماً كما مرّ مقصوداً به الاسناد يكون مبتداً وما أُسْنَدَ اليه يكون خبراً * فخرج بقيد كون تجرده للاسناد الاسم قبل التركيب فانه مع تجرده ليس مبتداً لان تجرده ليس للاسناد . ودخل تحته ما كان ما بعده مُسْنَدًا اليه وهو الاصل نحو العلم نافع . وما كان مسنداً الى ما بعده كما سيأتي نحو أقائم أخواك لان اطلاق الاسناد يحتمل الوجهين * وخرج بتعليق الخبر على ما أُسْنَدَ الى المبتدا ما وقع بعد المبتدا المُسْنَدَ الى ما بعده كما في المثال المذكور فانه ليس خبراً عنه كما شعرف . ودخل تحته الخبر الواقع مفرداً كما مرّ . والواقع جملة او شبهها كما سيجي * لان اطلاق المسند يحتملها جميعاً . فتأمل

فَقِيلَ إِنَّ الْمُبْتَدَأَ اقْتَضَى الْخَبَرَ كَالْعِلْمِ نُورٌ فَاقْتَضَى فِيهِ الْأَثَرَ
وَقِيلَ لِلتَّجَرُّدِ فِيهِمَا الْعَمَلُ وَذَلِكَ أَوَّلَى إِذْ عَنِ النَّقْدِ اعْتَزَلَ

اي قيل ان المبتدا قد اقتضى الخبر لانه يطلبه طلباً لازماً من حيث انه محكوم به عليه كما رايتم فاقضى ان يعمل فيه لان اصل العمل للطلب . فيكون عامل المبتدا معنويًا وهو التجرد . وعامل الخبر لفظياً وهو المبتدا * وقيل ان التجرد عامل فيهما جميعاً لانه اقتضى كليهما فعمل فيهما معاً فيكون عامل الفريقين معنويًا . وقيل غير ذلك حتى انتهى الخلاف الى سبعة اقوال وهذان اقواهما . والاول منهما اشهر بين النحاة غير انه منقذ بان المبتدا لو كان عاملاً في الخبر لامتنع تقديم الخبر على الجامد منه ولم يجز الفصل بينهما كما هو شأن العوامل الجامدة بخلاف الثاني فانه اسلم ولذلك كان

اوجه عند المحققين

وَالْمُبْتَدَأُ كَيْمَا يُنْفِدَ عُرْفَا فَإِنْ أَفَادَ نَكْرَةً فَقَدْ كَفَى

وَذَاكَ فِيمَا اخْتَصَّ كَالْمُضَافِ أَوْ عَمَّ كَالْوَاقِعِ بَعْدَ النَّافِي
وَهُوَ مُقَدَّمٌ بِحَسَبِ الطَّبَعِ فَأَعْتَمِدُوا تَقْدِيمَهُ فِي الْوَضْعِ

يحيى ان حكم الابتداء ان يكون معرفة لكي يُفيد اذا اخبر عنه لان الاخبار عن المجبول لا يُفيد. فان افادت النكرة بوجه ما جاز الابتداء بها. وذلك يكون عند اختصاصها لانه يُقرَّبها من المعرفة لتقليل الاشتراك. او عند عمومها لانه يستغرق كل افراد الجنس فتشبه المَعْرِفُ بِالْجِنْسِيَّةِ * اما الاول فيكون غالباً بالاضافة لفظاً نحو خمس صلوات كتبت لله. او معنى نحو كل عمل على شاكته اي كل احد * او بالوصف لفظاً نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك. او تقديرًا كقولهم شرُّ آخرٍ ذاك اي شرُّ عظيم. او معنى نحو رجل عندنا اي رجل صغير. وحكمه ان يكون تخصصاً موصوفة كما رأيت والا امتنعت المسئلة فلا يُقال رجل من الناس زارنا لعدم الفائدة * واما الثاني فيكون تارة بنفس النكرة كقولهم ثمرة خير من جرادة. وتارة بوقوعها في سياق ثني نحو ما احد في الدار. او الاستفهام نحو هل امير في البلد * والابتداء مُقَدَّمٌ على الخبر طبعاً لان المحكوم عليه سابق الحكم الذي يُبنى عليه ولذلك يُقَدَّمُ عليه وضعاً الا في بعض الصور لعارض كما سيجي * واعلم انهم ذكروا للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة منها ما ذكرناه آنفاً. ومنها ان تكون النكرة عاملة نحو امرٌ معروف صدقة. او تخبراً عنها بظرف او شبهة مقدماً عليها نحو فرق كل ذي علمٍ ولكل اجل كتاب * او خلفاً من موصوف كقولهم ضعيفٌ عاذ بقرملة اي رجل ضعيف * او واقعة بعد اذا

النجائية نحو خرجت فاذا اسد في الباب * او بعد لولا كقول الشاعر
لولا اصطبار لا ودي كل ذي مئة لما استقلت مطاياهن للظعن

او في صدر جملة حالية مرتبطة بالواو كقول الآخر
مرينا ونجم قد اضاء قد بدا محياك اخي ضوءه كل شارق
او بدونها كقول الآخر

الذئب بطرقها في الدهر واحدة وكل يوم تراني مديّة يدي
نحو يكون ثبوت ذلك الخبر لها من خوارق العادة نحو شجرة سجدت * او يُعطَف عليها معرفة نحو رجل وزيد في الدار. او نكرة شخصية نحو رجل وامرأة طويلة عندنا *
او يراد بها التنويع كقول الشاعر

فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر
او الدعاء نحو سلام على ابراهيم وويل لكل همزة الى غير ذلك مما لا فائدة في
استيفائه * واكثر هذه المسوغات يرجع الى الخصوص والعموم ومدار الامر في الحقيقة
على حصول الفائدة وهي العمدة في ذلك . فتدبر

وَالْعَكْسُ فِي الْخَبَرِ لِلشُّيُوعِ وَالْحُكْمُ مَحْمُولًا عَلَى مَوْضُوعٍ
فَعَرَفُوا مَا قِيدُوا عَنْ مَعْرِفَةِ كَيْ لَا يَزِيدَ فَهُوَ مَعْنَى كَالصِّفَةِ
وَهُوَ لِنَحْوِ كَوْنِهِ يُسْتَفْهِمُ بِهِ وَحَصْرِ الْمُبْتَدَا يُقَدِّمُ

اي ان الخبر عكس المبتدا في الاحكام المذكورة . فان حكمة ان يكون نكرة لانه
وصف للمبتدا في المعنى فيقتضي ان يكون شائعا كما هو شان الوصف والشيوع من
شان النكرات . وان يكون مؤخرا لانه حكم قد حمل على موضوع والحكم متأخر
عن المحكوم عليه * فان كان الخبر مقيدا اي غير شائع تخبرا به عن معرفة جاز كونه
معرفة نحو هذا عبد الله . واما اذا كان المبتدا نكرة فلا يجوز الاخبار عنه بالمعرفة
لان الخبر كالوصف له في المعنى كما مر والصفة لا تكون اعرف من الموصوف *
وقد يعرض ما يوجب تقديم الخبر على المبتدا اما من قبل نفسه كما اذا كانت اداة
استفهام نحو كيف زيد . او من قبل المبتدا كما اذا كان محصورا نحو ما في الدار
الا زيد . فانه يجب فيه التقديم في الاول لذاته لئلا تخرج اداة الاستفهام عن
صدارتها . وفي الثاني لالتزام تاخير المبتدا لئلا يتقاب الحصر عنه الى الخبر بخلاف
المراد * وبما يجب فيه تقديم الخبر ان يكون ظرفا او مجرورا والمبتدا نكرة لا مسوغ
لها نحو عندي غلام وفي الدار رجل . او يعود على شيء منه ضمير متصل بالمبتدا نحو
في الدار صاحبها . لانه لو قيل غلام عندي التيس الخبر بالنعته لاحتمال ان يكون
الظرف صفة والخبر منتظرا بعده . وكذلك المجرور . ولو قيل صاحبها في الدار استلزم
عود الضمير على ما تأخر لفظا ورتبة وهو منكر كما علمت * فان لم يكن شيء من ذلك
جاز تقديمه ما لم يكن محصورا نحو ما زيد الا كاتب . او فعلا متضمنا ضمير المبتدا
نحو زيد قام . او كان المبتدا مضافا له صدر الكلام نحو من في الدار . او مقترنا بما
الصدر نحو لزيد قائم . او مضافا اليه نحو غلام من عندك . او كان يلتبس بالمبتدا نحو

لمخي رفيقي . فيجب تأخيرهُ في كل ذلك * واعلم ان الخبر الظرفي المقدم على النكرة يجب ان يكون مجروره صالحاً للاخبار عنه اي ان يكون بحيث يصح جعله مبتداً فيتعين ان يكون معرفة او نكرة مفيدة على ما مر تفصيله في احوال الابتدا . فان كان نكرة محضة امتنع وقوعه في الخبر المذكور لعدم الفائدة به فلا يقال عند رجل مال وفي دار غلام * والالتباس بين المبتدا والخبر انما يقع عند اتفاقهما في التعريف كما مر .
 او في التنكير نحو افضل منك افضل مني . وذلك حيث لا قرينة للتمييز بينهما فان قامت قرينة على تمييزها جاز تقديم الخبر كقول الشاعر

بَنُونَا بَنُو أَبْنَانَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْبَاعِدِ

وذلك يكون غالباً عند ارادة التشبيه كما في البيت فان المراد فيه ان بني ابناؤنا مثل بنينا * وخير بعضهم في ذلك عند حصول الفائدة واستقامة المعنى كما في قول الآخر
 عَنَيْتُ قَصِيرَاتِ الْحِجَالِ وَلَمْ أُرِدْ قِصَارَ الْخَطَى شَرَّ النِّسَاءِ الْجَائِرِ
 فلك ان تجعل شر النساء مبتداً وما بعده خبراً وبالعكس . وكلاهما صحيح

وَعَائِدٌ لِلْمَبْتَدَأِ فِيهِ حُمِلَ لِرَفْعِ أَجْنَبِيَّةٍ حَيْثُ أُحْمِلَ

اي ان حكم الخبر ان يتحمل ضميراً عائداً الى المبتدا لنظراً كما مر . او تقديرًا نحو اللؤلؤ الثقال بدينار اي الثقال منه * وذلك يكون حيث يُحْمَلُ تَضَمُّنُ الضمير كما رأيت احترازاً من المفرد الجامد نحو هذا زيد وغير الصفة من المشتقات كسم المكان نحو هذا مجلس فانهما لا يتحملان الضمير * فان كان الجامد في تاويل الصفة تحمّل الضمير الذي تحمله تلك الصفة نحو زيد اسد فان الابد يتأول بالشجاع فيتحمل الضمير الذي تحمله * والمراد بالعائد المذكور ربط الخبر بالمبتدا لرفع الاجنبية من بينهما . فان لم يكن الخبر اجنبياً عن المبتدا استغنى عن الرابط كما سيأتي * واعلم ان ال قد تنوب عن الضمير كما ستعرف فيربط بها الخبر نحو وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى . اي مأواه * واذا تضمن الخبر ضمير المبتدا لزمت مطابقتها له في جميع احواله كزيد قائم واخوه جالسان وهند ذاهبة وهلم جرا . والّا لم تلزم المطابقة كقولهم العربيات قسمان ونحو ذلك * واذا كان الخبر غير مقصود لذاته صح ان يعود ضمير متعلقه المقصود الى المبتدا دونه تنبيهاً على ان ذلك المتعلق هو المقصود والخبر توطئة له نحو بل انتم قوم تجهلون ولذلك يقال له

الخبر الموطى . وجعله اهل البيان من باب التغليب كما سيأتي
 وشاع اخبار بمطلق الجمل . اذ نسبة الجميع فيه تحتمل
 اي انه قد شاع بين النحاة الاخبار بالجملة مطلقا فتدخل فيها الجملة الانشائية بناء
 على احتمال نسبتها الى المبتدا لان الغرض انما هو نسبة شيء اليه بطريق من الطرق
 لا اثباته له في الواقع كما في الصلة والتعت . ويشهد لذلك ما سُمع منه نحو بل انتم
 لا مرحبا بكم وقول الشاعر

قلب من عيل صبره كيف يساو صاليا نار لوعة وغرام
 ونازع بعضهم في جواز الاخبار بها وصححه بعضهم على تاويل والصحيح انه جائز
 مطلقا غير انه ضعيف على كل حال غير مرضي في استعمال الجمهور * واما الجملة الخبرية
 فالأخبار بها شائع كثير . وهي إما اسمية نحو زيد ابوه قائم . او فعلية نحو زيد قام
 ابوه . ويندرج تحتها الشرطية نحو زيد ان اكرمه يكرمك اذ لا عبرة بالاداة
 المصدرة بها

وَالْعَائِدَ الزَّمَّ فِي سِوَى مَا اتَّحَدَا جَمِيعُهُ أَوْ بَعْضُهُ بِالْمَبْتَدَا .
 اي انه يلزم الجملة المخبر بها ان تكون مشتملة على عائد يربطها بالمبتدا كما في نحو زيد
 قام ابوه وعمر ولا تضربه . وذلك في ما لم يتحد منها بالمبتدا كما . أيت . فان اتحدت به
 كلها او بعضها استغنت عن العائد لنقد الاجنبية * والاول يكون في ما كانت الجملة
 فيه برمتها عين المبتدا نحو قل هو الله احد . فان الجملة فيه هي عين المبتدا في المعنى
 لانها مفسرة له كما ستعلم والمفسر عين المفسر ولذلك لا تحتاج الى ما يربطها به *
 والثاني يكون في ما كان بعضها فيه عين المبتدا . وذلك يكون بتكرار لفظ المبتدا نحو
 اصحاب اليمين ما اصحاب اليمين . او معناه نحو والذين يمسون بالكتاب واقاموا الصلوة
 انا لا نضيع اجر المصلحين . فان المصلحين هم الذين يمسون بالكتاب في المعنى * او
 بالاشارة اليه من جانب الجملة نحو ولباس التقوى ذلك خير * او بدخوله تحت العموم
 المشتمل بعضها عليه نحو نعم الرجل زيد . فان المبتدا قد دخل تحت العموم المستفاد
 من ال الجنسية الواقعة في جملة الخبر كما سيأتي في باب * وكل واحدة من هذه
 الجمل قد استغنت عن العائد لما بينها وبين المبتدا من الملايسة القائمة مقامه في
 افادة الارتباط بينهما ولذلك يعدون هذه الملايسات روابط للخبر * وقد تكلفوا

روابط اخرى حتى اتموا بها العشرة واكثرها لا يسلم من الرد والخلاف فلا تطيل الكلام في استيفائها

وَأُطْرِدَ الْإِخْبَارُ بِالظُّرُوفِ قَصْدًا إِلَى عَامِلِهَا الْمَحْذُوفِ

اي ان الاخبار بالظروف قد اطرِد عند النجاة على قصد ان الخبر في الحقيقة هو متعلقها المحذوف لا هي بنفسها . فاذا قيل زيد عندك كان الخبر هو المتعلق المحذوف مقدراً بالاسم كحاصل وهو اختيار الكوفيين لان الاصل في الخبر الافراد . او بالفعل كحاصل وهو اختيار البصريين لانه عامل في الظرف وحق العمل للفعل * وانما يطلق الخبر على الظروف لنيابتها عنه ولذلك لا يجمع بينها وبينه الا شذوذاً كما في قول الشاعر
لك العز ان مولاك عز وان يهن فانت لدى محبوبه الموت كائن

وهذا المذهب هو الصحيح وعليه جمهور المحققين * واختلاف في ضمير المتعلق المذكور والا كثرون على انه انتقل الى الظرف لنيابته عنه * واعلم ان متعلق الظرف اذا كان يدل على حصول مطلق كما في نحو زيد عندك يجب حذفه لقيام الظرف مقامه كما سيأتي . وحينئذ ان قدر باسم فالخبر من قبيل المفرد او بفعل فمن قبيل الجملة * فان كان الحصول مقيداً بصفة وجب ذكره نحو زيد جالس عندك . ما لم يدل عليه دليل فيجوز حذفه نحو زيد فوق الفرس اي راكب . ولكن لا ينتقل الضمير منه الى الظرف ولا يسمى الظرف معه خبراً بالاتفاق لانه قد صار لغواً كما ستعرف * وقد مر ان المجرور عدل الظرف فهو يجري مجراه بلا خلاف نحو زيد في الدار وقس عليه

وَذُو الزَّمانِ عَنْ ذَوَاتٍ لَا يَرِدُ إِلَّا عَلَى تَأْوِيلٍ إِذْ لَمْ يَفِدْ

اي ان ظرف الزمان لا يقع خبراً عن الذوات لان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا يفيد الاخبار عنها بالزمان بخلاف المعاني التي تختلف نسبتها الى الازمنة باعتبار حدوثها في وقت دون آخر . فيقال السفر غداً ولا يقال زيد امس * وما ورد بخلاف ذلك فعلى تأويل معنى كقولهم اليوم خمر وغداً امر اي اليوم شرب خمر وغداً

تدبير امر . وتلى ذلك قول الشاعر

أَكَلْ عامٍ نَعَمْ مَحْوُونَهُ يَأْفِجُهُ قَوْمٌ وَتَنْجُونَهُ

اي أكل عام اصابة نعم * وقد يكون على تشبيه الذات بالمعنى في الحدوث وقتاً

دون آخر نحو الورد في الربيع . بخلاف ظرف المكان فانه يصلح للمعاني والذوات جميعاً
فيقال الحرب امامك والقوم خلفك لاختلاف نسبة كلا الفريقين اليه في المظروفية
والمبتدا المبهمة ان التقى السبب في خبر فهو إلى الشرط انتسب
والفاء في الإخبار عنه استعمالاً ما لم يغير ناسخ معنى فلا
اي ان المبتدا اذا كان مبهماً وانجبت من قبله سببية إلى الخبر كان بمنزلة اسم الشرط
وخبره بمنزلة جواب الشرط فتدخل الفاء على الخبر كما تدخل على الجواب . وذلك
يكون اذا كان المبتدا اسماً موصولاً نحو الذي يأتيني فله درهم . او نكرة موصوفة
بغير المفرد نحو رجل في الدار فله دينار . وكذا ما اضيف الى احدهما او وُصف
بالموصول منهما نحو كل من يأتيني او كل رجل عندنا او الرجل الذي في الدار فله
دينار . وذلك ما لم يدخل على المبتدا ناسخ يغير معنى الجملة مثل كان وظن وليت فلا
تدخل الفاء فان كان الناسخ لا يغير المعنى مثل ان ولكن لم تمتع وبه ورد السماع
نحو ان الموت الذي تفرثون منه فانه ملاقيكم . ونحو قول الشاعر

كلاً ولكن ما أبديه من فرق فكيف يغيروا فيغير بهم بي الطمع
وندر دخولها على خبر ان المفتوحة الهزة نحو واعلموا ان ما غنم من شيء فان لله
خمسه * واعلم ان الصلة والصفة الواقعتين في هذه المسئلة لا بد من كونهما فعلاً او
ظرفاً كما رأيت لان الشرط لا يكون الا فعلاً فقيدهما بالفعل مذكوراً او مقدراً .
ومن ثم قيدهما بالفعل بكونه مستقبلاً لاستثمام المشابهة . وذلك ما لم يكن الموصول ال
نحو والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما لان صلة ال لا تكون الا مفردة كما علمت *
غير ان هذا الخبر اذا كان ليس بجواب للشرط حقيقة جاز تجريده من الفاء وحينئذ
يجوز ان تكون السببية غير ملحوظة فيه بخلاف المقترن بها فانها تحقق السببية فيه
لأنها انما دخلت لاجلها . ولذلك اذا لم تقصد السببية تمتع الفاء اذا لا وجه لدخولها
كما تمتع اذا تقدم الخبر لان الجواب لا يقترن بها الا مؤخراً * وسمع دخولها على خبر
الموصول بالماضي نحو وما اصابكم يوم النقي الجمعان فباذن الله . والنكرة الموصوفة بغير

الفعل والظرف كقوله

كل امر مباعد او مدان فنوط بحكمة المتعالي

والغير الموصوفة بشيء نحو كل نعمة من الله . غير ان كل ذلك نادر لا يشهد عليه
في القياس

وخبيراً عَدَدَ لِحُكْمٍ عُدَدَا " وَمِثْلُ ذَلِكَ قَدْ أَتَى فِي الْبِتْدَا "

اي ان الخبر يتعدد اذا كان الحكم على المبتدا متعددًا كما اذا حُكِمَ على زيد

بصناعة الشعر والكتابة فيقال زيد شاعرٌ كاتبٌ وعليه قول الراجز

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍ فِهَذَا بَتِي مَقِيطٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِي

وهو مذهب الجمهور * وكذلك المبتدا قد يتعدد فيخبر عن الاخير منه نحو زيد

ابوه غلامه منطلق وتكون جملة خبراً عما قبله والجميع خبراً عن الاول * واعلم ان

الخبر قد يتعدد لتعدد افراد صاحبه حقيقة نحو بنوك شاعرٌ وكاتبٌ وخطيبٌ . او

حكماً نحو انما الحياة الدنيا لعبٌ ولهوٌ وزينةٌ فيجب فيه العطف كما رأيت * واما ما

تعدد بدون ذلك فان جاز الاقتصار على الواحد منه كما في نحو زيد شاعرٌ كاتبٌ

جاز العطف فيقال زيد شاعرٌ وكاتبٌ . والا امتنع كما في نحو هذا الرمان حلوة حامض

اي مرّة لانه خبرٌ واحدٌ في المعنى والعطف يقتضي التعدد

وَبَعْدَ الْأِسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ ابْتَدَا وَصَفٌ كِفْعَلٌ رَافِعًا كَافٍ بَدَا

فَعَاضٌ مَرْفُوعٌ لَهُ عَنْ الْخَبَرِ نَحْوُ أَمَاضٍ هُمْ وَمُوجِبًا نَدَرُ

وَجَازَ إِخْبَارٌ بِهِ إِنْ أَفْرِدَا كُلٌّ فَإِنْ عُدِدَ يَلْزَمُ ابْتَدَا

اي انه يُبْتَدَأُ بعد الاستفهام والنفي بوصفٍ يجري مجرى الفعل رافعاً ما يُكْتَفَى به

في المعنى من الاسماء البادية اي غير المستترة . فيندرج فيها الاسم الظاهر نحو هل

قائمٌ اخواك وعليه قول الشاعر

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلِيٍّ أَمْ نَوَا ظَعَنًا إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِنْ قَطَنًا

والضمير المنفصل كما رأيت في المثال وعليه قول الآخر

خَلِيلِي مَا وَافٍ بَعْدِي أَنْتَا إِذَا لَمْ تَكُنَا لِي عَلَى مِنْ أَقَاطِعُ

فيكون الوصف مبتدأً ومرفوعه ساداً مسدّ الخبر . وهو يشمل الفاعل كما رأيت ونائبه

نحو هل مضروبٌ غلاماك وما مطرودٌ بنوك * وانما كان ذلك لان الاستفهام

والنفي يطلبان الأفعال لأنهما يتعلقان بالأحداث دون الذوات فنزل الوصف الواقع بعدها منزلة الفعل . ومن ثمَّ كان لا يُثنى ولا يُجمع ولا يُوصف ولا يُصغر ولا يُعرف . غير أنه إذا كان قد وقع بعدها مجرداً وهو لا يصلح خبراً للثنى والمجموع بعده لإفرادهما كما رأيت جعل مبتداً وإن كان نكرة محضة لأنهما يسوئان الابتداء بالنكرة كما عرفت آنفاً * وإذا كان قد جرى مجرى الفعل كان يطلب الفاعل أو نائبه دون الخبر فجعل ما يقتضيه منهما عوضاً عنه لقيامه مقامه في إتمام الفائدة * فإن كان المرفوع لا يكتفى به نحو ما قائم أخواه زيد لافتقار الضمير المضاف إليه إلى ذكر مرجعه . أو كان ضميراً مستتراً نحو زيد لا قائم ولا قاعد لم يكن في شيء من هذا القيل * وإن كان الوصف يصلح للإخبار به عما بعده فإن طابقه في الأفراد نحو ما قائم زيد جاز الوجهان . أو في غيره نحو ما قائمات أخواتك تعين الإخبار به والابتداء بما بعده إلا على لغة ضعيفة مستدرك في باب الفاعل * وأما إذا لم يقع الوصف بعد الاستفهام أو النفي فلا يجوز فيه هذا الاستعمال إذ لا يصلح الابتداء به لعدم المسوغ له ولا يستطيع العمل في ما بعده لعدم اعتياده على شيء كما سيجي .
وندر استعماله بدونهما كقول الشاعر

خبر بنو لبيب فلا تك ملغياً مقالة إلهي إذا الطير مرت

واعلم أنه لا فرق في الاستفهام والنفي بين أن يكونا بالحرف كما مر . أو بغيره نحو كيف جالس غلامك وليس منطلق أخواتك . وقد يكون النفي تأويلاً في المعنى نحو إنما قائم عبدك وغير ذاهب بنوك فإن المعنى ما قائم الأعبداك وما ذاهب بنوك . غير أن الابتداء يتنسخ مع ليس وينشقل إلى غير فيرفع الوصف اسماً للأولى ويجر باضافة الثانية إليه ويسد مرفوعه مسد خبرهما * والوصف يشمل اسم الفاعل والمفعول كما مر . والصفة المشبهة نحو ما كريم غلامك . وأفعال التفضيل نحو هل أفضل عندك العلم منه عند زيد . ويندرج فيه المنسوب أيضاً لأنه في تأويله كما ستعرف نحو ما تميمي أبواك * وقد تحصل مما ذكر أن من المبتدأ ما يكون موصوفاً تُسند الصفة إليه . وما يكون صفة تُسند إلى الموصوف . والاول هو الاصل وهو المراد عند الإطلاق

وَيَخْلَفُ الْخَبَرَ أَيْضاً فِي الْقَسَمِ نصاً جواب كَلَعَمْرِي لَمْ أَلَمْ
وَبَعْدَ لَوْلَا وَهُوَ كَوْنٌ مُطْلَقٌ وَشِبْهُ جُمْلَةٍ بِهِ يَعْلَقُ

وَالْحَالُ لَا تَصْلُحُ إِخْبَارًا كَمَا فِي نَحْوِ ضَرْبِي الْغُلَامَ مُجْرَمًا
وَعَطْفُ وَאוْ لِاصْطِحَابِ مِثْلِهِ أَيْضًا كَكُلِّ فَاعِلٍ وَفِعْلَةٍ.

اي ان هذه الامور المذكورة تسد ايضا مسد الخبر فتغني عنه وهي خمسة . احدها
جواب القسم . وشرطه ان يكون المبتدأ نصاً صريحاً في اليمين نحو لعمرى لم أَلَمْ اي
لعمرى قسم لي . فان لم يكن كذلك نحو عهد الله لأفعلن اي عهد الله علي جاز حذف
الخبر واثباته لانه يستعمل في القسم وغيره فلا يلزمه الجواب كالأول * والثاني
جواب لولا . وشرطه ان يكون الخبر دالاً على مطلق الوجود ليكون معلوماً عند السامع
نحو لولا زيد لهلك عمرؤاي لولا زيد موجود . فان دل على وجود مقيّد بصفة وجب
اثباته نحو لولا الامير واقف جلست . وسياتي استيفاء الكلام على ذلك في بابها *
والثالث الظرف والجار والمجرور نحو زيد عندك او في الدار . وحكم متعلقهما حكم الخبر
بعد لولا وقد مرّ الكلام عليه * والرابع الحال التي لا تصلح خبراً عن المبتدأ المذكور
قبلها نحو ضربني الغلام مجرمًا . فان الاصل فيه ضربني الغلام حاصل اذا كان مجرمًا
بناءً على ان اذا ظرف متعلق بالخبر مضاف الى جملة كان وهي التامة . فحذف الخبر
كما تحذف متعلقات الظروف العامة فقام الظرف مقامه كما في نحو السفر غداً . ثم
حذف الظرف مع ما اضيف اليه لقيام الحال مقامه لان فيها معنى الظرفية باعتبار
كونها على تقدير في فكانت الحال قائمة مقام الخبر ايضاً لانها قد قامت مقام الظرف
الذي كان قائماً مقامه . وهي لا يمكن ان تجعل خبراً بالحقيقة لانها لا تصلح للاخبار
بها عن الضرب كما لا يخفى * والخامس عطف اسم على المبتدأ بواو المصاحبة نحو
كل فاعل وفعله اي مقترن معه . وشرطه ان تكون الواو نصاً في المصاحبة لتقوم
مقام مع وحينئذ يكون ذلك كما لو قيل كل فاعل مع فعله فيسد مسد الخبر . فان لم تكن
الواو كذلك نحو زيد وعمرؤ مجتمعان لم يكن من هذا القبيل * واعلم ان مسألة الحال
تنحصر في ما كان فيه المبتدأ مصدرًا كما رأيت . او افعل تفضيل مضافاً الى المصدر .
نحو اكثر سفرى ماشياً . او الى ما يؤول به نحو احسن ما يكون زيد راكباً اي احسن
كونه * وثقع الحال في هذا المقام جملة اسمية مقرونة بالواو نحو اقرب ما يكون العبد
من ربه وهو ساجد * واختلفت في وقوعها فعلى والصحيح جوازه وعليه قول الشاعر
عهدي بها في الحى قد مربلت يضاء مثل المهرة الضامر

وقول الآخر

ورأي عيني الفتى اباكا يُعطي الجزيل فعليك ذاكا
ويتعين جعل كان المقدرة تامة ليكون ما بعدها حالاً لا خبراً . واذا اريد الزمان
الماضي قدّرت قبلها اذ مكان اذا لانها للاستقبال

وَالْمُبْتَدَأُ كَخَبَرٍ قَدْ يُخْلَفُ لَكِنْ سَمَاعًا نَادِرًا لَا يُؤْلَفُ
وَالْحَذْفُ فِي ذِي خَلْفٍ قَدْ حَتَمًا طَرًّا لَكِنْ لَا يَجْمَعُونَ بَيْنَهُمَا

اي ان المبتدأ قد يخلفه ما يسد مسده كما يخلف الخبر غير ان ذلك فيه مقصور على
السمع كقولهم في ذمتي لأفعلن اي في ذمتي يمين . فان جواب القسم قد سد مسد
المبتدأ المحذوف لدلالته عليه وعلى ذلك قول الشاعر

تُساورُ سواراً الى المجد والعلی وفي ذمتي لئن فعلت ليفعلا

ومن ذلك في الاصح قولهم صبر جميل اي صبري صبر جميل . فان الخبر فيه قد سد
مسد المبتدأ المحذوف لكونه اياه في اللفظ والمعنى . وذلك مع توقّفه على السماع نادر
في الاستعمال غير ما أُلوف عندهم * وكل ما حذف من المبتدأ والخبر وغيرها مع قيام
خلف له مقامه يحذفونه وجوباً لذلك يجتمع العوض والمعوّض عنه فانه لا يجوز كما
مرّ . وأما الحذف عن غير خلف يسد مسد المحذوف نحو سورة انزلناها اي هذه سورة
وقل اأنتم أعلم أم الله اي أم الله اعلم فهو جائز لا واجب كما علمت آنفاً . وكلاهما
يطرد في جميع الابواب التي يقع فيها فتنبّه

فصل

في الفاعل واحكامه

وَمَا لَهُ مَعْلُومٌ فِعْلٌ تَمَّ قَدْ أُسْنِدَ قَبْلًا فَاعِلٌ بِهِ اتَّحَدَ
وَالْفِعْلُ يَجْرِي مِنْهُ أَوْ يَقُومُ بِهِ كَسَارًا وَمَاتَ الْفَتَى عَنْ مَنْصِبِهِ

اي ان الاسم الذي يُسند اليه فعل معلوم تام مذكور قبله هو الفاعل * فنخرج بقيد
معلومية الفعل نائب الفاعل لانه يُسند اليه المجهول * وبقيد تمامه الافعال الناقصة
فان مرفوعها لا يقال له فاعل . وبقيد ذكره قبله ما ذكر بعده نحو زيد قام فانه

مبتدأ لا فاعل * والفاعل يتحد بالفعل فيصيران كالكمة الواحدة ولذلك لا يستتر فيه من معمولاته المضمرة الا هو او نائبه * ولما كان المراد بالفاعلية اسناد الفعل اليه اندرج فيه ما وقع الفعل منه نحو سار الفتي وما قام به فقط نحو مات الفتي . ولذلك يُحْكَمُ له بالفاعلية في نحو لم يَمُ زَيْدٌ مع انتفاء وقوع الفعل منه كما مرَّ
وَلَيْسَ فِعْلٌ دُونَ فَاعِلٍ فَإِنْ لَمْ يَدْ لَفْظًا فَهُوَ فِيهِ مُسْتَكِنٌ
اي ان الفعل لا يكون بلا فاعل لانه لا يستقل بدونه . فان لم يُذكر الفاعل في اللفظ نحو قام زيد والرجال ذهبوا كان مستترا في الفعل نحو زيد قام وذهب . فان في كل واحد من الفعلين ضميرا مستترا تقديره هو في الاول وهي في الثاني وهذا الضمير هو الفاعل فيهما

وَهُوَ لَغَيْرٍ وَاحِدٍ لَا يُسْنَدُ فَهُوَ كَقَامِ الْقَوْمِ طَرْدًا يُفْرَدُ
وَمَا أَتَى نَحْوَ امْرَأَتِ النَّجْوَى مَنْ ظَلَمُوا التَّأْوِيلُ فِيهِ يُنَوَى
اي ان الفعل لا يُسْنَدُ الا الى فاعل واحد ولذلك لا يكون الفاعل الا واحدا * اما
نحو قام زيد وعمرؤ فهو على نية تكرار الفعل مع الثاني وانما لم يُذكر لنيابة حرف العطف عنه * واما قول الشاعر

كُرَّةٌ وَضِعَتْ لَصَوَابِجَةٍ فَتَلَقَّيْهَا رَجُلٌ رَجُلٌ

فالصحيح انه على اسقاط العاطف اي رجل فرجل * ولما كان الفعل لا يُسْنَدُ الا الى واحد التزموا إفراده مع المثني والمجموع ايضا نحو ذهب اخواك وقام القوم . فلا يقال ذهب اخواك وقاموا القوم لئلا يكون الفعل قد أُسْنِدَ الى الضمير ثم الى الظاهر فيكون له فاعلان وهو ممتنع * واما ما ورد على خلاف ذلك نحو امروا النجوى الذين ظلموا فعلم تأويل ابدال الظاهر من الضمير . او على ان الظاهر مبتدأ مؤخر . او على ان ما يتصل بالفعل حروف تدل على التثنية والجمع لا ضمائر . وهي لغة لبعض العرب والنحاة يعبرون عنها بلغة اكلوني البراغيث . وبعضهم يعبرون عنها بلغة امروا النجوى . وبعضهم بلغة يتعاقبون مأخوذا من الحديث في احدي الروايتين حيث يقول يتعاقبون فيكم مثلثة بالليل وملائكة بالنهار * وهي مع استعمالها ضعيفة على كل حال غير مرضية عند الجمهور

وَفِعْلٌ أَنْتَى الْحَقَّ لِلتَّاءِ التَّزَمَ مُصَرَّفًا وَصَلًا وَإِنْ أَضْمَرْتَ عَمَ

فَرَخَّصُوا فِي نَحْوِ نَعْمَ الْجَارِيَةِ وَمَرَّيْ هِنْدُ وَيَحْلُو الْبَادِيَةِ

اي ان فعل الفاعل المؤنث الحقيقي اذا كان متصرفاً متصلاً به تلزمه تاء التانيث للدلالة على تانيث فاعله . وهي تشمل الواقعة مع الماضي نحو قامت المرأة . ومع المضارع نحو تسير الناقة * فان كان الفاعل ضميراً لمؤنث عم التزام التاء معه . فيشمل فعل المجازي نحو الشمس طلعت . وما لا يتصرف مطلقاً نحو هند ليست في الدار ومن توضاً يوم الجمعة فيها ونعمت . وذلك لان الضمير المستتر ليس له لفظ يدل على التانيث فيدل عليه بالعلامة * واما في ما سوى ذلك فقد رخصوا في تركها نحو نعم الجارية وما يليه من الامثلة المذكورة في النظم . وذلك اما مع الفعل الجامد فلانه قد شبه الحرف لعدم تصرفه . واما مع الفصل فلان الفعل قد ضعف استدعاءً العلامة لبعده عن الفاعل . واما مع المجازي فلضعف تأنيثه لكونه على سبيل المجاز * والاثبات في كل ذلك اولى لانه الاصل ولا مقتضي للعدول عنه * واما ما فصل بالآ فذهب الجمهور فيه التجريد مطلقاً نحو ما قام الأ هند وما زارنا الآ هي . وذلك باعتبار المعنى لان الفاعل في الحقيقة محذوف والاسم المذكور يدل منه والتقدير ما قام احد الآ هند * وجاز تأنيثه على قلة باعتبار اللفظ كقول الشاعر

ما برئت من ربة وذم في حربنا الآ بنات العم

وخصه الا كثرون بالشعر وهو الصحيح

وَسَالِمُ الْجَمْعِ وَمَا قَدْ ثِنِيَا كَالْمُفْرَدَاتِ مِنْهُمَا قَدْ أُجْرِيَا

اي ان الجمع السالم والمثنى مطلقاً للذكر والمؤنث يجري معهما الفعل كما يجري مع المفرد منهما فيقال جاء الزيدون وقامت الهندات كما يقال جاء زيد وقامت هند . وكذلك المثنى نحو جاء الرجلان وقامت المرأتان . وذلك لوجود لفظ المفرد صريحاً في هذه الابنية فكانها قد بقيت على افرادها

وَعَيْرُ ذِي النُّونِ الْأَصِيلِ قَدْ يَرِدُ مَخِيَرًا مِنْ كُلِّ ذِي جَمْعٍ قُصِدَ

اي ان ما سوى جمع المذكر السالم الاصيل كالزيدين من كل ما يراد به معنى الجمعية قد يخير معه بين الحاق العلامة وتركها فيجوز الحاقها مع المذكر وتركها مع المؤنث . وذلك يشمل المجموع بالالف والتاء لمؤنث كالحندات او لمذكر كالطلحات . وجمع

التكسير لهما كالرجال والجواري . والمُلتحق بالجمعين كالبنين والبنات . واسم الجمع كالنساء .
واسم الجنس المراد به الجمع كالشجر . فيجوز ان يقال جاءت الرجال وجاء الجواري
وعلم جرّاً في البواري فيكون حكم هذه المذكورات حكم المؤنث المجازي . وذلك اما في
نحو الهندات والجواري فلان تانيثه قد صار مجازياً لان التانيث الحقيقي انما هو لأفاده
لا لجموعه . واما في نحو الرجال فلانة يتأول بالجماعة وهي مؤنثة على سبيل المجاز
باعتبار لفظها فتجري تجري المؤنث المجازي

وَمَوْضِعُ الْفَاعِلِ بَعْدَ الْفِعْلِ وَصَلًا كَمَا لِلْجُزْءِ حَقُّ الْوَصْلِ
فَهُوَ عَلَى مَفْعُولِهِ يُقَدِّمُ مَا لَمْ يَكُنْ لِيُخَلِّلَ يَسْتَلْزِمُ

اي ان حكم الفاعل ان يلي الفعل متصلاً به لانه كالجزء منه وحق الجزء ان يكون
متصلاً بصاحبه . ولذلك يُقدِّم على المفعول به ما لم يُفَضَّ تقديمه الى خلل فيؤخر .
وذلك اذا كان محصوراً نحو انما ضرب عمرأ زيد . او كان ظاهراً والمفعول ضميراً
متصلاً نحو ضربني زيد . او اتصل به ضمير المفعول نحو باع العبد سيده . وذلك لان
تقديمه يستلزم وقوع الحصر على المفعول بخلاف المراد . وفصل الضمير مع امكان اتصاله .
وعوده الى ما تأخر لفظاً ورتبة كما ترى * وذباً قديم المحصور بالاً معها كقول الشاعر
ما طاب الا ائيم فعل ذي كرم ولا جفا قط الا جياً بطلا .

وهو يختص بالشعر على الصحيح

وَحَيْثُ لَا دَاعٍ وَلَا مَا يُحْذَرُ خَيْرٌ وَالْأَصْلُ بِكُلِّ أَجْدَرُ

اي اذا لم يكن داع الى اختلاف الترتيب كما مر . ولا مانع منه كاقضاء فصل
الضمير في نحو ضربت زيدا . وحصر المفعول في نحو انما ضرب زيد عمرأ . والتباس
احدهما بالآخر في نحو ضرب الفتى غلامي بخير في ذلك بينهما نحو ضرب زيد عمرأ
وضرب عمرأ زيد . غير ان حفظ الترتيب اولى في حال الاباحة فضاء لحق كل
واحد منهما

فصل

في نائب الفاعل واحكامه

وَيَخْلُفُ الْفَاعِلَ مَفْعُولٌ بِهِ كَاخْتِيرَ زَيْدٍ جَارِيًا بِحَسْبِهِ
وَالظَّرْفُ وَالْمَصْدَرُ مُخْتَصِّينَ مَعَ مَجْرُورٍ حَرْفٍ إِذْ تَصَرَّقْنَ جَمْعَ

اي ان المفعول به ينوب عن الفاعل عند حذفه فيجري مجراه في جميع احكامه من الرفع وغيره بالاجمال . غير ان الفعل معه ^{يُنَى} للمجهول فلا يكون الا متصرفا نحو اختير زيد وتباع الجارية بخلاف فعل الفاعل كما علمت * وكذلك ينوب عنه الظرف والمصدر والمجرور بالحرف نحو صيم يوم الجمعة وسير سير البريد ومر بزيد * غير انه يشترط في الظرف والمصدر ان يكونا مختصين باضافة كما رايت . او بوصف نحو صيم يوم واحد وسير سير طويل . او علمية نحو صيم رمضان . او بيان نوع نحو ضرب ضرب الامير . او عدد نحو ضرب ضرب او ضربتان . وذلك لان الفعل يدل على المبهم منهما فلا يستحقان ان يقعا موقع الفاعل ما لم يكن فيهما زيادة على مدلول الفعل ولذلك لا ينوب المصدر المؤكد * واذا كان المجرور مؤنثا لا يؤنث الفعل له بخلاف الفاعل لانه لم يسند اليه صريحا * ويشترط في الحرف ان لا يكون للتعليل لان المجرور به يكون علة للفعل فلا يقوم مقام فاعله فان ورد شيء منه ^ك كان على تأويل كما ستري . ويشترط في الثلاثة التصرف والمراد به ان يكون كل واحد من الظرف والمصدر والحرف المجرور به لا يلزم وجهها واحدا في الاستعمال . فلا تنوب لدى واذا ملازمتها الظرفية . ولا معاذ وسبحان ملازمتها المصدرية . ولا المجرور بواو القسم لانها لا تستعمل لغيره * وقد ينوب ضمير المصدر المفهوم من الفعل مستترا فيه بشرط تقديره تخيصا ليفيد ما لا يفيد الفعل . وذلك كما يقال لمن ينتظر القعود مثلاً قد قعد اي القعود المتوقع * وحمل بعضهم عليه النائب في نحو مر بزيد فجعله ضمير المرور بناء على تأويله بالمصدر معرفا بلام الجنس . والصحيح ان النائب فيه هو المجرور على ما قدمناه لانه هو الذي كان مفعولا به قبل حذف الفاعل فهو اولى بالنيابة وهو مذهب الجمهور * واما المجرور بحرف زائد نحو ما ضرب من احد . او بحرف تعليل كما في قول الشاعر

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَتَسَمُّ
فلا خلاف في ان النائب في الاول هو المجرور وفي الثاني هو ضمير المصدر * واعلم ان
حذف الفاعل يكون تارة لغرض لفظي كالإيجاز نحو ومن عاقب بمثل ما عوقب به .
والمحافظة على تناسب الفواصل نحو من طابت سريرته حميت سيرته . او على صحة
الوزن في الشعر كقول الشاعر

وما المال والاهلون الا ودائعٌ ولا بُدُّ يوماً ان تُرَدَّ الودائعُ
او لغرض معنوي كشهرة الفاعل فيكون ذكره عبثاً نحو خلق الانسان ضعيفاً . او
الجهل به فلا يمكن تعيينه نحو سرق البيت . او عدم تعلق غرض بذكره نحو واذا
حييتم بتحية فحيوا باحسن منها . ونحو ذلك من الاغراض * وهذا في الحقيقة من مباحث
البيانين دون النحاة

وَالْأَوَّلُ الْأَوَّلَى إِذَا كُنَّ مَعًا وَدُونَهُ حُكْمُ التَّسَاوِي وَقَعًا

اي اذا اجتمع المفعول به والظرف والمصدر والمجرور فالمفعول به اولى بالنيابة لان
الفعل اشد طلباً له من غيره لانه ينتهي اليه كما يتبدى من الفاعل . فيقال ضرب
زيد يوم الجمعة امام الامير ضرباً شديداً في داره برقع زيد ونصب كل ما يليه .
واما اذا لم يكن مع هذه المذكورات المفعول به فهي سواء في حق النيابة من غير
أولوية عند الجمهور

وَرُجِّحَ الْأَوَّلُ فِي بَابِ كَسَا إِذْ فِيهِ لِلْفَاعِلِ مَعْنَى قَدْ رَسَا
وَهَكَذَا فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى لِحَقِّ أَصْلٍ فِيهِ قَدْ تَقَرَّرَا

اي انهم رجحوا اناية المفعول الاول من باب كسا والمراد به ما ينصب مفعولين ليس
اصلهما المبتدأ والخبر . فيقال كسي زيد ثوباً باقامة زيد مقام الفاعل لان فيه
معنى الفاعلية بالنسبة الى الثوب لانه لابس الثوب ملبوس . ومثله اعطي زيد
درهما وسقي عمرو ثوباً وقس عليه * وكذلك في باب ظن وأرى . والمراد بالاول
منهما ما ينصب مفعولين اصلهما المبتدأ والخبر . والثاني ما ينصب ثلاثة مفاعيل الثاني
والثالث منها مبتدأ وخبر في الاصل . فيقال ظن زيد صادقاً وأرى عمرو بكراً
فاضلاً بانابة زيد في الاول لانه مبتدأ في الاصل فهو احق بالاسناد اليه وعمرو

في الثاني لانه في الاصل مفعول به فهو اولى بالنيابة عن الفاعل * واما المفاعيل
الاخرى فاجاز قوم نيابتها عند امن اللبس فيقال اعطني درهم زيداً وظن صادق
عمراً. ولا يقال اعطني زيد عمراً وظن بكر خالداً لان كل واحد من الاولين يعمل
ان يكون قد اعطي الآخر ومن الاخيرين ان يكون قد ظن انه الآخر. والجمهور على
امتناع ذلك مطلقاً

وَمَا سِوَى النَّائِبِ إِجْمَالاً نُصِبَ إِذْ فِيهِ كَالْفَاعِلِ وَحْدَةً تُجِبُ

اي ان ما سوى الاسم الذي يُقام مقام الفاعل من الظروف والمصادر والمجرورات
والمفاعيل المتعددة يُنصب لفظاً او محلاً على حسب ما يستحق في نفسه لان نائب الفاعل
لا يكون الا واحداً كالفاعل فلا يشاركه غيره في النيابة ومن ثم يستأثر بالرفع وحده

وَكُلُّ هَذَا الْبَابِ عُمْدَةٌ رُفِعَ وَمَا يَلِي الْفَضْلَةَ بِالنَّصْبِ قَنَعَ

اي ان كل ما في هذا الباب من المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه عمدة قد رفع بحق
العمدية كما مر في الاحكام الكلية. وكل ما في الباب الذي يليه من المفاعيل وغيرها
فضلة قد قنع بالنصب الذي هو ادنى من الرفع لان الفضلة ادنى من العمدة كما علمت
فاكتفت بما هي اهل له

باب منصوبات الاسماء

فصل

في احكام تعلق الفعل بمنصوباته

وَالْفِعْلُ بَعْدَ فَاعِلٍ يَتَعَلَّقُ	بِنَفْسِ مَا يَفْعَلُ وَهُوَ الْمُطْلَقُ
أَوْ مَا بِهِ أَوْ فِيهِ أَوْ لَهُ يَقَعُ	أَوْ مَعَهُ أَوْ مِنْ دُونِهِ الصَّحْبُ جَمْعُ
أَوْ مَا لِكَشْفِ صِفَةٍ أَوْ ذَاتٍ	لِعَلْقَةٍ لَهُ كَمَا سَيَأْتِي

اي ان الفعل يتعلق بعد الفاعل بنفس الحدث الذي يفعله وهو المفعول المطلق. او بما
يقع عليه وهو المتعول به. او فيه وهو الظرف. او لاجله وهو المتعول له. او بصاحبه
وهو المفعول معه. او يتعلق بصحابه من دونه وهو المستثنى. او بما يبين صفة لما يتعلق

به وهو الحال . او ذاتا وهو التمييز * وقد اجتمع في هذه المقدمة تعريف جميع هذه
للتعلقات بالاجمال كما تري فاعني عن تعريف كل واحد في موضعه بالتفصيل

فصل

في المتعول المطلق

وَالْمُطْلَقُ أَنْصَبُ مَصْدَرًا غَيْرَ عَالِمٍ بِذِي حَدُوثٍ نَالَ تَصْرِيْفًا وَتَمَّ
اي ان المتعول المطلق يكون مصدرا غير عالم منصوبا بعامل يدل على الحدوث مع
كونه متصرفا تاما نحو ضربته ضربا . فلا يكون علما كحماد . ولا يكون عاملا بما
يدل على الثبوت كالصفة المشبهة . ولا من الافعال الغير المتصرفه كأفعل التمجيب .
ولا من الافعال الناقصة كباب كان . فلا يقال حميدته حماد . ولا زيد كريم . كرما .
ولا ما احسن زيد احسنا . ولا كنت في الدار كوننا . وما اشبه ذلك

وَهُوَ لِتَوْكِيدٍ وَنَوْعٍ وَعَدَدٍ يَأْتِي كَصَمِّ صَوْمًا وَقُلْ قَوْلَ الرُّشْدِ
وَلَا يُثْنَى مَا لِتَوْكِيدٍ وَلَا يُجْمَعُ وَالْبَاقِي لِذَلِكَ أَحْتِمَالًا

اي ان المتعول المطلق يكون تارة لتوكيد عامله وهو ما كان مساويا له في المعنى
كضربته ضربا ويقال له المؤكّد والمُبهم * وتارة لبيان نوعه او عدده وهو ما زاد
عليه بإفادة احدهما كضربته ضربا الاصح او ضربتين ويقال له المبين والمُخَصّص *
وما كان منه للتوكيد لا يُثْنَى ولا يُجْمَعُ لانه للحقيقة المشتركة بين القليل والكثير
وهي لا تحتمل التعدد . واما المبين فيجوز فيه ذلك نحو عالجت المريض علاجين
وضربت الغلام ضربات لانه يدل على الانواع او الافراد المنطوية تحت الحقيقة وهي
قابلة للتعدد * واعلم ان التاكيد المستفاد من المتعول المطلق المؤكّد يكون تارة للتقرير
كأمر . وتارة لرفع المجاز نحو قتلته قتلا فانه يرفع توهم المجاز في مدلول الفعل بكون
المراد به الضرب الشديد ولذلك لا يقع في المجازيات . واما قول الشاعر
بكي الخز من روح وانكر جلداه وعجت عجيجا من جذام المطارف
اي عجت الثياب المعلمة فهو نادر جاء على سبيل المبالغة

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْمَقَامِ الْمَصْدَرُ كَفَعْلِهِ لَفْظًا وَمَعْنَى يُذَكَّرُ

«وَتَابَ عَنْهُ مَا بِمَعْنَاهُ وَرَدَّ وَمَا لَهُ مِنْ نَحْوٍ وَصَفٍ وَعَدَدٍ»
«كَقَمٍّ وَقُوفًا وَأَصْطَبَرْتُ صَبْرًا وَقَسَّ عَلَيْهِ مَا جَرَى ذَا النُّجْرى»

اي ان الاصل في المفعول المطلق هو المصدر الموافق لتعريفه في اللفظ والمعنى كما في ضربته ضرباً ونحوه . وقد ينوب عنه ما جاء بمعناه وهو يشمل ما كان مرادفاً له في المعنى من غير لفظه نحو قَمٍّ وقوفاً . او مشاركاً له في اللفظ دون الصيغة من مصدر نحو وتبَّلت اليه تبَّيلاً وعليه تمثيل النظم . او اسم مصدر نحو اغتسل غُسلًا * وما ينوب عنه ايضاً ما كان وصفاً له نحو ضربته اشدَّ الضرب . او دلَّ على عدديته نحو ضربته ثلاث ضربات * ومن هذا القيل ما دلَّ على هيئته له نحو عاش عيشة راضية . او نوعيته منه نحو قعد القُرُصَاء . او كآبته نحو فلا تميلوا كل الميل . او جزئية نحو ولو نقول علينا بعض الاقارب . وما كان ضميراً له نحو فاني اعذبه عذاباً لا اعذبه احداً من العالمين . او آلة معبودة نحو ضربته سوطاً . او اشير به اليه نحو ضربته ذلك الضرب * ومن ذلك اي الاستفهاميتان نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون . وكقول الشاعر

ماذا يُفِيدُ ابْنَتِي رُبْعٍ عَوِيلُهُمَا لَا تَرْقِدَانِ وَلَا بُؤْسِي لَنْ رَقِدَا

والشرطيَّتان كقول الآخر

وَكُلُّ طَرِيقٍ جُزْئُهُ كُنْتُ رَاشِداً وَايُّ بَلَاءٍ تَبَلَّنِي كُنْتُ اَحْمَدُ

وقول الآخر

نَعِبَ الْغَرَابُ فَقُلْتُ بَيْنَ عَاجِلٍ مَا شَأْنُكَ اِذَا ظَنَعُوا بَيْنِي فَأَنْعَبِ

وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العام نحو بريرة وفجر فجار * وجميع هذه المذكورات تنتصب على المفعولية المطلقة كما ينتصب المصدر لنيابتها عنه كما علمت * واعلم ان نيابة عن المصدر المؤكَّد تختص بما رادفه في المعنى او شاركه في المادة . غير ان اسم المصدر يختص بما ليس علماً لان معناه حينئذ يكون زائداً عن معنى الفعل فيكون من قبيل المبين * واما البواقي فينوب ما دلَّ منها على عددٍ عن المبين للعدد وغيره عن المبين للنوع

وَيَجْذِفُونَ الْفِعْلَ حَذْفًا وَاجِبًا عَنْ مَصْدَرٍ اِذَا قَامَ عَنْهُ نَائِبًا

وَذَاكَ فِي اسْتِدْالِهِ كَمَهْلًا مِنْهُ وَفِي الْإِخْبَارِ قَلَّ نَقْلًا

اي ان الفعل الناصب للمفعول المطلق يُحذف وجوباً عن المصدر المنصوب به عند قيامه مقامه . وذلك يكون في المصدر الواقع بدلاً من فعله كـهلاً اي امهلاً * وهو كثير الاستعمال في الطلب امرأ كما رأيت . او استفهاماً للتوبيخ كقول الشاعر
أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا أَلُؤْمَا لَا أَبَا لَكَ وَاعْتَرَابَا

او للتعجب كقول الآخر

أَمْجِنًا وَقَتْلًا وَاشْتِيَاقًا وَغَرَبَةً وَنَائِي حَيْبٍ أَنْ ذَا أَعْظَمُ

وهو قياس فيه * وأما في الخبر فيُستعمل قليلاً كقولهم سمعاً وطاعة وهو مقصورٌ على السماع

وَعِنْدَ تَكَرُّارٍ لِذِي فِعْلٍ جَرَى عَلَى أَسْمٍ عَيْنٍ كَأَلْفَتِي سَرَى سَرَى

أَوْ حَصْرِهِ كَأَنَّمَا الْحَادِي غِنَا وَالْعَطْفِ نَحْوِ الْقَوْمِ هَدْمًا وَبِنَا

اي ان ذلك يكون ايضاً عند تكرار مصدر فعل قد أُخبر به عن اسم عين او حصره او عطف مصدر عليه كما رأيت في الامثلة . فان الفعل محذوف في جميعها تقديره يسري ويعني وهلم جرا * وانما قيدوا الاسم بكونه اسم عين ليكون المصدر غير صالح للاخبار عنه لان الاعيان لا يُخبر عنها بالمعاني وحينئذ يحتاج الى اخبار الفعل مُخبراً به فيكون المصدر معمولاً له كما ترى

وَإِذْ نُؤِي التَّشْبِيهَ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَلَّكَ نُوحٌ نُوحٌ وَرُقَ رَمَلَةٌ

وَمَا لِتَأْكِيدِ كِنَادَى جَهْرًا وَهُوَ أَخِي حَقًّا جَرَى ذَا الْعَجْرَى

كَذَلِكَ ذُو التَّفْصِيلِ نَحْوَ أَقْتَحِمَ إِمَّا هَلَاكًا أَوْ بُلُوغَ مَغْنَمٍ

اي وكذلك اذا قصد التشبيه بالمصدر بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه نحو لك نوحٌ نوحٌ ورُقَ رملة . اي تنوح نوحها * او أريد به التأكيد بعد جملة هي نص في معناه فيقرر مضمونها نحو نادى زيدٌ جهراً . او يُجمل غير معناه ايضاً فيرفع الاحتمال نحو هو اخي حقاً . ويقال للاول المؤكّد لنفسه لان النداء نص في الجهر لا يجمل

غيره فيكون المصدر كأنه نفس الجملة. ويقال للثاني المؤكد لغيره لان الأخوة تحمّل
معنى الصداقة مجازاً فيكون المصدر قد أثر فيها الاخلاص عن المجاز الى الحقيقة
والمؤثر غير المؤثر فيه * ومن هذا القبيل المصدر الذي يساق لتفصيل عاقبة ما تقدمه

من جملة طلبية كما في المثال. او خبرية كقول الشاعر

لأَجْهَدَتْ فَأَمَّا دَفْعَ وَاقِعَةٍ تَخْشَى وَا مَّا بَلُوغَ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ

وانما اختص ذلك بهذه المواقع لان استبدال الفعل كذكره بنفسه. وتكرار المصدر
بمثابة ذكر فعله. والحصر والعطف بمثابة التكرار لهما في الاول من التاكيد وفي الثاني
من التعدد * والجمل الواقعة بعدها المصدر المشبه به وما يليه تدل على الفعل لاشتغال
الاولى عليه لفظاً والثانية معنى واقتضاء الثالثة اياه لتفصيل عاقبتها. فيتأتى حذفه
في هذه المواضع واقامة المصدر مقامه * واعلم ان من المصادر التي يُحذف عاملها وجوباً
ما وقع منها مثني للتكثير نحو ليّك اي اقامة مكررة على طاعتك. فانه كالمذكور
مرتين احدها المقدرة قامت مقام ذكر الفعل فوجب حذفه. وذلك مما يُحفظ ولا
يقاس عليه * وقد يترك اضمار الفعل المبدل منه في الكلام الخبري كما في نحو سمعاً
وطاعة. والمُخْبَر به عن اسم العين كما في نحو انما الحادي غنائ. والمشبه بمصدره كما في نحو
لك نوح نوح وُزِق رملة. فيرفع الاول على الابتداء اي عندي سمع وطاعة. والثاني على
الخبرية بناءً على ان المُخْبَر عنه قد صار نفس الخبر على سبيل المبالغة. ويتبع الثالث
على البدلية * واعلم ان من المصادر المحذوفة العامل ما لا فعل له نحو ويل زيد فيقدر
له فعل محذوف وان لم يصح النطق به * وجعل بعضهم مثل هذا منادى لا مفعولاً
مطلقاً اي يا ويل زيد على سبيل المجاز وكلاهما مقبولان عند الجمهور

فصل

في المفعول به

يُنْصَبُ مَفْعُولٌ بِهِ مُسْتَأْثَرًا بِمَا تَعْدَى كَرَأَيْتُ جَعْفَرًا

اي ان المفعول به يُنْصَبُ بالفعل المتعدي فقط كما رأيت في المثال. وهو يستأثر به
دون بقية المفاعيل فانها تُنْصَبُ بالمتعدي واللازم. غير ان المتعدي قد يكون متعدياً
بالذات وقد يكون متعدياً بالواسطة كما سيأتي في كتاب الافعال

وَهُوَ إِلَى ثَلَاثَةٍ قَدْ عُدَّ نَحْوَ أَرَيْتُ الْقَوْمَ زَيْدًا أَسَدًا
وَالْأَصْلُ فِيهِ سَبْقُ ذِي أَصْلٍ سَبَقَ أَوْ فَاعِلٍ مَعْنَى كَيْبُ يَحْيَى الدَّرَقُ

اي ان المفعول به يتعدد فينتهي الى الثلاثة كما في المثال الاول . وهذا يختص بما كان
اصل الاخيرين منه مبتدأ والخبر وعامله من افعال القلوب كما رأيت * واما ما
يقتصر على الاثنين فقد يكون من هذا الباب نحو ظننت عمرًا صادقًا . وقد يكون من
غيره كما في المثال الثاني * والاصل فيه مطلقًا تقديم ما له اصل في التقدم كزيد
فانه مبتدأ في الاصل . او كان فاعلاً في المعنى كيجي فانه وان كان مفعولاً بالنسبة الى
الضمير المستتر في الفعل يتضمن معنى الفاعلية بالنسبة الى الدرق لانه اخذ وهي
مأخوذة * غير انهم قد يتصرفون في هذا الاصل اذا لم يكن مانعاً لفظي كاختلال
عود الضمير في نحو ظننت زيدا اخاه . او معنوي كالتباس الاخذ بالمأخوذ في نحو
اعطيت زيدا عمراً . وقس على كل ذلك

فصل

في المفعول فيه

وَيُنْصَبُ الْمَفْعُولُ فِيهِ اسْمَ زَمَنٍ أَوْ مَوْضِعٍ ظَرْفًا بِمَعْنَى فِي أَقْتَرَنَ
اي ان المفعول فيه من اسم زمان او مكان ينصب ظرفاً على معنى في دون لفظها نحو
صمت يوماً وجلست ناحية اي في يوم وفي ناحية . فان كان الظرف لا يقبل تقديرها
كاذ وحيث اول بما يقبله كحين ومكان * واعلم انه اذا اضمير للظرف وجب ذكر
الحرف مع ضميره نحو يوم الجمعة صمت فيه لان الاضمار يرد الاشياء الى اصولها .
فان لم يذكر الحرف نحو يوم الجمعة صمته جعل الضمير مفعولاً به . وهذا لا يكون الا
في الظروف المتصرفه

وَالْمَكَانِ مَبْهُمٌ يُعْلَقُ لَا كَالزَّمَانِ فَهُوَ حَرٌّ مُطْلَقٌ
فَقِيلَ صُمْتُ يَوْمًا وَيَوْمَ الْآحَدِ وَصَلَّيْتُ خَلْفَ الْقَوْمِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ
اي ان اسم المكان الذي يصلح للظرفية يقيد بكونه مبهمًا وهو ما لا يختص بمكان
بعينه . وهو إما مبهم البقعة والمسافة كفوق وناحية او مبهم البقعة فقط كالليل والغلوة .

فان كان مختصا كالدار والمسجد وجب معه ذكر الحرف * بخلاف اسم الزمان فانه يصلح منه المبهم والمختص . والاول إما مبهم المقدار والميقات كحين ومدة او مبهم الميقات فقط كيوم وشهر . والثاني إما مختص بالعلمية كرمضان . او بال كالיום . او بالاضافة كيوم الجمعة * وعلى ذلك يقال صمت يوما او يوم الاخذ بالنصب فيهما . وصليت خلف القوم او في المسجد بنصب الاول وجرت الثاني جريا على ما علمت * وانما كان ذلك كذلك لان الفعل يدل على الزمان والمكان المبهمين بالالتزام لضرورة وقوعه فيهما . ثم يدل على الزمان دلالة اخرى بالتضمن لانه يتضمن معناه بصيغته فتكون دلالاته عليه اقوى ولذلك يتعدى الى المختص منه ايضا

وَمَبْهُمُ الْمَكَانِ فِي الْمِقْدَارِ كَالْمِيلِ وَالْجِهَةِ كَالْيَسَارِ
وَمَا بُنِيَ مِنْ لَفْظٍ عَامِلٍ لَهُ ظَرْفًا كَلَّ لَا تَوَى مُحَلَّهُ

اي ان المبهم من ظرف المكان يكون في المقادير كالميل والفرسخ والبريد . وفي الجهات كاليمين واليسار والوراء . وشبهها كعند ولدى ونحوها . وفي ما كان من اسماء المكان المشقة مشاركا لعامله في مادته لفظا ومعنى كحالت محل زيد . فان لم يكن كذلك وجب جرؤه بالحرف فيقال وقفت في مجلسه وثويت في محله ولا يقال وقفت بمجلسه وثويت محله لعدم المشاركة في الاول واقتصارها على المعنى في الثاني * وشذ قولم هو مني معقد الازار ومنزلة الشغاف ومقعد القابلة . وهو عني مناط الثريا ومزجر الكلب اي هو حاصل كذلك * واطلق بعضهم هذا الاستعمال في اسم الزمان ايضا نحو ولدت مولد زيد اي حين ولادته لانه عدل لاسم المكان في جميع احكامه وهو غير بعيد عن القياس

وَقَدْ يَنْوِبُ مَصْدَرٌ عَنْ ظَرْفٍ كَأَنْزِلِ غُرُوبَ الشَّمْسِ قُرْبَ الْكَهْفِ
وَذُو إِشَارَةٍ وَوَصْفٍ وَعَدَدٍ كُلُّ وَجْزٍ كَغَزَا تِلْكَ الْمُدَّةِ

اي ان المصدر قد ينوب عن الظرف كما رأيت فينتصب على الظرفية . غير ان اكثر ما يكون ذلك في الظروف الزمانية لان دلالة الفعل على الزمان اقوى كما مر * وكذلك اسم الاشارة كما رأيت . والصفة كصمت قليلا . والعدد كسرت ثلاثة ايام . والكل كسهرت كل الليل . والجزء كرايته بعض الاحيان * وقس على ذلك في

الظروف المكانية كنزلت تلك الناحية وجلست شرقي الدار ومشيت ثلاثة اميال وهلم جرا
وَرُبَّمَا أُسْتَعْمِلَ ذُو الْمَكَانِ كَكَفَرٍ عِنْدَ الْخَوْفِ لِلزَّمَانِ
اي ان ظرف المكان قد يُستعمل للزمان كفرَّ زيدٌ عند الخوف اي وقت الخوف .

وعليه قول الشاعر

لا تجزعي إن منفساً اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فأجزعي

وقول الآخر

واذا الامور تعاظمت وتشابهت فهناك يعترفون اين المنزع
غير ان ذلك لا يكون الا في الظروف الغير المتصرفه كما رأيت في الامثلة
وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الظَّرْفَ إِنْ لَمْ يَلْزَمْ ظَرْفِيَّةً بِمُتَصَرِّفٍ سُمِّيَ
وَعَبْرُ ذِي تَصَرُّفٍ مَا قَبْدًا حَتَّمًا بِظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَبَدًا

اي ان الظرف اذا كان لا يلزم الظرفية كاليوم والميل قيل له المتصرف لانه يتصرف
فيه باخراجه عن الظرفية واستعماله كغيره من الاسماء فيقال حان يوم السفر وبني
وينك ميل ونحو ذلك * فان كان لا يخرج عن الظرفية نحو لادي او يخرج عنها الى
الجر بالحرف الذي هو شبه الظرفية نحو عند فهو غير متصرف * واعلم ان الظروف الغير
المتصرفه لا تُجرُّ الا بمن لانها ام حروف الجر فيتوسع فيها بما لا يتوسع به في غيرها
نحو خرجت من عند زيد والحمد لله من قبل ومن بعد وما اشبه ذلك * وشذَّ جرُّ متى
بالي وحتى . وجرُّ اين وحيث بالي . وكل ذلك مما يحفظ ولا يقاس عليه .

وَبَعْضُ مَا لَيْسَ لَهُ تَصَرُّفٌ يُنَىٰ وَفِي الْحَزِينِ مَا لَا يُصَرَّفُ
وَبَعْضُ مَا يُعَرَّبُ يَعْرِضُ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ مِمَّا سَتَرَاهُ بِنَاءِ

اي ان بعض الظروف الغير المتصرفه يكون مبنياً وهو حيث ولدي ولدن ولما واذا
واذا ومتى واين واين وانى وقط وعوض وامس والان ومع وكيف وهنا واخوانها .
غير ان في لذي ومع خلافاً بين الاعراب والبناء . وفي كيف بين اثبات الظرفية لها
وتقيها عنها . والمختار عند الجمهور بناء الاولى واعراب الثانية ونفي الظرفية عن الثالثة *
ومن الظروف المتصرفه وغيرها ما لا ينصرف لوجود العلتين فيه . اماً من المتصرفه

فهو غُدوة وبُكرة عَلَمين للزمان المدلول عليهما . وشَعْبَان ورمضان للشهرين المعروفين * وأما من غير المتصرفة فسَجَر إذا أُريدَ به سَجَرُ يومٍ بعينه كما مرَّ، وكذلك خَمَوَة وعَشِيَّة وثَقَمَة عند جماعةٍ حملاً على سَجَر وهو غير بعيدٍ في القياس * وبعض الظروف العربية مما يثصرف كحين وغيره كقبل يعرض عليه البناء كما سيأتي في باب الإضافة

فصل

في المفعول له

وَالْمَصْدَرُ أَنْصَبُ مُضْمَرِ اللَّامِ حَصَلَ فِي الْحَيْنِ مَفْعُولًا لَهُ مِنْ فَعَلَ وَالتَّزَمُوا التَّنْكِيرَ فِيهِ كَرَبَّ خَوْفًا وَلَفْظُ الْفِعْلِ فِيهِ يُجْتَنَبُ أي ان المصدر ينصب على نية معنى اللام التعليلية مُضْمَرَةٌ قَبْلَهُ وهو قد حصل من فاعل الفعل العامل فيه في وقت وقوعه مفعولاً لاجله * وحكمه ان يكون نكرة وان لا يكون من لفظ الفعل العامل فيه . وقد اجتمع كل ذلك في المثال كما ترى * واعلم ان المفعول له يكون تارةً حاصلاً فيكون الباعث على وقوع الفعل حصوله كما في المثال ولا يكون الا من افعال القلب كما رأيت . وتارةً غير حاصل فيكون الباعث على وقوعه تحصيله كما في نحو ضربته تاديباً له فلا يلزمه ان يكون منها . وهو المفعول عليه عند جمهور المحققين

فَإِنْ يَفَتْ حَكْمٌ بَدَأَ مَا يُضْمَرُ فَجَرٌّ وَالتَّعْرِيفُ قَدْ لَا يُنْكَرُ

أي فان فات هذا المفعول حكم من احكامه المذكورة ظهرت اللام فيجرب بها . وذلك كما اذا لم يكن مصدراً نحو جئتكم للماء . او لم يكن قد حصل من فاعل عامله نحو زرتك لمحببتك إياي . او لم يكن حصوله في وقت وقوع الفعل نحو تأهبت امسٍ للسفر غداً . او لم يكن نكرةً نحو ضربته للتاديب . او كان من لفظ الفعل نحو اهنت العبد لإهانة مولاه * غير انهم قد يرخصون في التعريف مع النصب . وهو يشمل التعريف بال كقول الشاعر

لا اعدُ الجبنَ عن الهيماءِ لو توالى زمرُ الاعداءِ .

والتعريف بالاضافة كقول الآخر

وَأَغْرُرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ أَذْخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتَمِ الْأَثِيمِ تَكَرُّماً
غير أن الثاني أقوى من الأول حتى قال بعضهم يستوي فيه الأمران
وَجَازَ مَعَ شُرُوطِهِ الْجُرِّ وَلَا بِأَسْ بَغَيْرِ اللَّامِ مِمَّا عَلَّامٌ
أي أنه يجوز جرُّ هذا المفعول بالحرف مع استيفاء شروطه فيقال هربت خوفاً وعليه
قول الراجز

مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُرِّ وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرُ
غير أنه قليل في الاستعمال * ولا بأس في جرِّه مطلقاً بغير اللام من حروف التعليل
كالْبَاءِ نحو قُتِلَ فُلَانٌ بِذَنْبِهِ . وَمِنْ نَحْوِ ذَبْتُ مِنَ الشُّوقِ . وَفِي نَحْوِ قُتِلَ كَلْبٌ فِي
نَاقَةٍ . وَقَسَّ عَلَيْهِ * واعلم أن تضمين المفعول فيه والمفعول له معنى الحرف لا يقتضي
البناء لأن تضمين معنى الحرف الذي يقتضي البناء هو أن يخلفه الاسم على معناه
فيُطرح غير منظور إليه كتضمن متى همزة الاستفهام وإن الشرطية . فإن كان الحرف
منظوراً إليه لكون الأصل في الوضع إظهاره كما في المفعول فيه والمفعول له لم يكن
تضمن معناه مقتضياً للبناء فتأمل

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ ذِي قَيْدٍ عَبْرٌ مِنْهُ صَرِيحٌ نَصْبُهُ لَفْظاً ظَهَرُ
وغيره ما جرَّ منصوب المحل كَأَذْهَبَ بَزَيْدٍ فِي الصَّبَاحِ لِلْعَمَلِ
أي أن كل ما مرَّ ذكره من المفاعيل المقيدة بالحرف وهي المفعول به والمفعول فيه
والمفعول له منه ما هو صريح وهو ما ظهر نصبه لفظاً كما رأيت في مواضعه . ومنه
ما هو غير صريح وهو ما يجرُّ بالحرف كما رأيت في أمثلة النظم فيكون نصبه محلاً .
بخلاف المفعول المطلق فإنه لا يكون إلا صريحاً

فصل

في المفعول معه

وَيُنْصَبُ الْمَفْعُولُ مَعَهُ إِذَا تَلَاَ وَأَوَّأَ بِمَعْنَى مَعَ كَسِرِ وَالْجَبَلَا
أي أن ما وقع الفعل بمصاحبه يُنْصَبُ تالياً الواو التي بمعنى مع كما في نحو مِرَّ وَالْجَبَلِ
أي مِرَّ مع الجبل * ويشترط لوجوب نصبه وجود فعل أو معناه قبله . وكون الواو

نصاً في المعية بحيث لا يصح العطف بها . إما من جهة اللفظ نحو سرت وزيداً لامتناع
العطف على التعمير المتصل غير مؤكّد بالمنفصل كما سيأتي في بابه . وإما من جهة
المعنى نحو سافر زيد والصبح لامتناع نسبة السفر الى الصبح كما ترى . وقد اجتمع كلاهما
في مثال النظم كما رأيت * واختلّف في ناصب هذا المفعول حتى انتهى الخلاف الى
سنة مذاهب لا فائدة في استيفائها . والصحيح انه منصوب بما يتقدمه من الفعل او
معناه والواو وسيلة لوصوله اليه . وهو مذهب البصريين وعليه الجمهور

وَهُوَ لِأَصْلِ الْوَاوِ لَا يُقَدَّمُ لِأَنَّ مَعْنَى الْعَطْفِ فِيهَا أَقْدَمُ
وَالْعَطْفُ إِنْ صَحَّ بِغَيْرِ ضَعْفٍ أَوَّلَى وَالْأَخْيَرُ تَرْكُ الْعَطْفِ

اي ان المفعول معه يتمتع تقدمه مطلقاً . فلا يجوز ان يُقدّم على عامله بالاجماع . ولا
على صاحبه في الصحيح . فلا يُقال والنيل سرت ولا سار والنيل زيد لان هذه الواو
اصلها للعطف ثم استعملت للمصاحبة والعاطفة لا يجوز فيها شيء من ذلك * ولما كان
العطف اصل هذه الواو كان أولى متى امكن بغير ضعف نحو جاء الامير والجيش .
بختلاف نحو سرت وزيد بالرفع على مذهب من لا يلتزم التاكيد بالتعمير المنفصل فانه
يُختار فيه النصب لان جواز عطفه مذهب ضعيف لبعض الكوفيين * وكذلك اذا
كان العطف مع صحته يقتضي تكلفاً من جهة اللفظ كما في قولهم لو تركت الناقة
وفصيلها لرضعها . او من جهة المعنى كما في قول الشاعر

فَكُونُوا أَتَمُّ وَبَنِي آيَكُم مَكَانَ الْكَلْبَتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ

فان العطف يقتضي في الاول ان يكون تقدير العبارة لو تركت الناقة تُرضع فصيلها
وترك فصيلها يرضع منها لرضعها . وفي الثاني ان يكون المعنى كونوا لبني آيكم مكان
الكلتين وليكن بنو آيكم لكم كذلك . وهذا التكلف لا يُحتاج الى شيء منه في
النصب . فتأمل

وَالْفِعْلُ يُنَوَّى بَعْدَ مَا مُسْتَفْهِمًا بِهَا وَكَيْفَ نَحْوَ مَالِي وَالْأَلْمَى

اي ان الفعل يُقدّر بعد ما مستفهما وكيف الاستفهاميتين فيُنصب ما بعد الواو المذكورة
مفعولاً معه نحو مالى والألمى اي ما يكون لي . ونحو كيف انت وقصة من تريد اي
كيف تكون او تصنع * غير انه يجب النصب اذا كان يتمتع العطف كما في المثال

الاول لان الضمير المجرور لا يعطف عليه بدون اعادة الجاز كما سيأتي في موضعه
 و يترجى العطف حيث لا مانع كما في المثال الثاني ومن ذلك قول الشاعر
 قلت احطيتها او لغيري فاسقيا فما انا بعد الشيب ويحك والخر
 واعلم ان الضمير المجرور في هذه الامثلة يقدر معه الفعل ليتعلق به الحرف . واما المرفوع
 فيقدر الفعل معه بناء على انه كان مستترا فيه فبرز بعد حذفه منفصلا لعدم
 استقلاله

فصل

في المستثنى

يُنْصَبُ "حُثْمًا بَعْدَهَا" مَا أُسْتَثْنِيَ إِلَّا بِإِثْرِ ذِي تَمَامٍ مُثَبَّتٍ
 اي ان ما يُسْتَثْنَى يَأْتِي بِإِلَّا يُنْصَبُ وَجُوبًا بَعْدَهَا اِذَا كَانَتْ تَالِيَةً لِكَلَامٍ تَامٍ مُوجِبٍ
 نَحْوَ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا * وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي نَاصِبِ الْمُسْتَثْنَى عَلَى ثَمَانِيَةِ اقْوَالٍ اصْحَبَهَا أَنَّهُ
 مَتَصَوِّبٌ بِالْعَامِلِ الَّذِي قَبْلَ الْإِلَّا وَهِيَ وَاسِطَةٌ لِعَدِّي ذَلِكَ الْعَامِلِ إِلَيْهِ كَلَوَاوُ فِي الْمَفْعُولِ
 مَعَهُ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْمُحَقِّقِينَ وَعَلَيْهِ اخْتِيَارُ الْجُمْهُورِ

وَهُوَ كَقَامَ الْقَوْمُ إِلَّا رَجُلًا مُتَّصِلٌ إِذَا كَانَ بَعْضُ مَنْ تَلَا
 وَعَكْسُهُ مُنْقَطِعٌ كَحَضَرُوا إِلَّا بَعِيرًا وَهُوَ فِيهِ يَنْدُرُ
 اي ان من المُسْتَثْنَى مَا يُقَالُ لَهُ الْمُتَّصِلُ لِاتِّصَالِهِ بِالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فِي الْجَنْسِيَّةِ وَهُوَ مَا كَانَ
 بَعْضًا مِنْهُ كَالرَّجُلِ فِي الْمَثَالِ فَانَّهُ أَحَدُ الْقَوْمِ . وَمِنْهُ مَا يُقَالُ لَهُ الْمُنْقَطِعُ لِانْقِطَاعِهِ عَنِ
 الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ بِعَكْسِ الْأَوَّلِ وَهُوَ مَا كَانَ اجْنِبِيًّا عَنْهُ كَالْبَعِيرِ عَنِ الْقَوْمِ . غَيْرَ أَنَّهُ لَا بُدَّ
 أَنْ يَكُونَ لَهُ حِظٌّ مِنَ الْجَنْسِيَّةِ مَجَازًا نَحِثُ يُسْتَحْضَرُ عِنْدَ ذِكْرِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ لِلْمَلَابَسَةِ
 بَيْنَهُمَا كَمَا رَأَيْتَ فَلَا يُقَالُ جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا الذَّنَابُ . وَأَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ صَالِحًا لَهُ فَلَا
 يُقَالُ تَكَلَّمَ الْقَوْمُ إِلَّا بَعِيرًا * وَالْأَوَّلُ هُوَ الْأَصْلُ وَهُوَ الشَّائِعُ فِي الْأَسْتِعْمَالِ بِخِلَافِ
 الثَّانِي فَانَّهُ نَادِرٌ

وَفِي سِوَى الْإِثْبَاتِ أَبْدِلْ مَا اتَّصَلَ مُرْجَحًا فَالْنَّصَبُ تَأْوِيلًا حَصَلَ
 اي انهم يرجحون إبدال المستثنى من المستثنى منه على نصبه في غير الإثبات . وهو

النفى نحو ما قام أحدٌ إلا زيدٌ . والنهي نحو لا يقيم أحدٌ إلا عمرو . والاستفهام نحو هل قام أحدٌ إلا بكرٌ * وذلك لان نصبه في هذه الصور يكون على التشبيه بالمفعول به لكونه فضلة لا بالأصالة لانه قد جرى على خلاف اصل الاستثناء في المعنى اذ الحكم فيه ثابت للمستثنى منفي عن المستثنى منه كما ترى . ولذلك يضعف النصب فيختار الإتيان عليه * وقيل لقصد المشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه . ولذلك يُختار النصب اذا حال بينهما فاصل طويل نحو ما جاءني أحدٌ حين كنت في الدار إلا زيدا . وذلك لتباعد الطرفين فلا تظهر المشاكلة بينهما * واعلم ان البدل الواقع في هذه المسائل هو بدل بعض من كل . وانما استغني عن ربطه بضمير المبدل منه لان الاستثناء معه متصل وقد علمت ان المتصل لا يكون فيه المستثنى الا بعض المستثنى منه فلم يبق احتمال للاجنيبة بينهما . فتدبر

وَأَنْصِبْ إِذَا قُدِّمَ مُسْتَثْنَى وَقَدْ أَوَّلَ بِالتَّفْرِيعِ إِبْدَالَ وَرَدَ
اي اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في هذا المقام تعين النصب فيقال ما قام إلا
زيدا أحد . وعليه قول الشاعر

وما لي إلا آل أحمد شيعه وما لي إلا مذهب الحق مذهب
وأما قول الآخر

لأنهم يرجون منك شفاعة اذا لم يكن إلا النبيون شافع
بالرفع فمعمول على الاستثناء المفرغ فيكون في الحقيقة بدلا من محذوف قبله كما
سيجيء اي لم يكن أحد إلا النبيون . وشافع بدل آخر من ذلك المحذوف . الا ان
الأول بدل بعض والثاني بدل كل . وقيل غير ذلك مما لا يطيل بذكره وهو على
كل حال استعمال ضعيف لا يصح القياس عليه في المختار * وشذ تقديم المستثنى على
المستثنى منه وعامله كقول الآخر

إلّاك لا ارجو اخا بسطبة في العرب من قيس ولا من تميم
ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وابن عصفور

وَأَقْضِ نَصْبٍ مُطْلَقًا فِي الْمَنْقَطَعِ لِبَدَلٍ فِي الْأَجْنَبِيِّ يَمْتَنِعُ
اي ان المستثنى المنقطع يتعين نصبه على كل حال فيقال ما قام أحد إلا بعيرا بالنصب

فقط كما يقال قام القوم إلا بعيراً . ولا يجوز فيه البدل لانه اجنبي عن المستثنى منه
 كما مر فلا يصح جعله بدلاً منه * واعلم ان البدل قد يتعذر كونه على اللفظ لما منع
 فيبدل على المحل نحو ما جاءني من احدٍ إلا رجلاً . ولا احد في الدار إلا امرأة بالرفع
 فيهما . وذلك لان النفي قد انتقض بالإلا فلوا بديل على اللفظ لزم منه زيادة من وعمل
 لا في الإثبات لان البدل بنية تكرار العامل . وكلاهما لا يجوز

وَمَا قَدْ أَسْثْنَيْتَنِي مِنْهُ إِنْ حُذِفَ فُرِغَ مَا قَبْلُ لِمُسْتَثْنَى رَدِفَ
 وَذَلِكَ فِي النَّفْيِ وَشَبْهِهِ أَشْهَرُ . لَصِدْقِهِ كَلِمَ يَقُمُ إِلَّا عُمَرُ

اي اذا حذف المستثنى منه تفرغ ما قبله للمستثنى لفقد ما كان مشغولاً به . وهو
 يشمل الفعل كما في المثال . وغيره نحو ما في الدار الا زيد . وحينئذ تكون الا كأنها
 لم تكن فيقال ما قام الا زيد كما يقال ما قام زيد . وكذلك ما رأيت الا زيدا وما
 مررت الا بزيد . غير ان ذلك انما يكون فيه بحسب اللفظ فقط لان المعنى ما قام احد
 الا زيد وهلم جرا ولولا هذا الاعتبار لم يصح ان يقال انه مستثنى . وعلى ذلك
 يكون في الحقيقة بدلاً من المستثنى منه المحذوف فيعطى إعرابه * وذلك قد اشتهر
 في النفي وشبهه لصدقه معهما غالباً كما رأيت . وذلك ان المستثنى منه الواقع بعد النفي
 لا يجب ان يتناول جميع افراد الجنس لجواز ان يكون العموم فيه بالنسبة الى جماعة
 مخصوصة فيكون من باب القصر الاضافي على ما هو مقرر في علم المعاني . بخلاف الواقع
 في الايجاب فان المحذوف منه يتناول جميع الافراد لان ما بعده على معنى الاستثناء
 لا القصر . فلو قيل قام الا زيد كان بمعنى قام كل احد الا زيدا وهو فاسد كما لا
 يخفى * ولذلك اذا قصد في غير الايجاب الشمول حقيقة نحو ما مات الا زيد امتنع
 لفساد المعنى . فان صدق الايجاب نحو زيد يقعد الا يوم الحرب جاز لصحة معناه كما
 ترى * وقس على النفي شبهة نحو ولا تقولوا على الله الا الحق وهل يهلك الا القوم
 الفاسقون . وعلى الصريح منه المأول نحو ويا بني الله الا ان يتم نوره اي لا يريد الا
 ان يتم * واعلم ان الا قد تكرر في البدل والعطف بالواو للتاكيد فتكون المعارضة
 بين التابع والمتبوع لغوا لا اثر لها لانها زائدة في حكم الساقط . ولذلك يجري التابع
 بعدها على ما يستحقه في نفسه من التبعية وقد اجتمع كلا الموقعين في قول الراجز

ما لك من شيخك الآ عملة الآ رسيمة والآ رمله
يرفع ما بعد المكررتين لان الاول منهما مبدل من المرفوع قبله والثاني معطوف عليه
كما ترى

وَأَجْرُ إِضَافَةٍ بغيرِ وَسْوَى حَكْمُهُمَا كَأَسْمٍ يَلِي إِلَّا أَسْتَوَى

اي ان المستثنى بغير وسوى يُجَرُّ باضافتهما اليه جارياً عليهما اعراب الاسم الواقع
بعد الآ في جميع احكامه متصلاً ومنقطعاً ومفرغاً كما علمت . فيقال جاء القوم غير زيد
ينصب غير . وما جاء في احد غير زيد بالنصب والاتباع . وما قام غير زيد بالرفع
وهلم جرأ . وقس على ذلك في سوى

وَبَعْدًا خَلَا وَحَاشَا أَحْرَفَا وَالنَّصْبُ أَفْعَالًا لِمَفْعُولٍ قَفَا

وَبَعْدَ لَيْسَ لَا يَكُونُ لِلْمُخْبَرِ وَكُلُّ مَرْفُوعٍ لِكُلِّهَا أُسْتَرَّ

اي ان المُسْتَثْنَى يُجَرُّ ايضاً بعداً وخلاً وحاشا اذا قدّمتهن احرفاً . فان قدّمتهن افعالا
نُصِبَ مفعولاً به . فيقال جاء القوم عدا زيد وخلاً عمراً بجواز الوجهين . ما لم تُتقدّمهن
ما المصدرية فيشعّين النصب لتعيّن الفعلية لان ما المذكورة لا تدخل على الحروف .
ولذلك تلحقن معها نون الوقاية كما في قول الشاعر

تَعَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَاَنِي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوِي نَدِيمِي مَوْلَعٌ

وأما ليس ولا يكون فيكون النصب بعدها على الخبرية لها نحو قام القوم ليس زيداً ولا
يكونُ عمرًا . ومنه الحديث يُطَبِّعُ الْمُؤْمِنَ عَلَى كُلِّ خُلُقٍ لَيْسَ الْخِيَانَةَ وَالْكُذِبَ . اي
الْخِيَانَةَ * ومرفوع جميع هذه الافعال ضميرٌ مستترٌ فيها عائدٌ على البعض المدلول
عليه بكليّة المستثنى منه . فيكون المعنى عدا بعضهم زيداً اي جاوزهُ وهلم جرأ في
البواقي . ولذلك لا يكون المستثنى بها الا متصلاً . غير ان هذا البعض لا يُلَفِّظُ بِهِ لُثْلًا
تذهب صورة الاستثناء ولذلك كان استتار ضميره واجباً مع كونه للغائب كما مرّ في
موضعه * واعلم ان من النحاة من يعدّ لا سيما من ادوات الاستثناء مع ان ما بعدها
أَدْخُلُ مما قبلها في الحكم المنسوب اليه على خلاف حكم الاستثناء كما علمت . وهي
مركبة من لا النافية للجنس ومي بمعنى مثل وهو اسمها . وما الموصولة او النكرة الموصوفة
او التامة او الزائدة . والخبر محذوف تقديره موجود او حاصل ونحو ذلك * ويجوز في

النكرة الواقعة بعدها أوجه الأعراب الثلاثة وقد روي بهن قول الشاعر
 أَلَا رَبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سَيِّمًا يَوْمٍ بَدَارَةٍ جُلُجُلٍ
 أما الرفع فعلي تقدير ما موصولة أو نكرة موصوفة . وجعل يوم خبراً لمضمر محذوف
 والجملة صلة للموصولة أي لا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل موجود . أو صفة للموصوفة
 أي لا مثل شيء هو يوم بها حاصل * وأما النصب فعلي تقديرها تامة أو زائدة كافية
 عن الإضافة وجعل يوم تمييزاً كما في قولهم على التمرة مثلاً زبدًا * وأما الجر فعلي تقديرها
 زائدة غير كافية أو تامة وجعل يوم مضافاً إليه مع الزائدة وبدلاً من التامة أو عطف
 بيان عليها * وارجع هذه الأوجه الجر وأضعفها النصب * وأما إذا كان الاسم الواقع
 بعدها معرفة نحو أعجبتني القوم ولا سيما زيد فيجوز فيه الرفع والجر ويمتنع النصب لأن
 المعرفة لا تصلح للتمييز * وتلزم لا سيما الواو غالباً كما رأيت فلا تستعمل بدونها إلا
 نادراً كقول الشاعر

يَسُرُّ الْكَرِيمَ الْحَمْدُ لَا سَيِّمًا لَدَى شَهَادَةٍ مِنْ فِي خَيْرِهِ يَنْقَابُ
 وإذا وقع بعدها ظرف كما في البيت تعين كون ما موصولة والظرف صلة لها . وإذا وقع
 بعدها حال نحو أعجبتني زيد ولا سيما ركباً تعين كونها زائدة كافية أي لا مثل لهذه
 الحالة من بقية أحواله

وَيَدَّ فِي مُنْقَطِعٍ تُسْتَعْمَلُ كَقَالَ يَدَّ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ
 أي ان يدَّ تستعمل في الاستثناء المنقطع كما في المثال ومنه الحديث انا افصح من
 نطق بالضاد يدَّ أني من قريش * وهي كغير في الزنة والمعنى لكنها تفارقها في كونها
 تختص بالاستثناء المنقطع . ولا تقع إلا منصوبة . ولا يوصف بها . ولا تُقْطَعُ عَنْ
 الإضافة . ولا تضاف إلا إلى أن وصلت بها كما رأيت

فصل

في الحال

لِهَيْئَةٍ مُتَقِلًّا يَنْكُرُ	الْحَالُ وَصَفٌ فَضْلَةٌ مُفَسِّرُ
عَنْ فَاعِلٍ تَكُونُ أَوْ مَفْعُولٍ	وَهِيَ وَلَوْ مَعْنَى عَلَى التَّأْوِيلِ
وَقَدْ أَلْفَتِي بِأَكِّ يُسَاقُ رَاجِلًا	كَجِئْتُ فَرْدًا وَدَهَانِي غَافِلًا

اي ان حكم الحال ان تكون وصفاً اي اسماً مشتقاً يدلُّ على ذات متصفة بمصدره .
وان يكون ذلك الوصف فضلةً اي واقعاً بعد تمام الكلام . وان يكون مفسراً للهيئة
اي الصفة التي يكون عليها صاحب الحال عند صدور الفعل . وان يكون نكرةً منتقلاً
اي غير ملازمٍ لصاحبه * وهي تأتي عن الفاعل او المفعول لفظاً او معنى كما في أمثلة
النظم . فان الأولين منهما يشتملان عليهما لفظاً والاخيرين معنى لان الفتي فاعل في
المعنى وضميره المستتر في الفعل مفعول به كذلك * واعلم ان ما ذكر من الاحكام
انما هو بحسب الاصل . وقد يتخلف بعضه احياناً غير ان ما خرج عنه يرجع اليه غالباً
كما ستري والا فهو نادر لا يلتفت اليه * والمراد بالفضلة ما يستغنى عنه من جهة
تركيب الكلام كما مرَّ لا من جهة المعنى فلا يرادُّ عليه نحو وما خلقنا السموات والارض
وما بينهما لاعبين * والمفعول الذي تجيء عنه الحال يشمل المفعول به وغيره من
سائر المقاعيل على الاصح . فيقال ضربت الضرب شديداً وسمت الشهر كاملاً وهربت
للخوف مجرّداً وسرت والنيل فائضاً لانها كلها من متعلقات الفعل فتحمل ان يكون
تعلقه بها على هيئة مخصوصة * ولما كانت الحال لا تأتي الا عن الفاعل او المفعول
كانت لا تأتي عن المضاف اليه الا اذا كان المضاف مصدراً نحو عجبت من ذهاب
الامير ماشياً واعجبني ضرب اليصق مقيداً . او صفة نحو زيد منطلق الغلام راكضاً
وراكب الفرس مسرجاً . فان لم يكن كذلك امتنع المسئلة ما لم يكن المضاف جزءاً
منه نحو اعجبني وجه الجارية مسفرةً او كجزء نحو اعجبني كلام الامام خاطباً . لان المضاف
حينئذ يكون في حكم الساقط لصحة الامتناع عنه بالمضاف اليه فيكون المضاف اليه
في حكم المعمول لعامل المضاف . وقيل لان الحال حينئذ تكون كأنها عن المضاف لشدة
الملازمة بينه وبين المضاف اليه . وعلى كلا القولين تستفاد الفاعلية او المفعولية فيطبق
على حكم الحال بخلاف نحو جاء غلامٌ هتد جالسةً فانه يمتنع اذ ليس فيه شيء من ذلك

وَيَنْصِبُ الْحَالَ الَّذِي يَعْمَلُ فِي صَاحِبِهَا فَأَلْبِتْدَاءُ لَا يَبْقَى

اي ان الناصب للحال هو العامل في الاسم الذي جاءت عنه كما ترى في نحو جاء
زيد راكباً . فان العامل في الحال الواقعة فيه هو الفعل الذي هو عامل في الفاعل
فيكون قد عمل فيهما جميعاً * ولذلك لا تأتي الحال عن المبتدأ لان الابتداء عامل
ضعيف فلا يمكن ان يعمل في معمولين * وأما نحو ان هذا صراطي مستقيماً وقولهم هذا

يُسْرًا أَطِيبُ مِنْهُ رُطْبًا فان عامل صاحب الحال في الاول هو اسم الاشارة العامل في الحال وذلك باعتبار المعنى لانه على تأويل اُشير اليه فيكون عاملهما واحداً .
والحال الاولى في الثاني هي عن الضمير المستتر في الخبر فتكون عن الفاعل لا عن المبتدأ . فتأمل

وَأَكَدَّتْ عَامِلَهَا الْمَلَأَمَا مَعْنَى كَقَامَ وَاقِفًا أَوْ قَائِمًا
وَمَا أَتَتْ عَنْهُ كَبَاتَ الْعَسْكَرُ عِنْدِي جَمِيعًا وَهِيَ فِيهِ تَنْدُرُ
أي ان الحال تأتي مؤكدة لعاملها الموافق لها في المعنى مع موافقة اللفظ كقام قائماً .
أو يدونها كقام واقفاً وهو الأكثر * وتأتي ايضاً مؤكدة لصاحبها الذي جاءت عنه
كما في المثال وهي نادرة ولذلك لم يذكرها أكثرها النحاة

وَجُمْلَةٌ مِنْ جَامِدٍ أَسْمٍ عُرْفًا تُصَاغُ كَأَلْفَتِي أَخُوكَ مُسْعِفًا
وَيُحَذَفُ الْعَامِلُ حَذْفًا وَاجِبًا إِذْ قَامَتِ الْجُمْلَةُ عَنْهُ نَائِبًا
أي ان الحال تأتي مؤكدة ايضاً لمضمون جملة قبلها . وحكم الجملة ان تكون مركبة من اسمين جامدين معرفتين كما في المثال . وعليه قول الشاعر

إِذَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسِي وَهَلْ بَدَارَةٌ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ
وهذه الجملة تنوب عن العامل لانها تنزل منزلة اللفظ به فيحذف وجوباً ويقدر بنحو
لَتَنِيَّتُهُ فِي الْاَوَّلِ وَاتَّبَتْ فِي الثَّانِي وَمَا اشبه ذلك * وانما اشترط في الجملة ان تكون
مركبة من اسمين جامدين لانه لو كان احد الجزئين فعلاً أو اسماً مشتقاً كان عاملاً
في الحال فلم تلحق الى تقدير العامل . واشترط ان يكون الاسمان معرفتين ليكون مضمون
الجملة معيناً فيصح ان يؤكد

وَجُمْلَةُ الْإِخْبَارِ تَأْتِي حَالًا إِنْ لَمْ تُصَاحِبْ مَا أَقْتَضَى اسْتِقْبَالًا
أي ان الجملة الخبرية تقع حالاً بشرط ان لا تصاحب ما يقتضي الاستقبال كالسين .
فيقال جاء زيد وهو يضحك وذهب عمرو ويركض . ولا يقال قام زيد سيذهب للمنافاة
بين الحال والاستقبال * وكما تدخل الجملة في هذا الباب يدخل شبه الجملة نحو جاء
الأمير بين رجاله وسار القائد في موكبه لان كلا منهما يخلف المفرد في مثل هذا

المقام كما مر في الاحكام الكلية

وَالْحَالُ مَعَ صَاحِبِهَا تُعَدُّ طَوْرًا وَطَوْرًا دُونَهُ إِذْ يُفْرَدُ

اي ان الحال تُعَدُّ تارة مع تعدد صاحبها كقول الشاعر
خرجتُ بها أَمْشِي تَجْرُورًا عَلَيَّ أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطِي مِرْحَلٍ
وتارة مع افراده كقول الآخر

عَلَيَّ إِذَا مَا زُرْتُ لَيْلِي بِخَفِيَّةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا

واعلم ان الحال اذا كانت تصلح لكل ما قبلها كانت لما تليه ولو تقديرًا . فان كانت مفردة نحو لقيت زيدا ماشيا كانت لزيد . فان أريد كونها للتكلم قبل لقيت ماشيا زيدا . وان كانت متعددة لصاحبين نحو لقيت زيدا ماشيا راكبًا اي لقيته ماشيا وانا راكبٌ كانت الاولى لزيد والثانية للتكلم بناءً على ان الاولى وصاحبها قد اعترضنا بينهما والمعترض في حكم الساقط فتكون في تقدير التالية له وهو المختار عند الجمهور * فان كانت لا تصلح لكل صاحب خير فيها فيقال ركبت البعير مترنماً ولقيت هنداً ضاحكاً عابسةً وقس عليه

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْحَالَ حَكْمٌ كَالْخَبَرِ فَالرِّبْطُ فِيهَا بِضَمِيرٍ يُعْتَبَرُ

وَدُونَهُ الْوَاوُ وَمَعَهُ اسْتَضْحِيَتْ فِي جُمْلَةٍ دُونَ مُضَارِعٍ ثَبَتَ

وَقَرَّبُوا الْمَاضِي بِقَدْ فَتَذَكَّرَ مَعَهَا وَطَوْرًا دُونَهَا تُقَدَّرُ

اي ان الحال حكم على صاحبها كما ان الخبر حكم على المبتدا فربط به كما يُرْبَطُ الخبر وربطها يكون بالضمير ولو مقدراً نحو اشتريت الأولئ مثقالاً بدينار . اي مثقالاً منه وهو الاصل * فان خلت منه تُرْبَطُ بالواو لانها تقيده معنى الجمع المتضمن الربط نحو جاء زيد والشمس طالعة . ويقال لها واو الحال وواو الابتداء * ويجوز اجتماعها مع الضمير لزيادة التمكن * وذلك في الجملة التي لم تصدر بالمضارع المثبت نحو جاء زيد يركض فانه يُرْبَطُ بالضمير وحده كالوصف لانه شبه به . ما لم يقترن بقدر نحو لم تؤذوني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فيجب اقترانه بها لان قد تقضت شبهه بالوصف لامتناع دخولها عليه . فخرج بقيد الجملة المفرد والظرف والمجرور الواقعان حالاً كما مر

فإن الواو لا تَمْسُهَنَّ مطلقاً. ودخل في ما سوى المضارع المُثَبَّت المضارعُ المنفيُّ والجملة الاسميَّة والفعلية الماضويَّة مثبتَتين أو منفيَّتَيْن * أمَّا المضارع المنفيُّ فمَنهُ ما يُخْتار. ربطهُ بهما جميعاً وهو المنفيُّ يلم كقول الشاعر
سَقَطَ النَصِيفُ ولم تُرِدْ اسقاطهُ فتناولتهُ واثقتنا باليدِ

أو بَلَمَّا كقول الآخر
فإن كنتُ ما كُولاَ فكن خيراً أَكْـلٍ وإِلَّا فَأَدْرِـكْـنِي وَلَمَّا أَمْرٌ
ومنه ما يُخْتار انفراد الضمير معه وهو المنفيُّ بلا كقول الآخر
لو أن قوماً لارتفاع قبيلةٍ دخلوا السماءَ دخلتها لا احجبُ
أو بما كقول الآخر

كانها يومَ صَدَّتْ ما تُكَلِّمُنَا ظيُّ بَعْـسَـفَانٍ ساجي الطرفِ مطروفُ
وهو مذهب الأكثرين * وأما الاسميَّة والماضويَّة فيطُرِدُ فيهما اجتماع الواو مع الضمير اتفاقاً لبعدها عن شبه الوصف. غير أن المثبتة من الماضويَّة تلزمها قد بعد الواو لأنها تقرب الماضي من زمان الحال فيصح أن يقع حالاً. فيقال قام زيدٌ وغلامه جالسٌ. ومضى ولا رفيق معه. وذهب عمرٌو وقد ركب. ويُقال ذهب وما ركب بدون قد لأن ما تدلُّ على زمان الحال فتُغْنِي عن استصحابها * وقد تُجَرَّدُ الجملة من قد ملفوظةً فتشَوِي مقدرةً وحينئذٍ تُجَرَّدُ من الواو لئلا تلبس بالمعطية. وعلى ذلك قول الشاعر
واني لتعروني لِذِكْرِكِ هِزَّةٌ كما انتفض العصفورُ بلله القطرُ

وندر ذكر قد بدون الواو كقول الآخر

وقفتُ بربيع الدار قد غيَّرَ البلى معارفها والسارياتُ الهواطلُ
واندر منه ذكر الواو بدون قد نحو قالوا وأقبلوا عليهم ماذا تفقدون * فإن وقعت هذه الجملة بعد الأنحو ما تكلم إلا ضحك. أو قبل أن نحو لأخربنَّه عاش أو مات وجب تجريدُها منهُما لفظاً وتقديراً لأن الأولى في تأويل المَرَدِّ أي ما تكلم إلا ضاحكاً لأنَّ الأَ تَخَصُّصٌ بالأسماء. والثانية في تقدير الشرط أي ان عاش أو مات لأنها في مقام الافتراض. وكلُّ من المفرد والشرط لا يقترون بشيٍ منهُما * وندر اقترانها بعد
الأ بالواو كقول الشاعر

نعمَ امرأَ هَرِمٍ لم تعرْ نائبةً إلا وكان لمرتاحٍ بها وزراً

واقترانها بقدر كقول الآخر
 متى يأت هذا الموت لم يُلَفِّحْ حاجةً لنفسي إلا قد قضيت قضاءها
 واجازوا الوجهين في الاسمىة مطلقاً ما لم يكن صدرها ضمير ذي الحال فيجب اقترانها
 بالواو نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سُكَارَى لأنها تكون بدونها في صورة المُسْتَأْتَفَةِ
 فتوهم انقطاعها عما قبلها . او تقع مؤكدةً لمضمون جملة فتنتزع الواو نحو هو الحق لا شك
 فيه لان المؤكّد نفس المؤكّد فتكون معها في صورة المعطوف على نفسه . غير ان ما
 ليست كذلك يختار اقترانها بالواو كما مرّ ويجوز تجريدتها منها على ضعف كقول الشاعر
 ولولا جنان الليل ما آبَ عامرٌ الى جعفرٍ مِرْبَالُهُ لم يُعْرَقِ

وقول الآخر

بكت عيني فما أجدى بُكاها على زمن مضى لا خير فيه
 فان وقعت بعد حال مفردة كما في قول الشاعر
 والله يُبْقِيكَ لَنَا سَالِمًا بِرُذَاكَ تَبِيلٌ وَتَعْظِيمٌ
 يُسْتَحْسَنُ معها ترك الواو طلباً للشاكلة بينهما * واعلم ان الماضي المثبت الخالي من
 الضمير تلازمه قد مع الواو لفظاً نحو جاء زيد وقد طلعت الشمس ولا يجوز تقديرها كما
 في المتضمن الضمير . وذلك لان تركها يستلزم ترك الواو ايضاً لدفع الالتباس كما مرّ
 وهو لا يستغني عنها اذ لا رابط له غيرها . والاكثر ترك الواو في نحو قول الشاعر
 اذا نكّرتني بلدةً او نكّرتني خرجت مع البازي عليّ سوادُ
 وذلك لانه يُحتمل ان يكون في تقدير المفرد اي خرجت باقياً عليّ سواد الليل او
 تقدير الجملة اي خرجت والسواد باقٍ عليّ . والاول اولى لان المفرد هو الاصل في
 هذا المقام ولذلك يختار ترك الواو باعتباريه ويجوز باعتبار الثاني

وَصَاحِبُ الْحَالِ نَظِيرُ الْمُبْتَدَأِ فِي حُكْمِ تَعْرِيفٍ وَسَبْقِ عَهْدًا
 فَإِنَّ أَتَتْ مِنْهُ لِمَحْضِ النِّكَرَةِ تَقَدَّمَتْ مِثْلَ الظُّرُوفِ الْمَخْبِرَةِ

اي ان صاحب الحال مثل المبتدا في ما عهده من امر التعريف والتقديم فيكون
 معرفةً مقدّمةً كما مرّ وهو الاصل . وقد يكون نكرةً . فان كانت خاصة او عامة فهو
 جاءني غلامٌ سفيرٌ متأهباً وهل أذاك احدٌ راكباً جرى معها على رتبته كما رأيت .
 وان كانت محضةً وجب تقديم الحال عليه فيتأخر بخلاف رتبته كما يجب تقديم

الظروف المتخبر بها عن النكرة المحضة فيتأخر المبتدأ إذ الحال في معنى الظرف لان قولك جاء زيد أكباً في معنى جاء وقت ركوبه او في حال الركوب * والغرض من تقديمها هنا كالغرض من تقديم الخبر هناك وهو دفع التباسها بنعت صاحبها المنصوب في نحو لقيت رجلاً راكباً وغيره محمول عليه طرداً للباب . وعلى ذلك يقال جاءني راكباً رجل كما يقال عندي رجل وفي الدار امرأة . وعليه قول الشاعر
وتحت العوالي بالقنا مستظلةً ظيلاً أعارتها العيون الجآذر
وهو المذهب الصحيح وعليه اختيار الاكثرين

وَأَخْرَوْا الْحَالَ بِوَاوٍ مُطْلَقًا حَتْمًا لِأَصْلِ الْعَطْفِ فِي مَا سَبَقًا
كَذَا مَعَ الْمَجْرُورِ فَهُوَ كَالصِّلَةِ وَهِيَ كَعَلْقَةِ لَهَا مُسْتَعْمَلَةٍ

اي انهم يلتزمون تأخير الحال المقترنة بالواو كيفما كان صاحبها نحو جاء زيد وهو راكب واقبل رجل وهو راكض . وذلك باعتبار اصل الواو لانها هي العاطفة وقد استعيرت هنا لما فيها من معنى الجمع كما مر فلا نتقدم الحال المصاحبة لها كما لا يتقدم المعطوف بها * وكذلك الحال الواقعة عن المجرور لانه بالنسبة الى عامله كالصلة بالنسبة الى الموصول فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على موصولها . وهو يشمل المجرور بالحرف نحو مرت بهند جالسة والمجرور بالاضافة نحو اعجبني انطلاقك مسرعاً . وذلك يطرد فيه ما لم يكن مجروراً بحرف زائد فيجوز تقديم الحال عليه نحو ما جاءني راكباً من احدي لان الزائد لا يعتد به فيكون في حكم الساقط كما مر

وَعِنْدَ تَأْكِيدٍ وَفِي التَّفْضِيلِ مَا لَمْ تَزِدْ وَجْهَ لِاثْنَيْنِ فَلْيَقْتَسِمَا
وَمَعَ جُمُودٍ عَامِلٍ مِمَّا سِوَى ظَرْفٍ كَهْمُ طَرًّا هُنَا قَدْ اسْتَوَى

اي انه يجب تاخير الحال المؤكدة ايضاً عن المؤكدة بها نحو ولي مديراً لان المؤكدة انما يكون بعد المؤكدة به * وكذلك الحال الواقعة بعد افعال التفضيل نحو زيد أفصح القوم خاطباً لانه أشبه بالجامد لعدم تصرفه . فلا نتقدم الحال عليه ما لم يكن عاملاً في حالين لصاحبين قد فضل احدهما على الآخر فتقدم حال الاول منهما مندرجة في وسط الجملة نحو زيد راجلاً أسرع من عمرو راكباً لياخذ كل واحد ما له منهما على

حَدَّثَهُ دَفْعًا لِلْإِتِّبَاسِ * وَقَدْ يَجْرِي ذَلِكَ بِدُونِهِ عِنْدَ أَدَةِ تَشْبِيهِ الْأَوَّلِ بِالثَّانِي كَمَا
فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ

تُعَيِّرُنَا أَنْشَاءُ عَالَةٍ وَنَحْنُ صَعَالِيكَ أَنْتُمْ مُلُوكَا

أَيُّ وَنَحْنُ فِي حَالٍ صَعَالِكُنَا مِثْلَكُمْ فِي حَالٍ مُلُوكِكُمْ . فَيَعْمَلُ مَعْنَى التَّشْبِيهِ الْمَضْمَرُ فِي
أَحَدَاهُمَا مُتَقَدِّمَةً وَفِي الْآخَرَى مُتَأَخِّرَةً كَمَا عَمِلَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ . غَيْرَ أَنَّ الْأَوَّلَ مَطْرُودٌ
لِقُوَّةِ لَفْظِ التَّفْضِيلِ وَالثَّانِي نَادِرٌ لَضَعْفِ مَعْنَى التَّشْبِيهِ * وَهَذَا يَجِبُ تَأْخِيرُهُ مِنَ الْحَالِ
مَا كَانَ عَامِلًا جَامِدًا نَحْوَ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا مُقْبِلًا لِأَنَّ الْجَامِدَ لَا يَقْوَى عَلَى الْعَمَلِ فِي مَا
قَبْلَهُ كَمَا عَلِمْتَ فِي الْأَحْكَامِ الْكَلِمَةِ . غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ يَطْرُدُ فِي مَا سِوَى الظَّرْفِ الْوَاقِعِ
خَبْرًا عَنِ الْمُبْتَدَأِ السَّابِقِ فَانْهَمِ اجْزَاؤُهُ تَوْسُطُ الْحَالِ بَيْنَهُمَا كَمَا فِي الْمَثَالِ لَمَّا عِنْدَهُمْ مِنَ
التَّوَسُّعِ فِي الظُّرُوفِ . غَيْرَ أَنَّهُ ضَعِيفٌ لِقُصُورِ الْعَامِلِ الْمَذْكُورِ * فَإِنْ كَانَتْ الْحَالُ ظَرْفِيَّةً
نَحْوُ زَيْدٍ بَعْدَ شَيْبَةٍ فِي خِلَافَةٍ كَانَتْ الْمَسْئَلَةُ أَقْوَى لِأَنَّ الْعَمَلَ فِي الظُّرُوفِ أَيْسَرُ مِنْهُ فِي
غَيْرِهَا وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قَوْلُ الشَّاعِرِ

وَنَحْنُ مَنَعْنَا الْبَحْرَ أَنْ تَشْرِبُوا بِهِ وَقَدْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَاؤُهُ يُهَيِّكُنْ
وَهُوَ سَائِغٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ مُقْصُودٌ عَلَى الْفَرَادَةِ فِي الصَّحِيحِ

وَالْحَالُ قَدْ تَجَمَّدَ لَكِنْ يَغْلِبُ تَأْوِيلُهَا وَلَا زِمٌ يَرْتَكِبُ

أَيُّ أَنَّ الْحَالُ قَدْ تَأْتِي جَامِدَةً بِخِلَافِ أَصْلِهَا وَلَكِنْ عَلَى تَأْوِيلِهَا غَالِبًا بِالْمَشْتَقِ . وَذَلِكَ
يَكُونُ فِي مَا دَلَّ عَلَى تَشْبِيهِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

فَمَا بَالُنَا أَمْسَ أَسَدَ الْعَرَبِينَ وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَّجَفِ

أَيُّ مَا بَالُنَا أَمْسَ شُجْعَانًا وَالْيَوْمَ جُبْنًا . أَوْ عَلَى مُفَاعَلَةٍ نَحْوُ بَايَعْتُهُ يَدًا أَيْ مَنَاقِبَاضِينَ .
وَكَلِمَتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ أَيْ مَتَشَافِهِينَ . أَوْ عَلَى تَرْتِيبِ نَحْوِ ادْخَلُوا رَجُلًا رَجُلًا أَيْ مَرْتَبِينَ .
أَوْ عَلَى تَفْصِيلِ نَحْوِ عَلِمْتُهُ النُّحُوبَ بَابًا بَابًا أَيْ مَفْصَلًا . أَوْ عَلَى تَسْعِيرِ نَحْوِ اشْتَرَيْتُ الثَّمَرَ
صَاعًا بِدَرَاهِمٍ أَيْ مَسْعَرًا * وَقَدْ يُغْنِي عَنِ التَّأْوِيلِ وَصْفُهَا نَحْوُ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا .
أَوْ دَلَالَتِهَا عَلَى عَدَدٍ نَحْوُ فَتَمِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً . أَوْ عَلَى إِصَالَةٍ نَحْوُ أَسْجَدَ لِمَنْ
خَلَقْتَ طِينًا . أَوْ عَلَى فَرْعِيَّةٍ نَحْوُ وَتَنَحَّيْنَا الْجِبَالَ يَوْمَنَا . أَوْ عَلَى نَوْعِيَّةٍ نَحْوُ لَبَسَ خَاتَمَهُ
ذَهَبًا . أَوْ عَلَى حَالَةٍ فِيهَا تَفْضِيلٌ نَحْوُ زَيْدٌ فَتَى أَحْسَنُ مِنْهُ غُلَامًا * وَاخْتِلَافٌ فِي نَحْوِ
طَلَعَ زَيْدٌ بَغْتَةً . وَالتَّخْتَارُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ أَنَّ الْمَصْدَرَ حَالٌ مَأْوَلٌ بِالصِّفَةِ أَيْ طَلَعَ بِاغْتَبَا .

وهو مذهب سيبويه * وكذلك يرتكون الاتيان بالحال لازمة على خلاف حكمها .
وذلك يكون في الجامدة التي لا تأوّل بالمشتق نحو هذا ثوبك ديباجاً . والمؤكدة نحو
ولّى مديراً . والتي يدلّ عاملها على تجدد صاحبها نحو خلق الانسان ضعيفاً . وهي تنحصر
في هذه الصور فلا تكون لازمة في غيرها

كَذَلِكَ التَّعْرِيفُ لَفْظًا قَدْ يَرَدُّ وَهُوَ عَلَى التَّنْكِيرِ مَعْنًى يَعْتَمِدُ
اي ان الحال قد تنجي معرفة في اللفظ على تأويل نكرة في المعنى . وتعريفها قد يكون
بالالف واللام كقول الشاعر

وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدِّخَالِ
اي ارسلمها معتركة . وقد يكون بالاضافة نحو جاء زيد وحده اي منفرداً . وقد يكون
بالعلمية كقولهم جاءت الخيل بداد اي متبذدة . ومنه قول الشاعر
وَذَكَرْتَ مِنْ لَبَنٍ الْمَخْلُقِ شَرِبَةً وَالْخَيْلُ تَعْدُو فِي الصَّعِيدِ بَدَادَ

واعلم ان الحال تنقسم باعتبار انفكاكها الى منتقلة كما في نحو جاء زيد راكباً . ولازمة
كما في نحو خلق الانسان ضعيفاً * وباعتبار المراد بها الى مقصودة وهي ما تُقصد لذاتها
كما رأيت . وموطئة وهي ما تُعهد للمقصور بعدها كما في نحو فتمثل لها بشراً سوياً *
وباعتبار فائدتها الى مبيّنة وهي ما لا يُستفاد معناها بدون ذكرها كما مرّ ويقال لها
المؤسّسة . ومؤكدة وهي بخلافها كما في نحو وليّ مديراً * وباعتبار زمانها الى مقارنة
وهي ما قارنت عاملها في الزمان كما في الامثلة . ومحكية وهي الماضية نحو ضرب زيد
مذبذباً . ومقدرة وهي المستقبلية نحو ركب زيد غازياً * وباعتبار صاحبها الى حقيقية
وهي ما جرت على من هي له كما مرّ . وسببية وهي ما جرت على متعلقه نحو جاء زيد
راكضاً جواده * وباعتبار مقدارها الى مفردة وهي ما كانت واحدة كما مرّ . ومتعددة
وهي ما زادت عن ذلك نحو جاء زيد راكباً ضاحكاً . والمتعددة تنقسم الى مترادفة
وهي ما كانت لشيء واحد كما مرّ . ومتداخلة وهي ما كانت عن ضمير الحال التي قبلها
نحو قام يمشي راكضاً . فاحفظ وبالله التوفيق

فصل

في التمييز

بِالْفَضْلَةِ الْجَامِدَةِ الْمَفْسِرَةِ لِلذَّاتِ تَمْيِيزٍ مِنْ أَسْمِ نَكْرَةٍ

وَهُوَ لِذَاتٍ مُفْرَدٍ قَدْ ذُكِرَتْ أَوْ نِسْبَةٍ جَاءَتْ بِذَاتٍ قُدِّرَتْ

اي ان التمييز يكون بالفضلة الجامدة المفسرة للذات من نكرات الاسماء . وهو إما ما تمييز مفرد فتكون الذات فيه مذكورة نحو عندي صاعٌ تمرًا . وإما تمييز نسبة فتكون الذات فيه مقدرةً نحو طاب زيدٌ نفساً . فان الذات التي فسرها التمر مذكورة وهي الصاع . وإما الذات التي فسرتها النفس فهي مقدرة لان الطيب قد نُسب الى زيدٍ في اللفظ ولكنه في المعنى منسوب الى شيءٍ مقدرٍ من متعلقاته لا اليه بالحقيقة . ففسرت النفس تلك الذات المقدرة فيه وهي الشيء الذي نُسب الطيب الى زيد من اجله .

وَيَنْصَبُ الْأَوَّلُ مَا لَهُ طَلَبٌ مِنْ مِثْلِهِمْ تَمَّ كَفَعْلٍ قَدْ نَصَبَ

اي ان تمييز المفرد يُنصب بالاسم المبهم الطالب له في المعنى . وذلك عند تمامه بالتثوين كما في نحو عندي صاعٌ تمرًا . او بنون التثنية نحو اشتريت مثقالين ذهباً . او نون الجمع نحو ملكت عشرين عبداً . او بالاضافة نحو لي ثلاثة اثوابٍ خزاً . وحينئذ يكون كالفعل الذي يطلب مفعوله ناصباً ايأه بعد تمامه بفاعله ويكون التمييز كالمفعول الواقع بعد تمام الكلام . وبهذا الاعتبار جاز إعماله فيه مع كونه اسماً جامداً وهو مذهب جمهور المحققين

وَذَاكَ فِي ذِي عَدَدٍ وَمَا وَزَنَ وَمَا بِكَيْلٍ أَوْ بِمَسْحٍ يَعْثَلِنَ
نَحْوُ لَزِيدٍ أَرْبَعُونَ بَكْرًا وَدَانِقٌ مِسْكًا وَصَاعٌ تَمْرًا

اي ان التمييز المذكور يكون في المعدود والموزون والمكيل كما في الامثلة . وكذلك في المسوح نحو لي فرسخٌ ارضاً * ويمرّ هذا الجري في نصب التمييز كل ما دل على مقدار نحو ليس لي حبة ذهباً ولا حَفْنَةٌ دَقِيقًا ولا قَدَمٌ سَهْلًا . او على مُثَالَّةٍ كقولهم مَنْ لَنَا بِمِثْلِكَ رَجُلًا . او على مُغَايَرَةٍ كقولهم ان لنا غيرها اِبْلًا . او تَعْجِبُ كقولهم يا لها لَيْلَةٍ . او كان مَثَرَعًا من مميّزه نحو لي خاتم ذهباً . وهو يحتمل الحالية كما مرّ غير انه اولى بالتمييز لجريه على حكمه الموضوع له بخلاف الحال * واعلم ان المتفرع المذكور ان تغيرت تسميته بعد انفصاله من مجموع اصله كالتاتم المصنوع من الذهب يجوز فيه النصب وترجح الاضافة لما فيها من التخصيص في المعنى والتخفيف في اللفظ . وان لم

تتغير كقضيبي خيزران تجب فيه الاضافة لانه على معنى من التبعيضية والتمييز على
 معنى من الجنسية . فان قيل يحجب خيزران جرى تجري خاتم ذهب . فتدبر
 وَدُونَ مَا رُكِبَ وَالْعُقُودُ يُضَافُ حَتْمًا صَاحِبُ الْمَعْدُودِ
 وَأُسْتَحْسَنُوا إِضَافَةً فِي مَا يَلِي كَرِطَلٍ رُمَانٍ وَصَاعٍ خَرْدَلٍ

اي ان ما سوى المركبات والعقود من اسماء العدد تجب اضافته الى المعدود مجردا
 مما يتم به فيقال عندنا ثلثة رجال ومئة دينار والنف درهم لانه اكثر استعمالا فيكون
 احوج الى التخفيف . بخلاف ما يليه من اسماء المقادير كالوزن ونحوه فانه تستحسن
 فيه الاضافة كما رأيت للتخفيف ولا تجب لقلة الاستعمال * وربما قيل ثلثة رجالا
 ونحو ذلك بالنصب جريا على اصل التمييز ومنه قول الشاعر

وَحَقٌّ لِمَنْ أَنْتَ مِثْلَانِ عَامًّا عَلَيْهِ أَنْ يَمَلَ مِنَ الثَّوَاءِ

وهو في غاية الدور * واما المركبات والعقود فيجب فيها النصب نحو خمسة عشر يوما
 واربعين ليلة . وتمتنع الاضافة لانها في المركب تقتضي جعل ثلثة اسماء كالاسم الواحد
 وهو مكروه عندهم . وفي العقود لا يستقيم اثبات النون معها لانها في صورة نون الجمع .
 ولا حذفها لانها ليست نون جمع في الحقيقة

وَرُبَّمَا أَتْبَعَ كُفُو قَدَوْفِي مِنْهَا كُلِّي سَبْعَ نَعَاجٍ وَكَفَى

اي انهم ربما اتبعوا من هذه المفسرات ما كان كفوا للبهيم الذي يفسره وافيا بحق
 مقداره فيعملونه بدلا او عطف بيان نحو لي سبع نعاج وعندي صاع تمر وخاتماني
 ذهب . فان النعاج جمع والتمر والذهب من اسماء الاجناس التي تحمل القلة والكثرة .
 وكلها تفي بحق المبهيمات المفسرة لما كل واحد بحسبه قليلا كان او كثيرا . بخلاف
 نحو احد عشر عبدا وعشرين امة ومئة بعير والنف ناقة فان كل هذه المفسرات افراد
 لا تقوم بحق ما فسرتها لانه يتضمن معنى الجماعة فلا يجوز فيها الاتباع

وَنَصَبُ ذِي النَّسْبَةِ لِلْفِعْلِ جُعِلَ وَذَلِكَ فِي الْغَالِبِ عَنْ أَصْلِ تَقْلٍ
 كَطَبْتُ نَفْسًا وَأَضَقْتُ عَمْرًا ذُرْعًا وَمِنْ أَجَلٍ مِنْكَ قَدْرًا

اي ان تمييز النسبة قد جعل نصبه للعوامل الفعلية . وهو يكون في الغالب منقولا عن

الفاعل او عن المفعول به او عن المبتدأ كما في الامثلة . فان الاصل في الاول طابت نفسي وفي الثاني أضقت ذرع عمرو وفي الثالث قدر من أجل من قدرك * وقد يكون غير منقول عن شيء نحو حبذا زيد رجلاً * واختلف في نحو امتلاً الاناء ماءً والصحيح أنه غير منقول ايضاً وهو المختار عند الاكثرين * واعلم ان ما وقع بعد افعال التفضيل يُنصب اذا كان فاعلاً في المعنى نحو زيد أكثر مالاً من عمرو . وضابطه ان يصح جعل الفعل فعلاً فيقال زيد أكثر ماله . فان لم يكن كذلك جر بالاضافة نحو زيد افضل رجل . وضابطه ان يصح تعريف المضاف اليه مجموعاً فيقال زيد افضل الرجال . فان اضيف الفعل الى غيره وجب النصب نحو زيد افضل الناس رجلاً لامتناع اضافته اليه ايضاً . فتدبر

وَرُبَّ تَمِيْزٍ لِّتَأْكِيْدٍ اَتَى كَصَارَتْ اَلْقِيَانُ عِشْرِيْنَ فَتَى

اي ان التمييز قد ياتي للتأكيد لا لبيان الذات . وذلك يكون تارة في تمييز المفرد نحو ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً وعليه مثال النظم كما رأيت . وتارة في تمييز النسبة كقول الشاعر

والتغليوث بنس الفحل فحلمهم فحلاً وأمهمهم زلاً منطبق

فان التمييز فيهما قد جاء لجرّد التقرير لان الذات معلومة قبله فلا حاجة الى تفسيرها به كما ترى

وَرُبَّمَا اُسْتُقِّ عَلَى الْقَصْدِ اِلَى ذَاتِ كَسْبَعِيْنَ خَطِيْبًا مَثَلًا

اي ان التمييز ربماً وقع مشتقاً نحو رأيت سبعين خطيباً بناءً على كون المراد به الذات باعتبار انه اسم لا صفة فيكون بمنزلة الجامد . وقس عليه نحو لله دَرَكٌ عالماً وأكرم بزيد فارساً وما اشبه ذلك

«وَأَجْرُ رِبْمِنْ اِنْ شِئْتَ غَيْرُ ذِي الْعَدَدِ وَالنَّقْلِ مِنْهُ كَذِرَاعٍ مِنْ مَسَدٍ»

اي انه يجوز في ما سوى المعدود من تمييز المفرد والمنقول من تمييز الجملة ان يجر بمن فيقال عندي ذراع من مسد وصاع من تمر ومثال من ذهب . ويا لها من ليلةٍ والله دَرَكٌ من بطل وما اشبه ذلك * ولا يقال ثلاثة عشر من درهم لان التمييز مفرد واسم

العدد متعدّدٌ . ولا طاب زيدٌ من نفسٍ لانه يقتضي كون النفس مفسرة لزيد وهو خلاف المقصود لان المراد كونها مفسرة للنسبة * وأما نحو عندي ثلاثة من الرجال وخمس عشرة من النساء فعلى حذف المعدود اي ثلاثة افراد من الرجال وخمس عشرة واحدة من النساء * واعلم ان التمييز يوافق الحال في كونه اسماً نكرة فضلة منصوبة رافعة للإبهام . ويخالفها في كونه جامداً مفسراً للذات لا يتعدد ولا يتقدم على عامله ولا يكون جملة او شبيهاً . بخلاف الحال في ذلك كله كما علمت



باب المجرور بالاضافة

فصل

في الاضافة المعنوية

وَمَا أُضِيفَ اسْمٌ إِلَيْهِ خَفِضًا
بِهِ لِحَقِّ طَلَبٍ قَدْ اقْتَضَى
وَهُوَ عَلَى نِيَّةٍ مَعْنَى حَرْفِ جَرٍّ
لِذَلِكَ قِيلَ إِنَّ لِلْحَرْفِ الْأَثَرَ

اي ان ما اضيف اليه اسمٌ يُخَفِّضُ بذلك الاسم المضاف لانه يطلب المضاف اليه طلباً لازماً من حيث انه منسوب اليه كما يطلب المبتدأ الخبر من حيث انه محكوم عليه به وذلك هو حق العامل * والاضافة تكون على نية معنى حرف الجر لان غلام زيد بمعنى الغلام الذي لزيد . ولذلك قيل ان المضاف يعمل في المضاف اليه لانه قد تضمن معنى حرف الجر فقوي به على العمل * وعلى كلا القولين لا يكون العامل في المضاف اليه الا المضاف وهو الصحيح بدليل اتصال الضمير به كغلامي والضمير لا يتصل الا بعامله . وهو مذهب سيويه وعليه الجمهور

فَإِنْ يَكُنْ جِنْسًا لَهُ فَالْحَرْفُ مِنْ
وَالظَّارِفُ فِي وَالْغَيْرُ اللَّامُ ضَمِنْ
كَثُوبٍ خَزٍ وَصَلَوَةِ الْعَصْرِ
وَعَبْدُ زَيْدٍ بَاتَ عِنْدَ عَمْرٍو

اي فان كان المضاف اليه جنساً للمضاف كثوب خزٍ فالاضافة بمعنى من . او ظرفاً له

كصلوة العصر فبمعنى في . والّا فبمعنى اللام تحقيقاً حيث يمكن اظهارها كعبد زيد .
او تقديرًا حيث لا يمكن كعند عمرو . فان عند لا يمكن اظهار اللام معها في اللفظ
غير انها تنوي في المعنى باعتبار افادة الاختصاص الذي هو مدلولها وصحة اظهارها مع
ما يرادف عند كمكان ونحوه * واعلم ان كون الاضافة على معنى الحرف لم يؤثر شيئاً
في اقتضاء البناء لان المضاف اليه بمنزلة التنوين من المضاف كما ستعلم ولا بناء مع
التنوين لانه علم التمام . ولذلك اذا حذف المضاف اليه من اللفظ غير متوحي الذكر
وجب بناء المضاف كما سيجي *

وَنُكِرَ الْمُضَافُ تَنْوِينًا وَمَا أَشْبَهُهُ مِمَّا بِهِ قَدْ تِمَّ

اي ان المضاف لا يقبل التنوين ولا ما اشبهه مما تتم به الاسماء وهو نون التثنية
والجمع وما ألحق بهما . فاذا أريدت اضافة الاسم جرّداً من كل ذلك كغلام زيد
وجبلي نعمان ومسلمي مكة وقس عليه * وذلك لان الاسم يتم بالمضاف اليه كما يتم
بهذه المذكورات فلا يجمع بينها وبينه لئلا يكون قد صار للاسم تمامان وهو منكر *
واعلم ان التنوين الذي يحذف من المضاف إما ملفوظ كما في نحو غلام زيد وإما
مقدّر كما في نحو دراهم زيد . وكذلك النون كما سيأتي في بابيهما ان شاء الله تعالى
وَمَا إِلَى مَعْرِفَةٍ أَضِيفَ قَدْ عُرِفَ وَالْعَكْسُ بِتَخْصِصٍ وَرَدَ
وَالْبُكْلُ يَأْبَى أَل لَتَعْرِيفٍ يَجِبُ أَيْضاً وَكَوْنِ الْأَعْرِفِ الَّذِي نُسِبَ
اي ان المضاف الى معرفة يتعرف بواسطتها كما في غلام زيد والمضاف الى نكرة
يتخصّص بها كما في ثوب خز . وبهذا الاعتبار تُسَمَّى هذه الاضافة معنوية لانها تفيد
امراً معنوياً وهو التعريف او التخصيص بخلاف اللفظية كما ستعرف * وكل واحد
من هذين المضافين لا يقبل دخول أَل عليه مطلقاً لانها مع المعرفة تقتضي تعريفاً
آخرو مع النكرة تقتضي كون المنسوب أعرف من المنسوب اليه . وكلاهما ممتنع

وَحَيْثُمَا تَتَّحِدُ الذَّاتُ فَلَا إِضَافَةَ فَإِنْ أَضِيفَ أَوَّلًا

اي ان الاضافة لا تقع حيث تتحد الذات بين الاسمين كالمترادفين والصفة والموصوف
ونحو ذلك . لان كل واحدٍ منهما يكون هو نفس الآخر فيكون منسوباً الى نفسه

والمنسوب لا بد ان يكون منسوبا الى غيره * وأما ما ورد من ذلك نحو سعيد كرز
وبقلة الحمقاء وأخلاق ثياب فعلي تأويل أن المراد بالمضاف في الاول هو المسمى
وبالمضاف اليه الاسم الدال عليه . فاذا قيل جاء سعيد كرز كان كأنه قيل جاء
مسمى هذا الاسم . وأن الاضافة في الثاني الى محذوف قد وُصِف بالصفة المذكورة
اي بقلة الحجة الحمقاء . وأن الصفة في الثالث قد قُدِّمَت وجُعِلَت نوعاً مضافاً الى الجنس
فصار كثوب خز ونحوه

وَقَدْ يُضَافُ لِإِشْتِرَاكِ عِلْمٍ مُنْكَرًا كَمَا يُضَافُ الْمُبْهَمُ

اي ان العلم قد يُضَافُ مَتَوَيِّ التَّنْكِيرِ كما تُضَافُ التَّكْرَارَاتُ الْمُبْهَمَةُ . وذلك يكون لوقوع
الاشتراك فيه فيُضَافُ الى ما يُمَيِّزُهُ عما يشاركه في التسمية كمازن ربيعة تميزاً له عن
مازن قيس ومازن تميم . ومن ذلك قول الشاعر

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَارِاسِ زَيْدُكُمْ بَايِضٌ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ بَيْمَانٍ
وقد يُضَافُ الى ما اشتهر به كزيد الخيل ومجنان الفصاحة وغير ذلك . وهو كثير في
كلام العرب

وَأَعْرَبُوا كَالْأَوَّلِ الثَّانِي لَدَى حَذَفٍ مُنَابًا كَسَّاتُ الْبَلَدَا

وَجَرٌّ مَعَ عَطْفٍ عَلَى الْمِثْلِ كَمَا كُلُّ قَتَّى يَحْمِي وَلَا دَارٍ حِمَى

اي ان المضاف اليه يُعْطَى اعراب المضاف المحذوف لئلا يَنَابَهُ عَنْهُ كما في المثال . فان
اصله سالت اهل البلد فلما حُذِفَ المضاف أُقِيمَ المضاف اليه مقامه فاعطي حكمه في
الاعراب * ومن هذا القبيل قولهم تفرقوا ايادي سبا اي مثل ايادي سبا فنصبوا ايادي
لتزيلها منزلة المضاف المحذوف وجعلوها حالاً كما ترى مع كونها معرفة باضافتها الى سبا
وهو علم لبعض ملوك اليمن * فان كان المضاف المحذوف قد عُطِفَ على مثله في اللفظ
والمعنى بقي عمله في المضاف اليه لقيام حرف العطف مقامه كما في المثال . فان
الاصل فيه ما كُلُّ قَتَّى يَحْمِي وَلَا كُلُّ دَارٍ حِمَى فحُذِفَ المضاف وبقي المضاف اليه
مجروراً كما كان قبل حذفه . وعلى ذلك قولهم ما كُلُّ سُدَاةٍ تَمْرَةٍ وَلَا يِضَاءُ شَحْمَةٍ
اي ولا كل يضاء . وقول الشاعر

وَلَمْ أَرْ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتْرُكُهُ الْقَتَى وَلَا الشَّرَّ يَأْتِيهِ أَمْرٌ وَهُوَ طَائِعٌ

اي ولا مثل الشر * والغالب في ذلك ان يكون بعد التني كما رأيت او بعد الاستفهام
كقول الشاعر

أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٌ تَوَقَّدُ فِي اللَّيْلِ نَارًا

اي وكل نار * غير ان ذلك ليس شرطاً فيه خلافاً لبعضهم

وَحَذَفُوا ثَابٍ فَأَبَقُوا أَوَّلًا بِجَالِهِ كَأَقْصِدُ أَخَا وَابْنِ الْعَلَا

اي انهم يحذفون المضاف اليه فيتركون المضاف على حاله اي مجرداً من التنوين ونحوه
كما كان مع ذكر المضاف . وذلك يكون غالباً اذا عطف عليه مضاف الى مثل المحذوف
لفظاً ومعنى كما في المثال — لان ذلك يجعل المحذوف في قوة المنطوق به . وعليه

قول الراجز

قَبْلَ وَبَعْدَ كُلِّ قَوْلٍ يُغْتَنَمُ حَمْدُ الْإِلَهِ الْبَرِّ وَهَابِ النِّعَمِ

وقول الشاعر

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَمْرًا بِهِ بَيْنَ ذِرَاعِي وَجِبَةِ الْأَسَدِ

وقد يكون المعطوف غير مضاف كقول الراجز

طَلَقْتُ آمَالِي فَعَمَّتِ النِّعَمُ بِمَثَلِ أَوْ اتَّقَعَ مِنْ وَبْلِ الدِّيمِ

اي بمثل وبل الديم او اتقع منه * واعلم ان المضاف يكتسب من المضاف اليه اموراً
شئياً . منها التعريف والتخصيص كما مر آنفاً . ومنها التخفيف ورفع القبح كما سيأتي في
الاضافة اللفظية . والظرفية نحو صمت كل يوم . والمصدرية نحو لا تميلوا كل الميل .
والصدارة نحو ابن من أنت . والاعراب كما سيأتي في باب العدد . والبناء كما سيأتي

في هذا الباب

فصل

في ما يلزم الاضافة

وَكُلُّ نَاقِصِ الدَّلَالَةِ التَّزَمُ مِمَّا يُضَافُ أَنْ يُضَافَ فَاسْتَمَ

فَإِنْ يَفُتْ ذَلِكَ لَفْظًا يَعْتَمَدُ مَعْنَى كَكُلِّ قَامَ أَيُّ كُلِّ أَحَدٍ

اي ان كل ما كان ناقص الدلالة على ما يراد به من الاسماء التي تقبل الاضافة

كل وبعض ونظائرهما يلزم الاضافة لنتم دلالة بها نحو كل نفس ذائقة الموت وبعض
الظن اثم * فان لم تكن الاضافة لفظاً كما رأيت فلا بد ان تكون معنى كما في المثال

وَمَا لِمَا غَايَرَ أَوْ مَائِلَ مِنْ تَعْرِفٍ لِعُمُقٍ إِيَّاهُمْ ضَمِينٌ

اي ان ما دل من هذه الاسماء على المغايرة كغير وسوى او على المائلة كمثل وشبه
لا يتعرف باضافته الى المعرفة لتوغلها في الإيهام نحو رأيت رجلاً غير زيد وامرأة مثل
هند . فان كلا منهما لا يزال مجهولاً لانه لا يختص بذات معينة ولذلك صح ان
تُنعت به النكرة كما ترى

وَمَا تُضِفُ مَعْنَى فَتَوِي الْمَعْنَى فَقَطْ كَقُمْنَا فَوْقُ ضَمًّا بَيْنِي
وَهُوَ الْجِهَاتُ أَلَسْتُ دُونَ وَعَلُ غَيْرُ وَحَسْبُ قَبْلُ بَعْدُ أَوَّلُ

اي ان ما اضيفته معنى من هذه الاسماء ونويت معنى المضاف اليه فقط دون لفظه
يبنى على الضم كما في المثال . وعليه قول الراجز أقب من تحت عريض من عل . وقول

الشاعر

اذا انا لم اومن عليك ولم يكن لِقَاؤُكَ الْآمِنْ وَرَاءَهُ وَرَاءَهُ

وقول الآخر

جواباً به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسأل

ومن ذلك قراءة السبعة لله الامر من قبل ومن بعد . وقول الشاعر

لعمرك ما ادري واني لأوجل على ايننا تعدو المنية أول

فان المضاف اليه قد حذف لفظه مع جميع هذه الاسماء ونوي معناه لان المعنى
أقب من تحته ومن وراء حجاب ولا غيره وهلم جرأ * ويقال لها الغايات لانها لما
حذف المضاف اليه غير منظور الى لفظه صارت غاية ينتهي اللفظ بها

وَإِنْ نُوي اللَّفْظُ فَكَأَلْمُضَافِ فِي اللَّفْظِ مُعَرِّبًا بِلاَ خِلَافٍ

اي فان نوي لفظ المضاف اليه ايضاً جرت هذه الاسماء مجرى المضاف لفظاً فتعرب
غير متونة كانه قد ذكر معها لانه مقدر الوجود والمقدر كالمذكور . وعليه قراءة
بعضهم من قبل ومن بعد بالكسر اي من قبل الغلب ومن بعده . وقول الشاعر

ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفّت مولى عليه العواطف
اي من قبل ذلك * واعلم ان هذه الاسماء قد تخرج عن اصلها فتقطع عن الإضافة
مطلقاً منوثة التنكير وحينئذ تعرب منوثة كسائر الاسماء المفردة وعلى ذلك قول الشاعر
فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الفرات

وقول الآخر

ونحن قتلنا الأزداً أزد شنوة فما شربوا بعداً على لذة خمر
اي وكنت في الزمان المتقدم وما شربوا في الزمان المتأخر من غير اعتبار القبيلة
والبعدية بالنسبة الى شيء بعينه . وهكذا في البوادي * واعلم ان من هذا القيل عوض
وهي ظرف للزمان المستقبل . فانها تعرب اذا أضيفت كقولهم لا افعله عوض العائضين
اي دهر الداهرين . وتبنى على الضم في الاشهر اذا قطعت عن الإضافة وعليه قول الشاعر
رضيحي لبان ثدي أم تحالفا بأصم داج عوض لا تفرق
واكثر ما تستعمل مع القسم كما في البيت

فصل

في المضاف الى ياء المتكلم

ما صحَّ والشبه له الكسر ان تُصِفَ لِيَاءٍ وَأَدْغِمَ غَيْرُهُ إِلَّا الْأَلِفَ
اي ان آخر الاسم الصحيح كغلام والشبه به وهو ما قبل آخره المعتل حرف ساكن
كدلوظني يكسر اذا أُضيف الى ياء المتكلم لمناسبتها . وأما غيره فان كان واواً
او ياءً أدغم فيها مقولاً كهؤلاء بني . او سالماً كجاء قاضي وضربت غلامي . وان كان
الف لم يتغير كفتاي وغلامي

«وَالْيَاءُ بَعْدَ الْكُسْرِ طَوْعًا تَفْتَحُ وَذَاكَ قَبْلَ سَاكِنٍ يُجْجِ»
«فَإِنْ أَتَتْ بَعْدَ سَكُونٍ قُضِيَ بِهِ لِدْفَعٍ سَاكِنٌ نَقِيًّا»

اي ان ياء المتكلم المضاف اليها اذا كان ما قبلها مكسوراً يجوز فيها الفتح بناءً على ان
التحريك هو الاصل في وضع الحروف المفردة وعلى ذلك قول الشاعر
أيا رب ليلى انت ربي وربها فحمل عليها بعض ما في فؤادها

الأن السكون فيها هو الأشهر والأكثر في الاستعمال لانه أخف في اللفظ وهو اصل البناء * وذلك ما لم يقع بعدها ساكن نحو مررت بخليجي التاجر فيترجم الفتح حرصاً على بيانها ودفعاً لتوهم كون المضاف اليها مضافاً الى ما بعدها في بعض الصور كما ترى * وأما اذا كان ما قبلها ساكناً فالفتح فيها واجب دفعاً لالتقاء الساكنين فيقال جاء فتاي وغلاماي وبسطت كلتا يدي وأرغمت أنوف حاسدي بفتحها في الجميع * واعلم ان ما قبل الحرف المدغم في الياء ان كان مضموماً كسر وان كان مفتوحاً بقي على فتحه . فاذا أضيف بنون ومُصطفون قيل بني بكسر النون ومُصطفني بفتح الفاء

فصل

في ما يضاف الى الجملة

يُضَافُ لِلْجُمْلَةِ ذَاتِ الْخَبَرِ ظَرْفٌ عَلَى تَأْوِيلِهَا بِالمَصْدَرِ
وَذَلِكَ فِي حَيْثُ وَإِذْ لَمَّا إِذَا يَلْزِمُ حَتْمًا وَلِذَا تَبْنَى كَذَا

اي ان بعض الظروف يضاف الى الجملة الخبرية على تأويلها بالمصدر كما ستري . وذلك يجب في حيث من ظروف المكان وإذ ولما واذا من ظروف الزمان . وهي تلزم البناء وجوباً لافتقارها لللازم الى الجملة * غير ان منها ما يضاف الى الجملتين وهو حيث واذا . ومنها ما يختص بالفعلية وهو لَمَّا وإِذَا . فيقال جلست حيث جلس الشيخ ونزلت حيث الأمير نازل . وقت اذ قام زيد وفرت إذ القوم غافلون . واتيت لَمَّا أتى عمرو . وأركب اذا ركب الجيش * غير ان الغالب في حيث ان تضاف الى الجملة

الفعلية . وقد يقع بعدها الاسم المفرد كقول الشاعر

ونطعنهم حيث الحبي بعد ضربهم بيض المواضي حيث لي العائم
وهو هناك مبتداً محذوف الخبر على الصحيح * والغالب في إذ ان تضاف الى الماضي

وقد تضاف الى المضارع كقول الآخر

اذ تستيك بذي غروب واضح عذب مقبلة لذيذ المطعم

وأما لَمَّا واذا فلا تُشْعَمَلُ الاولى منهما إلا مع الماضي ولا الثانية إلا مع المستقبل * واعلم انهم اشترطوا كون الجملة خبرية في هذا المقام لكون مضمون الخبرية حاصلًا في الوجود فتصح النسبة اليه بخلاف الانشائية * والتزموا تأويلها بالمصدر لتكون الاضافة

في الحقيقة الى المفرد على حكمها . غير ان هذه الظروف تأوّل ايضاً معها بما يرادفها من الظروف المتصرفّة لتصحّ اضافتها الى المفرد . فيُقَدَّر في جاست حيث جاس الشيخ مكان جلوسه . وفي قت اذ قام زيد حين قيامه . وقس البواقي

وَرُبَّمَا يَقْفُو لَدُنْ حَيْثُ وَفِي مَذْ مِنْذُ ذَاكَ تَارَةً قَدْ أَقْنِي
اي انهم ربّما اضافوا لَدُنْ ايضاً الى الجملة كما تضاف حيث اليها وتلي ذلك قوله صريع غواب راقن ورُقْنَه لَدُنْ شَبَّ حتى شاب سود الدواب ومُسمِع قطعها عن الاضافة لفظاً مع غُدوة فقط منصوبة بعدها على اضممار كان مع اسمها في المختار وعليه قول الآخر

وما زال مهري مزجر الكلب منهم لَدُنْ غُدوة حتى دنت لغروب
اي لَدُنْ كان الوقت غُدوة . او مرفوعة على اضممار كان التامة اي لَدُنْ كانت غُدوة . وذلك مع جواز جرّها على الاصل وهو اصح وجوهها * ولَدُنْ مبنية على السكون مطلقاً لشدة توغلها في شبه الحرف لانها تلزم استعمالاً واحداً وهو الظرفية وابتداءً الغاية . ولا يُتصرّف فيها بشيء مما يُتصرّف به في غيرها من الظروف فلا تقع خبراً ولا صفة ولا صلة ولا حالاً . ولذلك بُنِيَ مع الاضافة الى المفرد ايضاً * وأما مَذْ ومُنْذُ فتضافان تارة الى الجملة نحو ما رأيتُه مَذْ رَحَلَ الحي وتارة الى المفرد في قول نحو ما رأيتُه مَذْ يومين . ونُقْطَعَانِ عن الاضافة لفظاً فيرفع المفرد بعدهما خبراً عنهما على الاصح فيقال ما رأيتُه مَذْ يومان . وسيأتي تمام الكلام عليهما في باب حروف الجر * وهما مبنيتان الاولى على السكون والثانية على الضم لموافقتهما مَذْ ومُنْذُ الحرفيتين لفظاً ومعنى ولذلك استصحب هذا البناء في جميع مواقعهما

وَمِثْلُهُمْ صُرِفَ مِنْ ذِي الزَّمَنِ يُضَافُ طَوْعاً وَكَذَلِكَ قَدْ بُنِيَ
اي ان المِثْلَهُم المتصرف من ظروف الزمان تجوز اضافته الى الجملة . وهو يشمل ما لا اختصاص له بالته كالحين والوقت . وما له اختصاص ما كاليوم والليلة . فيقال جئت يوم جاء زيد واقدمت حين الجيش منهزم على تأويل يوم مجيء زيد وحين انهزام الجيش كما مرّ . غير ان ما أُريد به الماضي يكون بمنزلة اذ فتجوز اضافته الى الجملتين كما رأيت . وما أُريد به المستقبل يكون بمنزلة اذا فيختص بالفعالية نحو ما ذهب حين يذهب القوم لانها لا تدخل على الاسماء . واجاز بعضهم اضافته الى الاسمية

المشتملة على معنى الاستقبال نحو يوم هم على النار يُفْتَنُونَ اكتفاءً بالمناسبة في المعنى *
ولما كانت هذه الظروف تضاف الى الجملة جوازاً كان يجوز فيها الاعراب على الاصل
لعدم لزوم الافتقار. والبناء لقصد المشاكلة لان الجمل كلها مبنية * ولما كان الاصل
في اعراب الظروف النصب كان بناءً وها على الفتح للمناسبة بين حركة الاعراب وحركة
البناء * واعلم ان هذه الظروف تُضاف الى اذ فتجري معها هذا المجرى وعليه قرئ من
عذاب يومئذٍ مجزاً يوم على الاعراب وفتح على البناء * وحملت عليها مثل وغير
لمشابهتهما لها في الابهام. وذلك اذا اضيفتا الى ما وأن وأن المصدريات نحو انه لحق
مثل ما أنكم تنطقون وكقول الشاعر

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حماة في غصون ذات أوقال
وذلك لانهما حينئذٍ تكونان مضافتين الى المصدر المسبوك من الجملة كما في اضافة
الظروف. وعلى ذلك روي البيت وقرئت الآية برفع مثل وغير على الاعراب وفتحهما
على البناء

وَأَخْتَرْنَا مَا الْفِعْلُ مَبْنِيًّا بِلِي خِلَافَ مَا بِمُعَرَّبٍ وَأَسْمٍ تَلِي
اي انه يُخْتَارُ بناءً الظرف المضاف الى الجملة النعلية والمصدرة بفعل مبني. وهو يشمل
ما كان بناؤه اصلياً كما في قول الشاعر

على حين عابت المشيب على الصبا وقلت أَلَمَّا اصْحُ والشيبُ وازعُ
وما كان بناؤه عارضاً كقول الآخر

لَا جُنْدِيَّتَ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحْلِمًا على حين يستصبين كل حليم
بمخلاف الجملة المصدرة بالنعل المعرب كقول الآخر
اذا قلت هذا حين أسلو يهيجني نسيم الصبا من حيثما يطلع الفجرُ
والجملة الاسمية كقول الآخر

أَلَمْ تَعْلِي يَا عَمْرُوكَ اللَّهُ أَنِّي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلُ
فان الاعراب فيهما ارجح في اختيار الاكثرين طلباً للمناسبة بين المتجاورين * واعلم
انه لا فرق في صدر الجملة الاسمية بين ان يكون معرباً كما رأيت او مبنياً نحو يوم
هم يارزون لان الاسم وان كان مبنياً لفظاً معرباً حكماً بمخلاف الفعل * والمراد
بالظرف هنا اسم الزمان مطلقاً لا المفعول فيه فقط. ولذلك يجري هذا الاستعمال في

المنصوب على الظرفية وغيره كما رايت في الامثلة * ويُشترط في الجملة مع كونها خبرية ان لا تكون مشتقة على ضمير يعود الى المضاف فلا يقال جئت يوم جاء زيد فيه لانها في تقدير المصدر كما علمت فلا يعود منها ضمير الى المضاف كما لا يعود اليه ضمير من المصدر المضاف اليه * واذا صدرت الجملة المضاف اليها بحرف نفي نحو يوم لا تملك نفس لنفس شيئاً بقي المضاف معها على حكمه في الاعراب والبناء . فان كان الحرف لا النافية للجنس كقولهم اتيتك يوم لا حر ولا برد جاز في اسمها الفتح على البناء . والرفع على الغائها او افعالها عمل ليس . والجر على اعتراضها بين المتضايقتين

فصل

في الاضافة اللفظية

وَعَامِلُ الْوَصْفِ إِلَى الْمَعْمُولِ قَدْ أُضِيفَ تَخْفِيفًا بِمَا اللَّفْظُ فَقَدْ اي ان العامل من الوصف وهو ما ليس بمعنى الماضي يُضاف الى معموله كضارب زيد الآن او غداً تخفيفاً للفظ بما يُفقد منه لاجل الاضافة من التنوين وغيره كما سيأتي . ولذلك يُقال لها الاضافة اللفظية * فان أُريد به الماضي كبارئ الوجود كانت الاضافة معنوية لان الوصف غير عامل كما ستعلم فلا يلحقه ما يُخفف بحذفه * واما ما أُريد به الاستمرار كحامي العشيرة فان اعتبر فيه جانب الماضي فهي معنوية او جانب الحال او الاستقبال فلفظية . وهو المختار * واعلم ان المراد بالوصف المذكور هو اسم الفاعل كما مر . والصفة المشبهة به كحسن الوجه . واسم المفعول كمضروب الغلام . غير ان الصفة المشبهة لا تكون اضافتها اللفظية لانها لا تعين للماضي بخلاف صاحبها ولذلك يجمعان الطرفين * واختلفوا في اضافة المصدر وافعل التفضيل كضرب اللص وافضل القوم . والمختار عند الاكثرين انها معنوية وهو مذهب سيبويه * واما الوصف الذي لا يُراد به معنى الفعل نحو كاتب القاضي ومملوك الامير فلا خلاف في كون اضافته معنوية لانه قد جرى مجرى الاسماء الموصوفة * واختلف في تقدير الحرف هنا والظاهر انه لا يقدر اذ لا معنى له ولا سبيل الى اظهاره وهو اختيار اكثر المحققين

وَهُوَ عَنِ التَّنْكِيرِ لَمْ يَحْوَلْ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ الْمَنْفَعِلِ

اي ان هذا المضاف لا يزال نكرة ولو أُضيف الى المعرفة كضارب زيد ولذلك جاز

وصف النكرة به نحو هذا عارضٌ مُعْطَرِنَا . وذلك لأنه في حكم المنفصل عن المضاف إليه باعتبار الضمير المستتر فيه فإنه لو برز لكان فاصلاً بينهما لفظاً . والتعريف إنما يستفاد من اتصال المضاف بالمضاف إليه واتحادهما كما في الإضافة المعنوية ولذلك يُقال لها الحقيقية والمحضة بخلاف هذه

وَلَمْ يُضَفْ إِذْ لَيْسَ مَا يُخَفَّفُ لَفْظًا وَلَوْ فِي الْوَهْمِ مِمَّا يُحَذَفُ
فَأَمْتَعَ الضَّارِبُ زَيْدًا وَقُبِلَ كَالضَّارِبِ زَيْدٍ لِنُونٍ قَدْ خُزِلَ

أي أن هذه الإضافة لا تجوز إذا لم يحصل بها تخفيف للفظ ولو في النية كما نحو ضارب زيد فإن في ضارب تنويناً مقدراً يُنَوَّى حذفه كما سيأتي في موضعه . وذلك لأنها إنما استعملت للتخفيف فإذا لم يحصل بها تخفيف امتنع استعمالها . ولذلك لا يجوز أن يقال الضارب زيد لأن الضارب لم يكن منوئاً فحذف تنوينه . بخلاف نحو الضارب زيد والقائلي بكر فإنه يجوز لحصول التخفيف بحذف نون التثنية في الأول ونون الجمع في الثاني كما ترى

وَمَا أَتَى كَالْحَسَنِ الْوَجْهَ طَرِخَ مِنْهُ ضَمِيرٌ فَهُوَ إِذْ ذَاكَ يَصْحُ
وَقِيلَ تَخْلِيصًا مِنَ الْقُبْحِ ارْتَكَبَ لِفَوْتِ رَبِّطٍ أَوْ تَكْلُفٍ يَجِبُ

أي أن ما كان كالحسن الوجه في كون المضاف صفةً مشبهةً مقترنةً بآل والمضاف إليه معمولاً لها تصح إضافته بناءً على أنه قد حذف منه ضمير لأن أصله الحسن وجهه فُخِفَ بحذف الضمير واستتارهِ في الصفة وإن خلفته آل فإنها اخفت من الضمير لأن العبرة بها باللام فقط وهي حرف ساكن والضمير كلمة متحركة * وقيل إنهم يرتكبون إضافته بخلاف القاعدة لأنه على تقدير رفع الوجه تخلو الصفة من ضمير الموصوف فيفوت ارتباطها به . وعلى تقدير نصبه يحتاج إلى تكلف تشبيهه بالمتعول به إجراءً للصفة اللازمة مجرى المتعدية وكلاهما فيصح في الصناعة . فإذا أُضِيفَ تَخَلَّصَ من كل ذلك والله أعلم

وَالضَّارِبُ الْعَبْدُ عَلَيْهِ حِيلًا كَالْعَكْسِ فِي النَّصْبِ بِهِ فَأَعْتَدَلَا

اي ان اسم الفاعل المقترن بـ **أَل** حُمِلَ على الصفة المشبهة في الاضافة الى معموله نحو الضارب العبد كما حُمِلَت عليه الصفة المشبهة في النصب بها نحو الحسن الوجه لما بينهما من المشابهة كما سيأتي في موضعه * وبهذا الاعتبار اجازوا اضافته وان لم يكن فيه وجه لتسوية الاضافة طلباً للمعادلة بينهما في حمل كل واحد منهما على الآخر بخلاف اصله كما ترى

وَالضَّارِبِ خَفَّ لَوْصَلِ الضَّمِيرِ وَقِيلَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُنْكَرِ
اي ان اسم الفاعل المفرد المعرف بـ **أَل** تصح اضافته الى الضمير المتصل كالضاربين باعتبار ان الضمير كان منفصلاً قبل الاضافة فكان يقال الضارب أياني لان المعنى يقتضي النصب وهو الضمير المختص به . فنحذف اللفظ يجعله متصلاً ولذلك جازت الاضافة * وقيل ان النكرة هي الاصل في جواز الاضافة باعتبار حذف التنوين منها ثم حُمِلَت عليها المعرفة كما حُمِلَ الضارب الرجل على الحسن الوجه . والاول هو المختار عند المحققين

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ أَل هُنَا لَمْ تَمْتَنِعْ إِذْ لَيْسَ تَعْرِيفٌ إِلَيْهَا يَجْمَعُ
وَالْتَزَمُوا أَنْ تَلْتَقِيَ فِي الْأَوَّلِ مَعَ مِثْلِهَا فِي مَا يَلِي أَوْ مَا يَلِي
اي ان دخول **أَل** على المضاف لم يمتنع في هذه الاضافة لانها لا تفيد تعريفاً فلا يجمع معرفاً فان على معرف واحد كما في المعنوية . غير انهم التزموا ان يكون المضاف اليه ايضاً مقترناً بها كالضارب الرجل للمشكلة بينهما . وقيل لان الاصل في هذه المسئلة هو الصفة المشبهة وقد اشترط ذلك فيها لان النصب بها لا يقبح الا مع المعرفة لاستلزامه التكلف المذكور آنفاً بخلاف النكرة كما ستعلم . ولما حُمِلَ غيرها عليها في الاضافة جرى مجراها في ذلك ايضاً * غير انهم توسعوا في المسئلة فاجازوا خلوا المضاف اليه من **أَل** اذا اضيف الى مصحوبها كالضارب عبد الرجل والحسن وجه الغلام بناءً على قيام وجودها فيه مقام وجودها في ما اضيف اليه لانهما كالشيء الواحد . فان ابدت ايضاً كالضارب راس عبد الرجل امتنعت الاضافة لبعد التأويل المذكور * واعلم انهم اجازوا ايضاً ان يكون المضاف اليه مضافاً الى ضمير مصحوب **أَل** كالرجل الضارب غلامه وعليه قول الشاعر

الود أنت المستحقّة صفوه مني وإن لم أرج منك نوالا
وذلك لأن الضمير كناية عن الظاهر فكانه قد أضيف إليه * وجاز نحو الضارب
العبد وايد مع امتناع الاضافة الى المعطوف لان الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في
الاولا ومنه قول الآخر

الواهب المئة الهجان وعبيدها عودا تزجي خلفها اطفالها

وبناء على ذلك جاز الضارب الرجل وزيد. واما الضارب الرجل زيد فان قدرت
التابع بدلا لا يجوز لان ذلك يقتضي وقوعه موقع المبدل منه وان قدرته بيانا جاز
لانتفاء هذا المحذور * واعلم اننا اقتصرنا في هذه الابواب الثلاثة على ذكر معمولات
العوامل القياسية واما معمولات السماعية كالنواصب والحروف فسياتي الكلام على كل
واحد منها في بابها

كتاب الافعال

فصل

في حقيقة الفعل واقسامه

الفعل ما دل على معنى ضمن في نفسه بزمن وضعاً قرن
كقام ماض ويقوم حالا في أصله وكم استقبالا

اي ان الفعل هو اللفظ الذي يدل على معنى في نفسه مقترن وضعاً بالزمان ماضياً
كقام او حالاً كيقوم او مستقبلاً ككم . فلا يشكل بنحو الغدو والرواح المراد بهما
الذهاب صباحاً في الاول ومساءً في الثاني لان الزمان الذي يقترن به مدلولها ليس
من هذه الازمنة . ولا بالافعال المتسلخة عن الزمان والاسماء الدالة عليه لان ذلك
غير داخل في وضعها كما عرفت في تعريف الاسم * وانما قيدنا دلالة المضارع على الحال
بكونها في الاصل لانه يحتمل الاستقبال ايضاً لكنه موضوع للحال على الاصح كما ان
الماضي موضوع لما مضى من الزمان والامر لما سيأتي * واعلم المضارع قد يستعمل
للدوام فيجمل الازمنة الثلاثة نحو الله يحيي ويميت . وكل ذلك انما يكون عند تجرده
عما يقتضي زماناً معيناً نحو يوم اموت ويوم ابث حياً . او اداة كالم وليس ولن فانه

ينصرف مع الأولى الى الماضي ويشعين مع الثانية للحال ومع الثالثة للاستقبال كما سيأتي * واختلف في افعال الانشاء الايقاعي كبعث والخيار انها تنصرف الى الحال اذ لا بد من وقوع مدلولها فيه * واما افعال الانشاء الطلبي نحو غفر الله لك ويرحمك الله فلا خلاف في تضمينها زمان الاستقبال

وَالْأَوَّلُ الْمَاضِي وَمَا وَرَاءَهُ مُضَارِعٌ وَالْأَمْرُ مَا أَقْنَاهُ
وَتَقْصِلُ الثَّانِي كَقَمْتُ الْأَوَّلَا وَالسَّيْنُ نَحْوُ سَيَقُومُ مَا تَلَا
وَالْأَمْرُ مَعْنَاهُ وَيَا الْمُفْرَدَةُ مَعًا كَقُوِي فَأَدْرَ لَا عَلَى حَدِّهِ

اي ان علامة الفعل الماضي قبول تاء الضمير في آخره نحو قمت. وعلامة المضارع قبول سين التنفيس في اوله نحو سيقوم. وعلامة الامر تضمينه معنى الامر وقبوله ياء المخاطبة المفردة في آخره معًا نحو قومي لا كل واحد منهما على حدة. لانه لو انفرد فيه معنى الامر تناول اسم الفعل كصة ونزال. ولو انفردت الياء تناول المضارع كتذهبين. فتامل

فصل

في إعمال الفعل

لِلْفِعْلِ حَتْمًا عَمَلٌ فِي مُفْرَدٍ أَوْ جُمْلَةٍ إِذْ هِيَ بِاسْمٍ تَبْدِي
وَكُلُّهُ يَرْفَعُ مَا قَامَ بِهِ وَمَا أَقْتَضَى أَيْضًا قَضَى بِنَصْبِهِ

اي ان كل فعل لا بد ان يكون له عمل في مفرد نحو قام زيد وضربت زيدا. او في جملة اسمية نحو كان زيد قائمًا وظننت عمرًا صادقًا. وكله يرفع ما قام به وينصب ما اقتضاه بعد ذلك كما رأيت * ولا يكون فعل بلا عمل لانه لا يفيد الا بانضمامه الى الاسم ومنى انضم اليه عمل فيه لا محالة

وَصَاحِبُ الْمَفْرَدِ مَا يُفِيدُ حُكْمَ حَدُوثٍ عَنْهُ لَا يَزِيدُ
فَإِنْ يَكُنْ حَدُوثُهُ اسْتَقْرًا فِي فَاعِلٍ فَلَا زِمَ كَفَرًا
أَوْ لَا فَذَلِكَ الْمُتَعَدِّي كَضَرَبَ وَرُبَّمَا أَزْدَادَ الْمُتَعَدِّي كَوَهَبَ

اي ان الفعل العامل في المفرد هو ما يفيد الحكم عليه بحدوث قد تعلق به ولا يزيد على ذلك كما سيأتي في بحث العامل في الجملة . فان كان ذلك الحدث قد استقر في نفس الفاعل كقوله زيد فالفعل لازم . وان كان قد تجاوزه الى غيره كضرب زيد عمراً فهو متعد . وربما ازداد تعديه فتجاوز الى آخر ايضاً كقوله زيد عمراً درهماً . وفي ذلك تفصيل سيأتي

فَانْصَبَ بِهِ وَتَرَا وَشَفَعَا اِنْ تَرَدَّ كَلَّا وَاِلَّا دَعَا اَوْ اَنْصَبَ مَا قُصِدَ
فَحَالَ نَحْوَ الْفُرْسِ تَغْزُو وَالْعَرَبُ تُعْطِي وَتُعْطِي الْوَفْدَ وَتُعْطِي الْذَّهَبَ
اي فانصب بالفعل المتعدي واحداً كما في نحو ضربت زيدا . او اثنين كما في نحو وهبت زيدا درهماً . وذلك اذا قصدت الاخبار عن تعلق الفعل بالجميع * فان قصدت الاخبار عن مجرد حدوث الفعل عن فاعله من غير اعتبار تعلقه بالمفعول اصلاً فترك المنصوب بأميره كقولك الفرس تغزو والعرب تعطي بناءً على ان المراد اثبات الغزو والاعطاء لفاعليهما من غير نظر الى من يغزي او يعطي * فان قصدت احد المفعولين فاذكر ما قصدته واترك الآخر كقولك العرب تعطي الوفد من غير اعتبار ما تعطي . او تعطي الذهب من غير اعتبار من تعطيه * وعلى هذا يصير المتعدي لازماً والمتعدي الى اثنين متعدياً الى واحد كما رأيت وهذا من المباحث البيانية

وَأَسْتَنْبِطُ الْمَفْعُولُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ بِصِيغَةٍ تُبَدِّلُ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ
فِتَعْدَى لَازِمٌ وَيَكْتَسِبُ آخَرُ مَا عُدِّي كَأَبْطَلْتُ الْكَذِبَ

اي ان المفعول قد ينشأ بتحويل بعض صيغ الفعل الى بعض . وذلك يكون في الفعل الثلاثي بتحويله الى وزن أفعَلَ او فَعَّلَ او فاعَلَ او استنعل نحو حضرت زيدا وقربته . وجالسته واستحسنته . او بادخال حرف الجر على الاسم الذي تعلق به الفعل نحو ذهبت بزيد اي اذهبته . وعلى ذلك يكون اللازم قد صار متعدياً كما رأيت * فان كان الفعل متعدياً بالاصالة اكتسب مفعولاً آخر نحو ألبست زيدا ثوباً وعلمته المسئلة وطارحته الشعر واستكتبته الرسالة وأريته العلم نافعاً ونبأته عمراً قادمًا . وعلى ذلك يكون المتعدي الى واحد قد تعدى الى اثنين والمتعدي الى اثنين قد تعدى

الى ثلاثة كما رأيت

وَصَاحِبُ الْجُمْلَةِ مَا دَلَّ عَلَى حُكْمٍ بِهِ عُلِقَ حُكْمٌ قَدْ تَلَا
وَذَاكَ بِالنَّسْخِ عَلَيْهَا قَدْ جَرَى فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى عَلَى مَا سَتَرَى
اي ان الفعل العامل في الجملة هو ما دل على حكم قد علق به حكم آخر بعده نحو
كان زيد قائماً . فإن كان قد دلت على حكم بامر وهو الكون في الزمان الماضي وهذا
الحكم قد علق به حكم بامر آخر وهو القيام الذي يدل عليه خبرها * وهي قد نسخت
حكم الجملة في اللفظ من جهة الإعراب لأنها قد رفعت المبتدأ معمولاً لها على الاصح
ونصبت الخبر . وفي المعنى من جهة الزمان لأنها قد نقلت الحال الى الماضي * وهكذا
في بقية الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر كل واحد بحسب مقتضاه كما منقف عليه
بالنفاصل ولذلك يقال لها النواسخ

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُسْتَعْمَلَةَ كَالْمُفْرَدَاتِ مِثْلَهَا فِي الْمَنْزِلَةِ
كَقُلْتُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَقَسَّ عَلَيْهِ مَا جَرَى مَجْرَاهُ

اي ان الجملة التي تستعمل كما تستعمل المفردات في وقوع الفعل عليها دفعة واحدة
تنزل منزلة المفرد في عمل الفعل فيها كذلك فتكون برؤيتها في محل الإعراب الذي
يقتضيه المقام نحو قلت لا اله الا الله . فان الجملة المحكية في محل النصب على المفعولية
كالمفرد الواقع مفعولاً به . بخلاف المنسوخة لان الناسخ يتعلق بكل جزء منها على
حدته لا يجمعون الجزئين معاً . وقس على ذلك كل ما جرى هذا المجرى من الجمل

باب النواسخ

فصل

في كان واخوانها

لِلْمُبْتَدَأِ رَفَعٌ وَنَصْبٌ لِلْخَبَرِ بِنَاقِصِ الْفِعْلِ عَلَى نَسْخِ الْأَثَرِ
كَانَ وَظَلَّ بَاتَ أَمْسَى أَصْبَحَ أَضْحَى وَصَارَ أَتَكَ زَالَ بَرِحَا

فَتِي دَامَ لَيْسَ وَهِيَ الْأَشْهَرُ وَمَا بِمَعْنَاهَا فَمَعَهَا يُذَكِّرُ

اي ان هذه الافعال ترفع المبتدأ وتنصب الخبر على انها قد نسخت ما كان لها من اثر
الابتداء والخبرية وجعلتهما معمولين لها وهو مذهب البصريين وعليه جمهور النحاة *
ويقال لها الافعال الناقصة لانها لا تثنى مع مرفوعها كلاماً الا بذكر المنصوب . بخلاف
الافعال التامة فان الكلام يتعقد معها بذكر المرفوع ويكون المنصوب بعد ذلك فضلة
خارجة عن نفس التركيب . ولذلك يعد المنصوب في هذا الباب وغيره من ابواب
النواحي ملحقاتاً بالفضلة لا فضلة كما علمت ذلك في محله * وهذه الافعال المذكورة هنا
هي اشهر ما ورد في هذا الباب . وقد ألحق بها ما كان بمعناها من الافعال نحو عدا
وراح وعاد ورجع وآخ وارتد وغير ذلك من الافعال التي لا تستغني عن الخبر
فتجري مجراها

وَالنَّفْيُ أَوْ شِبْهُهُ قَدْ لَزِمَا زَالَ وَشِبْهُهَا وَدَامَ وَصَلُ مَا
كَمَا بَرِحَتْ مُحْسِنًا وَلَا تَزَلْ بَرًّا وَصَلِ مَا دُمْتَ حَيًّا مَنْ وَصَلَ

اي ان زال وشبهها من هذه الافعال وهو انك وبريح وفتي يلزمها النفي لفظاً نحو ما
زال زيد عاكفاً او معنى نحو قلما يزال زيد مسافراً . وذلك لان هذه الافعال بمعنى
النفي فاذا نُفِيَتْ انقلب نفيها اثباتاً كما ستعرف * ويلحق بالنفي شبهه وهو الدعاء نحو
لا زلت سعيداً . والنهي نحو لا تزل صابراً . والاستفهام الا انكاري نحو هل يزال الغلام
جاهلاً * ويلحق بهذه الافعال وتي ورام اللتان بمعناها . قال الشاعر

فَأَرْحَامُ شَعْرِ يَتَصَلْنَ يَا بَدِ وَأَرْحَامُ مَالٍ لَا تَنِي تَقَطَّعُ

اي لا تزال تقطع . وقول الآخر

اِذَا رُمْتَ مِّنْ لَا يَرِيْمُ مَتِيْمًا سُلُوْا فَقَدْ اِبْعَدْتَ فِي رَوْمِكَ الْمَرِي

اي مَن لا يزال متيماً * واما دام فتلزمها ما المصدرية الظرفية موصولة بها نحو احسن
ما دمت حياً اي مدة دوامك حياً * واعلم ان الدعاء لا يكون الا بلا كما رأيت وهو
مذهب الجمهور . واما النفي فلا يكون بأداة معينة اتفاقاً . فيكون بالحرف كما مر . او
بالاسم نحو زيد غير بارح كريماً . او بالفعل نحو ليس ينفك عمرو مقياً * واجازوا
حذف حرف النفي اذا كان لا وكان الفعل مضارعاً واقعاً في جواب قسم نحو تالله

تَقْتَأُ تَذْكُرُ يَوْسُفَ اَي لَا تَقْتَأُ . وَهُوَ نَادِرٌ فِي الْاِسْتِعْمَالِ

وَصَرَّفُوا غَيْرَ الْاٰخِرَيْنِ وَمَا لَهُ لِمَا صَرَّفَ مِنْهُ رُسِيَا

اي انهم صرّفوا ما سوى دام وليس فانيهما لا تنصرفان . اَمَّا دام فلانها لا تقع الا صلة لما الظرفية وهذه الصلة يلتزمون فيها صيغة الماضي . واما ليس فلانها قد وضعت وضع الحرف في انها لا يفهم معناها الا بذكر متعلقها * واما غير دام وليس فمعه ما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخوانها فانه لا يستعمل منهن امر ولا مصدر . ومنه ما يتصرف تصرفا تاما وهو البواقي * وكل ما تصرف من هذه الافعال يعمل عمل ماضيها كقول الشاعر

قالت سلامة ما لجسمك شاجبا ولقد يكون على الشباب نصيرا

وقول الآخر

اقول له ارحل لا تُقيمَنَّ عندنا والافككن في السر والجهر مسلما

وقول الآخر

وما كل من يدي البشاشة كائنا . اخاك اذا لم تُلْفِهْ لك منجدا

وقول الآخر

يبدل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير

وهكذا في البواقي فقس على ما ذكرنا لم يذكر

وَيُنْكِرُ الْاِخْبَارُ بِالْمَاضِي فَإِنْ تَصَحُّبُهُ قَدْ فِي السِّتَةِ الْاُولَى اُذِنْ

اي انه ينكر الاخبار بالفعل الماضي عن هذه الافعال . وذلك لانها انما تدخل على الجملة لتدل على وقوع مضمونها في الزمان الماضي فان كان الخبر يدل على الماضي ايضا لم تكن حاجة اليها فيكون ذكرها عبثا . وهو مذهب الكوفيين * فان اقترن الماضي بقدر يؤذن في الاخبار به لانها تقربه من الحال الذي هو الاصل في اخبار هذه الافعال * وذلك انما يكون في السِّتَةِ الْاُولَى منها وهي كان وظل وبات وامسى واصبح واضمحى . فيقال كان زيد قد انطلق واضمحى الحي قد خلا وقس ما بينهما * واستثنى بعضهم ما وقع شرطا نحو ان كان قيصر قد من قبل فلا تلزمه قد لانه قد انصرف الى الاستقبال * ويقل تركها دون ذلك غير انه مع كان ايسر لانها ام الباب فتعمل

ما لا يحمل غيرها * واما ما يلي هذه الافعال الستة وهو صار وما يليها فلا يقع الماضي خبراً له على الإطلاق لانه يفيد اتصال معناه بزمان الاخبار والماضي يفيد الانقطاع

وَالْمُبْتَدَأُ بِاسْمٍ لِكُلِّ قَدْ سَمِي كَفَاعِلٌ لَهُ فَلَمْ يُقَدِّمَ
وَخَبَرٌ يَلِيهِ كَالْمَفْعُولِ قَدْ جَاءَ وَكَالْمَفْعُولِ تَقْدِيمًا وَرَدَّ

اي ان المبتدأ الذي تدخل عليه جميع هذه الافعال يدعى اسمها . وهو كالفاعل لها فلا يقدم عليها * واما الخبر فهو كالمفعول ولذلك يجري تقديمه كما يجري تقديم المفعول في الجواز والوجوب والامتناع * واما في التعريف والتكثير ونحوها فلا يزال جارياً على حكمه مع المبتدأ المجرد لان النامخ قد دخل عليهما بعد التركيب * واعلم ان المراد بالخبر هنا هو الخبر المفرد . واما الخبر الواقع جملة نحو كان زيد يزورنا او يزورنا ابوه او ابوه يزورنا فالمقبول تقدم الفعل منه على الاسم فقط نحو كان يزورنا او يزورنا ابوه زيد وغيره مردود عند الاكثرين لما يقع فيه من التشويش * واختلف في تقديم الخبر على دام وليس والجمهور على منع ذلك فيهما لجودهما * وفي توسطه بينهما وبين الاسم والصحيح انه لا يجوز الا في الضرورة كقول الشاعر

لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بأذكار الموت والهرم

وقول الآخر

سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم فليس سوا عالم وجهول

لان الجوامد يجب حفظ الترتيب معها بين معمولاتها كما علمت * ويمتنع تقديم الخبر على ما نافية او مصدرية باتفاق الجمهور لان النافية لها صدر الكلام والمصدرية لا يتقدم معمول صلتها عليها * واختلف في توسط معمول الخبر بين الاسم والنامخ نحو كان اخاك زيد ضارباً والخنار منعه لما فيه من الفصل بين النامخ واسمه باجنبي منهما * وفصل آخرون بانه ان تقدم الخبر معه نحو كان اخاك ضارباً زيد يجوز لان معمول الخبر كالجزء منه لانه من تمامه فلا يتحقق الفصل بالاجني . وان تقدم وحده كما مرّ يمتنع لتحقق الفصل المذكور * فان كان معمول الخبر ظرفاً او مجروراً نحو كان عندك زيد جالساً واضحى بالقوم عمر و ذاهباً جاز فيه ذلك بالاتفاق كما مرّ في

باب الاحكام الكلية

وَالنَّقْصُ فِيهِنَّ عَلَى الْجَمِيعِ إِذْ لَيْسَ يَكْتَفِينِ بِالْمَرْفُوعِ
وَتَمَعُّوا غَيْرَ فِتْنِي أَحْيَانًا وَزَالَ لَيْسَ نَحْوُ كُنْ فَكَانَا

اي ان النقص يعم جميع هذه الافعال حين لا تكتفي بمرفوعها كما رأيت فان اكتفت به كانت تامة كسائر الافعال اللازمة . وذلك اذا جعلت كان بمعنى حصل وظل بمعنى استمر وبات بمعنى نزل ليلاً وامسى بمعنى دخل في المساء واصبح بمعنى دخل في الصباح واضمحى بمعنى دخل في الضحى وصار بمعنى انتقل وانفك بمعنى انفصل وبرز بمعنى ذهب ودام بمعنى بقي . نحو فانما يقول للشيء كُنْ فيكون وسُبْحَانَ اللَّهِ حين تُمَسُّون وحين تُصْبِحُونَ وخالدين فيها ما دامت السموات والارض وقس البواقي * وأما زال وفتي وليس فيلزمهن النقص دائماً * واعلم ان كانت الناقصة موضوعة للماضي المنقطع على الاصح نحو كان العالم جاهلاً . وقد يربطها الاستمرار نحو وكان الله على كل شيء قديراً * وزال المذكورة هنا هي التي مضارعها يزال واما التي مضارعها يزول فهي تامة ابداً ولا مدخل لها في هذا الباب

وَقَدْ تَزَادَ كَانٌ غَيْرَ عَامِلَةٍ فِي الْحَشْرِ بَيْنَ الصَّاحِبَيْنِ فَاصِلَةٌ

اي ان كان قد تزايد في الحشو بلفظ الماضي فاصلة بين الصاحبين المتلازمين كالمبتدأ والخبر لتدل على الزمان الماضي . واكثر ما تزايد بين ما التعجيبة وأفعل التعجب لانه قد سلكت منه الدلالة على الماضي فيستفاد ذلك من زيادتها عليه نحو ما كان أحسن زيداً . وهو قياس فيها * وهي حيثئذ ملغاة عن العمل مطلقاً وهو مذهب الفارسي وعليه الجمهور * وزُيِّدَ زيداً زيدت اصبح وامسى كقولهم ما أصبح أبزدها وما امسى أدفأها . وهو شاذ فيهما لان ذلك انما هو لام الباب وهي كان لان أمهات الابواب يتصرف فيها بما لا يتصرف به في غيرها كما علمت آنفاً

وَحَذَفُوهَا بَعْدَ أَنْ فَعَوْضُوا بِمَا كَأَنَّكَ أَنْتَ رَاضِيًا رَضُوا
وَالْحَذْفُ بَعْدَ إِنْ وَلَوْ لِلْفِعْلِ عَمَّ وَالْإِسْمُ كَالشَّاهِدِ إِنْ فَرَدًا عَدَمَ
اي انهم حذفوا كان بعد أن المصدرية فعوضوا عنها بما الزائدة نحو اما انت راضياً رضوا . فان اصله لأن كنت راضياً رضوا اي انهم رضوا لكونك راضياً . فحذفت

لام التعليل عن أن على قياس حذفها . ثم حذفت كان للاختصار وزيدت ما عوضاً عنها فانفصل الضمير الذي هو اسم كان لعدم استقلاله متصلاً وأدغمتم نون أن في ميم ما لتقاربهما في المخرج فصار أمّا انت كما رأيت . ومن ذلك قول الشاعر
 أبا خراشة أمّا انت ذا تقرّ فإن قوتي لم تأكلهم الضبع
 وإذا وقعت كان بعد إن ولو الشرطيتين تحذف مع اسمها للتخفيف كقولك الشاهد ان فرداً عدم وقولهم التمس ولو خاتماً من حديد . اي ان كان الشاهد فرداً ولو كان ما تلتزمه خاتماً . ومن ذلك قول الشاعر

لا تقرّين الدهر آل مطرف ان ظالماً ابداً وان مظلوماً
 وقول الآخر

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكاً جنوده ضاق عنها السهل والجبل
 غير ان حذفها مع التعويض واجب لامتناع الجمع بين العوض والمعوّض عنه . وبدونه جائز لانتفاء المانع * واعلم ان الحذف بعد الشرط لا يكون مع غير ان ولو من أدواته لان كل واحدة منهما أم بابها فتجمل التوسع فيها كما مر . ولا يكون الاسم المحذوف هناك الا ضميراً معلوماً قبله كما رأيت ليتعين به المحذوف

وجاء في نون مضارع سكن وصللاً بغير ضمير الوصل اقترن
 اي ان الحذف قد استعملوه ايضاً في نون مضارع كان . وذلك اذا كانت ما كنهة واقعة في الوصل اي في غير الوقف . ولم تكن مقترنة بضمير متصل . وهو إما احد ضمائر النصب او نون الاناث لان سكونها معه في المضارع لا يمكن الا هناك . فيقال لم يك زيد قائماً اي لم يكن * فان كانت النون متحركة وحركة ارنه فهو ايكن اثنين كفروا . او كان موقوفاً عليها نحو قائماً لم تكن . او كانت مقترنة بضمير متصل نحو ان يكنه فلن تسلط عليه امتنع الحذف * أمّا في المتحركة فلانها قد قويت بالحركة فتعاضت عن الحذف . وأمّا في الموقوف عليها فلان الوقف يستلزم اجتلاب هاء السكت مكان المحذوف كما ستعلم في بابي وعلى ذلك يكون اثبات النون اولى من حذفها واجتلاب حرف اجنبي مكانها . وأمّا في المقترنة بالضمير فلان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها فلا يحذف معها بغض الاصول * وأمّا ما سمع من حذف المتحركة بالحركة العارضة كقول الشاعر

اذا لم تَكُ الحاجاتُ من هِمةِ الفتي فليس يُغْنِ عنه عَقْدُ الرثائمِ
فمحمولٌ عند الجمهورِ على الضرورة * واعلم ان هذا الحذف لا يختصُّ بكان الناقصة
بل يكون في التامة ايضاً لا شترهما في اللفظ والحذف امرٌ لفظي فيصح اشتراكهما فيه
وَشَاعَ فِي اسْمٍ لَيْسَ مُحَضُّ النَكِرَةِ وَهِيَ عَلَيْهِ تَارَةٌ مُقْتَصِرَةٌ
اي انه قد شاع وقوع اسم ليس نكرة محضة وذلك لعمومه المستفاد من وقوعه في
حيز النفي كما علمت . ومن ذلك قول الشاعر

كم قد رأيتُ وليس شيءٌ باقياً من زائرٍ طَرَقَ الهَوَى ومزورٍ
وهي تقتصر عليه تارة فتستغني عن ذكر الخبر ومن ذلك ما حكاه سيدي به من قول
بعضهم ليس احدٌ اي ليس احدٌ هنا . وهو نادرٌ في الاستعمال ولذلك اهمله كثير
من المصنفين

فصل

في كاد واخوانها

كَادَ كَذَا أَوْشَكَ هَلْهَلَّ كَرِبَ عَسَى حَرَى أَخْلَوْلَقَ مَعَ كَانَ أَحْتَسِبَ
شَرَعَ أَنشَأَ جَعَلَ أَنْبَرَى طَفَقَ أَخَذَ قَامَ وَأَبْتَدَأَ هَبَّ عَلِقَ
اي ان هذه الافعال المذكورة تُحَسَّبُ مع كان باعتبار العمل فانها ترفع الاسم وتنصب
الخبر مثلها . وهي ثلاثة اقسام . لان منها ما وُضِعَ لمقاربة الفعل وهو كاد واوشك وهلهل
وكرب بكسر الراء وفتحها . ومنها ما وُضِعَ لرجاء حصوله وهو عسى وحري . واخلاق
ومنها ما وُضِعَ للشروع فيه وهو شرع وما يليها الى اخره * وزاد بعضهم في افعال
المقاربة أولى وألم . وفي افعال الشروع أثر وطبق . وعد بعضهم هلهل من افعال
الشروع * ويقال لمجموع هذه الافعال افعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم
البعض على سبيل المجاز

وَالْتَزَمُوا الْإِخْبَارَ بِالْمُضَارِعِ عَنْهُمْ إِذْ كُنْ لَغَيْرِ الْوَاقِعِ
وَأَسْنَدُوهُ لِضَمِيرِ الْأَسْمِ لِيَقَعَ الْحُكْمُ عَلَى ذِي الْحُكْمِ

اي انهم التزموا الإخبار عن هذه الافعال بالفعل المضارع لانها للحكم بما لم يقع . وذلك لان بعضها لمقاربة وقوع الفعل وبعضها للطمع في حصوله وبعضها للاخذ في مباشرته فلا تصلح لما الافعال الماضية والاسماء * والتزموا ايضاً اسناد هذا الفعل الى ضمير الاسم الذي يُخبر به عنه لان هذه الافعال انما جاءت لتدل على ان مرفوعها هو الذي تلبس بالفعل دون غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود اليه ليتحقق له ذلك . فيقال كاد الفارس يسقط ولا يقال كاد الفارس يسقط راحة . وما ورد بخلاف ذلك فساد او على تأويل وهو مذهب الجمهور

وَذُو الرِّجَاءِ كَعَسَى مَعَهُ اقْتَرَنَ إِذْ يَقْتَضِي اسْتِقْبَالَ مَا يُرْجَى بِأَنَّ
وَلَا يَسَ الحَالِ سِوَاهُ فَأَبَى وَفِي عَسَى عَكْسٌ وَفِي مَا قَرَّبَا
اي ان افعال الرجاء وهي عسى وحرى واخولق يقترن الخبر معها بأن المصدرية الدالة على الاستقبال لان المرجو لا يكون الا مستقبلاً . فيقال عسى المريض أن يشفى وحرى الصديق أن يزورنا واخولقت السماء أن تمطر * وأما افعال المقاربة والشروع فحكمها ان لا تقترن أخبارها بأن لانها ملابسة للفعل . إما بدلالتها على الدخول فيه نحو شرع زيد يتكلم فيكون معها حالاً . وإما بدلالتها على الإشراف عليه نحو كاد الفارس يسقط فيكون معها كالحال . وعلى كليهما لا تناسبها علامة الاستقبال * غير انه قد يُعتبر في عسى شبهها بلعل في المعنى فيجرد خبرها كقوله

عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر بهنهم جؤن الزباب سكوب
ويعتبر في افعال المقاربة تأخر وقوع الفعل معها عن زمان الحال فيقرن خبرها بأن كقول الآخر

ربع غناه الدهر طولا فأنحى قد كاد من طول البلى أن يمصها
وذلك قليل الا في اوشك فان الاكثر اقتران خبرها بأن كقوله
ولو سئل الناس التراب لأوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا
وأما حرى واخولق فلا بدّ معهما من أن للإشعار بانهما للرجاء لان المشهور فيهما معنى الاستيجاب بخلاف عسى فانها مشهورة في الرجاء فلا يلزمها ما يشعر به * واعلم ان عسى قد ترد للإشفاق نحو لا تغفل فعسى العدو أن يكون قادماً . وعلى ذلك

ايضاً لا يزال خبرها يقتضي الاقتران بأن لان الاشفاق يقتضي الاستقبال كارجاء *
وقد استشكلت النحاة اقتران الخبر بأن في هذا الباب لانه يستلزم الاخبار بالحدث
عن الذات وهو لا يصح لان الخبر هو عين الخبر عنه في المعنى والحدث لا يكون عين
الذات . ولهم في ذلك تأويلات ومناقضات شتى يطول الكلام عليها . قال ابن هشام
والطف ما يقال في الجواب عن ذلك ما رأيت به بخط بعض طلبة ابن مالك نقلاً عنه
ان الاخبار انما وقع أولاً بالفعل المجرد . ثم لما صح الاخبار به جيء بأن لتؤذن
بالتراخي لا لقصد السبك بالمصدر . والله اعلم

وَجَازَ دُونَ أَنْ تَوْسُطَ الْخَبَرُ كَكَادَ يَقْتُلَانِ عَبْدَاكَ عُمَرُ

اي انه يجوز في هذا الباب توسط الخبر بين الفعل والاسم كما في المثال فلا يزال
الخبر مسنداً الى ضمير الاسم العائد اليه بارزاً كما رأيت او مستتراً نحو كاد يسقط
الفارس . ولا بأس بعوده اليه وان كان مؤخرًا في اللفظ لانه مقدم في النية * غير
ان ذلك مشروط عند الجمهور بان لا يقترن الخبر بأن فلا يقال كاد أن يسقط الفارس
لئلا يوهى اسناد الناصح الى المصدر المأول من الفعل الخبر به واسناد الفعل الى الظاهر
بعده اي قرب سقوط الفارس وهو خلاف المقصود * واما تقديم الخبر على الفعل ايضاً
فممتنع بالاجمال لان الجوامد لا تعمل في ما قبلها كما علمت . ولا عبرة بما يقع فيه
التصرف من هذه الافعال كما سيجي * لانه فضلاً عن كونه لم يستعمل التصرف قد
جرى في ذلك على خلاف الاصل لما فيه من موجب الجمود كما ستعلم

وَأَخْتَصَّ كَادَ بِمُضَارِعٍ كَذَا أَوْشَكَ وَأَسْمُ فَاعِلٍ مِنْهُ أُخْتَذَى

اي قد اختصت كاد واوشك من بين اخواتهما باستعمال مضارع لهما نحو يكاد البرق
يخطف ابصارهم . وكقول الشاعر

يُوشِكُ مِنْ فَرٍّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ فَرَائِهِ يُوَافِقُهَا

وهو كثير فيهما . وقد يستعمل اسم فاعل من اوشك كقول الآخر

فَانِكَ مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةِ الْعَوَادِي

وحكى بعضهم غير ذلك وكله من نوادر اللغة

وَأُسْنِدَتْ عَسَى لِمَسْبُوكٍ تَلَا وَأَوْشَكَ أَخْلَوْلِقَ فَأَلْقَصُ خَلَا

اي ان هذه الافعال الثلاثة تسند الى المصدر المسبوك من أن والفعل تاليا لها فتكون
تامة في مذهب الجمهور مستغنية عن الخبر نحو زيد عسى أن يقوم وعسى أن يقوم
زيد ومن ثم تكون بلفظ واحد مع الجميع فيقال هند عسى أن تزورنا والرجلان عسى
أن يذهبا والقوم عسى أن يرحلوا . وكذلك عسى أن تزورنا هند وعسى أن يذهب
الرجلان وعسى أن يرحل القوم وهلم جرا . وقس على ذلك في أوشك واخولق وهي
لغة اهل الحجاز وعليها الجمهور

وَأَسْتَعْمَلُوا نَحْوَ عَسَاكَ وَالْعَمَلُ بَاقٍ عَلَى الْعَهْدِ الْقَدِيمِ لَمْ يَزَلْ
اي انهم استعملوا جعل ضمير النصب المتصل اسما لعسى نائبا عن ضمير الرفع كما قيل في
لولاك على ما ستعرف ومن ذلك قول الشاعر
نظرنا الخيل مقبلة فقلنا عساهم ثائرين بمن اصابنا
وعملها حيثئذ باق على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر وهو المذهب
الصحيح وعليه الجمهور

فصل

في ظن واخوانها

ظَنُّ حَجًّا خَالَ وَعَدَّ زَعَمًا رَأَى دَرَى حَسِبَ أَلْفَى عَلِمَا
وَجَدَ هَبٌ مِثْلَ تَعَلَّمَ قَدْ أَمَرَ حَسِبُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ أَنْصِبَ وَالْخَبَرِ
اي ان هذه الافعال المذكورة تنصب المبتدأ والخبر جميعا . وهي تنقسم باعتبار اللفظ
الى متصرف وهو من ظن الى وجد . وغير متصرف وهو هب وتعلم فانهما لا
يُستعملان الا امرأ فقط كقول الشاعر
فقلتُ أجِرْني أبا مالك والّا فهبني أمراً هالكا

وقول الآخر

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغَ بُلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ
وتنقسم باعتبار المعنى الى ما يدل على الشك وهو الجملة الاولى وحسب وهب . وما
يدل على اليقين وهو باقيةا . ولذلك يقال لها افعال القلوب * غير ان منها ما يفيد

الظن فقط وهو حجا وعدّ وزعم وهب. ومنها ما يفيد العلم فقط وهو علم وألّفى ودري
 ووجد وتعلم. ومنها ما يفيد الظن تارة والعلم اخرى وهو ظن وحسب وخال ورأى.
 غير ان الثلاثة الاولى تُستعمل غالباً للشك والاخير يُستعمل غالباً لليقين * والحقوا
 برأى العلية رأى الحلمية نحو اني اراني اعصر خمرًا ومنه قول الشاعر
 أراهم رُفقي حتى اذا ما تجافى الليل وأنخزل انخزالا
 واعلم ان القول قد يُضمن معنى الظن فيعمل عمله. غير انه يُشترط فيه عند اكثرهم ان
 يكون مضارعاً لمخاطب بعد استفهام مباشر له نحو أنقول زيدًا قادمًا اي أظن.

وعليه قول الراجز

متى نقول القلص الرواسي يحملن أم قاسم وقاسما
 ويُغترف فصله عن الاستفهام بالظرف لعدم الاعتداد به كقول الشاعر
 ابعده بعد نقول الدار جامعة شملهم ام نقول البعد محتوما
 وقد يفصل بمعموله لانه في نية التأخير عنه كقول الآخر
 أجهالاً نقول بني لؤي لعمريك ام متجاهلينا .
 فان تخلف شيء من الشرائط المذكورة رُفع الجزآن على الحكاية وهي جائزة ايضا مع
 استيفاء الشروط. فتدبر

وَالْحَقُّوْا صِيْرَ رَدٍّ وَاشْتَرَكْ غَادَرَ وَأَتَّخَذَ مَعَهَا وَتَرَكَ
 وَوَهَبَ الْجَامِدَ مَاضٍ لَمْ يَزَلْ وَتَجَمَّعَ التَّحْوِيلَ وَالظَّنَّ جَعَلَ
 وَالْكُلَّ مَفْعُولٌ بِهِ يَتَصَبُّ بِهِ كَمَا فِي أَصْلِهِ يُرْتَبُ

اي انهم الحقوا بافعال القلوب هذه الافعال المذكورة. ويقال لها افعال التحويل لانها
 تدل على تحويل الموصوف عن صفة الى اخرى نحو صيرت الطين خزفاً. ومن ذلك

قول الشاعر

فَرَدَّ شَعُوْرَهُنَّ السُّودَ يَبْضًا وَرَدَّ وُجُوْهُنَّ الْبَيْضَ سُوْدَا

وقول الآخر

فَارَسَ مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ هِيََابٍ وَلَا نِكْسٍ وَكَلَّ

وقول الآخر

تلف الذي اتخذ الجراءة خلة وعظ الذي اتخذ الفرار خليلا
 وكلها متصرفة الا وهب بمعنى صير فانه يلزم الماضي كقولهم وهبني الله فداك * واما
 جعل فهي تستعمل تارة للتحويل نحو جعلناه هباء مشورا فتكون من هذه الافعال
 وتارة للظن نحو وجعلوا الملكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فتكون من افعال القلوب *
 وكل هذه الافعال تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها فينتصب بها كل
 واحد منهما منفولا به ويجري في الترتيب مع صاحبه كما كان حال التجرّد
 وباب ظن قبل ذي صدر فصل
 علق ما صرف منه فاعتدل
 وذلك مع ما ان ولا واللام
 لو ولعل كم والاستفهام
 نحو ظننت لجريه اشعر ورُبّ ذي صدر هنا يقدر

اي ان ما تصرف من افعال القلوب وهو ما سوى تعلم وهب اذا فصل بينه وبين
 الجملة ما له صدر الكلام يعلق عن العمل فيها لفظا لانه لا يقدر ان يتخطاه اليها كما
 علمت فتبقى بعده مرفوعة الجزئين ولكنها تكون في محل النصب به وذلك لان ما له
 صدر الكلام يقتضي بقاء صوتها على حالها وهذه الافعال تقتضي تغييرها فوجب
 المعادلة بينهما بمراعاة حق المانع في اللفظ وحق العامل في المعنى * فان لم يكن ذو
 الصدر فاصلا بينهما نحو علمت زيدا من هو لم يكن في المسئلة تعليق على الاصح *
 وانما اختصت هذه الافعال بالتعليق دون افعال التحويل لانها عقلية تتعلق بمضمون
 الجملة فتناوله في المعنى على كل حال بخلاف الأخرى * واما المعلقات فهي ما وان
 النافيتان نحو علمت ما زيد كاتب وظننت ان عمرو كريم * ولا النافية ايضا عاملة
 او مهيئة نحو ظننت لا رجل في الدار وعلمت لا زيد فيها ولا عمرو * واللام للابتداء

كما في مثال النظم . او لجواب القسم كما في قول الشاعر
 ولقد علمت لتأتيني مني ان المنايا لا تطيش منها

ولو الشرطية كما في قول الآخر

وقد علم الاقوام لو ان حاتم اراد ثراء المال كان له وفر
 ولعل نحو ان ادري لعله فتنة لكم * وكم الخيرية نحو او لم يروا كم اهلكنا قبلهم من
 القرون * وكذلك الاستفهام بالحرف نحو ان ادري اقرب ام بعيدا ما توعدون . او

بالاسم نحو لنعلم اي الحزبين اُحصى * وقد يكون بعض المعلقات المذكورة مقدراً كما

في قول الشاعر

كذلك أدريت حتى صار من خلقي أني وجدت ملاك الشيمة الأدب

اي وجدت لملاك الشيمة الادب برفعها مبتداً وخبراً . وقول الآخر

لعمرك ما ادري وان كنت دارياً شعيت بن مهم ام شعيت بن منقر

اي أشعيت بن مهم على ما عرفت * واعلم انه يشارك هذه الافعال في التعليق مع الاستفهام ما وافقها في المعنى كنظر القلبية نحو فانظري ماذا تأمرين . او البصرية نحو فلينظر أيها أركى طعاماً . وابصر نحو فستبصر وبصرون بآيكم المفتون . وسأل نحو يسأل أيان يوم القيامة . وقس نظائره عليه

ودونه إن لم يقدم جاز أن يلغى وذلك في توسط وهن

اي ان ما تصرف من افعال القلوب اذا لم يكن معه ما له صدر الكلام فان لم يكن مقدماً على الجملة كما رأيت جاز اللغاء نحو زيد ظننت صادق وزيد صادق ظننت فيرفع الجزآن على الابتداء والخبرية . والتعل حينئذ ملغى لا عمل له فيهما لفظاً ولا محلاً لضعفه بما عرض له من التأخر فلا يقوى على نصب معمولين * ولما كان التأخر مقتضياً للإلغاء هذه الافعال كانت ابلغ كلما ازداد . ولذلك يضعف الإلغاءها اذا توسطت ويقوى اذا تأخرت * وقد تلغى هذه الافعال على ضعف اذا تقدم معمول احد المفعولين عليها نحو متى تظن زيد ذاهب . او تخبر عنه بجملتها نحو زيد اظن علامة منطلق لانها حينئذ تكون كالتوسطة * فان كان معها ما له صدر الكلام نحو زيد ظننت فاضل ولعمرو قادم ظننت وجب الرفع الغاء عند بعضهم وتعليقاً عند الآخرين * وانما اختصت هذه الافعال بجواز اللغاء لضعف عملها اذ هي تتعلق بمضمون الجملة كما مر بخلاف افعال التحويل . وذلك مع استقلال مفعولها كلاماً بدونها لكونها مبتداً وخبراً بخلاف سائر الافعال التي تنصب مفعولين . ومتى ألغيت كانت كالافعال اللازمة لا مفعول لها لفظاً ولا تقديرًا

وأستعملوا نحو أراني مفرداً منه وقالوا هبك مما جمداً

اي ان ما تصرف من افعال القلوب نحو رأي يجوز فيه كون الفاعل والمفعول ضميرين

متصلين صاحبهما واحد نحو اراني مفردا اي اري نفسي . ومنه قول الشاعر
ولقد انا للرماح درية من عن يميني تارة وامامي

وذلك لا يجوز في غيرها من الافعال فلا يقال ضربتني بضم التاء لان حكم الفاعل ان يكون مؤثرا وحكم المفعول ان يكون متأثرا وحكم المؤثر ان يغير المتأثر . فان عرض اتحادها في المعنى وجب تغايرها في اللفظ بقدر الإمكان ولذلك يعدل الى النفس فيقال ضربت نفسي بناء على ان المضاف يقتضي مغايرة المضاف اليه فتكون النفس كأنها غير الضمير المضافة اليه وان كانت هي عينه في المعنى . وبهذا الاعتبار جاز ان يقال إياك ضربت وما ضربت إلا إياك بفتح التاء فيهما لتغاير الضميرين في الاتصال والانفصال بخلاف المتصلين جميعا . وأما في هذه الافعال فلم يفتقروا الى هذه المغايرة لان المفعول في الحقيقة انما هو مضمون الجملة لا المنصوب الاول الذي يكتفى عنه بالضمير * واجازوا هذا الاستعمال في عديم وفقد ايضا لانهما ضد وجد

فحملوها عليها حمل النقيض على النقيض . ومن الأول قول الشاعر
لقد كان لي عن ضربتين عديمتي وعمما ألاقي منهما متزحزح

اي عديمت نفسي . ومن الثاني قول الآخر

ندمت على ما كان مني فقد اني كما نديم المغيوب حين يبيع
وأما ما لا يتصرف من الافعال المذكورة وهو تعلم وهب فذلك يمتنع في الاول منه ويجوز في الثاني . ومنه قول الشاعر

فبك ابن هند لم تعلق أمانة وما المرء إلا عقده وموائقه

اي هب نفسك ابن هند

ويكتفي الكل بنصب الأول إذا اكتفى عن قيده بما يلي

اي ان جميع افعال هذا الباب من افعال القلوب وغيرها تكتفي بنصب المفعول الاول اذا كانت تستغني عن تقيده بالصفة الجارية عليه من المفعول الثاني نحو علمت المسئلة ووجدت الضالة ورددت السائل وتركت الدار * وحينئذ تكون هذه الافعال كسائر الافعال التعدية الى واحد لان تعلقها يكون بنفس المفعول مطلقا لا باعتبار صفة يتقيد بها . فتأمل

فصل

في ما ينصب ثلاثة مفاعيل

وَفِي أَرَى أَعْلَمَ تَقُلُّ جَمْعًا نَصَبًا لِمُفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ مَعًا
وَتَثْبُتُ الْجُمْلَةُ بَعْدَ النَّقْلِ عَلَى الَّذِي كَانَ لَهَا مِنْ قَبْلِ

اي ان ارى واعلم الداخلة عليهما همزة النقل يجتمع لهما بواسطتها نصب المفرد وهو المفعول الاول . والجملة المشتقة على المبتدا وهو المفعول الثاني والخبر وهو المفعول الثالث لما علمت من تعدية الهمزة في ما مر . فيقال اَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا وَاَعْلَمْتُ خَالِدًا بَكْرًا قَادِمًا * ويبقى المفعول الثاني والمفعول الثالث على ما كان لهما قبل النقل من الالغاء والتعليق وغير ذلك . وعليه قول الشاعر

وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ وَأَرَأَيْتُ مُسْتَكْفًى وَأَمْسَحُ وَاهِبٍ
وقولهم البركة أَعْلَمْنَا اللَّهُ مَعَ الْكَابِرِ * وكذلك قولك اَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا
وَاَعْلَمْتُ مَا خَالِدٌ فِي الدَّارِ بِالرَّفْعِ فِي الْجَمْعِ * واعلم ان الجملة المعلقة عنها تسد مسد المفعول
الاول والثاني مع ما ينصب مفعولين . ومسد المفعول الثاني والثالث مع ما ينصب ثلاثة
مفاعيل كما رأيت * وكذلك جملة اَنَّ المفتوحة الهمزة نحو علمت اَنَّ زَيْدًا فَاضِلًا
وَاَعْلَمْتُ اَنَّ عَمْرًا مُنْطَلِقٌ . وذلك لان في حيز هاتين الجملتين ما يحتاج اليه المقام
من المسند والمسند اليه كما ترى

وَضَمَّنُوا أَعْلَمَ نَبَأًا خَبْرًا أَخْبَرَ أَبًا فَجَرَّتْ كَمَا جَرَى
وَالْحَقَّتْ حَدَّثَ فِي الْمَنْقُولِ وَقِيلَ ذَاكَ اخْتَصَّ بِالْمَجْهُولِ
اي انهم ضمَّنُوا نَبَأًا وَمَا يَلِيهَا مَعْنَى أَعْلَمَ فَاجْرَوْهَا بِجَرَاهُ فِي الْعَمَلِ * وَالْحَقُّ بَعْضُهُمْ
حَدَّثَ بِهِ لَوْرُودَهَا فِي السَّمَاعِ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ
أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حَدِّثْ تَشْمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءَ
غير ان هذه الافعال لم تُسَمَّعْ عَنِ الْعَرَبِ إِلَّا بِصِغَةِ الْمَجْهُولِ كَمَا رَأَيْتَ فِي قَوْلِهِ
حَدِّثْ تَشْمُوهُ . وكذلك قول الآخر
نَبِّئْتَهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَهُمْ وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ

وقول الآخر

وخيَّرتُ سوداءَ الغميم مريضةً فاقبلتُ من اهلي بِبَصَرٍ أَعُوذُهَا

وقول الآخر

وما عليك إذا أخبرتني دَقِّقاً وغابَ بعلك يوماً أن تعوديني

وقول الآخر

وأنبتتُ قيساً ولم أبلِّهْ كما زعموا خيراً أهل اليمن
ولذلك قال أكثرهم أن هذا الاستعمال فيها مختصٌّ بهذه الصيغة والله أعلم

فصل

في جمود الفعل

وَالْفِعْلُ إِنْ كَانَ لِمَعْنَى وَرَدَا كَالْحَرْفِ فَهُوَ مِثْلُهُ قَدْ جَمَدَا
وَهُوَ لِذَلِكَ عَامِلٌ إِذَا يُذَكَّرُ مُقَدِّمًا وَالْفَصْلُ فِيهِ يُحَذَرُ

أي أن الفعل إذا استعمل لمعنى من المعاني التي توضع لها الحروف كالنفي في ليس والترجي في عسى ونحو ذلك يجمد كالحرف فلا يتصرف كما لا يتصرف الحرف * ولكونه قد ضعف بالجمود وجب أن يكون مذكوراً مقدِّماً على معموله متصلاً به . فلا يُحذف ولا يُؤخَّر ولا يُفصل لانه لا يقوى مع ذلك على العمل لضعفه بخلاف الفعل المتصرف كما علمت في الأحكام الكلية .

وَمِنْهُ مَا لَهُ الْجُمُودُ يَلْزِمُ كَنِعْمَ وَالسَّمَاعُ فِيهِ يُرْسَمُ
وَمِنْهُ بِالْعَكْسِ لِكَوْنِ السَّبَبِ مُفَارِقًا كَأَفْعَلِ التَّعَجُّبِ

أي أن من الفعل الجامد ما يكون جموده لازماً كأفعال المدح والذم ونحوها وذلك للزوم سببه الذي هو تضمُّنه معنى الحرف . وهو سماعي لا يُقاس عليه * ومنه ما يعرض عليه الجمود كفعل التعجب فلا يكون لازماً له لعروض سببه الذي هو استعماله في هذه الصورة بمعنى الحرف فتخرج عنها عاد إلى التصرف . وهو يُقاس كما ستعلم * وأعلم أن الحرف الذي يجمد الفعل لشبهه به قد يكون موجوداً كما في عسى فانها قد اشبهت لعل . وقد يكون مقدراً كما في أفعل التعجب فانه قد اشبه حرفاً مقدراً كان

يستحق الوضع فلم يوضع استغناء عنه بالفعل المذكور * فيكون الجمود في الفعل نظير البناء في الاسم من جميع الجهات . فتأمل

فصل

في افعال المدح والذم

تُنشئُ مدحاً جَداً ونِعْماً وهُكْذا بُشً وسَاءَ ذمّاً
وَذَا لِحَبِّ فاعِلٌ وَمَا يَلِي فاعِلُهُ ذَا اللّامِ لِلْجِنْسِ أَجْعَلْ
فَإِنْ يَفَتْ ذُو اللّامِ فَالْمُضَافُ لَهُ وَيَذْكُرُ الْمُخْصُوصُ خَتَمَ الْمَسْئَلَةِ
كَجَداً زَيْدٌ وَبُشً الدَّارُ أَوْ بُشً دَارُ الظَّالِمِينَ النَّارُ
اي ان جَداً ونِعْماً تُنشئان المدح وبُشً وسَاءَ تُنشئان الذم . وان ذا الاشارية فاعلُ
لِحَبِّ المتصلة بها . واما ما يليها وهو نِعْماً وبُشً وسَاءَ فيجعل فاعله مصحوب ال الجنسية .
فان لم يكن فالمضاف اليه . ويذكر المخصوص بالمدح او الذم اخيراً بعد كل ذلك .
فيقال جَداً زَيْدٌ . وبُشً الدَّارُ النَّارُ . او بُشً دَارُ الظَّالِمِينَ النَّارُ * وقد يكون فاعلُ
نِعْماً وما يليها مضافاً الى المضاف الى مصحوب ال نحو نِعْماً غلامُ سَيِّدِ الْعَشِيرَةِ زَيْدٌ

وعليه قول الشاعر

نِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرِ مَكْذَبٍ زُهَيْرٌ حَسَامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلِ
واختلفت النحاة في حقيقة الثلاث الأولى . والجمهور على ان جَداً جملة فعلية كما مر
وهو مذهب سيبويه . ونِعْماً وبُشً فعلان بدليل اتصال تاء التانيث الساكنة بهما نحو

نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ فَاطِمَةُ . وعليه قول الشاعر

نِعِمَّتْ جَزَاءُ الْمُتَّقِينَ الْجَنَّةُ دَارُ الْأَمَانِ وَالْمُنَى وَالْمِنَّةُ

واما ما سُمِعَ من نحو قول بعضهم نِعَمَ السَّيْرِ عَلَى بُشً الْعَيْرِ فمحمول على تقدير محذوف
اي على عَيْرٍ مَقُولٍ فِيهِ بُشً الْعَيْرِ . وهو مذهب البصريين * واما سَاءَ فالظاهر انه لا
خلاف في فعليتها * واختلفوا في ال الداخلة على فاعل نِعْماً وأختيها على أنحاء شتى .
والصحيح انها لشمول الجنس حقيقة فيقع المدح او الذم على الجنس برؤيته ثم يخص
بعض افراده . فيكون المخصوص قد مدح او ذم أولاً على سبيل الاجمال لانه واحد

من افراد ذلك الجنس . وثانياً على سبيل التفصيل لانه قد خُصَّ بالذكر ولذلك يُقال له المخصوص * وهو الوجه المختار عند جمهور النحاة

وَجُمْلَةُ الْفِعْلِ هُنَا فِي الْأَشْهَرِ تَخْبِيرٌ عَنْ مَخْصُوصِهِ الْمُؤَخَّرِ

اي ان الجملة الفعلية هي جملة حذاً وأخواتها يُخْبِرُ بها عن المخصوص على انه مبتدأ مؤخر . والرابط بينهما الاشارة في الأولى والعموم المستفاد من لام الجنس في أخواتها كما مر في باب مبتدأ . وهذا هو الاتهر في اعراب هذه المسئلة وهو مذهب سيبويه وعليه اكثر النحاة

وَأَعْلَمَ بِأَنْ حَبْدًا تُقَدِّمُ حَنَمًا وَلَفْظًا وَاحِدًا تَلْتَزِمُ

وغيرها كالفعل مطلقاً جرى مع ظاهر وهو به قد أخراً

اي ان حبداً يجب تقديمها على المخصوص فلا يُقال زيد حبداً . وتلتزم لفظاً واحداً مع الجميع فيقال حبداً زيد حبداً هند حبداً الرجلان حبداً المرأتان حبداً المؤمنون حبداً المؤمنات . وذلك لانها قد جرت مجرى المثل والأمثال لا تُغَيَّرُ عن مواردها * وأما غيرها فيجري مجرى الفعل مطلقاً مع فاعله الظاهر . فيقال نعم الرجل زيد ونعمت المرأة هند وبش الرجلان صاحبك وبشت المرأتان جارتك وساء القوم بنو فلان وساءت الجواري الزينات * ويجوز ترك التاء لان هذه الافعال لما اشبهت الحروف بجمودها لم يجب إلحاق العلامة * واجازوا تاخيرها مع فاعلها عن المخصوص فيقال زيد نعم الرجل وأخوك نعم الرجلان وهلم جراً . وحينئذ يجوز دخول النواسخ على الياء من بنو كان زيد نعم الرجل وعليه قول الشاعر

إذا أرسلوني عند تعذير حاجة أمارس فيها كنت نعم المارس

ومن هذا القليل قول الآخر

إن ابن عبد الله نعم أخو الندس وابن العشيرة

وهكذا يقال ظننت زيدا نعم الصديق وما اشبه ذلك

وَقَدْ تَوْبُ مَعَهُ عَنْ ذِي اللَّامِ مَا مَعْرِفَةٌ تَمَّتْ كَيْشَ مَا هَمَّا

وَأُسْتَعْمِلَتْ وَصَلًا كَذَا الَّذِي وَمَنْ حَيْثُ بِهِنَ الْجِنْسُ مَعْنَى يَحْتَضِنُ

اي ان ما ذُكرَ مما سوى جُدا قد تقوم معه ما التي هي معرفة تامة بمعنى الشيء
مقام ذي اللام الجنسية فتكون فاعلاً له نحو بئس ما هما اي الشيء هما * وقد استعملها
بعض النحاة موصولة في هذا المقام فقدر الصلة والعائد اي بئس ما نذكره هما *
وكذلك استعمل بعضهم الذي ومن الموصولة مع ذكر الصلة نحو نعم الذي يزار زيد
وساء من يقصد عمرو . وكل ذلك يتأتى عند قصد الجنس بهذه الموصولات بناءً على
انها لما افادت العموم اشبهت المقترن باللام الجنسية فصح اسناد هذه الافعال اليها .
فان قصد بهن العهد امتنعت المسئلة

وَأَضْمَرُوا فَاعِلَهُ مُمَيِّزًا وَالظَّاهِرُ التَّمْيِيزُ مَعَهُ جُوزًا
كَيْفَ رُبْعًا دَارُنَا وَبِئْسَ مَا نَجِدُ وَنِعْمَ الْجَارُ جَارًا مِنْ حَمِيٍّ

اي انهم اجازوا ايضاً ان يكون فاعل غير جُدا ضميراً مستتراً مميزاً بتكررة تفسره
كما هو شأن التمييز . وهي إما اسم جنس نحو نعم ربعاً دارنا . او ما التكررة التي
بمعنى شيء نحو بئس ما نجد . والتقدير فيهما نعم هو ربعاً اي نعم الربع ربعاً . وبئس
هو شيئاً اي بئس الشيء شيئاً * واجاز قوم ان يُجمع بين التمييز والفاعل الظاهر
تأكيده . والغالب فيه ان يكون مقدماً على المخصوص نحو نعم الجار جاراً من
حمي . وقد يكون مؤخراً عنه كما في قول الشاعر

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ اَيْكَ قَيْسٍ فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ اَيْكَ زَادَا

واعلم ان ما الواقعة بعد نعم وبئس اذا تلاها فعل نحو نعم ما صنعته كانت ناقصة اي
موصولة او معرفة تامة اي غير مفتقرة الى ما يتم معناها به . وحيثئذ يكون الفعل
صلة للموصولة او صفة للمخصوص محذوف مع التامة . فيكون التقدير في المثال مع
الاولى نعم الذي صنعته هذا . ومع الثانية نعم الشيء شيء صنعته * وحيثما وقعت
تكون المعرفة منها فاعلاً والنكرة تمييزاً على الاصح * والواقعة بعد نعم مطلقاً يجوز ان
تدغم في ميمها ميم نعم فتكسر عينها لالتقاء الساكنين نحو فتعماً هي ونعماً يعظكم
به * وقد يتقدم نعماً اسم موصوف بها في المعنى ولا يليها شيء فتقدر ما من لفظه
ويقدر المخصوص ضميراً له نحو محقته محقاً نعماً اي محقاً نعم السحق هو * وللنحاة في
هذا المقام خمسة عشر قولاً اقتصرنا منها على ما ذكرناه وهو المختار

وَيَقَعُ التَّمْيِيزُ بَعْدَ حَبْذَا رَافِعِ اِيْهَامٍ لِمَا مَرَّ اخْتَذَى

اي ان التمييز يقع ايضاً بعد حبذا رافعاً ما في اسم الاشارة من الابهام كما يكون مع غيره من اسماء الاجناس والموصولات وغير ذلك مما مر في هذا الباب * وهو يكون

تارة قبل المخصوص نحو حبذا رجلاً زيدٌ وعليه قول الشاعر

أَلَا حَبْذَا قَوْمًا سَلِيمٌ فَانْهَمُ وَقُوا وَتَوَاصَوْا بِالْإِعَانَةِ وَالصَّبْرِ

وتارة بعده نحو حبذا زيدٌ رجلاً وعليه قول الآخر

حَبْذَا الصَّبْرُ شَيْمَةً لِأَمْرِي رَا مَ مَبَارَاةٌ مُوَلِّعٍ بِالْمَغَانِي

واعلم ان هذا الابهام هو المعتبر في فاعل هذا الباب . وذلك ليكون المدح او الذم على وجه العموم ثم على وجه الخصوص لقصد المبالغة . ولكون الايضاح بعد الابهام اوقع في

النفس لانه من قيل الحصول بعد الطلب . ولذلك وقع فيه كل ما رأيت من الاسماء

ظاهراً ومضمراً * غير ان حب قد يجعل الممدوح فاعلاً لها مكان اسم الاشارة وقد

يُجْرُ بِأَيِّ زَائِدَةٍ تَشْبِيهَا لَهُ بِفَاعِلِ أَفْعَلِ الْأَمْرِ فِي التَّعَجُّبِ . وَحِينَئِذٍ يَجُوزُ فِيهَا ضَمُّ الْحَاءِ

تَقْلًا مِنَ الْبَاءِ لِأَن أَصْلَهَا حَبُّ بِضَمِّ الْبَاءِ الْأَوَّلَى أَيْ صَارَ مُحْبُوبًا . فَيُقَالُ حَبُّ زَيْدٍ

وَحَبُّ بَزِيدٍ بِفَتْحِ الْحَاءِ وَضَمِّهَا فِيهِمَا . وَقَدْ رَوَى بِالْوَجْهِينِ قَوْلُ الشَّاعِرِ

فَقُلْتُ أَقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمَزَاجِهَا وَحَبُّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ

وقد تدخل لا على حبذا فتكون كبئس في افادة الذم كقوله

أَلَا حَبْذَا عَازِرِي فِي الْهَوَى وَلَا حَبْذَا الْجَاهِلِ الْعَاذِلُ

وكل ذلك لا يتأتى في اخواتها من افعال هذا الباب * واعلم ان التمييز الواقع بعد جميع

هذه الافعال قد يجر بمن كقول الشاعر

يَا حَبْذَا جَبِلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبِلٍ وَحَبْذَا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا

وقول الآخر

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي

وقس على ذلك في بئس وساء

وَالْحَقُّوْا بِالْبَابِ فِعْلًا كَسَهْلُ بِالْوَضْعِ أَوْ مُحَوَّلًا نَحْوَ جَهْلُ

وَهُوَ لَهُ فِي كُلِّ مَا لَهُ أَقْتَفَى مُطَرِّدًا كَحَسَنَ الْخَلْقِ الْوَفَا

اي انهم الحقوا بهذا الباب في انشاء المدح او الذم ما كان من الافعال كسهل في كونه ثلاثياً مضموم العين لانه يدل على الغرائز التي تستحق المدح او الذم . فان كان مفتوح العين كعرف او مكسورها كجهل حوّل الى الضم ليلحق بالغرائز ويصير قاصراً كنعم وبش . فان كان اجوف او مضاعفاً قدّر فيه الضم . ويجوز في المضاعف النقل كما مر . وهو يستعمل استعمال هذه الافعال في جميع احكامها مطلقاً فيقال حسن الخلق الوفاء وجهل الرجل زيد وخبت غلام القوم عمرو وهلم جرا . غير انه يضمن معنى التعجب فيكون المعنى ما احسن الوفاء واجهل زيدا واخبت عمراً . ولذلك جاز تجريد فاعله من اللام نحو حسن اولئك رفيقاً وكبرت كلمة تخرج من افواههم * وكل ذلك من نوادر الاستعمال

فصل

في افعال التعجب

وَأَسْتَعْمَلُوا أَفْعَلَ لِلتَّعْجِبِ مِنْ وَصْفِ فَاعِلٍ خَفِيَ السَّبَبُ
مِنْ ذِي ثَلَاثٍ مُثَبَّتٍ صُرْفَ لَا أَفْعَلَ وَصْفِ تَمِّ مِمَّا فَضِيلاً

اي انهم استعملوا فعلاً على وزن أفعل للتعجب من صفة فاعل قد خفي سببها لتستحق التعجب منها . ولذلك يقال اذا ظهر السبب بطل التعجب * وانما قيدوه بكونه من صفة الفاعل لانه لو كان من صفة المفعول نحو ما اضرب زيدا تعجباً من مضيرويته لكان يلتبس بكونه من الضارية * ويشترط في الفعل الذي بُني منه هذه الصيغة ان يكون ثلاثياً مجزئاً مُثَبَّتاً متصرفاً لا يأتي الوصف منه على وزن أفعل . وان يكون تاماً يقبل التفاضل كما ستري * فلا بُني من غير الفعل الا شذوذاً كقولهم ما أرجله مبنياً من الرجولية اذ لا فعل له . ولا من الفعل الرباعي لانها تؤدي الى حذف بعض الاصول . ولا من مزيد الثلاثي لثلاث تقوت الدلالة على المعنى المقصود بالزيادة عند حذفها . ولا من المنفي سواء كان نفيه لازماً نحو ما عاج بالدواء ام عارضاً نحو ما بخّل زيد لئلا يلتبس المنفي بالثبوت . ولا من الجامد لان التصريف في ما لا يتصرف نقض لوضعه . ولا بما الوصف منه على أفعل كاسمر ونحوه لان اكثر هذه الافعال تستعمل مزيدة فاطلقوا منعها فيها طرداً للباب . ولا من الافعال الناقصة لانه لا

يمكن تطرُّقها ال نصب المفعول به . ولا تَمَّا لا تفضيل فيه لواحدٍ على غيره نحو مات
اذ لا مزية فيه لفاعلٍ على آخر حتى يُتَّعَبَّ منه

وَذَاكَ مَاضٍ بَعْدَ مَا يُسْتَعْدَمُ نَاصِبَ مَفْعُولٍ بِهِ لَا يَبْهَمُ

اي ان اَفْعَلَ المذكور يُشْتَمَلُ بعد ما التَّعْجِيبَةُ بلنظ الماضي ناصباً مفعولاً به غير
مُبْهَمٍ . معرفة نحو ما أَحْسَنَ زَيْدًا . او نَكْرَةً مُخْتَصَّةً نحو ما أَسْعَدَ رَجُلًا يخاف الله .
فان كان نَكْرَةً مُبْهَمَةً لم يَصِحَّ التَّعْجِبُ منه فلا يقال ما أَحْسَنَ رَجُلًا لعدم الفائدة *
واعلم ان النحاة اتَّفَقُوا على اِسْمِيَّةِ ما لعود الضمير عليها من اَفْعَلَ . وعلى الابتداء بها
لتجرُّدها عن العوامل اللفظية . لكنهم اختلفوا في حقيقتها والمختار انها نَكْرَةٌ تامةٌ بمعنى
شيءٍ والجملة بعدها خبرٌ . وانما ماغ الابتداء بها لتضمنها معنى التعجب وقيل لانها في
تقدير الموصوفة اذ المعنى شيءٌ عظيمٌ احسن زيدا . وهو مذهب سيدييه وجمهور
البصريين

وَدُونَ مَا يُجْعَلُ أَفْعَلُ أَمْرًا يَلِيهِ فَاعِلٌ بِأَنَّ جُرًّا

فَقِيلَ مَا أَكْرَمَ عَبْدَ الدَّارِ وَقِيلَ أَكْرَمَ بَيْنِي نِزَارِ

اي ان اَفْعَلَ التَّعْجِبُ بصيغة الماضي يُجْعَلُ اَفْعَلُ بصيغة الامر مجرداً عن ما التَّعْجِيبَةُ
فيليه التَّعْجِبُ منه فاعلاً له مجروراً بالباء لفظاً مرفوعاً بالفاعلية محلاً . وعلى ذلك يُقال
في مثال الماضي ما أَكْرَمَ عَبْدَ الدَّارِ وفي مثال الامر أَكْرَمَ بَيْنِي نِزَارِ وما اشبه
ذلك . ومدلول كليهما واحد في انشاء التَّعْجِبُ * واعلم ان النحاة اختلفوا في معنى
اَفْعَلَ الامر ومحل المجرور بعده على اقوال اشهرها ان لفظه لنظ الامر ومعناه معنى
اَفْعَلَ الذي بصيغة الماضي والتَّعْجِبُ منه فاعل له زيدت عليه الباء ليصير على صورة
المفعول به المجرور بالحرف كامر زَيْدٍ لان فاعل الامر لا يسوغ ان يكون ظاهراً
فيكون في محل الرفع بالفاعلية * وبهذا الاعتبار جاز حذفه في نحو اَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ
وان كان فاعلاً لان زيادة حرف الجر قد كسبه صورة الفضلة فجاز فيه ما جاز فيها *
وهذا المذهب هو مذهب سيدييه وجمهور البصريين وهو المختار عند جمهور النحاة

وَمَا أَبَى تَعَجُّبُوا مِنْ مَصْدَرٍ لَهُ بِمَا لَشَرْطِهِ لَمْ يُنْكَرِ

كَمَا أَشَدَّ صُفْرَةَ الْبَهَارِ وَقِسْ كَأَعْظَمِ بِاحْتِرَامِ الْجَارِ

اي ان ما لا يقبل بناء فعل التعجب منه مما لم يستكمل الشروط المذكورة آنفاً يجعل التعجب من مصدره مبنياً له فعل مما يصح التعجب منه كأشد ونحوه . غير ان المصدر يكون صريحاً في غير الثلاثي وفي ما وصفه على أفعل والنعل الناقص على الاصح . وغير صريح في المنفي والمجهول . فيقال ما أشد انطلاقه وأعظم سواده وأكثر كونه محسناً . وما أشد ما ضرب وأقل أن لا يزورنا . وقس عليه صيغة الامر كأشد بسواده وهلم جرّاً * وأما الجامد فلا يثنى فيه شيء من ذلك اذ لا مصدر له

وَشَدَّ فِيهِ نَحْوُ مَا أَخْصَرَهُ وَأَحْمَقَ الْقَوْمَ وَمَا أَشْهَرَهُ

فَإِنَّ يَكُ الْمَفْعُولُ لَيْسَ يَلْتَبَسُ كَمَا أَجَنَّ الْعَبْدَ فَأَسْمَعَهُ وَقِسْ

اي انه قد شد في هذا الباب الفاظ مسموعة من العرب كقولهم ما أخصر كلامه مما فوق الثلاثي . وما أحقق القوم مما وصفه على أفعل . وما أشهر زيداً مما هو بمعنى المفعول وغير ذلك . وكله يُسمع ولا يُقاس عليه الا ما كان للمفعول الذي لا يلتبس بالفاعل نحو ما أجنه فيسمع منه ما ورد ويُقاس عليه . وهو يكون غالباً في ما لزم البناء للمجهول كجن وحم ونحوهما لا مقصوراً عليه خلافاً لبعضهم لان مدار الامر فيه على امن اللبس فحيثما انتفى المحذور صححت المسئلة

وَأَسْتَخْدِمُوا لِلصِّغَتَيْنِ فَعَلًا مِنْ صَالِحِ ضَمٍّ وَلَوْ مُحَوَّلًا

اي انهم استخدموا للصيغتين المستعملتين للتعجب وهما ما افعله وافعل به صيغة فعل المستعمل في المدح والذم مضموم العين بالاصالة كحسن او بالتحويل كعلم على ما عرفت هناك * وذلك بشرط ان يكون صالحاً لبناء التعجب منه كما رأيت فيقال حسن زيد وحسن يزيد اي ما أحسنه وأحسن به . وكذلك علم زيد وجهل عمرو ونحو ذلك . ومنه قول الشاعر

إِنَّ أَمْرًا رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنْزِلُهُ بِرَمْلٍ يَبْرِينَ جَارُ شَدَّ مَا اغْتَرَبَا

اي ما أشد اغترابه . وقس عليه الامر

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ يُبْنَى كَهَذَا الْبَابِ بِالتَّفْصِيلِ

« فَصَغَّرُوا حَمَلًا عَلَيْهِ أَفْعَلًا لِشَبِّهِ بَيْنَهُمَا قَدْ عَدَلَا »

اي ان اَفْعَلَ التفضيل يُبْنَى مما يُبْنَى منه فعل التعجب مستوفياً جميع شروطه بالتفصيل .
فكل ما يَرُدُّ للتعجب يَرُدُّ للتفضيل قياساً وشذوذاً وكل ما يمتنع في ذاك يمتنع في هذا .
فيقال هو أكبر من أخيه ولا يقال أَسْمَرُ منه ونحو ذلك مما لا ينطبق على حكمه إلا ما شذَّ كقولهم هو أَرْجَلُ من فلان وأَشْهَرُ من القمر وأَعْطَى للدراهم وأَحَقُّ من هَبْنَقَةٍ وغير ذلك * ويتوصَّل الى التفضيل مما لم يستجمع الشروط كما يتوصَّل الى التعجب ممیزاً بمصدره فيقال هو أكثر اقتحاماً وأَشَدُّ مُمرَّةً ونحو ذلك * ولما كان بين البابين هذه المشاركة اجازوا تصغير أَفْعَلَ التعجب حملاً على اَفْعَلَ التفضيل لما بينهما من المشابهة كما حملوا اَفْعَلَ التفضيل عليه في عدم التصرف . وعلى ذلك قول الشاعر
يا ما أَمِيلُحْ غَزَلَانَا شَدَنَّا من هَوْلِيَا نَكُنَّ الضَالَّ والسَّمَرُ
قيل ولم يُسَمَّع من العرب تصغيره إلا في أَحْسَنَ وَأَمْلَحْ ولكن النخاة قاسوه عليهما *
واما أَفْعَلَ الامر فلا تصغير فيه لعدم مشاركته لِأَفْعَلَ التفضيل في الصيغة فلا وجه لحمله عليه

فصل

في اعراب الفعل وبناءه

وَالْفِعْلُ إِنِ اشْبَهَ الْأِسْمَ أُعْرِبَا مَا لَمْ يُصَادِفْ لِبْنَاءٍ سَبَبًا

اي ان الفعل اذا اشبه الاسم يُعْرَب حملاً عليه ما لم يعارضه سببُ اللبْناء فيُبْنَى كما سيجي . وهذا الشبه انما يقع بين المضارع واسم الفاعل . وهو يكون بينهما من جهة اللفظ والمعنى المتفقين فيهما . أما من جهة اللفظ فلأنه يجري عليه في عدد الحروف والحركات والسكنات كما بين يَضْرِب وضارب . وأما من جهة المعنى فلأن كل واحدٍ منهما يأتي بمعنى الحال او الاستقبال . قال الشاطبي وهذا التوجيه احسن ما سمعت وذلك لسلامته من الطعن فيه بخلاف غيره * وباعتبار هذه المشابهة يُسَمَّى هذا الفعل مضارعاً اي مشابهاً * وقد تحصل مما ذكر من احكام الاسماء والافعال ان الاسم اذا اشبه الفعل امتنع من الصرف واذا اشبه الحرف بُنِيَ . والفعل اذا اشبه الاسم أُعْرِب واذا اشبه الحرف جمده . بخلاف الحرف فانه اذا اشبه الاسم مثل نَعَمْ

الجوائية في عدم افتقارها الى غيرها لا يُعرب لعدم توارد المعاني التركيبية عليه . واذا
اشبه الفعل مثل إِنَّ التوكيدية كما سيجي في بابها لا يتصرف اذ لا دلالة فيه على
الحدّث والزمان

فَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا لَمْ يَصِلِ نُونُ النِّسَاءِ أَوْ نُونُ تَوْكِيدِ تَلِي
وَمَعَهُمَا يَنْتِي عُرُوضًا إِذْ هُمَا لِلْفِعْلِ بِالْبَعْدِ عَنْ أَسْمٍ حَكَمًا

اي لكون الفعل المشبه للاسم يُعرب ما لم يصادف ميبأ للبناء اعربوا الفعل المضارع
الذي لم يتصل بنون النساء او نون التوكيد . لانه ان اتصل باحدهما عرض عليه
البناء مع الاولى على السكون نحو يضربن ومع الثانية على النتح نحو لا تضربن . وذلك
لانهما من خصائص الافعال فيبعد منهما عن شبه الاسم ومن ثم يرجع الى البناء
الذي هو الاصل فيه . وهذا هو المذهب الصحيح المختار * غير ان بناءه مع نون
التوكيد مشروط بمباشرتها له كما رأيت . فان لم تباشره لفظاً نحو لا تضربان او تقديرًا
نحو لا تضربن . مضي على اعرابه لانها حينئذٍ بمنزلة عنه فتكون كنون الرفع الواقعة
هناك * واعلم ان الفاصل المقدّر انما يكون في فعل جماعة الذكور وهو الواو وفعل المؤنثة
المخاطبة وهو الياء فانهما تحذفان في اللفظ لالتقاء الساكنين ويبقى اعتبارهما في النية
لان المحذوف لعلّه كالثابت

وَحُكْمُهُ الرِّفْعُ إِذَا تَجَرَّدَا مِنْ عَامِلٍ لَفْظًا كَمَا فِي الْمُبْتَدَأِ
وَالنَّصْبُ وَالْجَزْمُ بِعَامِلٍ وَلَا خَفْضَ كَمَا الْأِسْمُ مِنَ الْجَزْمِ خَلَا

اي ان حكم الفعل المضارع ان يكون مرفوعاً اذا كان مجرّداً عن العوامل اللفظية نحو
زيد يضرب كما ان المبتدأ يُرفع لذلك فيكون رافعه التجرّد . وهو مذهب الكوفيين
وعليه جمهور النحاة * فان لم يكن تجرّداً فحكمه النصب او الجزم بالعامل الذي يدخل
عليه من التواصب او الجوازم نحو لن يقوم زيد ولم يقم عمرو . ولا خفض فيه كما
لا جزم في الاسم للمعادلة بينهما بان كل واحد منهما قد اختص بشيء ومنع من
شيء كصاحبه

وَعَاقِبَ الْمُعْرَبِ حَيْثُ يَجْرِي مَاضٍ فَحَرَكُوهُ دُونَ الْأَمْرِ

وَالْكُلُّ مِنْ هَذَيْنِ لَا زِمُ الْبِنَاءِ إِذْ لَيْسَ لِلْإِعْرَابِ مَوْضِعٌ هُنَا

أي أنهم جعلوا آخر الفعل الماضي متحركاً لأنه يعاقب المَعْرَب وهو الاسم والفعل المضارع . فانه يقع موقعهما في الخبر والحال والنعته . ويقع موقع المضارع في الصلة والشرط . بخلاف الامر فانه ليس في شيء من ذلك فجعلوه ساكناً * وكل واحد من الماضي والامر مبني بناءً لازماً اذ لا وجه لاعرابه كما في المضارع فلا موضع فيه للإعراب . وهذا هو مذهب جمهور البصريين وعليه جمهور النحاة

وَكُلُّ فِعْلٍ حَيْثُمَا بِهِ أَقْتَرَنَ ضَمِيرٌ رَفَعَ مُتَحَرِّكٌ سَكَنٌ

أَوْ لَيْنٌ نَاسِبَةٌ لِكَيْ يَصِيحَ أَوْ نُونٌ تَوْكِيدٌ مُبَاشِرٌ فُتِّحَ

أي ان كل واحد من هذه الافعال متى اتصل به ضمير رفع متحرك سكن آخره معاً فراراً من توالي اربع حركات في نحو ضربت وانطلقت لان الضمير المتصل بنعله يحسب كالجزء منه وهم يكرهون اجتماع اربع حركات في كلمة واحدة او ما هو بمنزلة لها . ثم حمل على ذلك ما لا تجتمع فيه كما كُرمَتْ طرداً للباب وهو المشهور * فان كان الضمير حرف لين ناسبة الفعل في الحركة فيضم آخره قبل الواو نحو ضربوا ويفتح قبل الالف نحو يضربان ويكسر قبل الياء نحو اضربني لئلا يلزم قلبه في بعض الصور * وكل ما لحقته نون التوكيد مباشرة له يفتح آخره معها كلاً تضربن واذهبن ونحوهما . فان فصل بينهما كما مر يبق آخره على حكمه قبل التوكيد ولو كان الفاصل محذوفاً فيقال لا تضربن يا قوم بضم الباء ولا تذهبن يا هند بكسرها .

وَالْأَمْرُ كَالْمُضَارِعِ الَّذِي جُزِمَ فِي حَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ بِهِ خُتِمَ كَذَلِكَ حَذْفُ النُّونِ فِي نَحْوِ أَفْعَلُوا وَكَلَّهُ عَلَى الْبِنَاءِ يُحْمَلُ

أي ان فعل الامر يجري كالمضارع المجزوم في حذف حرف العلة الذي يختتم به فيقال ادع واخش وارم بحذف الواو والالف والياء كما يقال لا تدع ولا تخش ولا ترم * وكذلك يجاريه ايضاً في حذف النون من الافعال الخمسة نحو اضربا واذهبا وقوتي . غير ان هذا الحذف كله يحمل على البناء في الاصح بخلاف الحذف في المضارع فانه

على سبيل الإعراب كما علمت

فصل

في شبه الفعل وإعماله

وَمَصْدَرٌ يَخْلُفُهُ فِعْلٌ بِأَنْ أَوْ أُخْتِهَا مَا الْمَصْدَرِيَّةُ اقْتَرَنَ
يَعْمَلُ مَا لِفَعْلِهِ مِنْ الْعَمَلِ أَضِيفَ أَوْ نُونَ أَوْ حَلِيَ بِأَلْ

اي ان المصدر الذي يصح ان يحل محله الفعل المقترن بأن او ما المصدريتين يعمل عمل فعله رفعاً ونصباً . وذلك نحو عجبت من ضربك زيداً . فانه يصح ان يقال مكانه عجبت من أن ضربت زيداً اذا أريد الماضي . ومن أن تضرب زيداً اذا أريد المستقبل . وما تضرب زيداً اذا أريد الحال في المشهور او مطلق الزمان في قول * وهو يعمل مضافاً كما رأيت . او مفرداً متوناً كقول الشاعر

فلولا رجاء النصر منك ورهبة عِقَابِكَ قد صاروا لنا كالمواد

او محلي بأل كقول الآخر

ضعيف النكايه انداءه يخال الفرار يراخي الأجل

غير ان المضاف أكثر إعمالاً من غيره لان في الاضافة معنى الاسناد فتقر به من الفعل . وإعمال المنون أكثر من افعال المحلي بأل لانه نكرة كالفعل . وإعمال المحلي بأل ضعيف لبعده عن مشابهة الفعل * واعلم ان المصدر يعمل عمل الفعل لحلوله محله لا لشبهه به لانه اصل له ولذلك لا يشترط له زمان . فتكون المشابهة مسوغة لحلوله محل الفعل لا علة لعمله * وانما قيدوا العمل بالمعاقبة المذكورة بينهما احترازاً من الواقع مفعولاً مطلقاً فانه لا يعمل اتفاقاً مع ذكر فعله نحو ضربت ضرباً زيداً لانه لا يجوز إعمال الضعيف مع وجود القوي * وأما نحو ضربته ضرب الأمير اللص فعلى تأويل ضربته ضرباً مثل ضرب الأمير اللص فيكون المفعول المطلق محذوفاً والعامل هو المصدر المشبه به * فان لم يذكر الفعل معه نحو ضرباً زيداً فالتحتم ان العمل للمصدر بالنيابة عن الفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه * ولا يجوز تقديم معمول المصدر عليه لانه في تأويل الصلة ما لم يكن معمول ظرفاً نحو فلماً بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة لئما عندهم من التوسع في الظروف . او يكن المصدر بدلاً من الفعل نحو عبد الله ضرباً لانه حيثئذ يعني الفعل وحده * ويدخل تحت

أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ إِنْ خَفِضَتْ مِنَ الثَّقِيلَةِ نَحْوَ عَلِمْتُ ضَرْبَكَ زَيْدًا أَيْ عَلِمْتُ أَنَّ قَدْ ضَرَبْتَ
زَيْدًا . وَهِيَ قَدْ تَعَيَّنَتْ كَمَا فِي الْمَثَالِ لِأَنَّ تِلْكَ لَا تَقَعُ بَعْدَ الْعِلْمِ كَمَا سَيَأْتِي
وَعَمَلُ الْمُضَافِ بَعْدَ جَرِّ مَا يَلِيهِ بِالَّذِي اقْتَضَاهُ تَمَامًا

أَيْ إِنْ الْمَصْدَرُ الْمُضَافُ يُجَرُّ بِهِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ لَفْظًا ثُمَّ يُتِمَّمُ عَمَلُهُ بِمَا اقْتَضَاهُ مِنْ
رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ إِذَا اقْتَضَى شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ * وَهُوَ إِمَّا أَنْ يُضَافَ إِلَى الْفَاعِلِ وَيُذَكَّرُ
الْمَفْعُولُ بَعْدَهُ نَحْوَ عَجِبْتُ مِنْ أَنْشَادِ زَيْدٍ شِعْرًا وَهُوَ الْأَكْثَرُ . وَإِمَّا أَنْ يُضَافَ إِلَى الْمَفْعُولِ
وَيُذَكَّرُ الْفَاعِلُ بَعْدَهُ نَحْوَ يَعْجِبُنِي أَنْشَادُ الشَّعْرِ زَيْدٌ . وَإِمَّا أَنْ يُضَافَ إِلَى أَحَدِهِمَا وَلَا
يُذَكَّرُ شَيْءٌ بَعْدَهُ نَحْوَ يَعْجِبُنِي أَنْشَادُ زَيْدٍ أَوْ أَنْشَادُ الشَّعْرِ * وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الظَّرْفِ
فَيَأْتِي بَعْدَهُ الْمَرْفُوعُ وَالْمَنْصُوبُ كَالْمَنْوُونِ نَحْوَ يَعْجِبُنِي أَنْشَادُ اللَّيْلِ زَيْدٌ شِعْرًا . وَلَكِنْ إِنْ
تَحَدَّثَ بَعْدَهُ الْفَاعِلُ أَوْ الْمَفْعُولُ أَوْ كِلَيْهِمَا وَهَذَا الْآخِرُ هُوَ الْأَكْثَرُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ

وَأَعْمَلُ اسْمُ مَصْدَرٍ غَيْرُ عَلَمٍ " كَمَصْدَرٍ مِمَّا لَشَرْطِهِ اسْتَتَمَّ "
أَيْ أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ إِعْمَالُ اسْمِ الْمَصْدَرِ الَّذِي لَيْسَ بِعَلَمٍ عَمَلُ الْمَصْدَرِ إِذَا كَانَ مُسْتَوْفِيًا
لَشَرْطِهِ الْمَذْكُورِ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ

أَكْفُرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَاكَ الْمِثْلَةَ الرِّثَاءَ
وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَغْدَادِيِّينَ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ * وَأَمَّا الْعَلَمُ مِنْهُ كَفَجَارٍ وَبَرَّةٍ
فَلَا يَعْمَلُ بِالِاتِّفَاقِ لَشِدَّةِ بَعْدِهِ عَنِ الْفِعْلِ * وَاعْلَمْ أَنَّ اسْمَ الْمَصْدَرِ الْمَذْكُورِ هُوَ مَا دُلَّ
عَلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ وَخَالَفَهُ بِخَلْوِهِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا دُونَ عَوْضٍ مِنْ بَعْضِ مَا فِي فِعْلِهِ
كَالْعَطَاءِ . فَانَّهُ قَدْ خَلَا مِنْ هَمْزَةٍ أُعْطِيَ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا وَلَمْ يُعَوَّضْ عَنْهَا بِشَيْءٍ * وَأَمَّا
مَا لَمْ يَخْلُ مَطْلَقًا كَالْإِعْطَاءِ . أَوْ خَلَا لَفْظًا فَقَطْ كَالْقِتَالِ الْمَقْدَرَةِ فِيهِ أَلْفُ قَاتِلٍ . أَوْ
عَوْضٌ فِيهِ عَنِ الْمَحْذُوفِ كَالْعِدَّةِ الْمَعْوُضِ فِيهَا بِالتَّاءِ عَنْ وَادٍ وَعَدَّ الْمَحْذُوفَةُ فَهُوَ مَصْدَرٌ *
وَاخْتَلَفَ فِي الْمِيمِ لِغَيْرِ الْمُفَاعَلَةِ كَالْمَرْجِعِ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ مُصْدَرٌ وَهُوَ اخْتِيَارُ أَكْثَرِ الْمُحَقِّقِينَ .
فَإِنْ كَانَ لِلْمُفَاعَلَةِ كَالْمُرَاجَعَةِ فَهُوَ مُصْدَرٌ بِالِاتِّفَاقِ * وَأَمَّا الْفَرْقُ الْمَعْنَوِيُّ بَيْنَ الْمَصْدَرِ
وَاسْمِهِ فَهُوَ أَنَّ الْمَصْدَرَ يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ بِنَفْسِهِ وَاسْمُ الْمَصْدَرِ يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ بِوَسْطَةِ
الْمَصْدَرِ . فَمَدْلُولُ الْمَصْدَرِ هُوَ مَعْنَى الْحَدَثِ وَمَدْلُولُ اسْمِ الْمَصْدَرِ هُوَ لَفْظُ الْمَصْدَرِ . فَيَكُونُ
مَدْلُولُ الْإِعْطَاءِ هُوَ مَعْنَى الْحَدَثِ وَمَدْلُولُ الْعَطَاءِ هُوَ لَفْظُ الْإِعْطَاءِ . وَعَلَى ذَلِكَ يَجْرِي

مع مجرى اسم الفعل مع الفعل المسمى به كما سترى

وَرَدَّ مَحْدُودٌ بِعَكْسِ الْفِعْلِ كَضَرْبَةٍ حِفْظًا لِحَقِّ الْحَمَلِ

اي انهم منعوا عمل المصدر المحدود وهو ما دل على المرة كضربة حفظاً لحق حمله على الفعل لانه انما يعمل عند موافقته له . وذلك لان الفعل مبهم فان كان المصدر محدوداً بعكسه كان تقيضاً له فلا يصح حمله عليه ومن ثم لا يستحق العمل * وأما ان كانت التاء في اصل بناء المصدر كرحمة فيجوز اعماله نحو اعجبتني رحمتك زيداً لان التاء حينئذ لا تدل على الوحدة فلا يكون محدوداً

وَفَاعِلُ الْمَصْدَرِ لَمْ يَلْزَمْ فَلَا تُضْمَرُ بِهِ إِلَّا لِفِعْلِ بَدَلًا

اي ان فاعل المصدر لا يلزم ذكره معه فيجوز حذفه واثباته كما رأيت في الامثلة السابقة بخلاف الفعل . وذلك لان الفعل مع فاعله جملة فلا بد لها من مسند اليه بخلاف المصدر مع فاعله كقيام زيد فانه لا يكون معه جملة كما ترى * ولذلك لا يتحمل ضميره الا اذا كان بدلاً من الفعل نحو ضرباً زيداً فانه يتحمل الضمير لنيابته عن الفعل كما مر

وَيَعْمَلُ اسْمُ فَاعِلٍ كَفِعْلِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِمَا مَضَى كَمِثْلِهِ
وَهُوَ عَلَى صَاحِبِهِ قَدْ اعْتَمَدَ أَوْ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ سُؤَالٍ قَدْ وَرَدَ

اي ان اسم الفاعل يعمل عمل فعله وهو المضارع اذا كان مثله في الدلالة على زمان الحال او الاستقبال * ولكنه اذا كان اضعف منه في العمل اشترط له ان يعتمد على صاحبه ليتقوى به وقيل ليكون معه كالفعل المسند الى فاعله فتناكد المشابهة . وذلك انما يكون في ما وقع خبراً نحو زيد ضارب عمراً . او صلة نحو جاء الضارب اخوه زيداً . او صفة نحو مررت برجل راكب فرساً . او حالاً نحو جاء زيد معتقلاً ربحه * او وقع بعد نفي او استفهام لانهما يقتضيان الأحداث التي هي من شأن الافعال فيتقرب من الفعلية بوقوعه هذا الموقع نحو ما ضارب اخواك زيداً وهل قاتل بنوك عمراً * واعلم ان ما ذكر من الشروط انما هو لصحة عمله في المنصوب * واما في المرفوع فان كان ظاهراً لم يشترط له الزمان فيجوز ان يقال زيد قائم غلامه امس . وان كان مضمراً لم يشترط له شيء نحو ضارب زيد امس حاضر . وذلك لان الرفع

من لوازم الفعل فتكفيه ادنى مشابهة له * والمعتبر في المنسوب انما هو المفعول به لاقتضائه تعدّي الفعل اليه بخلاف غيره من المنسوبات * ويجري مجرى ما كان بمعنى الحال او الاستقبال ما أريد به الاستمرار التجددي نحو زيد مكرم ضيفه * ويندرج في زمان الحال ما كان تقديرًا على سبيل الحكاية نحو كان زيد ضاربًا علامة * وفي الخبر ما كان منسوخًا نحو ظننت زيدًا منجزًا وعدّه * وفي الصفة ما كان قائمًا مقام الموصوف نحو مرت بسائقٍ بغيراً اي برجلٍ سائقٍ * وفي النفي ما كان تأويلاً نحو انما راحل اخواك اي ما راحل الا اخواك * وفي الاستفهام ما كان مقدراً نحو عاذرٌ زيدًا انت ام لائمه اي اعاذرُ انت

وَجَازَ أَنْ يُضَافَ مَا عُدِّي إِلَى مَفْعُولِهِ أَمَّا لِفَاعِلٍ فَلَا

اي ان اسم الفاعل المذكور هنا وهو الصالح للعمل يجوز ان يضاف المتعدي منه الى مفعوله نحو زيد ضاربٌ عمرو . فان كان يتعدى الى اكثر من واحد نصب به ما وراء المضاف اليه نحو زيد معطي عمرو درهماً ومعلم بكر اخاه قادمًا * وأما الى الفاعل فلا تجوز اضافته لانه هو الموصوف به والصفة هي عين الموصوف في المعنى فيكون مضافاً الى نفسه والاضافة انما تكون بين المتغايرين فلا يقال زيد ضارب الأب عمراً * وأما اضافة اللازم فسيأتي الكلام عليها في بحث الصفة المشبهة * واعلم انهم اختلفوا في الترجيح هنا بين النصب والاضافة والخيار انهما سواء لان النصب هو الاصل والاضافة اخف فلكل واحد منهما مرجح فتأمل

وَمَهْمَلًا يُضَافُ مَا لِمَا مَضَى حَتْمًا إِذَا الشَّبَهُ لَفْظًا تَقْضَا

فَقَدَرُوا الْفِعْلَ لِمَفْعُولٍ يَلِي إِذَا اقْتَضَى ذَاكَ لِفَقْدِ الْعَمَلِ

اي ان ما كان من اسم الفاعل بمعنى الماضي يهمل عن العمل لان المشابهة اللفظية التي كانت له مع المضارع قد انتقضت مع الماضي لانه لا يجري على لفظه فبطل عمله . ومن ثم تجب اضافته الى مفعوله نحو زيد ضاربٌ عمرو امس * فان اقتضى مفعولاً آخر نصب بفعلٍ مقدّرٍ نحو زيد معطي عمرو درهماً اي معطي عمرو اعطاه درهماً . وهو اشهر الاقوال وعليه الجمهور

وَلَيْسَ قَيْدٌ بَعْدَ أَلْ فَهُوَ صِلَةٌ بِالْفِعْلِ مَعَهَا مُطْلَقًا مَا وَّلَهُ

اي ان اسم الفاعل الواقع بعد ال لا يُقيد بزمان لانها اسم موصول وهو صلة لما في تأويل الفعل لانه هو الاصل في الصلة . ولكنهم كرهوا ان يدخلوا على لفظ الفعل بما هو على صورة حرف التعريف المختص بالاسماء فسبكوا من الجملة اسماً مفرداً وادخلوا عليه ال فكان في تأويل ذلك الفعل ماضياً او مضارعاً ولذلك كان يعمل بعدها في جميع الازمنة معتمداً عليها كما مر . فيقال جاء الضارب اخوه زيداً امس او اليوم او غداً . لانه يكون في الماضي بمنزلة الذي ضرب وفي الحال والاستقبال بمنزلة الذي يضرب * وانما لم يجر هذا المجزى في نحو جاء الذي ضارب اخوه زيداً لان الصلة هناك مجموع الجملة لا اسم الفاعل فقط كما هنا

وَكُلُّ مَا مَرَّ لِمَا بُولِغَ بِهِ وَلِأَسْمِ مَفْعُولٍ تَمَامًا فَاتِّبِهِ

اي ان ما ذكر من العمل والشروط والاحكام لاسم الفاعل يُحكّم به تماماً لامثلة

المبالغة فيه وهي ما حوّل عن صيغة فاعل الى فعّال كما في قول الشاعر

فِيَا لِرِزَامٍ رَشَّحُوا بِيَّ مُقَدِّمًا عَلَى الْحَرْبِ خَوْضًا إِلَيْهَا الْكَتَابُ

او الى مفعول كقول الآخر

اِنَّ ابْنَ بَرْزَةَ يَنْحَارُ بِوَائِكِهَا يَوْمَ الْقَرَىٰ عِنْدَ لَفِّ السَّاقِ بِالسَّاقِ

او الى فعول كقول الآخر

ضَرْوبٌ يَنْصُلُ السِّيفَ سُوقَ مِيَانِهَا اِذَا عَدِمُوا زَادًا فَانَكَ غَاقِرُ

فان كل واحد من هذه الامثلة يعمل عمل اسم الفاعل . غير ان افعال الاول اكثر

من افعال الاخيرين * وكما يعمل اسم الفاعل عمل فعله على الوجه المذكور يعمل اسم

المفعول عمل فعله ايضاً وهو المضارع المجهول مع استيفاء الشروط المذكورة . فيقال

زيدٌ مضروبٌ غلامه بالرفع على النيابة . وعمرٌ ومُعْطَى ابوه درهماً ومُعَلَّمٌ اخوه بكراً

منطلقاً بنصب ما بعد النائب فيهما على المنعولية . ونس على ذلك بقية الاحكام . غير

انه اذا حوّل عن اوزانه الاصلية لا يجوز اعماله فلا يقال مرت برجلٍ جريحٍ ابوه

بخلاف اسم الفاعل لانه اضعف منه كما ان صاحبه اضعف من صاحبه

وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ قَاصِرَةٌ كَالْمُتَعَدِّي الْعَامِلِ

وَهِيَ عَلَى مَعْنَى الثُّبُوتِ كَالْحَسَنِ فَلَمْ يَكُنْ فِيهَا اَعْتِبَارٌ لِلزَّمَنِ

اي ان الصفة المشبهة اسم الفاعل قاصرة بالوضع غير انها تجري مجرى المتعدي العامل منه في رفع المفعول ونصبه كما ستري * وهي على معنى الثبوت دون الحدوث كالحسن بخلاف اسم الفاعل كالضارب . ولذلك لا يُعتبر الزمان في عملها كما يُعتبر في عمله لان الثبوت يقتضي الشروع في جميع الازمنة فلا يُقيد بزمان دون آخر * وقد علمت انهم اختلفوا في ال الداخلة عليها بين كونها حرف تعريف او اسماً موصولاً . واعلم ان هذا الخلاف ينشأ عليه خلاف في اعتماد الصفة المقترنة بها . فعلى الاول يجب اعتمادها على ما قبلها مما مر وعلى الثاني لا يجب لانها تعتمد عليها

وَأُسْتَأْثَرَتْ أَعْمَالُهَا بِالسَّبِي
مُؤَخَّرًا لِلضَّعْفِ دُونَ الْأَجْنَبِيِّ
وَشَبَّهَ مَفْعُولٍ بِهَا ذُو الْمَعْرِفَةِ
يُنْصَبُ وَالنَّكْرَةُ تَعْيِيزُ الصِّفَةِ

اي ان هذه الصفة اختصت بالعمل في السببي وهو ما اتصل بضمير موصوفها لفظاً كالحسن وجهه او تقدير كالحسن الوجه اي الوجه منه . فلا تعمل في الاجنبي كما يعمل اسم الفاعل في نحو زيد ضارب عمراً لانها قاصرة لا تستطيع التخطي اليه * واذ كانت ضعيفة في العمل لكونها شبيهة الشبيه امتنع تقديم معمولها عليها لقصورها عن العمل في ما قبلها بخلاف اسم الفاعل فانه لقوته يعمل مقدماً ومؤخراً * ومما تنفرد به هذه الصفة عن اسم الفاعل ان منصوبها ان كان معرفة كالحسن الوجه جعل نصبه على انه شبهة بالمفعول به لا مفعول به حقيقة كما في منصوب اسم الفاعل لان القاصر لا مفعول له . وان كان نكرة كالحسن وجهاً جعل نصبه على التمييز في المختار لانه يصلح له فيستغني عن التكلف المذكور

وَالْجَرُّ يُخْتَارُ بِهَا إِذَا يَعَصِمُ فِي الْبَعْضِ مِمَّا فِي سِوَاهُ يَصِحُّ

اي انهم يختارون الجر بهذه الصفة مضافة الى معمولها اذ يسلم الكلام معه في بعض الصور مما يعاب به مع رفع المفعول او نصبه . وذلك كما في الحسن الوجه فانه يجوز فيه رفع الوجه بالفاعلية ونصبه تشبيهاً بالمفعول به . غير انه على الاول تخلو الصفة من ضمير يربطها بالموصوف وعلى الثاني يحتاج الى اجراء القاصر مجرى المتعدي كما مر في باب الاضافة . فيختار الجر لسلامة المسئلة معه من كل ذلك * واعلم ان الرفع هو الاصل في عمل هذه الصفة لانه هو العمل المخصوص للأزم . غير انه اذا خلا مرفوعها

من ضمير الموصوف كما مرَّ ينوي ذلك الضمير مستتراً في الصفة ويحول اسنادها اليه
 وحينئذٍ يصير ذلك المرفوع كالفضلة لاستغناء الصفة عنه بضمير صاحبه . غير انه
 اذ كان لا يصلح ان يكون مفعولاً به كما علمت يجعل شبيهاً بالمفعول به وفيه ما علمت
 من التشويش . فاذا اريد الفرار منه اُضيفت الصفة الى ذلك المنصوب * وعلى ذلك
 يكون النصب متفرعاً عن الرفع والجر متفرعاً عن النصب * وعلى الرفع تكون الصفة
 مستندة الى الظاهر الذي بعدها فلا ضمير فيها في المشهور . وعلى النصب والجر تكون
 مستندة الى ضمير الموصوف مستتراً فيها فتكون قد تضمنت ضميراً * فان كانت الصفة
 المذكورة مجردة من ال كحسن الوجه تعين الرفع او النصب مع تنوينها والجر بدونه
 وجرى كل واحد منها في الترجيح وعكسه على ما علمت

وَأَجْرُ اسْمٍ فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ إِذَا كَفَى مَعَ الثَّبُوتِ مَرْفُوعٌ كَذَا
 وَأَجْعَلْ عَلَى الْفَاعِلِ مَرْفُوعاً آتِي بَعْدَ اسْمٍ مَفْعُولٍ لِمَعْنَى ثَبَّتَا

اي ان اسم الفاعل واسم المفعول يجريان مجرى الصفة المشبهة اذا اريد بهما معنى
 الثبوت دون الحدوث وكان كل منهما يكتفي بالمرفوع . وذلك بان يكون اسم الفاعل
 لازماً واسم المفعول متعدياً الى واحد فقط . فيقال جاء الرجل الصادق الوعد والمحمود
 السيرة بالاول وجه الثلاثة كما في الحسن الوجه وقس عليه بقية التراكيب * وبهذا الاعتبار
 يجعل الرفع بعد اسم المفعول ايضاً على الفاعلية دون النيابة بناءً على ان المفعولية
 كالمحمودية مثلاً صفة ثابتة له لا حادثة عليه فيعامل بمقتضى الثبوت * واعلم انهم
 اتفقوا على اشتراط كون اسم المفعول لا يتعدى الى اكثر من واحد فلا يقال زيد
 معطى الأب درهماً * وأما اسم الفاعل فذهب الجمهور انه لا بد ان يكون من اللازم .
 واجاز بعضهم ان يكون من المتعدي الى واحد بشرط امن اللبس فيقال زيد قاطع
 السيف ولا يقال ظالم العبيد لالتباس فاعله بالمفعول * وأما المتعدي الى اكثر فممتنع
 فيهما بالاتفاق لبعده عن الصفة لان منصوبها لا يزيد على واحد

وَجَامِدٌ أَوَّلٌ كَالْمَنْسُوبِ بِالْوَصْفِ قَدْ يَجْرِي عَلَى الْأَسْلُوبِ

اي ان ما اُولى بالوصف من الجوامد كالمنسوب قد يجري على هذا الأسلوب في اتحافه
 بالصفة المشبهة كقولك مررت برجل تميمي ابوه وامراً فيسيه الأم . فانه في تأويل

المنتسب الى كذا * وعلى ذلك يجري غيره مما يحتمل التأويل نحو وردنا منها عسلاً
ماؤه اي حلوا . ونزلنا بقوم أسد الرجال اي شجعانها . وقس عليه كل ما جرى
هذا المجرى

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ظَاهِرًا رَفَعَ إِنْ كَانَ فِي مَوْجِعِ فِعْلٍ قَدْ وَقَعَ
كَلَّا فَتَى أَنْجَعُ فِيهِ النَّصْحُ مِنْ زَيْدٍ وَدُونِ ذَاكَ رَفَعُهُ يَهِنُ

اي ان افعل التفضيل يرفع الاسم الظاهر اذا وقع في موقع الفعل . وذلك في نحو قولهم
ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد . فانه يصح ان يقال مكانه
ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل أكثر من حسنه في عين زيد * وهذه المسئلة
يعبرون عنها بمسئلة الكحل . وقد تصرفوا فيها فقالوا ما رأيت رجلاً أحسن في عينه
الكحل من عين زيد وما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من زيد . وعلى هذه
الصورة مثال النظم كما رأيت وعليها يروى الحديث ما من أيام أحب الى الله فيها
الصوم من عشر ذي الحجة * فان لم يقع أفعل هذا الموضع نحو مرت برجل افضل
منه ابوه فالتخار على لغة الجمهور جعل الظاهر مبتدأً مخبراً عنه باسم التفضيل * وانما
لم يجعل كذلك في مسئلة الكحل لئلا يلزم الفصل بالمبتدأ بين أفعل ومن وهو اجنبي
عنهما باعتبار العمل لانه ليس معمولاً لاحدهما * ويجري مجرى الظاهر الضمير البارز
المنفصل نحو ما رأيت احداً افضل عنده أنت منك عند زيد ومرت برجل افضل
مقه أنت فان العمل يستقيم في الاول دون الثاني . وأما الضمير المستتر نحو زيد
افضل من عمرو فلا شبهة في رفعه إياه مطلقاً لان العمل فيه خفي لا يظهر اثره
لفظاً فلا يحتاج الى قوة العامل * واعلم ان الوجه في وقوع افعل التفضيل موقع الفعل
في مسئلة الكحل هو ان النفي المتقدم عليه يشوجه الى قيد الزيادة التي ابعده عن
مشابهة الفعل في مسئلة الكحل وهي الأحسنية فيزيله . وحينئذ يبقى اصل الحسن فيصير
أحسن بمعنى حسن ومن ثم يصح وقوعه موقع يحسن فيعمل عمله . ولذلك يلزمه ان
يتقدم عليه نفي كما رأيت . او نهى نحو لا يكن احد أحب اليه الخير منك . او
استفهام انكاري نحو هل سمعت برجل أهون عليه المال من حاتم . لان كلا منهما
بمعنى النفي * وضابط هذه المسئلة ان يكون أفعل التفضيل صفة لاسم جنس او خبراً
عنه واقعاً بعد نفي او شبهه . وان يكون مرفوعه اجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبار

آخر كما رأيت * أمّا كونه صفة أو خبراً فليعتمد على صاحبه وينقوى به على العمل *
 وأمّا تقدم النفي أو شبهه عليه فلتصحیح وقوعه موقع الفعل كما مر * وأمّا كون
 مرفوعه اجنبياً أي غير متلبس بضمير الموصوف فلتمكن نسبته إلى موصوف آخر *
 وأمّا تفضيله على نفسه فليكون الفاضل والمفضول متحدین في الذات فيتحقق خروج
 اسم التفضيل عن أصله لأنه يقتضي تغايرها فيه . ولذلك لا يستقيم العمل مع تقدم
 النفي في نحو ما رأيت رجلاً أفضل منه زيد لعدم اتحاد الفاضل والمفضول في الذات *
 وأمّا كون التفضيل باعتبار آخر فلائنه مع اتحاد الذات لا يمكن ان يكون باعتبار
 واحد . فتأمل

وَلَيْسَ بِالنَّاصِبِ مَفْعُولًا بِهِ لَفْظًا فَيَنْوِي الْفِعْلَ عِنْدَ نَصْبِهِ

أي ان افعال التفضيل لا ينصب المفعول به لفظاً لقصوره عن التعدي اليه بنفسه .
 وانما يتعدى اليه بالحرف فينصبه محلاً نحو هو أقرب للضيف * وما ورد على خلاف
 ذلك نحو هو أعلم من يضل عن سبيله فالجمهور على ان نصبه بفعل مقدر مدلول عليه
 به أي أعلم من كل احد يعلم من يضل * فان كان مما ينصب مفعولين نحو هو
 اكسى للعرأة الثياب جرّ الاول بالحرف كما رأيت ونصب الثاني بالفعل المقدر أي
 هو اكسى للعرأة يكسوهم الثياب * واما بقية المنصوبات فينصب منها الظرف والحال
 والتمييز اتفاقاً نحو زيد أفضل منك عند الامير وأفصح منك خاطباً وأحسن منك
 وجهاً . لان الظرف والحال تؤثر فيهما رائحة الفعل والتمييز ينصبه ما ليس فيه معنى
 الفعل أصلاً * وينصب باقي المفاعيل في الصحيح نحو زيد أعلم منك أعلم اليقين
 واسهر منك حذراً وأسير منك والطريق . لان الاول مشارك له في لفظه ومعناه
 فيسهل تأثيره فيه . والثاني من قبيل المجرور بالحرف لأنه على معنى اللام . والثالث
 من قبيل الظرف لأنه على معنى مع * واعلم ان اقوى الاسماء المصدر لأنه اصل
 الفعل ولذلك لم يشترط لعمله إلا صحة حلوله محل الفعل * ودونه الصفات لانها فرع
 الفعل ولذلك اشترط لها زيادة عليه الاعتماد والزمان وغيرها مما علمت * غير ان
 اقواها اسم الفاعل واسم المفعول لانهما اشبه بالفعل لتضمنيهما معنى الحدوث * ودونهما
 افعال التفضيل لأنه يتضمن مع الثبوت معنى الزيادة فيكون ابعد عن مشابهة الفعل

وَهُوَ كَجُزٍّ فَصَلُّهُ يُسْتَنْكَرُ عَنْ مَنِ وَمَعَهَا مُفْرَدًا يُذَكَّرُ

اي ان افعال التفضيل يُعتبر كجزء الكلمة لانه لا يتم معناه إلا بما بعده وهو من مجرورها فكانه قد صار ثمة له. ولذلك يُستَنْكَرُ الفصل بينهما لانه يكون كالفصل بين جزئي الكلمة. ما لم يكن معمولاً بفعل فجاء النفي أولى بالموثنيين من انفسهم لان العامل والمعمول كالشيء الواحد * ونذر الفصل بينهما بالشرط كقول الشاعر
وَأَقُولُ أَطِيبُ لَوْ بَدَلْتُ لَنَا مِنْ مَاءٍ مَوْهَبَةً عَلَى خَيْرِ
وبالنداء كقول الآخر

لَمْ أَلْقَ أَخْبَثَ يَا فَرْزَدَقُ مِنْكُمْ لَيْلًا وَاخْبَثَ فِي النَّهَارِ نَهَارًا

وهو يلزم الافراد والتذكير مع اقترانه بين فيقال زيد افضل من عمرو وهند افضل من فاطمة والرجلان افضل من المراتين وهلم جرا بالافراد والتذكير مطلقا. لانه لو ثني او جمع او انت لكان ذلك كثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل تمامه * وبهذا الاعتبار لا يجوز تنوينه اذا دعت الضرورة اليه لاقامة الوزن لان التنوين يدل على التمام ولا تمام فيه * واعلم ان ال والاضافة تعاقبان من على افعال التفضيل فلا تجتمعان معها. فلا يُقال زيد الاحسن من عمرو ولا عمرو احسن القوم من خالد * فان كانت من غير التفضيلية لم يمتنع الجمع بينهما كقول الشاعر
فَهُمُ الْأَقْرَبُونَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ وَهُمْ الْأَبْعَدُونَ مِنْ كُلِّ ذَمٍّ
وكذلك زيد اخوف الناس من العار وما اشبه ذلك

وَكُلُّ مَا يُوصَفُ أَوْ يُصَغَّرُ مِنْهُنَّ يُلَغَى وَكَذَا مَا يُضْمَرُ

اي ان كل ما يوصف او يصغر من هذه الاسماء لا يعمل لمبايسته الفعل بملايسته ما هو من خصائص الاسماء. وكذلك ما وقع بلفظ الضمير لانه قد خرج عن لفظ الفعل * فلا يجوز ان يُقال اعجبي ضربك الشديد زيدا. ولا زيد ضوئيرب عمرا. ولا ضربك زيدا عدل وهو عمرا ظلم. وانما يُقال اعجبي ضربك الشديد لزيد وزيد ضوئيرب عمرو وقس على كل ذلك

وَصَحَّحُوا أَعْمَالَ غَيْرِ الْمُفْرَدِ لِقُوَّةِ التَّكْثِيرِ بِالْتَّعَدُّدِ

اي انهم حكموا بصحة افعال ما يثنى ويجمع من هذه الاسماء لما في الثنية والجمع من

معنى الكثير فيستفاد منه قوة على العمل وان كان فيه مبالغة للفعل كما يستفاد من الكثير في امثلة المبالغة مع مباينتها اوزان الفعل * وذلك متفق عليه في الصفات كجاء الضاربان زيدا والقاتلون عمرا . ونازع بعضهم في المصدر والصحيح جوازه فيه ايضا ومنه قول الشاعر

وعدت وكان الخلف منك سجيّة مواعيد عرقوب اخاه يترّب
وهو مذهب الجمهور

وَلِاسْمِ فِعْلٍ عَمَلٌ فِي مَا سَوَى ضَمِيرٍ رَفَعَ بَارِزٌ مَعَهُ اسْتَوَى

اي ان اسم الفعل يعمل عمل الفعل الذي مني به مستويا معه الا في رفع الضمير البارز فانه لا يرفعه كما يرفعه ذلك الفعل لانه لا يتصرف مثله مع الضائر . وعلى ذلك فهو يرفع الاسم الظاهر والضمير البارز . فيقال هيهات زيد وصه ورؤيد زيدا وتراكم كما يقال بعد زيد واسكت وامهل زيدا واتركه * واما نحو هلموا فمحمول على انه فعل امر وهي لغة بني تميم . فان جعل اسم فعل قيل هلم بلفظ واحد للجميع وهي لغة اهل الحجاز * واما احكام اسم الفعل في نفسه فسيأتي الكلام عليها في موضعه

وَالظَّرْفُ كَأَسْتَقَرَّ إِذْ مَعْنَاهُ فِيهِ فَيَجْرِي عَنْدَهُمْ مَجْرَاهُ
« فَأَرْفَعُ بِهِ الْفَاعِلَ حَيْثُ اعْتَمَدَا » وَإِنْ نَوَيْتَ الْوَصْفَ جَازَا الْإِبْتِدَا »

اي ان الظرف يشبه فعل الاستقرار لانه يتضمن معناه ولذلك يجري عندهم مجراه في العمل فيرفع به الاسم الواقع بعده على الفاعلية لنيابته عنه في مذهب الاكثرين . غير ان ذلك مشروط فيه بان يكون معتمدا على نفي او استفهام او مبتدا او غيره مما مر في اعتماد الصفة ليقوى به على العمل نحو ما عندنا احد وزيد عندك ابوه وما اشبه ذلك * وقد علمت ان متعلق الظرف يصح ان يقدر بالفعل او بالوصف على ما مر في باب المبتدا . فان قدر بالفعل فليس في المرفوع بعد الظرف الا الفاعلية . وان قدر بالوصف جاز ان يكون فاعلا للظرف او مبتدا مخبرا عنه به تبعا لما يحتمله المحذوف في نفسه لان الظرف قائم مقامه * واما اذا لم يعتمد على شيء مما ذكر فيتعين الابتداء في اصح الاقوال وهو مذهب الجمهور * واعلم ان الظرف العامل هو ما دل متعلقه على الاستقرار مطلقا كما رأيت . فان كان مقيدا بصفة كالقيام والقعود

ونحوهما كزيد عندك ابوه قائم فلا اثر له . ومياني استيفاء الكلام على هذا الباب
في الخاتمة ان شاء الله

وَالظُرُوفِ عَمَلٍ فِي الْحَالِ مَجْرَدٌ عَنِ الشُّرُوطِ خَالٍ
كَذَاكَ كُلُّ مَا لِفَعْلٍ فِيهِ مَعْنَى كَذِي التَّنْبِيهِ وَالتَّشْبِيهِ

اي ان الظروف تعمل في الحال من غير ان تعتمد على شيء بخلاف عملها في الفاعل
لان الحال شديدة التأثير كالظرف لانها في حكمه فان معنى جاء زيد راكبا جاء
وقت ركوبه او في حال الركوب . وعلى ذلك يقال عندك زيد جالسا واليوم الرحيل
عاجلا . والعامل فيها ما في الظرف من معنى الاستقرار ولذلك يقال له الظرف المستقر .
فان قيل عندك زيد جالس بالرفع على الخبرية كان الظرف ملغى ولذلك يسمى لغوا *
ويعمل في الحال ايضا كل ما فيه معنى للنعل كاسم الاشارة وحروف التنبيه والتشبيه
والتنبي والترجي والنداء وما اشبه ذلك نحو ذاك زيد مقبلا وها انت الصديق مخلصا
وكأنك الاسد هاجما وليتك جاري مكاسرا وهلم جريا * وقد علمت ان عدل الظرف
وهو الجار والمجرور مثله في جميع احكامه فهو يجري مجراه في كل ما ذكره بالتفصيل
فتدبر

كتاب الحروف

فصل

في حقيقة الحرف واحكامه

الْحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَجِدٍ فِي الْغَيْرِ لَا فِي نَفْسِهِ إِذَا يَنْفَرِدُ
وَهُوَ يَخْصُ اسْمًا كَمِنْ أَوْ فِعْلًا كَلِمٌ وَنَحْوُ هَلْ يَمُ كَلَامًا
وَيَعْرِفُ الْكُلُّ بِأَن لَّا يَقْبَلَا وَسَمَّا لِفَصْلِ اسْمٍ وَفِعْلٍ جُعِلَا

اي ان الحرف لفظ يدل على معنى يحصل في غيره عند انضمامه اليه نحو لم يقم
زيد . فان لم قد دلت على معنى حصل في الفعل حين انضمت اليه وهو انتفاء وقوعه .

وهذا المعنى لا يحصل في تقسمها عند انفرادها لعدم استقلالها . والحرف ينقسم باعتبار متعلقه الى مختص بالاسم بحروف الجر . او بالفعل بحروف الجزم . ومشتراك بينهما بحروف الاستفهام . وكله يُعرف بعدم قبوله علامات الاسماء والافعال كما ترى
 وَكُلُّ مَا اخْتَصَّ بِشَيْءٍ يَعْمَلُ اِذَا لَا كَجَزْءٍ اَوْ كَوْصِفٍ يَدْخُلُ
 وَغَيْرُهُ يُلْفَى سِوَى مَا نَدَرَا حَمَلًا عَلَى ذِي عَمَلٍ كَمَا تَرَى

اي ان كل ما اختص من الحروف بشيء من الاسماء او الافعال يعمل فيه بحروف الجر المختصة بالاسماء وحروف الجزم المختصة بالافعال . غير ان هذا العمل مشروط بان لا يكون ذلك الحرف كجزء مما اختص به بحرف التعريف المختص بالاسم وحرف المضارعة المختص بالفعل . فانهما كالجزم من مدخولهما بدليل تحطّي العامل لهما ولذلك لا يعملان فيه لان جزء الكلمة لا يعمل فيها . او يكون كالوصف له لتخصيصه اياه كسوف التي تخصّص المضارع بالاستقبال . او لافادته بيان حاله كقد التي تفيد قاة وقوعه فانه لا يعمل فيه ايضاً لان الوصف لا يعمل في الموصوف * واما غير المختص فلا يعمل الا في النادر حملاً على عامل كاعمال ما الحجازية حملاً على ليس وغير ذلك كما سيأتي في مكانه

وَالْحَرْفُ اِذَا لَا يَقْبَلُ التَّرْكِيبَ لَا يَعْمَلُ فِيهِ فَهُوَ بَيْنِي مُجْمَلًا
 اي ان الحرف اذ كان لا يقبل التركيب في الكلام فلا يقع فاعلاً او مفعولاً وغير ذلك كان لا يعمل فيه لان العمولية مرتبة على التركيب المستعجب وجود العامل المتقضي لها . ولذلك لم يكن للاعراب سبيل اليه فكان مبنياً بالاجمال
 وَالْمُفْرَدُ اِفْتَحَ دَاخِلًا مِمَّا يَرِدُ هُنَا سِوَى الْبَاءِ فَكَسَرُهَا اُعْتَمِدَ
 وَلَا مَ جَرِّ دُونَ مُضْمَرٍ اِذَا صَحَّ وَمَا اسْتَفِثَ اَوْ اَمْرٍ كَذَا
 وَمَا لِتَعْرِيفٍ اِذَا عُدَّتْ هُنَا فَاِنَّهَا اخْتَصَّتْ بِلَفْظٍ سَكَنًا

اي ان الحروف المفردة وهي الموضوعة على حرف واحد مما يتعلق بعلم النحو يفتح الداخل منها على اوائل الكلام سوى ما استثنى منها فانه لا يجري على هذا الحكم * اما الباء فتكسر مطلقاً كيفما وقعت * واما اللام فتكسر ايضاً اذا كانت للجر مع الضمير

المُعْتَلَّ وهو ياء المتكلم ومع الظاهر غير المُسْتَفَات . فتندرج فيها لام كني ولام الجحود .
وتجري على ذلك لام الامر فانها مكسورة في اصل وضعها كما سيجي في موضعه *
وأما حرف التعريف عند من يقول انه اللام فقط فهو موضوع على السكون بخلاف
نظائره * ويتعين الفتح في ما سوى ذلك من هذه الطائفة . وهو همزة الاستفهام
والتسوية والنداء وتاء القسم وسين الاستقبال والتاء والكاف ولام التوكيد والجواب
والتوطئة ولام الجر مع المستغاث وغير الياء من الضمائر والواو مطلقاً . وهي لغة جمهور
العرب

وَمَا سِوَى ذَلِكَ لَا يَقِيدُ فَإِنَّ فِيهِ كُلَّ حُكْمٍ يَوْجَدُ

اي ان ما سوى هذه الطائفة من الحروف لا يقيد بشيء من الأحكام . وهو يشمل
الحروف المفردة اللاحقة اواخر الكلم والمركبة من حرفين فصاعداً . فان من المفردة
ما يضم كيم الجمع في نحو ضربتم الرجل . ومنها ما يفتح كالتاء في نحو لات . ومنها ما
يُكسّر كالكاف في نحو اياك . ومنها ما هو ساكن كنون التوكيد الخفيفة * وكذلك
المركبة كند بالضم وسوف بالفتح وجير بالكسر ونعم بالسكون . فان كل فريق يوجد
فيه جميع احكام البناء كما ترى

باب الحروف المختصة بالاسم

فصل

في احرف الجر

مِنْ عَنْ وَفِي لِطَلْقِ اسْمٍ وَعَلَى تَجَرُّ وَالْبَاءُ وَلَامٌ وَإِلَى

اي ان هذه الاحرف المذكورة تجر الاسم مطلقاً ظاهراً بحيث من البلد او مضمراً
كرحلت عنه . ومعرفة كما رأيت او نكرة كنزلت في دار وهلم جرا من غير
اعتبار شيء من القيود التي ستذكر لغيرها * وأما معانيها فمن لا بداء الغاية نحو
خرجت من البلد . والتبويض نحو اخذت من الدراهم . وبيان الجنس نحو لي خاتم من
الذهب . والتعليل نحو مات من الخوف . والفصل نحو عرفت الحق من الباطل .
والتنصيص على العموم نحو ما جاءني من رجل . فلا يصح أن يقال معها بل رجُلان

كما يصح بدونها . وقد تاتي البدل نحو أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ أَيِ بَدَلِ
الْآخِرَةِ . وهي أمُّ الباب ولذلك يقدمونها في الذكر * وعن العجاوزة نحو سافرت عن
البلد . والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئاً . والتعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم
لايه إلا عن موعدة . وقد تاتي للاستعلاء نحو احببت حب الخير عن ذكر ربي اي
فوقه * وفي الظرفية حقيقة نحو جلست في الدار او تجازا نحو نظرت في الامر . والمُصاحبة
نحو خرج الامير في موكبهِ . والتعليل نحو قتل كليب في ناقة . والمُقايسة نحو ما ذنبنا
في عفوك إلا هفوة * وعلى للاستعلاء حساً نحو وعلى النملك تُحمكون او معنى نحو
وفضلنا بعضهم على بعض . والمُصاحبة نحو يطعمون الطعام على حبه . والاستدراك

كقول الشاعر

بكل تداوينا فلم يُشف ما بنا على أن قرب الدار خير من البعد
والتعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم . والظرفية نحو دخل المدينة على حين غفلة *
والباء للإصاق نحو مرت بزيد . والتعديّة نحو ذهبت بعمرو . والاستعانة نحو
ضربت بالسيف . والسببية نحو قتل بذنبه . والمُصاحبة نحو جاء بأهله . والظرفية نحو
أقمت بالدار . والبدل نحو النفس بالنفس . والمُقابلة نحو هذا بذاك . والقسم وهي اصل
حروفه ولذلك انفردت بجواز ذكر الفعل معها نحو أقسم بالله * واللام للملك نحو المال
لزيد . والاختصاص نحو السرج للفرس . والاستحقاق نحو الحمد لله . والتعليل نحو

هربت للخوف . والعاقبة كقول الشاعر

لِدُوا لِمَوْتٍ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ فَكَلُّكُمْ يُصِيرُ إِلَى الْذَهَابِ .
والتعديّة نحو ما أجمع زيدا للمال . والتبليغ نحو قلت للرجل . والتقوية نحو فعّال لما
يريد . والتعجب نحو يا لك من فارس . والقسم مع التعجب نحو لله لا يؤخر الاجل .
وبدونه نحو لله لأفعلن . وانتهاء الغاية نحو كل يجري لأجل مسمى وهو قليل * وإلى
لانتهاء الغاية الزمانية نحو اتعوا الصيام الى الليل . او المكانية نحو من المسجد الحرام
الى المسجد الاقصى . والمُصاحبة نحو جلست الى الضيف . وتبيين فاعلية مجرورها وذلك
بعد ما يفيد حباً او بغضاً من أفعال تعجب او تفضيل نحو ما أحبني الى زيد وزيدي

احب الي من اخيه

وظاهر للكاف والواو وجب والتاء لله ورحمن ورب

اي ان انكاف والواو يجب ان يكون مجرورها اسماً ظاهراً. والتاء تختص من الاسماء الظاهرة باسم الجلالة والرحمن والرب. غير ان الرب يُستعمل مضافاً الى الكعبة او ياء المتكلم فيقال تالله وتالرحمن وترب الكعبة او ترابي. والاول هو المشهور في الاستعمال وما يليه نادر * واما معانيه فالكاف للتشبيه نحو حتى صار كالعرجون القديم. والتعليل نحو رب ارحمنا كما ربياني صغيراً. والتنظير نحو اجعل لنا الهام كما لم آلهة. وقد تُستعمل في التمثيل بما لا مثيل له كما اذا قيل ان من الحروف ما لا يقبل الحركة كالألف. ويقال لما كاف الاستقصاء

وَرُبَّ لِلنَّكْرَةِ مِمَّا وَصِفَا وَهَكَذَا حَتَّى تَجْرُ الطَّرْفَا

اي ان رب تختص بالنكرة الموصوفة نحو رب رجل كريم زارنا. وذلك لانها منزلة منزلة الحرف الزائد فيكون مجرورها غالباً في موضع الرفع بالابتداء المقتضي تخصيصه بالصفة * واكثرهم يشترط ان يكون جوابها فعلاً ماضياً كما رأيت لان معناها لا يتحقق إلا في ما قد وقع * وحتى تختص بما كانت آخراً نحو سمت حتى المغرب. او متصلاً بالآخر نحو مهت حتى الفجر. واما معناها فرب للتقليل عند اكثر النحاة. وحتى لانتهاء الغاية زمانية كما مر او مكانية نحو اكلت السمكة حتى رأسها * واعلم ان مجرور حتى يحتمل ان يكون داخلياً في حكم ما قبله او خارجاً عنه كالرأس هنا فانه يحتمل ان يكون قد انتهى الاكل به فيكون ما كولا وان يكون قد انتهى الاكل عنده فيكون غير ما كول. وهكذا في نظائره ما لم تقم قرينة على احد الوجهين فيحكم بمقتضاها. فان انتفت القرينة يحكم بالدخول عند الاكثرين. بخلاف إلى فان الاكثر فيها عدم الدخول. ولذلك يحكم به عند انتفاء القرينة * واعلم ان رب تختص بالنكرة اذا لم تلحقها ما الزائدة فانها حينئذ يجوز دخولها على المعرفة مكفوفة بها نحو ربما زيد قائم وعليه قول الشاعر

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعِنَّا حَيْجُ يَنْهَنُ الْمَهَارُ

ويجوز دخولها على الفعل ايضاً نحو ربما قام زيد وعليه قول الآخر

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلُّ أَمْرِهِمْ مَعَ التَّائِي وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجَلُوا

واما مع النكرة فلا تحول مع زيادة ما عن حكمها كما سيأتي في باب الحروف الزائدة

لان الفصل بالزائد كلا فصل

وَمَذٌّ وَمَنْذٌ لِلزَّيْمَانِ اسْتِعْمَالًا وَدُونُ مَا جَرَتْ عَدَا حَاشَا خَلَا

اي ان مَذٌّ وَمَنْذٌ تَخْتَصُّانِ بِاسْمِ الزَّيْمَانِ وَيُشْتَرَطُ فِيهِ ان يَكُونَ مُعَيَّنًا لَا مُبْهَمًا وَمَاضِيًا
او حَاضِرًا لَا مُسْتَقْبَلًا . فَيُقَالُ مَا رَأَيْتَهُ مَذٌّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ او مَنْذٌ الْيَوْمِ * وَعَدَا وَاخْتَاها
يُجَرُّ بِهِنَّ عَلَى تَقْدِيرِهِنَّ أَحْرُفَ جَرٍّ بِشَرَطِ ان لَا تُتَقَدِّمَهُنَّ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ مَا عَلِمْتَ فِي
بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ فَيُقَالُ جَاءَ الْقَوْمَ عَدَا زَيْدٍ وَهَلْ جَرَّ * وَاَمَّا مَعَانِيَهُنَّ فَمَذٌّ وَمَنْذٌ تَكُونَانِ
لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ مَعَ الْمَاضِي وَالظَّرْفِيَّةِ مَعَ الْحَاضِرِ * وَعَدَا وَمَا يَلِيهَا لَا تَحُولُ عَنْ مَعْنَى
الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَوْضُوعَةِ لَهُ * وَاعْلَمْ ان مَذٌّ مُبْنِيَةٌ عَلَى الضَّمِّ بِالِاتِّفَاقِ . وَمَذٌّ عَلَى السَّكُونِ
عِنْدَ الْجُمْهُورِ . غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا لَقِيَهَا مَا كُنَّ تُضَمُّ نَحْوُ مَذٌّ الْيَوْمِ . وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ

وَكَيٌّ لِأَن وَصَلَ وَمَا اسْتَفْهَامُ أَوْ مَصْدَرٍ نَزْرًا بِدُونِ اللَّامِ

اي ان كَيٌّ تَخْتَصُّ بِالْإِسْتِفْهَامِ عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ وَصَلَتْهَا نَحْوُ جِئْتُ كَيٌّ أَزُورُكَ . وَهِيَ
حِينَئِذٍ حَرْفٌ تَعْلِيلٌ كَاللَّامِ وَهِيَ مَعَهَا فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ اِي جِئْتُ لِزِيَارَتِكَ * وَكَذَلِكَ
مَعَ مَا الْإِسْتِفْهَامِيَّةُ كَقَوْلِهِمْ كَيْمَ يَجْذِفُ إِلَيْهَا كَمَا تَجْذِفُ مَعَ سَائِرِ أَحْرَفِ الْجَرِّ اِي
لَمَّاذَا . او مَا الْمَصْدَرِيَّةُ وَصَلَتْهَا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

اِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَانْمَا يُرَادُ الْفَتْحُ كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

اي يَرَادُ لِلنَّفْعِ وَالضَّرَرِ عَلَى مَا مَرَّ وَهُوَ قَلِيلٌ * وَكُلُّ ذَلِكَ مُشْرُوطٌ بِأَن لَا تُقْتَرَنَ بِاللَّامِ
لأن حرف الجر لا يدخل على مثله

وَرُبٌّ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَبَلَّ " تُنَوِّي فَيَبْقَى مَا لَهَا مِنَ الْعَمَلِ "

اي ان رُبٌّ تُنَوِّي بَعْدَ هَذِهِ الْأَحْرَفِ فَيَبْقَى مَا بَعْدَهَا مُجْرُورًا بِهَا فِي الصَّحِيحِ . وَمِنْ
الْأَوَّلِ قَوْلِ الرَّاجِزِ

وَبَلَدُهُ لَيْسَ بِهَا اِنْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَيْبِسُ

اي وَرُبٌّ بَلَدُهُ وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ * وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُ الشَّاعِرِ

فَإِنْ أَحْتَقْ فَنَذِي حَتَقٍ لَظَاهُ يَكَادُ عَلِيٌّ يَلْتَهِبُ الْتِهَابَا

اي فَرُبُّ ذِي حَتَقٍ وَهُوَ قَلِيلٌ * وَمِنْ الثَّالِثِ قَوْلُ الْآخَرِ

بَلْ بَلَدٍ مِلَّ الْقِيَجَاجِ قَتْمَةٌ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرَمَةٌ

اي بَلْ رُبٌّ بَلَدٍ وَهُوَ نَادِرٌ

«وَرُبَّمَا» جَرَّتْ ضَمِيرًا فُسِرَا بِنَكْرَةٍ فَرْدًا لَغَيْبٍ ذُكْرًا

اي ان رُبَّ قد تُشْعَلُ جَارَةً لضمير غيبة مفرد مذكر مفسر بنكرة . وهذا الضمير يلزم الإفراد والتذكير مطلقاً وهو نَكْرَةٌ على الأَمَحْ لانه عائد على واجب التنكير وهو النكرة المفسرة له . وهذه النكرة تُنصَّب على التمييز مطابقة للمعنى في التذكير والثانيث والإفراد وغيره وبذلك يُسْتغْنَى معها عن مطابقة الضمير . فيقال رُبُّهُ رجلاً لقِيتهُ ورُبُّهُ امرأةً رأيتهُ ورُبُّهُ رجلين ضربتهما ورُبُّهُ رجلاً أكرمتهم وهلمَّ جراً .

وعلى ذلك قول الشاعر

رُبُّهُ فِتْنَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْحَمْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

وهو مذهب البصريين وعليه الاكثرون

وَرُبَّمَا ضَمِّنَ بَعْضُ الْأَحْرَفِ مَعْنَى مِنَ الْآخِرِ كَالْمُسْتَرْدِفِ

اي ان حرف الجر قد يُضْمَنُ معنى حرف آخر من الحروف الجارّة فيكون كالمرادف له . وذلك ان من قد تُضْمَنُ معنى في نحو اذا نُودِيَ للصلاة من يوم الجمعة اي فيه . ومعنى الى نحو اقتربت منه اي اليه . ومعنى الباء نحو ينظرون من طرف خفي اي به * وعن قد تُضْمَنُ معنى على نحو فانما ينخل عن نفسه اي عليها * وفي قد تُضْمَنُ معنى الى نحو فردوا أيديهم في أفواههم اي اليها . ومعنى الباء نحو هو بصير في المسئلة اي بها . ومعنى على نحو لأصلينكم في جذوع النخل اي عليها * وعلى قد تُضْمَنُ معنى عن نحو رضيت عليه اي عنه * والى قد تُضْمَنُ معنى في نحو ليجمعنكم الى يوم القيامة اي فيه * والباء قد تضم معنى من نحو عينا يشرب بها عباد الله اي منها . ومعنى عن نحو فاسأل به خبيراً اي عنه . ومعنى على نحو ان تأمنه بقطار يؤدبه اليك اي على قنطار * واللام قد تُضْمَنُ معنى عن نحو قالت أولاهم لأخراهم ربنا هو لآء اضلونا اي عن أخراهم * والكاف قد تضم معنى على نحو كن كما انت اي على ما انت * وقيل ان هذا التضمين انما هو للأفعال لان التجويز في الفعل اسهل منه في الحرف فيضم الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ويبقى الحرف على معناه كما في نحو يشرب بها عباد الله فان يشرب يضم معنى يروى وتبقى الباء على معناها وهو

مذهب البصريين

وَالْبَعْضُ مَعْنَى الظَّرْفِ قَدْ يُضْمَنُ وَالْكُلُّ فِي أَطْرَادِهِ لَا يُؤْذَنُ

اي ان بعض هذه الاحرف قد يضمن معنى الظرف ايضاً . وذلك ان من وعلى والى واللام قد تضمن كل واحدةٍ منهن معنى عند : نحو لن تُغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئاً . ولزيدٍ عليّ دين . وهو اشهى اليّ من اخيه . وكنته خمس من رجب . اي عند الله وعندى وهلمّ جرّاً * وعن قد تضمن معنى بعد نحو لتركبن طَبَقاً عن طَبَقٍ اي بعد طبق * وكذلك اللام نحو اقيم الصلوة لدُلُوكِ الشمس اي بعد دلوها . وربما ضمنت اللام معنى مع كقوله

فلما تفرقنا كأنّي ومالكاً . لطول اجتماعٍ لم نبت ليلةً معا

اي مع طول اجتماع * غير ان التضمينات المذكورة كلها لا يطرد استعمالها لان منها ما يحفظ ولا يقاس عليه نحو فاسأل به خبيراً وهو الاكثر . ومنها ما يمكن ان يقاس عليه شيء دون آخر نحو هو اشهى اليّ فانه يجوز ان يقال هو احب اليّ ولكن لا يقال افضل اليّ

وَعَلَقُوا بِالْفِعْلِ أَوْ كَالْفِعْلِ مَا يَرْبِطُهُ بِاسْمٍ وَلَوْ تَوَهَّمَا

اي ان النحاة يعلقون بالفعل او شبهه ما يربطه بالاسم المجرور من هذه الاحرف سواء كان ذلك المتعلق مذكوراً نحو نزلت في الدار او مقدراً نحو رأيت الذي في الدار . فان الحرف متعلق في الاول بالفعل المذكور وفي الثاني بالفعل المقدّر اي الذي حصل في الدار وهو قد ربط كليهما بمجروريه * وكذلك مع شبه الفعل مذكوراً نحو انا ضاربٌ لزيدٍ او مقدراً نحو الكتاب لعمرٍ واي حاصل له * ولذلك لا يعلق الحرف الزائد وشبهه نحو ما جاءني من احدٍ وربّ رجلٍ كريمٍ لقيته اذ لا ربط فيهما . ولا احرف الاستثناء نحو جاء القوم عدا زيدٍ لانها تصرف معنى الفعل عن مجرورها * واختلف في تعلق الكاف والاصح انها تعلق بفعل استقرارٍ محذوفٍ وهو اختيار المحققين

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْجَارَ قَدْ يُحْذَفُ عَنْ أَنْ قِيَاسًا حَيْثُ لَا لَبْسَ وَأَنَّ

«وَدُونَ» ذَلِكَ الْحَذْفُ فِيهِ يَنْدُرُ فِي النُّقْلِ وَالنَّصْبِ هُنَاكَ أَكْثَرُ»

اي ان حرف الجر يحذف قياساً عن أنّ المشددة المفتوحة المعزة وأنّ المخففة المصدرية

نحو وبشّر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أنّ لهم جنّات تجري من تحتها الأنهار أي بأنّ لهم . ونحو حصّرت صدورهم أنّ يقاتلوكم أي عن ان يقاتلوكم . والمراد بذلك التحقيف لطلوها بالصلة * غير ان ذلك مشروط بأنّ من اللبس كما رأيت فان خيف اللبس نحو رجّع اللصّ أنّ يسرق امتنع الحذف لانه يخل ان يكون المحذوف الى فيكون بخلاف المقصود * وقد سمع حذف حرف الجر في غير ذلك نادراً والاكثر حينئذٍ نصب الاسم الواقع بعده نحو ان ثمود كفروا ربّهم أي برّبهم . ومنه قول الشاعر

تمرّون الديار ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذّن حرام

أي تمرّون بالديار وهو منصوب بنزع الخافض في الاشهر وهو مذهب الكوفيين * وشدّ الجرّ بعد الحذف كقول بعضهم خير والحمد لله جواباً لمن قال كيف أصبحت أي بخير لان حرف الجر لا يقوى على العمل ضميراً . ولذلك يُخَيَّر في محلّ أن وأن بعد الحذف في اظهر المذاهب لان عمل الجرّ فيهما خفي فلا يظهر المحذور * واعلم ان حرف الجرّ يجوز حذفه قياساً في غير ما ذكر في ما عطف على مجرور بمثل الحرف المحذوف سواء كان العاطف متصلاً به كقول الشاعر

أخلق بذي الصبر أن يحظى بحاجته ومدمن القرع للابواب أن يلجا

أي ومدمن القرع . او منفصلاً عنه بلا كقول الآخر

ما ليحبّ جلد أن يُهجر . ولا حبيب رافة فيجبر

أي ولا لحبيب . او وقع بعد همزة الاستفهام مسبوقةً بمثله كما اذا قيل مريت يزيد فتقول ازيد التاجر أي ازيد . او بعد ان الشرطيّة كذلك نحو أمرت بأيّهم شئت إن زيد او عمرو أي ان يزيد * وقد ذكروا له مواقع اخرى ستقف على كل واحد منها في موضعه ان شاء الله

وَالْكَافُ تَأْتِي أَسْمَاءً كَذَا عَنْ وَعَلَى مِنْ بَعْدِ مِنْ مُضَافَةٍ لِمَا تَلَا
« وَمَنْذُ وَمَنْذُ عِنْدَ رَفَعَ اسْمِي بَلِي كَمَنْذُ يَوْمَانِ وَقَبْلَ الْجَمَلِ »

أي ان الكاف تقع اسماً بمعنى مثل . وكذلك عن وعلى اولاهما بمعنى جانب والثانية بمعنى فوق فتكون كل واحدة منهنّ مضافة الى ما بعدها كسائر الاسماء * غير ان اسميّة الكاف مطردة فتقع بعد كل عامل ومن ثم تكون تارة في موضع الرفع كقول

الشاعر

لو كان في قلبي كقدر قلامة حباً لغيرك ما اثنك رسائي
وتارة في موضع النصب كقول الآخر
وذق كالذي قد ذاق منك معاشر لعلبت بهم اذ انت بالناس تلعب
وتارة في موضع الجر كقول الآخر
بيض ثلاث كنعاج جم يتحرك عن كالبرد المنهم
وهو عند سيويه مختص بالضرورة وعليه المحققون * واستثنى ابن هشام الزائدة منها
نحو ليس كئله شيء، والواقعة صلة كقول الراجز
ما يرتجي وما يخاف جمعا فهو الذي كالغيث والليث معا
فان الاسمية تمتنع فيهما . أما في الاولى فلان الاسماء لا تزداد، وأما في الثانية فلانه
يحتاج معها الى تقدير مبتدا محذوف اي الذي هو كالغيث فيكون قد حذف صدر
الصلة مع قصرها وهو منكر * وأما اسمية عن وعلى فهي مقيدة بوقوعها بعد من
الجارّة على الاصحّ وعليه قول الشاعر
اراه تارة من عن يميني يمر وتارة من عن يساري
اي من جانب يميني ومن جانب يساري وقول الآخر
غلت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قبض بيدها مجهل
اي من فوقه * وكذلك مذ ومنذ تكونان اسمين اذا وقع المفرد بعدها مرفوعاً وهما
حينئذ ظرفان معناها أول المدة ان كان الزمان ماضياً وجميع المدة ان كان حاضراً .
فيرفع الاسم بعدها على انه خبر عن احدهما في اصح المذاهب نحو ما رايت مذ يوم
الجمعة او منذ يومان اي اول مدة انقضاء الرؤية يوم الجمعة وجميع مدة انقائها يومان *
وبهذا الاعتبار صح الابتداء بهما لانهما مضافتان معنى الى مثل الجملة المتقدمة عليهما
والتقدير مذ ما رايت يوم الجمعة او يومان ثم حذفت الجملة المضافتان اليها لتقدم ما
يدل عليها * وكذلك اذا وقعت بعدها الجملة فانها تتعين فيهما الظرفية وتكونان
مضافتين اليها كسائر الظروف الزمانية . واكثر ما تكون الجملة بعدها فعلية كقول

الشاعر

وما زلت مذ خط السواد بعارضي أفتش في اهل الزمان واكشف

وقول الآخر

قالت أمانة ما لجسمك شاحبا منذ ابتذلت ومثل ما لك ينفع
وقد تضافان الى الاسم كقول الآخر
وما زلت محمولا علي ضغينة ومضطلع الأضغان منذ انا يافع
غير انهما عند قطعهما عن الاضافة تلزمان الصدارة كما رأيت فلا يعمل فيهما ما
قبلهما ولا يتقدم خبرهما عليهما . واذا أضيفتا كانتا معمولتين للفعل الذي تعلقان به
كما في سائر الظروف * فان وقع المفرد بعدها مجرورا نحو ما رأيت مذ يومين ترجحت
حرفيهما معه ولا إضافة عند الاكثرين

فصل

في إن وإن واخوانها

إِنَّ وَأَنَّ عَكْسُ كَانَ فِي الْعَمَلِ كَانَ لَكِنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ
اي ان هذه الاحرف تعمل عكس عمل كان فتتصبب المبتدأ وترفع الخبر نحو إن زيدا
قائم ولعل الحبيب قادم وقس ما بينهما . وهي كالافعال في لزوم الاسم لانها تختص
بالدخول على المبتدأ . وفي اللفظ لانها موضوعة على ثلاثة احرف فصاعدا مع كونها
مفتوحة الاوخر . وفي المعنى لانها تفيد معنى الفعل كالتاكيد والتشبيه وغيرها كما سيجي
ولذلك يقال لها الاحرف المشبهة بالافعال . غير انها اذ كان تقديم منصوب الافعال
على مرفوعها فرعاً في عملها أعطيت العمل الفرعي لانها قد انحطت عن رتبة الافعال
فلا تستحق العمل الاصيل . وهو المشهور بين النحاة * وأما معانيها فمعنى إن التوكيد .
ومعنى كأن التشبيه مطلقاً عند الجمهور . وفصل جماعة بانها تكون للتشبيه اذا كان الخبر
جامداً نحو كأن زيدا اسداً . وأما ان كان مشتقاً نحو كأن زيدا قائماً فهي للشك لان
الخبر حيثئذ من صفات الاسم والصفة هي نفس الموصوف في المعنى والشيء لا يشبه
بنفسه * ومعنى لكن الاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته من الكلام
السابق نحو زيد عالم لكنه غير عامل ، او تقيده بنحو ما زيد غنياً لكنه كريم . فان الاول
يرفع توهم ثبوت العمل لزيد مع ثبوت العلم له . والثاني يرفع توهم انتفاء كرمه مع
انتفاء غناه * ومعنى ليت التمني وهو طلب ما كان مستحيلاً نحو ليت الشباب يعود .
او عسير الحصول نحو ليت الجاهل عالم * ومعنى لعل التوقع للامر المحبوب نحو لعل

الصديق زائر. او المكروه نحو لعل العدو قادم. ويعبر عن الاول بالترجي وعن الثاني بالإشفاق * وقد تحل بعضهم لبعض هذه الاحرف معاني أخرى لم تثبت عند الجمهور فعدلنا عن ذكرها * وأما أن المفتوحة الهززة فالأكثر على أنها للتوكيد لأنها فرع عن إن المكسورة وإنما تفتح همزتها للفرق بين كونها مصدرية ومعمولة كما سيجيء. وهو مذهب سيديويه

وَالْتَزَمُوا لِلضَّعْفِ تَأْخِيرَ الْخَبَرِ مَعَهَا فَإِنْ وَسِطَ ظَرْفًا يُغْتَفَرُ

أي أنهم التزموا تأخير هذه الاحرف لضعفها عن التصرف في معمولاتها. ما لم يكن الخبر ظرفاً فيجوز توسطه نحو إن عندك زيداً لأن الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها كما مر * وقد علمت أن الجور كالظرف في جميع احكامه فيجوز ذلك فيه ايضاً نحو ان في الدار زيداً. وقس على ذلك مع بقية الاحرف * واعلم ان محل جواز التوسط المذكور هو في ما اذا كان الاسم معرفة كما رايت. وأما ان كان نكرة فلا بد منه نحو إن مع العسر يسراً وان في ذلك عجباً جرياً على حكم المبتدأ والخبر اللذين هما اصل هذا الباب

وَإِنَّ لِلتَّأْكِيدِ لَا تَغْيِيرُ مَعْنَى ابْتِدَاءٍ بَعْدَهَا يُعْتَبَرُ
«فَأَنْصِبْ لَدَى الْعَطْفِ عَلَى اسْمٍ أَنْ تَرِدَ طَوْعاً أَوْ أَرْقَعَ بَعْدَ إِخْبَارٍ يَرِدُ»
«وَذَلِكَ يَجْرِي تَارَةً فِي أَنَا إِذْ عَاقَبْتُ إِنَّ وَفِي لَكِنَّا»

أي ان إن المكسورة الهززة لتأكيد النسبة الواقعة بين اسمها وخبرها فلا تغير معنى الابتداء لأنها لا تغير معنى الجملة. ولذلك يجوز في المعطوف على اسمها النصب اتباعاً للنظم والرفع اتباعاً لمحل من الابتداء الباقي اعتباره في المعنى. غير ان الرفع مشروط بوقوع المعطوف بعد الخبر نحو إن زيداً قائمٌ وعمرو لانه لو قيل ان زيداً وعمرو قائمان كان الخبر معمولاً لأن من حيث انه خبر عن زيد ومعمولاً للبنداء او لتجرّد في احد القولين من حيث انه خبر عن عمرو ولا يجوز توارد عاملين على معمول واحد * ولما كانت أن المفتوحة الهززة مشاركة للمكسورة في معنى التوكيد جاز ذلك فيها ايضاً في المواضع التي تعاقب فيها إن المكسورة في وقوعها موقع الجمل كما ستعرف. وذلك

يكون اذا وقعت بعد فعل من افعال القلب نحو علمت ان زيدا قادم وعمرؤ لانت
معمول هذه الافعال لا يكون الا جملة فتكون ان مع معموليها سادة مسد مفعوليها
وان كانت مأولة مع خبرها بالمصدر. ولذلك يجوز ان تدخل اللام في خبرها وحينئذ
تُكسر همزتها فيقال علمت ان زيدا لقادم وبهذا الاعتبار تكون معاقبة للمكسورة
كما ترى * فان لم تكن كذلك نحو بلغني ان زيدا قادم وعمرأ تعين النصب لانها
مع خبرها في تأويل مصدر ولا يتأتى فيها الاعتبار المذكور * ويقع ذلك ايضا في
لكن لانها ترد لاستدراك ما قبلها ولا تغير شيئا من معنى الجملة التي بعدها فيجوز في
المعطوف على اسمها الرفع وعليه قول الشاعر

وما قصرت بي في التسمي خوولة ولكن عمي الطيب الاصل والخال

واما البواقي من هذه الاحرف فلا يجوز ذلك فيها لانها تُخرج الكلام عن الاخبار
بالمُسند الى التشبيه به او طلبه فينتسخ عنه معنى الابتداء. ولا يجوز في غير العطف
من التوابع على الصحيح. على ان النصب في كل ذلك اولى واشهر * وللنحاة في هذا
المقام تفاصيل ومناقضات يطول استيفاءها فاقصرنا منها على ما ذكر وهو المشهور
في الاستعمال

وَأَنَّ فِي تَأْوِيلٍ مُفْرَدٍ حَصَلَ خِلَافَ إِنْ فَهِيَ مَوْطِنُ الْجُمْلِ
وَحَيْثُ صَحَّتْ جُمْلَةٌ أَوْ مُفْرَدٌ تَأْوِيلًا طَابَ لِكُلِّ مَوْرِدٍ

اي ان أن المفتوحة الهمزة تكون في تأويل المفرد لانها تُسبك مع خبرها بمصدر
مضاف الى اسمها فيكون تقدير قولك بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيدا. بخلاف
المكسورة فانها لا تغير حكم الجملة بدخولها عليها ولذلك تكون المفتوحة مَوْطِنَ المفردات
والمكسورة مَوْطِنَ الجُمْلِ. فان صح تقدير الجملة او المفرد جازت كل واحدة منهما
والا تعينت احدهما بحسب موقعها * وقد ذكرت النحاة لكل فريق مواضع منها
لتعين المكسورة ما وقعت فيه ابتداء نحو ان الله واحد. او محكية بالقول نحو قال
اني عبد الله. او جوابا لقسم لم يُصرح فيه بالفعل نحو والله ان زيدا صادق. او
خبرا عن اسم عين نحو زيد انه كريم. او صفة له نحو مرت برجل انه صالح. او
صدر صلة نحو جاء الذي انه ليب. او في موضع الحال نحو قصدته واني واثق به.

او بعد عامل علق باللام نحو علمت ان زيدا لمحسن * ومنها لتعين المفتوحة ما وقعت فيه فاعلا نحو بلغني انك شاعر * او نائب فاعل نحو سمع انك راحل * او مفعولا نحو عرفت انك ناصح * او مبتدأ نحو عندي انك فاضل * او خبرا عن اسم معنى نحو الحق ان العلم نافع * او مضافا اليه نحو احبك مع انك ظالم * او مجرورا بالحرف نحو وثقت بانك امين * ومنها لجواز كليهما ما وقعت فيه بعد فاء الجزاء نحو من يزرنني فاني اكرمه * فانه تجوز فيه المكسورة على معنى فانا اكرمه والمفتوحة على معنى فاكرمي له ثابت * او بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا ان زيدا واقف فتجوز فيه المكسورة على معنى فاذا هو واقف والمفتوحة على معنى فاذا وقوفه حاصل * او بعد فعل قسم بدون اللام نحو اقسم ان الدار ملك زيدا فتجوز المكسورة على قصد الجواب لانه لا يكون الا جملة والمفتوحة على تقدير حرف الجر اي على انها ملكه * او في موضع التعليل نحو احذر زيدا انه عدو لك فتجوز المكسورة على الاستئناف كما ستعرف في بابه والمفتوحة على اضمار حرف الجر اي لانه عدو * وقس على ما ذكرناه ما لم نذكره من المواقع * واعلم ان المفتوحة لما كانت تأول بالمصدر جاز ان تقع اسما لاخواتها بشرط ان يفصل بينهما بالخبر نحو ان عندي انك فاضل * الا مع ليت فانه يجوز اتصالها بها سادة مسد معموليها لاشتغال صلتها على المسند والمسند اليه نحو ليت انك فقيه *
وعليه قول الشاعر

فيا ليت ان الظاعنين تلبثوا ليعلم ما بي من جوى وغرام

وهو مذهب الجمهور

وما اذا زيدت على الكل اتقضى حكم اختصاص ولها الكف اتقضى
« وذاك دون لئما اذ لم تزل على اختصاصها فرجح العمل »

اي ان ما الزائدة اذا لحقت هذه الاحرف زال اختصاصها بالاسماء فجاز دخولها على الافعال نحو انما يوحى الي انما الحكم اله واحد وكانما يساقون الى الموت ومن ذلك

قول الشاعر

ولكنما اسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي

وقول الآخر

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّهَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحَمَارَ الْمُقَيَّدَا
وَحِينَئِذٍ تُكْفَّفُ عَنِ الْعَمَلِ فَيَقَالُ إِنَّمَا اللَّهُ وَاحِدٌ وَكَأَنَّمَا زَيْدٌ أَسَدٌ وَهَلُمَّ جَرًّا. وبهذا
الاعتبار جاز دخولها على الأفعال لأنها إذا كانت قد خرجت عن العمل لم يلزم أن
يكون مدخولها صالحاً له * وذلك مطرد عند الجمهور إلا في ليتما فإنه لم يسمع دخولها
إلا على الجملة الاسمية ومن ثم ترجح بقاء عملها لبقاء اختصاصها بالدخول على الأسماء.

وقد روي برفع الحمام ونصبه قول الشاعر
قَالَ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَاتِنَا وَنِصْفُهُ فَقَدِيرٌ
وَأَمَّا إِذَا لَمْ تَكُنْ مَا زَائِدَةٌ فَخَوَّانٌ مَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ وَإِنْ مَا صَبَرْتَ جَمِيلٌ فَلَيْسَتْ فِيهِ
شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ

وَحَقَّقَتْ مِنْهَا ذَوَاتُ النُّونِ فَضَعُفَتْ لِلنَّقْصِ وَالسُّكُونِ
وَدَخَلَتْ فِعْلًا وَمَاضِي الْفِعْلِ أَوَّلَى بِهَا لِشَبْهِهِ فِي الْأَصْلِ
أي أن الأحرف المخنومة بالنون من هذا الباب وهي إن وأن وكان ولكن قد استعملت
مخففة فدخل عليها الضعف لأن ذلك قد أدى إلى نقص أحرفها وسكون أواخرها *
ومن ثم جاز دخولها على الأفعال غير أن الماضي أولى بدخولها عليه لأنها كانت
تشبهه في فتح أواخرها قبل التخفيف * وأما أحكامها في الإعمال والإهمال فسيأتي
تفصيلها كما ترى

فَرَجَّحُوا فِي إِنْ أَنْ تَهْمَلَ ثُمَّ وَاللَّامُ عِنْدَ اللَّبْسِ مَعَهَا تَلْتَزِمُ
وَقَيَّدُوا الْفِعْلَ الَّذِي لَهَا يَلِي بِنَاسِخِ حِفْظِ الرِّسْمِ الْمَنْزِلِ
أي أنهم لاجل الضعف الذي يحدثه هذا التخفيف رجَّحوا إهمال إن المكسورة عند
تخفيفها فيرفع الجزآن بعدها مبتدأ وخبراً. غير أنها حينئذٍ تلتبس بإن النافية لاجتماعها
في الصورة فيجب أن يؤتى في خبرها باللام لدفع الالتباس لأنها لا تدخل في خبر
النافية فيقال إن زيداً لقائم ما لم تقم قرينة يؤمن معها اللبس كما في قول الشاعر
أَنَا ابْنُ أَبَا الضَّمِّ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ
فإنها لو قدِّرت نافية لم يستقم المعنى كما لا يخفى فيستغنى بتلك القرينة عن اللام *

واذا دخلت **إِنْ** المخففة على الفعل يجب ان يكون ناسجاً لاشتغالها على مقتضاها من
الابتداء والخبر فلا تكون قد فارقت منزلها بالكسبة . وحينئذ تدخل اللام على الجزء
الثاني من معموله نحو **وَإِنْ** كانت لكسبة **وَإِنْ** وجدنا أكثرهم لفاسقين . وهو الشائع
في استعمال العرب * واعلم انهم اختلفوا في حقيقة اللام المذكورة بين ان تكون لام
الابتداء او لاماً غيرها اجتبأت للفرق ولم في ذلك كلام طويل لا فائدة في استيفائه
والاول هو المختار وهو مذهب سيويه

وَأَجْعَلْ لِّذَاتِ الْفَتْحِ نَصَبَ مُضْمَرٍ يُنَوِّسُ وَبِالْجُمْلَةِ عَنْهَا أَخْبِرْ
وَأَفْصِلْ بِفَارِقٍ كَقَدْ وَالسَّيْنِ أَوْ كَلَّمَ عَنْ الْفِعْلِ مُصَرِّفًا وَلَوْ

اي ان **أَنَّ** المفتوحة لا تُهْمَلُ راساً عند تخفيفها كالمكسورة وذلك لانها اقوى شبهاً
بالفعل لان مدلولها المصدر الذي هو مدلول الفعل * ولذلك يلتزمون إعمالها ولكن على
وجه يُشعر بالضعف لانهم يجعلون اسمها ضمير شان يحذفونه وجوباً فتكون عاملة كلاً
عاملة * ولا يكون خبرها والحالة هذه إلا جملة . فان كانت الجملة فعلية فعلها متصرف
وجب فصلها عنه بما يفرق بينها وبين **أَنَّ** الناصبة للفعل لئلا تلتبس بها . وذلك يكون
بقدر كقول الشاعر

شهدتُ بَأَنَّ قَدْ خُطَّ مَا هُوَ كَائِنٌ وَأَنَّكَ تَحُمَا تَشَاءُ وَتُثْبِتُ

او حرف تنفيس كقول الآخر

زَعَمَ الْفَرَزْدَقُ أَنَّ سَيَقْتُلُ مَرْبَعًا أَبَشِرْ بِطُولِ سَلَامَةٍ يَا مَرْبِعُ

او بحرف نفي نحو **أَيَحْسَبُ** **أَنَّ** لم يره أحد . او أداة شرط نحو **وَأَنَّ** لو استقاموا على
الطريقة . وذلك لان هذه الفواصل لا تعترض بين المصدرية وفعلها * ولذلك استشكل

الفصل بلا كقول الشاعر

وَلَا تَدْفِنَنِي بِالْفَلَاحِ فَإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنَّ لَا أَذُوقُهَا

لانه لا يمتنع اعتراضها بينهما * والحق انها لا تزال على بابها وانما لما كثرت الاعتراض
بها بين المتلازمين قل الاعتداد بها فدخلت بعد الناصبة ايضاً * فيكون دخولها بعد
المخففة للفرق وبعد الناصبة شذوذاً . ولذلك اذا لم يُفصل بها يتعين النصب إلا اذا
كان في الكلام ما يمنع كونها ناصبة كما اذا وقعت بعد العلم او مافي معناه لانها لا تكون

هناك الّا تخففة كما سيجي . وحيثئذ يجوز الاستغناء عن الفاصل وعليه قول الشاعر
 عَلِمُوا أَنَّ يُؤْمَلُونَ فجادوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِاعْظَمِ سُؤْلِ

فان كانت الجملة اسمية نحو وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين . او فعلية جامدة
 الفعل نحو وان ليس للانسان الا ما سعي لم تكن حاجة الى الفصل لعدم الالتباس
 « وَأُجْرِيَتْ كَأَنَّ مُجْرَاهَا مَتَى خَفَّفَتْ وَالْفَصْلُ بِقَدْ وَلَمْ آتَى »

اي ان كان عند تخفيفها تجري على حكم ان المفتوحة المخففة فيكون اسمها ضمير شأن
 محذوفا وخبرها جملة . وعليه قول الشاعر

وَصَدْرُهُ مَشْرِقُ النُّجُومِ كَأَنَّ ثِدْيَاهُ حُقَّانِ

واذا كانت الجملة المخبر بها فعلية متصرفة الفعل يكون فصلها عنه في الايجاب بقدر
 كقول الشاعر

لَا يَهْوُلُكَ أَصْطِلَاحُ لَظَى الْحَرِّ بَ فَمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا

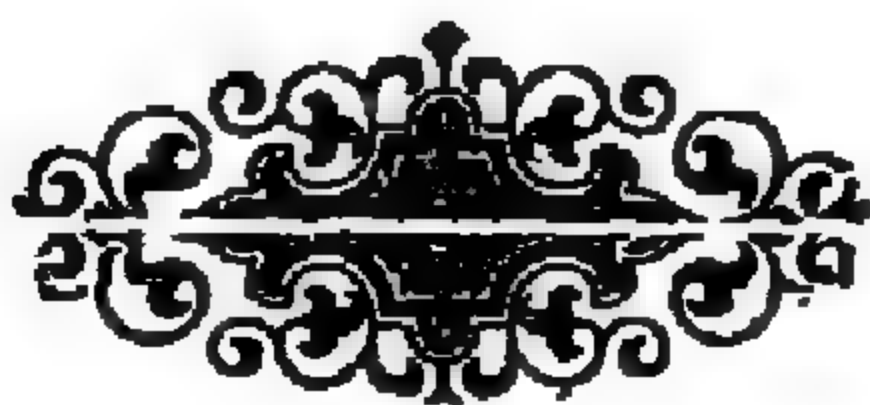
وفي النبي بلم كقول الآخر

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحُجُونِ إِلَى الصَّافَا أَيْسُّ وَلَمْ يَسْمُرْ بِهَكَّةَ سَامِرُ

وذلك للفرق بينها وبين أن المصدرية الداخلة عليها كاف التشبيه . فان لم تكن كذلك
 فلا حاجة الى الفصل * وهذا هو المشهور في استعمالها وهو المختار عند الاكثرين

وَأَهْمِلْتُ لَكِنَّ إِذَا تَخَفَّفُ فَفَرَّقْتُ بِالْوَاوِ عَمَّا تَعَطَّفُ

اي ان لكن اذا خففت تلغى رأسا وذلك لانها قد اشبهت لكن العاطفة في اللفظ
 والمعنى فأجريت مجراها * ولذلك يستحسن اقترانها بالواو فرقا بينهما لان الواو لا تدخل
 على العاطفة لامتناع دخول حرف العطف على مثله . وعلى ذلك قرئ وما كفر سليمان
 ولكن الشياطين كفروا . وقد ترد بدون الواو نحو لكن الله يشهد بما أنزل اليك *
 ولا يقع بعدها الا الجمل بخلاف العاطفة كما سيجي في موضعه



باب الحروف المختصة بالفعل

فصل

في نواصب الفعل

وَنَصَبُوا فِعْلاً مُضَارِعاً بِأَنْ وَكَيْ لِمَصْدَرٍ وَلَنْ وَيَأْذَنْ

اي ان العرب نصبت الفعل المضارع بأن وكي المصدريتين ولن وإذن . وتنحصر النواصب في هذه الاحرف الاربعة وأما غيرها مما سيجي فيكون النصب بعده باضمار أن لا به . وهو مذهب البصريين وعليه الجمهور

وَأَسْتَعْمَلُوا أَنْ لِلرَّجَاءِ وَالطَّمَعِ فَجَازَ مَعَهَا الظَّنُّ وَالْعِلْمُ أُمْتَنَعَ

اي انهم استعملوا أن في مقام الرجاء والطمع في حصول ما بعدها نحو اريد أن ازور القوم . ولذلك يجوز ان تقع بعد الظن نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة لأنه يناسبها . ويمتنع وقوعها بعد العلم لأنه يدل على اليقين فلا يصلح لما . فان وقعت بعده نحو أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولاً فهي المخففة من الثقيلة لأنها للتأكيد فيناسبها اليقين ومن ثم يكون الفعل بعدها مرفوعاً للتجريد * غير انهم قد ينزلون الظن منزلة العلم فيعملون الواقعة بعده مخففة وعليه قرئت الآية برفع تكون . وهو ضعيف * واما الواقعة في غير ذلك فهي المصدرية لا محالة

وَكَيْ مَعَ اللَّامِ وَلَوْ مُقَدَّرَةً إِذْ هِيَ لِلْجَزْرِ هُنَاكَ مَنْكِرَةٌ

اي انهم استعملوا كي مع لام الجزر التعليلية نحو جئت لكي ازورك لأنه حينئذ يتعين كونها مصدرية ويمتنع كونها حرف جز لان حرف الجز لا يدخل على مثله * فان لم تذكر اللام في اللفظ جاز تقديرها في النية . وعلى كلا الوجهين تكون كي ناصبة بخلاف المجردة عن اللام لفظاً وتقديراً كما ستعرف

وَلَا إِذَنْ صَدْرُ جَوَابٍ تُوَصَّلُ بِالْفِعْلِ وَهُوَ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلٌ

اي ان حكم إذن ان تكون صدر الجواب الذي يجاب بها وان تكون متصلة بالفعل وان يكون ذلك الفعل مستقبلاً كقولك إذن اكرمك جواباً لمن قال اريد ان

ازورك . وكل ذلك شرط في عملها . فلو قلت انا اِذَنْ اكرمك او اِذَنْ انا اكرمك او اِذَنْ اذنك صديقاً اُهميت لان ما بعدها قد وقع معمولاً لما قبلها في الاول فيلزم توارد العاملين . ولانه قد فصل بينها وبين الفعل في الثاني وهي لضعفها لا تقوى على تحطى الفاصل اليه . ولان الفعل بمعنى الحال في الثالث والنواصب لا تعمل في الحال لان له تحقيقاً في الوجود كالامياء فلا تعمل فيه عوامل الافعال * وقد حصرت النحاة وقوعها غير مصدرية في ثلاث مسائل . احداها ان يكون ما بعدها خبراً عما قبلها كما في نحو انا اذن اكرمك . والثانية ان تكون جواباً لشرط قبلها نحو انت زررتني اِذَنْ اكرمك . والثالثة ان تكون جواباً لقسم ولو مقدراً كقول الشاعر

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنتني منها اِذَنْ لا اُقبلها

اي والله لئن عاد لي * واجازوا الفصل بينها وبين الفعل بلا النافية والقسم وعلي ذلك قرئ واِذَنْ لا يلبثوا خلفك الا قليلاً . وقال الشاعر

اِذَنْ والله نرميهم بحرب تُشيبُ الطفل من قبل المشيب

بالنصب فيهما . وذلك لان لا قد كثر اعتراضها بين العوامل وممولاتها فلم يعتد بفصلها . والقسم زائد يؤتى به للتأكيد فيغترف الفصل به كما مر

فان تلت عطفاً على ما لا محل له فانت بالخيار في العمل

اي ان اِذَنْ اذا وقعت بعد عاطف على ما لا محل له من الاعراب جاز اعمالها والغائرها . وذلك انما يقع في العطف بالواو والفاء نحو زيد يزورني واِذَنْ اكرمه او فاِذَنْ احسن اليه . فان الجملة الاسمية لا محل لها من الاعراب لانها ابتدائية . والجملة المعطوفة عليها يجوز فيها نصب الفعل باعتبار ان ما بعد العاطف جملة مستقلة فلا يكون معتمداً على ما قبل اِذَنْ وحيثئذ تكون مصدرية فتعمل . ويجوز رفعه باعتبار ان ما بعد العاطف من تمام ما قبلها لانه قد ربط بعض الكلام ببعض فتكون قد وقعت حشواً فتلغى * وأما ان جعل العطف على الجملة الفعلية منها فيتعين الرفع لان ما بعد اذن يكون معطوفاً على الخبر فهو في حكمه وحيثئذ يكون قد تعين وقوعها حشواً فلا حظ لها في العمل * على ان الاكثر عندهم الإلغاء مطلقاً لانها ان لم تكن حشواً كانت في صورة الحشو * وأما ان فلا شرط في عملها ولا تفصيل فيها فهي تعمل كيفما

وقعت بالاجمال

وَأَضْمَرُوا أَنْ بَعْدَ كِيٍّ إِذَا تَعْتَبَرُ خَالِيَةً مِنْ حَرْفٍ جَرٍّ حَرْفَ جَرٍّ

اي انهم يضمرون أن المصدرية بعد كي اذا اعتبرت حرف جر وذلك عند تجرُّدها من اللام لفظاً وتقديراً. فيكون النصب حيثئذ بان المضمرة بعدها لا بها كي المصدرية التي سبق الكلام عليها * وهو مذهب سيويه وعليه الجمهور

وَبَعْدَ حَتَّى الْجَرِّ إِذَا لَا يُقْصَدُ حَالٌ وَلَا مٌ عَلَّتْ أَوْ تَجَحَّدُ

اي انهم اضمروا أن بعد حتى الجارة ايضاً. وهي حيثئذ تكون للتعليل بمعنى كي نحو زُرْنِي حَتَّى أَكْرِمَكَ. او للغاية نحو صُمْتُ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسُ * وَيُشْتَرَطُ فِي الْفِعْلِ الْوَاقِعُ بَعْدَهَا أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَلًا كَمَا رَأَيْتُ. او فِي حَكْمِ الْمُسْتَقْبَلِ وَهُوَ مَا كَانَ اسْتِقْبَالَهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا قَبْلَهُ نَحْوُ سَرْتُ حَتَّى ادْخَلَ الْمَدِينَةَ. فَإِنَّ الدَّخُولَ مُسْتَقْبَلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى زَمَانِ السَّيْرِ لِأَنَّهُ مُنْتَظَرٌ بَعْدَهُ وَإِنْ كَانَ مَاضِيًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى زَمَانِ التَّكَلُّمِ. فَإِنْ أُريدَ بِالْفِعْلِ مَعْنَى الْحَالِ حَقِيقَةً أَوْ تَأْوِيلًا عَلَى سَبِيلِ حِكَايَةِ الْحَالِ الْمَاضِيَةِ كَانَهَا حَاضِرَةً اِمْتَنَعَ النَّصْبُ لَامْتِنَاعِ اخْبَارِ أَنْ قَبْلَهُ لِأَنَّهُا مَوْضُوعَةٌ لِلْاِسْتِقْبَالِ وَحَيْثُئِذٍ تَكُونُ حَتَّى حَرْفَ ابْتِدَاءٍ فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا مَرْفُوعًا لِلتَّجَرُّدِ. غَيْرَ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فَضْلَةٌ لِيَسْتَقِلَّ مَا قَبْلُهَا بِدُونِهِ لِأَنَّهُ قَدْ انْقَطَعَ عَنْهُ فَصَارَ جُمْلَةً مُسْتَأْنَفَةً. وَإِنْ يَكُونُ مُسَبِّبًا عَمَّا قَبْلُهَا لِأَنَّهُ لَمَّا فَاتَهُمَا الْاِتِّصَالُ اللَّفْظِيُّ وَجِبَ الْاِتِّصَالُ الْمَعْنَوِيُّ بَيْنَهُمَا لِيَتَحَقَّقَ مَعْنَى الْغَايَةِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِهَا. وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُ مَرَضٍ فَلَانَ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ. فَإِنْ مَا بَعْدَ حَتَّى يَحْتَمِلُ ارَادَةَ الْحَالِ حَقِيقَةً بِالنَّظَرِ إِلَى زَمَانِ التَّكَلُّمِ أَوْ حِكَايَةً بِالنَّظَرِ إِلَى زَمَانِ الْمَرَضِ الْمَقَامِ لَهُ. وَهُوَ فَضْلَةٌ لِأَنَّ الْكَلَامَ قَدْ تَمَّ قَبْلَ حَتَّى. وَمُسَبِّبٌ عَمَّا قَبْلُهَا لِأَنَّ انْتِفَاءَ الرَّجَاءِ مُسَبِّبٌ عَنِ الْمَرَضِ * وَبِهَذَا الْاِعْتِبَارِ اِمْتَنَعَ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ كَانَ سِيرِي حَتَّى ادْخَلَ الْبَلَدَ لِأَنَّ مَا بَعْدَ حَتَّى عَمْدَةٌ لِكَوْنِهِ خَبَرًا فَلَوْ جُعِلَ جُمْلَةً مُسْتَقْلَةً بَقِيَتْ كَانَ بَلَا خَبَرٍ * وَفِي نَحْوِ اصُومُ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسُ لِأَنَّ الصِّيَامَ لَا يَكُونُ سَبَبًا لَغِيَابِ الشَّمْسِ * وَكَذَلِكَ تُضْمَرُ أَنْ بَعْدَ لَامِ التَّعْلِيلِ نَحْوُ وَانْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ. وَيُقَالُ لَهَا لَامٌ كِيٍّ لِأَنَّهُا بِمَعْنَى كِيٍّ الْجَارَةِ * وَتُضْمَرُ أَيْضًا بَعْدَ لَامِ الْجُحُودِ وَهِيَ لَامٌ يُؤْتَى بِهَا لَتَأْكِيدِ النَّبِيِّ بَعْدَ كَانَ الْمُنْفِيَةِ مَاضِيَةً لَفْظًا نَحْوُ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ. أَوْ مَعْنَى نَحْوِ لَمْ يَكُنْ اللَّهُ لِيَغْتَرِلَهُمْ * وَاخْتَلَفَ فِي حَقِيقَةِ هَذِهِ اللَّامِ وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ يَتَعَلَّقُ

بمحدوف هو الخبر بناءً على أن الأصل في الآية مثلاً ما كان قاصداً لظلمهم . والتأكيـد
 إنما هو باعتبار أن نفي قصد الفعل ابلغ من نفيه . وهو مذهب البصريين
 وَأَوْ إِذَا تَصَلَّحُ إِلَّا أَوْ إِلَى مَكَانَهَا كَأَضْرِبُهُ أَوْ يَمْثِلًا
 أي واضمروا أن أيضاً بعد أَوْ العاطفة إذا كانت تصلح مكانها إلا الاستثنائية كقول
 الشاعر

وكنْتُ إذا غمِزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُحُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا
 أي إِلَّا أَنْ تَسْتَقِيمَ . أو إلى الانتهائية كقول الآخر
 لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكُ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ
 أي إلى أن أدرك . وقد جمعها مثال النظم فانه يحتمل أن يكون المعنى اضربه إلا
 أن يمثّل أو إلى أن يمثّل * واعلم أن تقدير إلا أو إلى مكان أو تقدير يلاحظ فيه
 المعنى دون الأعراب . وأما التقدير الإعرابي المرتب على اللفظ فهو أن يُقدر قبل أو
 مصدرٌ يُعطَفُ عليه المصدر المسبوك بعدها من أن المُضْمَرَةُ والفعل المنصوب بها لئلا
 يلزم عطف الاسم على الفعل . فيكون تقدير المثال ليكن منك ضربٌ له . أو امثال منه
 وقس عليه . وعلى ذلك يجري العمل مع الفاء والواو في ما سيأتي

وَالْفَاءُ فِي جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ حَيْثُ هُمَا مُحَضَّانِ وَهِيَ لِلْسَّبَبِ
 أي وكذلك اضمروا أن بعد الفاء السببية الواقعة في جواب النفي والطلب المحضين .
 أما النفي فيشمل ما كان بالحرف نحو لم يزُرْنَا زيدٌ فَتُكْرِمُهُ . أو بالفعل نحو ليس
 الشيخ حاضراً فَنَسَأَلُهُ . أو بالاسم نحو زيدٌ غيرُ قادمٍ فَتُنْظَرُهُ * ويلحق به التشبيه
 الواقع موقعه نحو كأنك أميرٌ علينا فَتُطِيعُكَ . والتقليل كذلك نحو قلما تأتينا فَتُحَدِّثُنَا .
 فإن قصد بهما حقيقة معناها امتنع النصب * وأما الطلب فيشمل الأمر نحو زُرْنِي
 فَأُكْرِمَكَ . والنهي نحو لا تخاضمني فَاشْتُمَكَ . والاستفهام نحو أين تذهب فَاتَّبِعَكَ .
 والعرض نحو ألا تزورنا فَتُحْسِنَ إِلَيْكَ . والتخفيض نحو هلا ثقرا فَتُسْتَفِيدَ . والتمني نحو
 لينك عالمٌ فَتُفِيدَنَا . والترجي في الصحيح نحو لعلني أحجُّ فَازُورَكَ * وإنما قيدنا الفاء
 بالسببية احترازاً من الفاء التي هي لمجرد العطف نحو ما تزورنا فَتُحَدِّثُنَا أي فما تحدّثنا .
 والنفي والطلب المحضين احترازاً من النفي المأوّل بالإثبات نحو ما تزال تأتينا

فَتَحْدِثْنَا . ومن الطلب باسم الفعل نحو صَة فَأَحْدِثْكَ لان الفعل لا يُنصب في هذه المواضع * أمّا في الأوّل فلان المقصود نفي الفعلين جميعاً فليس الثاني بجواب للاول . واما في الثاني فلان النفي مقصور على اللفظ فقط اذ المعنى تأتينا كثيراً فتحدثنا . واما في الثالث فلتعذر سبك المصدر من اسم الفعل حتى يُعطَف عليه المصدر المتأوّل بما بعد الفاء على ما عرفت لان الجوامد لا مصدر لها * وبهذا الاعتبار يمتنع النصب في نحو هل زيد اخوك فنكرمه لجود الخبر بخلاف نحو هل زيد عندنا فنكرمه لان المصدر يُتَّصِد من معنى الظرف اذ هو نائب مناب الفعل . وقس على ذلك ما جرى مجراه * واختلِف في الطلب بلفظ الماضي نحو رَزَقَنِي اللهُ مالاً فاتصدق منه . وباسم الفعل الماخوذ من لفظه نحو حَذَارِ قَتَلْتُ . والمصدر النائب عن فعله نحو صَبَرَا فتنال الفرج . والأظهر النصب في ذلك كله لعدم تعذر السبك المذكور . فتأمل

وَالْوَاوُ لِلصَّحْبَةِ كَالْفَاءِ وَفِي عَطَفٍ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ ذَاكَ أَقْتَنِي
وَدُونَ هَذَا الْعَطَفِ إِضْمَارٌ وَجَبَ وَاللَّامُ لَا جَمْدًا وَفِيهِمَا غَلَبَ

اي ان الواو التي هي للمصاحبة بمعنى مع تجري مجرى الفاء في جميع أحكامها بعد النفي والطلب كما مر . فيقال لا أزوورك وتهجرني وهل تظلمني وأنصفك وهل جراً بالنصب على اضمار أن بعدها دفعا لتوهم كونها عاطفة ولذلك يقال لها واو الصرف . ويكون التقدير لا تكون زيارة مني وهجرتك وهل يكون ظلم منك وانصاف مني وفس عليه * وكذلك تُضَمُّرُ أن بعد العطف على اسم خالص اي ليس في تأويل الفعل . وذلك يكون بأو نحو وما كان لبشر ان يكلمه الله إلا وحياً او من وراء حجاب او يُرْسَلُ رسولاً . والفاء كما في قول الشاعر

لولا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍ فَأَرْضِيَهُ مَا كُنْتُ أُوتِرُ إِتْرَاباً عَلَى تَرَبٍّ

والواو كقول الآخر

وَلَيْسَ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَيْسَ الشُّفُوفِ

وَتَمَّ كَقَوْلِ الْآخَرِ

أَنِي وَقَتْلِي سَلْبٌ كَمَا نَمَّ أَعْقِلُهُ . كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقْرُ

فان هذه الافعال كلها تأوّل بمصادر معطوفة على ما قبلها . والتقدير إلا وحياً او

إرسال رسول ولولا توقع معترٍ فأرضاً وُهْ وهلمَّ جرّاً * فان كان الاسم المعطوف عليه في تأويل الفعل نحو الطائر فيغضب زيد هو الذباب لم تُصَدَّرَ أَنْ لصحّة عطف الفعل عليه بدونها لانه في تأويل الذي يطير * غير ان الإضمار الذي يقع في المواضع المعينة له منه ما هو جائز وهو الواقع في العطف المذكور هنا وبعد اللام التي لغير الجحود . وهي تشمل لام كي ولام العاقبة اللتين مرّ الكلام عليهما . غير ان اضمارها غالب في هذه المواضع ما لم تقترن اللام بلا فيجب اظهارها كراهة اجتماع اللامين نحو لئلا يكون للناس على الله حجة . فان اصله لأن لا ثم أدغمت النون في اللام * ومنه ما هو واجب وهو الواقع في بقية المواضع فلا يجوز اظهارها هناك * واعلم انهم يضمرون أن بعد احرف الجر المذكورة في هذا الباب لتسويغ دخول هذه الاحرف على الفعل بواسطة المصدر الذي يسبك معها فتكون في الحقيقة داخلة عليه * وبعد الاحرف العاطفة إما لدفع توهم العطف على الفعل بواسطة دلالة النصب على عدم ارادته وإما لتصحيح عطف الفعل على الاسم بواسطة المصدر المأوّل كما رأيت فيكون هو المعطوف في الحقيقة * ولا تُضمَرُ ناصبة في غير هذه المواضع الا شذوذاً كقولهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه أي أن تسمع . او ضرورة كقول الشاعر
ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي وأن أشهد الذات هل انت مخلدي
أي ان أحضر الوغي . او تشبيهاً باحد هذه المواضع كما سيأتي في باب الجوازم * وأما إضمارها غير ناصبة نحو أغير الله تأمروني أعبد فلا يختص بموضع غير انه عند الجمهور مقصور على السماع

فصل

في الجوازم

وَجَزَمُوا بِلَمْ وَلَمَّا النَّافِيَةِ فِعْلاً وَلَامِ الْأَمْرِ مَعَ لَا النَّاهِيَةِ

أي انهم جزموا فعلاً واحداً بلم واختها لَمَّا النافية ولام الامر وتقيضتها لا الناهية * والأوليان ثقلان زمان المضارع الى الماضي نحو لم يقم زيد وقطف الثمر ولمّا ينضج أي ما قام وما نضج . غير ان المنقّي بلم يحتمل استمرار تقيده الى زمان الحال وانقطاعه قبله والمنقّي بلمّا يلزم استمرار تقيده الى الحال متوقّع الثبوت في المستقبل كما رأيت في

المثال . فيجوز ان يقال لم يَقُمْ زيدٌ ثم قام ولا يجوز ان يقال لَمَّا يَقُمْ ثم قام لما علمت * ويجوز وقوع لم بعد اداة الشرط نحو ان لم تَزُرْني اُعتَبْ عليك بخلاف لَمَّا . ويجوز حذف مجزوم لَمَّا نحو قاربت المدينة وَلَمَّا اي وَلَمَّا ادخلها بخلاف مجزوم لم . وَاَمَّا قول الشاعر

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم
اي وان لم تصل فمحمول على الضرورة * والاخرى ان تخلصانه الى الاستقبال لان
الفعل الطلبي لا يكون الا مستقبلاً ولو بالنسبة الى زمان التكلم

وَجَزَمْتَ فَعَلَيْنِ اِنْ فِي الشَّرْطِ اِذْ جُعِلَا كَوَاحِدٍ بِالرِّبْطِ
اي ان ان الشرطية تجزم فعلين معاً نحو ان تعجل تندم لانهما قد ارتبطا ببعضهما
لتعليق احدهما على الآخر فصار الاثنان كواحد . وهو مذهب سيبويه والمحققين من
اهل البصرة * وقيل غير ذلك حتى انتهت المسئلة الى ثمانية اقوال وما ذكرناه هو
الصحيح وعليه الجمهور

وَضَمَّتْهَا مَنْ وَمَا فِي الْمَعْنَى أَيُّ مَتَى آيَاتِ اَيْنَ اَنَّى
مَهْمَا وَاِذَا مَا حَيْثُمَا فَجَزَمَا كُلُّ كَذَا وَزَادَ قَوْمٌ كَيْفَمَا

اي ان هذه الأدوات المذكورة قد ضمنت معنى ان الشرطية لان قولك مَنْ يَزُرْني
اُكْرِمُهُ بمعنى ان يَزُرْني زيدٌ او عمرو او فلان اُكْرِمُهُ . ولذلك عملت عملها في
جزم الفعلين كليهما كما رايت * وذلك يطرّد في جميعها اتفاقاً الا كيفا فانها تعمل
كذلك عند الكوفيين قياساً على حيثما واذا بشرط موافقة فعلها لفظاً ومعنى نحو
كيفما تجلسن اجلسن والا فلا عمل لها اتفاقاً * وكل هذه الأدوات اسماء على الاصح .
غير ان ما قد تُشْعَلُ زمانية كقول الشاعر

وما تحي لا اُرهَبَ وان كنت جارماً ولو عد اعداءى علي لم دخلاً
فتكون حرفاً هناك * وكل الاسماء المذكورة مبنية لتضمنها معنى الحرف الا اي فانها
معربة لملازمتها الاضافة المعارضة للبناء * واعلم ان ما دل من هذه الاسماء على
مكان او زمان نحو اينما تكونوا يدرككم الموت ومتى تقم نذهب فهو ظرف . وغيره
ان كان مجرداً نحو مَنْ يَطْلُبُ يجد فهو مبتدأ . والا فهو مفعول به نحو مَنْ تَضْرِبُ

أُضْرِبَ . او مفعولٌ مطلقٌ نحو أيٍّ سيرٍ تَسِرُ أَتَبَعُكَ * واختُلِفَ في خبر المبتدأ وعامل المنصوب واكثر المحققين على انه الشرط فيهما * وكل هذه الاسماء لها صدر الكلام لتضمنها معنى الشرط فلا يعمل فيها ما قبلها . فان وقع احدها معمولاً لما قبله فان كان العامل حرف جرٍ نحو مِن تَذَهَبُ أَذَهَبَ . او مضافاً نحو غلامٍ من تَضْرِبُ أَضْرِبَ لم يُغَيِّرْ شيئاً من حكمه لان الجرور بالحرف يكون في الحقيقة مفعولاً لما بعد اسم الشرط بواسطة الحرف . والمضاف ياخذ الصدارة باضافته اليه كما اخذ المفعولية المطلقة في ما مرّ وهو معمولٌ لما بعده * وان كان العامل غيرها خلع الشرطية لخروجه عن الصدارة اللازمة لها فيرفع المضارع بعده للتجرد نحو اِنْ مَنْ يَطْلُبُ يَجِدُ وليس ما يَسْرُكُ يُجِيبُنِي وما شاكل ذلك * ومن هذا الباب ما لا يجوز الا ملحقاً بما وهو حيث واذا لانها تكفهما عن الاضافة المفيدة التعيين بكونها الى امرٍ معلومٍ عند السامع فتصيران مثل اِنْ في الايهام . ومنه ما لا تلحقه ما وهو من وما ومهما وانى . ومنه ما يجوز فيه الامران وهو اِنْ واَيُّ ومتى واَيَّانَ واَيِّن وكيف عند من يجوز بها

وَيَجْزِمُونَ بِإِذَا فِي الشَّعْرِ حَسْبُ لِقَطْعٍ بِالْوُقُوعِ فَأَدِرْ

اي انهم يستعملون الجزم باذا في الشعر فقط وعليه قول الشاعر
واذا تُصِيبُكَ مِنَ الْحَوَادِثِ نَكْبَةٌ فَأَصْبِرْ فَكُلُّ غِيَابَةٍ فَسْتَجِيبِي
وذلك لانها للقطع بوقوع الامر المشروط على خلاف مقتضى الشرط فلا يرمى فيها معنى اِنْ الدالة على الشك في وقوعه . وبهذا الاعتبار يقال اذا طلعت الشمس ازورك ولا يقال ان طلعت * وانما اعمالوها في الشعر حملاً لما على متى لما بينهما من المشابهة في المعنى . غير انه لا بد عند اعمالها من تجريدها عن الاضافة المفيدة التخصيص حتى يصح استعمالها للشرط وحينئذ يكون عاملها الشرط لا الجزاء بخلاف كونها ظرفية محضة * وربما سُخِّتْ متى عن الشرط فأهملت حملاً على اذا كما في قول الشاعر
وما ذاك اَنْ كَانَ ابْنُ عَمِّي وَلَا اخِي وَلَكِنْ مَتَى مَا أَمْلِكُ الضَّرَّ انْفَعُ
غير ان افعالها اقل من اعمال اذا وهو مقصور على الضرورة ايضاً في الصحيح

وَأَوَّلُ الْفَعْلَيْنِ شَرْطٌ بَيْنَا عَلَيْهِ ثَانٍ بِالْجَوَابِ سَمِيًّا

وَالشَّرْطُ يَخْتَصُّ بِفِعْلِ ذِي خَبَرٍ صُرِفَ وَالْجَوَابُ خُذْ مِمَّا حَضَرَ

اي ان الاول من الفعلين الواقعين في هذا الباب يُسَمَّى شرطاً والثاني يُبْنَى عَلَيْهِ باعتبار كونه مسبباً عنه و يُسَمَّى جواباً لانه يُرتَّبُ على الاول كما يترتب الجواب على السؤال . ويقال له الجزاء ايضاً لترتبه عليه كما يترتب الجزاء على العمل . ومن ثمَّ وجب تقديم الاول كما يتقدم السؤال على الجواب والعمل على الجزاء * والشرط يختصُّ بكونه فعلاً خبرياً مشصراً وهو يشمل المضارع والماضي * وأما الجواب فلا يقيد بشيء من ذلك . وهو قد يكون موافقاً للشرط وقد يكون مخالفاً له . فيقع النعلات مضارعين نحو ان ينتهوا يغزى لهم . وماضيين نحو وان عدتم عدنا . والاول مضارعاً والثاني ماضياً نحو ومن يقيم ليلة القدر ايماناً واحتساباً غفر له . وبالعكس نحو ومن كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه * ويقع الجواب فعلاً انشائياً نحو وان كنتم تحبون الله فاتبعوني . وفعلاً جامداً نحو ومن لا يحب داعي الله فليس يحجز في الارض * واعلم ان وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لغة ضعيفة لان فيه تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه . ولذلك خصه قوم بالضرورة كقول الشاعر

ان تصرمونا وصلناكم وان تصلوا ملائم أنفس الاعداء إرهاباً
وجعلوا ما سُمِعَ منه كالحديث المذكور اتفاقاً من نواذر الكلام التي لا يقاس عليها
وَجَازَ رَفَعَ فِي مُضَارِعٍ بَلِيٍّ مَاضٍ وَلَوْ مَعْنَى لِيُضَعِفَ الْعَمَلُ

اي انه يجوز رفع المضارع الواقع جواباً اذا كان الشرط ماضياً ولو في المعنى . فيندرج تحته ما كان ماضياً في اللفظ والمعنى نحو ان زرتني أكرمك . او في المعنى فقط نحو ان لم تزرتني أغضب * وذلك ان اداة الشرط لا لم يظهر عملها في فعل الشرط القريب ضَعُفَتْ عن العمل في الجواب البعيد * واختلِفَ والحالة هذه في الترجيح بين الجزم والرفع والاكثر على ترجيح الجزم لانه الاصل وقد امكن استحبابه فهو اولى . وعليه الآية ومن كان يريد حرث الدنيا نؤتيه منها * واعلم ان المضارع المنفي بلم في هذا الباب يُجَزَمُ بها لفظاً وبأداة الشرط محلاً لامتناع تسليط العاملين جميعاً على لفظه * وبعض النحاة جعل المضارع المبني كالماضي في جواز رفع جوابه لعدم ظهور التأثير فيه فيقال ان تذهبن اذهب وهو غير بعيد في القياس

وَيَقَعُ الْجَوَابُ جُمْلَةً أَسْمَ إِذِ الْخُذُوثُ فِيهِ غَيْرُ حَتَمٍ

اي ان الجواب لا يلزم ان يكون فعلاً كالشرط لان الشرط يقتضي الحدوث فيختص بالفعل خلافاً للجواب فانه يحتمل الحدوث والثبوت ولذلك يقع جملة اسمية . وهي قد تكون خبرية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير . وقد تكون انشائية نحو وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده . وقس عليه

وَأَرْبَطُ بِفَاءٍ مِنْهُ كُلُّ مَا لَا يُؤْثِرُ الْحَرْفُ بِهِ اسْتِقْبَالًا

اي ان الجواب الذي لا يؤثر فيه حرف الشرط معنى الاستقبال المقروض له كما سيجي . يربط بالفاء السببية لتدل على كونه جواباً . وذلك يكون في الفعل الطلي والجامد والجملة الاسمية كما مر . وفي الفعل المنفي بلن او ما او ان والمقرون بالسين او سوف او قد . نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه . وان توليتم فما سألتكم من اجر . وان تعاسرتم فسترضع له اخرى . وان خفتن عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله . وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك . وذلك اما في الفعل الطلي والمنفي بلن والمقرون بالسين او سوف فلانه متعين للاستقبال فلا تؤثر فيه اداة الشرط استقبالا آخر * واما في الجامد والجملة الاسمية والفعل المنفي بما او ان فلان هذه المذكورات لا يمكن ان تسلط الاداة على لفظها فلا تؤثر في معناها . وذلك اما في الجامد والجملة الاسمية فظاهر . واما في المنفي بما او ان فلان الاولى لها صدر الكلام بالاتفاق وكذلك الثانية في الصحيح فلا تخطاها الاداة الى ما بعدها . ولذلك يبقى الماضي بعدها على مضيه والمضارع على تعينه للحال * واما في الفعل المقترن بقدر فلانها فجعل الماضي متحقق الماضي فلا يمكن صرفه الى الاستقبال . وتفيد التقليل في المضارع وهو من معاني الانشاء فيشبه الافعال الطلية * وقد تحذف هذه الفاء في الضرورة كقول الشاعر
فمن لم يمت في اليوم لا بد انه سيعلقه جبل المنية في الغد

وهو من الضرورات المقبولة في الشعر . ونادر حذفها في غيره نحو ان جاء صاحبها وإلا استمتع بها * واعلم ان حرف الشرط المذكور يشمل ما كان مصرحاً به في اللفظ او مضمناً في المعنى فيتناول ان وسائر الادوات المتضمنة معناها وهو يؤثر في لفظ معموله بالجزم وفي معناها بالتخلص الى الاستقبال * وذلك مستمر في الشرط لفظاً ومعنى في

المضارع نحو وان تعودوا نعد . ومعنى فقط في الماضي نحو من خالف الفرض عوقب .
واما في الجواب فقد يكون تاثيره لفظاً ومعنى ايضاً كما في المثال الاول . او معنى فقط
كما في المثال الثاني فانه في معنى يعاقب . وعلى كليهما يكون مرتبطاً بالشرط فلا حاجة
الى ربطه بالفاء * فان لم يؤثر في المعنى ايضاً كما في المسائل المذكورة آنفاً وجب
الربط * وقد ضبط بعضهم التزام الربط يكون الجواب لا يصلح ان يقع شرطاً وهو
ضابط مطرد فعليك بالاستقراء

وَرُبَّمَا قُدِّرَ مَا الْفَاءُ اقْتَضَى كَالْمُبْتَدَأِ فَالرَّفْعُ مَعَهَا فُرْضاً

اي انه قد يُقَدَّرُ ما يقتضي ربط الجواب بالفاء كالمبتدأ مع المضارع فانه يجعل
الجواب جملة اسمية . وحينئذ يجب ربطه بالفاء لانه قد تعاضى عن تاثير اداة الشرط
فيه . ويجب رفع المضارع لانه قد صار مجرداً بوقوعه خبراً للمبتدأ المذكور نحو ان
تزرني فأكرمك بالرفع اي فانا اكرمك . وقس عليه * وكذلك قد تُقَدَّرُ قد مع
الماضي فيربط بالفاء كما يربط مع ذكرها نحو ان كان قيمه قد من قبل فصدقت اي
فقد صدقت * فان لم يكن معها شيء يمنع تاثير الاداة لا لفظاً ولا تقديرًا امتنعت
الفاء . وذلك يكون في الماضي المتصرف المجرد من قد نحو من صبر ظفر . والمضارع
المنفي يلم نحو من حرص لم يندم * واما المنفي بلا فان جعلت لنفي المستقبل يربط بالفاء
مرفوعاً على تقدير المبتدأ كما مر نحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً اي فهو
لا يخاف . وان جعلت للمجرد النفي امتنعت الفاء لا مكان تاثير حرف الشرط فيه فيجزم
نحو وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها * واعلم ان المبتدأ الذي يُقَدَّرُ هنا لا يكون الا
ضميراً كما رأيت . فان كان ضمير غيبة ولم يتقدمه ما يعود اليه نحو ان قت فيتوهم
زيد جعل ضمير الشأن لتصحيح المعنى

وَإِنْ أَتَى قَبْلَ الْجَوَابِ مَا اقْتَرَنَ بِالْفَاءِ فَاجْزِمُهُ أَوْ انْصِبْ قَصْدًا أَنْ
فَإِنْ أَتَى مِنْ بَعْدِهِ فَالرَّفْعُ زِدْ مُسْتَأْنَفًا وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ تَرُدْ

اي ان وقع المضارع المقترن بالفاء قبل الجواب نحو ان تزرني فتحدثني اكرمك
جاز فيه الجزم عطفاً على لفظ ما قبله او محله والنصب على إخمارة المصدرية *
فان وقع بعد الجواب نحو ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر

لمن يشاء جاز فيه الرفع ايضاً على الاستئناف فتجتمع فيه الالوجه الثلاثة * وكل ذلك يجري هذا المجرى مع الواو نحو انه من يتقى ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين . ونحو ان تخفوا ما في صدوركم او تبدوه يعلمه الله ويعلم ما في السموات وما في الارض بالوجهين في الاولى والثالثة في الثانية * واقوى هذه الالوجه الجزم وادفعها النصب * واعلم انهم اجازوا اضمماراً في هذا المقام لان كلاً من الشرط والجواب غير واجب الوقوع فاشبه الاستفهام ونحوه * ولم يجوزوا الرفع في الفعل الواقع قبل الجواب لان الاستئناف لا يصح قبل استيفاء الكلام . واجازه بعضهم مع الواو على ان الفعل خبرٌ لمحدوف والجملة حال ولعله لا يبعد عن الصواب

وَيَرْبِطُونَ جُمْلَةً اُسْمٍ بِاِذَا لِنَجَاةٍ كَالْفَاءِ مَعَ اِنْ وَاِذَا
وَذَلِكَ فِي مُوجِبَةٍ "ذَاتِ خَبَرٍ" وَلَيْسَ لِلنَّاسِخِ فِيهَا مِنْ اَثَرٍ

اي انهم يربطون الجملة الاسمية باذا الفجائية كما يربطونها بالفاء لشبهها بها في اقتضاها التعقيب . غير انهم يشترطون في الجملة المذكورة ان تكون خبرية موجبة وان لا يدخل عليها ناسخ * وعلى ذلك لتعين الفاء في نحو ان اطاع زيد فسلام عليه . وان قام عمرو فما زيد بقائم . وان غاب زيد فان عمراً حاضر * وتعاقبها اذا في غير ذلك بشرط ان تكون الاداة ان لانها امم الباب نحو وان تصيهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون . او اذا لانها اشبه بها في المعنى نحو فاذا اصاب به من يشاء من عبادي اذا هم يستبشرون * ولا يربط بها جواب غيرها في الصحيح

وَقُدِّرَ الشَّرْطُ بِاِنْ بَعْدَ الطَّلَبِ مُسَبِّبًا جَوَابَهُ كَاَسْأَلٍ تُجِبُ
وَجَازَ غَيْرُ الْمُحْضَرِ اِذَا لَيْسَ هُنَا كَاَلْنَصْبِ سَبَبُكَ مُصَدَّرٍ تَعِينًا

اي ان الشرط يُقدَّرُ بعد الطلب بجميع انواعه المذكورة في باب النواصب . وحكمة ان تكون اداة الشرط المقدرة ان لانها امم الباب كما علمت فلا يُقدَّرُ غيرها عند الحذف . وان يكون الطلب المذكور مسبباً لجواب الشرط المقدَّر ليشأني معه تقدير الشرط المحذوف . ومن ثم يُجْزَمُ ذلك الجواب بتلك الاداة المقدرة على الاصح وعليه مثال النظم فان تقديره اسأل فان تسأل تُجب . وقس عليه نحو لا تدن من الاسد

تَسَلَّمَ وهل تزو. ني أحسن اليك وهم جراً * ولا يلزم الطلب في هذا الباب ان يكون
محضاً كما في باب النصب اذ لا مقتضي هنا لتأويل المصدر كما هناك . فيجوز ان يقال
صه أحدثك ونزال أنظرك ورزقني الله مالا أتصدق منه وحسبك الحديث يتم
الناس وما اشبه ذلك بالاتفاق بخلاف الجواب المقرون بالفاء * فان لم يكن الطلب
مستتباً للفعل فجو ذرهم في خوضهم يلعبون ضعف الجزم لعدم الداعي الى تقدير الشرط *
واعلم ان ذلك انما يقع بعد الطلب لانه يناسب الشرط في احتمال الوقوع وعدمه ولا
يقع بعد النفي لانه يقتضي تحقق عدم الوقوع كما يقتضي الايجاب تحقق الوقوع فلا يجوز
الجواب بعد هذا كما لا يجوز بعد ذاك * ويشتراط في النفي ان يكون الشرط المقدّر
بعده منفيّاً ليكون الجواب مرتباً على النفي المناسب لمعنى النفي . فيكون تقدير المثال
السابق لا تدن من الاسد فان لا تدن منه تسلم . وضابطه ان يصح تقدير ان قبل
لا الناهية على جعلها نافية كما تري فلا يقال لا تدن من الاسد تهلك اذ لا يصح ان
يقال ان لا تدن منه تهلك * والشرط المقدّر بعد الطلب الجامد يؤخذ من لفظ مرادفه
المشتق فيكون التقدير في قولك صه أحدثك ان تسكت أحدثك . وقس نظائره عليه
وعاض عن جواب ماض ما كفى مقدماً كالعبد حر ان وفي
وما به اخبر عما قدماً فوجب الحذف لئلا يكون معها
اي انه يعتاض عن الجواب الذي شرطه فعل ماض بما يتقدم اداة الشرط من جملة
يكتفى بها في الدلالة عليه كما في مثال النظم . او بما يلي الشرط من خبر عن اسم
سابق فجوانا ان شاء الله لمهندون * وانما اختص ذلك على الاصح بكون الشرط
ماضياً ليكون على وجه لا يظهر فيه عمل الاداة فيضعف طلبها للجواب . وهو يشمل ما
كان ماضياً لفظاً كما رايت . او معنى نحو مستندم ان لم تفعل . وحينئذ يكون ما اعتبض
به عن الجواب دليلاً عليه فيقدر من مثل لفظه الا انه لا يجوز التصريح به في
المسئتين لامتناع الجمع بين العوض والمعوّض عنه كما علمت

وَالشَّرْطُ وَالْقَسَمُ إِن لَمْ يَلْحَقَا ذَا خَيْرٍ أَجِيبَ مَا قَدْ سَبَقَا
وَبَعْدَهُ الشَّرْطُ يُرْجَحُونَهُ لِأَنَّهُ رُكْنٌ وَقِيلَ دُونَهُ

اي اذا اجتمع الشرط والقسم ولم يتقدمها ما يطلب الخبر كالمبتدأ واسم كان ونحوه
 جعل الجواب للسابق منهما فاستغني به عن جواب الآخر . فيقال ان يقيم زيد والله
 أقم والله ان جاء زيد لا كرمته * وأما ان تقدمهما ما يطلب الخبر فيرجع بعده
 جانب الشرط مطلقاً لوقوعه خبراً وهو عمدة في الكلام بخلاف القسم فانه يساق
 لمجرد التأكيد . فيقال زيد والله ان يزرني اكرمه وان يذنب والله اضربه بالجزم فيهما
 جميعاً * وقيل لا يختص ترجيح الشرط بوقوعه بعد ذي الخبر بل يترجح بدونه لتعليق
 المعنى عليه بخلاف القسم * واعلم ان ان قد تستعمل بعد واو الحال لمجرد الوصل
 والربط دون الشرط فتستغني عن الجواب نحو زيد وان كثر ماله بخيل . ومنه قول

الشاعر

وان الكتيب الفرد من جانب الحمى الى وان لم آت لي حبيب
 ويقال لها حينئذ ان الوصلية * ويكثر حذف شرطها وجوابها المنفيين بلا كليهما نحو
 ان زرتني ازرك وإلا فلا . او احدهما نحو زرتني وإلا أعتب عليك . فان كان لك
 عذر فلا . اي وان لم تزني فلا ازورك وهلم جرا * وقد يُحذف الشرط معها بدون
 لا وشرطه ان يكون المحذوف كان كما مر في بابها كقولهم المرء مجزي بعمله ان خيراً
 بخير . اي ان كان خيراً * ونادر حذفه مع غير ان مقترناً بلا كقول بعضهم من
 يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تبعاً به . اي ومن لا يسلم . فاعرف كل ذلك
 وربما يجعل من مثل الذي نأبذة للشرط فالجزم أنبذ
 وذلك حتم بعد ما النفي وهل لمن وما وأي طراً قد شمل

اي ان من قد يجعل اسماً موصولاً مجرداً عن معنى الشرط مثل الذي فيبطل الجزم بها نحو
 من يطلب يجد برفع الفعلين وهو من نوادر الاستعمال * فان وقعت هي او ما او اي بعد
 ما النافية وهل وجب اجراً وهن هذا المجري فيقال ما من يقوم اقوم معه وهل اي
 شيء تريد تعطيك . وذلك لان ما تختص بنفي الحال وهل تختص بالاثبات كما سيأتي
 في المسائل المنشورة فلا يناسبها الشرط . بخلاف لا النافية وهمزة الاستفهام فان لا
 تحتل نفي الاستقبال كما عرفت فيناسبها الشرط ولذلك يبقى الجزم بعدها وعليه

قول الشاعر

وقدر ككفت القرد لا مستعيرها يُعار ولا من ياتها يتدسم
والهمزة لا تختص بالاثبات كما ستعرف فلا ينافيها الشرط ولذلك يبقى الجزم بعدها
ايضاً فيقال آمن يَمُنْ مَعَهُ بالجزم كما ترى * واعلم ان من هذا القبيل اذا التجائية
لان ما بعدها لا يكون مستقبلاً فيقال زرت زيداً فاذا من يزوره يكرمه بالرفع . غير
انه قد يُضمَر بعدها مبتدأ فيبقى الجزم على تقدير فاذا هو على هذه الصفة . فتبصر

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ عَامِلَ الْفِعْلِ اقْتَضَى تَغْيِيرَ مَعْنَى قَبْلَ لَفْظِ فُرْضاً
فَمَا نَفَى جَزْماً إِلَى الْمَاضِي قَلْبَ وَغَيْرُهُ أَسْتِقْبَالُهُ بِهِ وَجَبَ

اي ان عامل الفعل يقتضي ان يغير معناه من جهة الزمان قبل ان يغير لفظه من جهة
الاعراب . فما وضع للنفي من الجوازم وهو لم ولما يقلب المضارع الى الماضي كما عرفت
آتفاً . والنواصب وبقية الجوازم تُخْلِصُ الى الاستقبال * فان وقع الماضي شرطاً او
جواباً انصرف الى الاستقبال لان الشرط لا يكون الا مستقبلاً لانه غير واقع .
وكذلك الجواب لانه مرتب عليه ومن ثم يكون مستقبلاً معنى مجزوماً محلاً * وبهذا
الاعتبار لا تؤثر ان المصدرية في محل الماضي لانها لا تُغَيِّرُ معناه

باب ما يعمل من الحروف المشتركة

فصل

في الاحرف المشبهة بليس

بَلِيسَ مَا لَشِبَّهِ تَمَّ الْحَقِ مَوْصُولَةٌ بِاسْمٍ إِذَا النَّفْيُ بَقِيَ

اي ان ما النافية تُلْحَقُ بليس في العمل لانها قد اشبهتها شيئاً تاماً وذلك في جمودها
وكونها لنفي الحال واستعمالها مع المعارف والتكرات ودخولها على الجملة الاسمية وزيادة
الباء في خبرها . والمشهور في عملها اربعة شروط . الاول والثاني ان لا يتقدم خبرها
ولا مفعوله على اسمها لانها لا تقدر على التصرف في ممولاتها لضعفها * والثالث ان
لا تزداد بعدها ان لانها لا تقوى على العمل مع الفصل * والرابع ان لا ينتقض نفي خبرها
بالا لان ذلك يقتضي ايجابه فتخرج عن مشابهة ليس * وكل هذه الشروط تدخل

تحت الشرطين المذكورين في النظم * فان استوفت جميع هذه الشروط عملت هذا العمل نحو ما زيد قائماً . والّا أهملت فيقال ما قائم زيد وما غلامك عمرو ضارب وما زيد الأ شاعر وما إن عمرو كريم يرفع الجزءين مبتدأ وخبراً * غير انهم اجازوا الفصل بينها وبين اسمها بمعمول الخبر اذا كان ظرفاً لقلة الاعتداد به وعليه قول الشاعر

باهية حزم لئذ وان كنت آمنتاً فما كل حين من توالي مواليا

بمخلاف غيره فان الفصل به يبطل عملها بالاتفاق وعليه قول الآخر

وقالوا تعرفها المنازل من مني وما كل من وافي مني انا عارف

واعلم ان اعمال ما لغة اهل الحجاز وبنو تميم يهملونها مطلقاً لانها لا تختص بقبيل كما

هو القياس . ولذلك تُلَقَّب العاملة منها بالحجازية والمهملة بالتميمية

فَكُلُّ مَا يَنْقُضُ نَفْيَهُ رُفِعَ مِنْ خَيْرٍ أَوْ تَابِعٍ لَهُ تَبِعٌ

اي انه لما كان مدار عمل ما على معنى النفي كان يرفع كل ما انتقض نفيه من متعلقاتها . وذلك يكون في الخبر كما مر . وفي المبدل منه اذا وقع بعد الا نحو ما زيد شيئاً الا شيء لا يعبا به . وفي المعطوف عليه يل ولكن نحو ما زيد قائماً بل جالس وما عمرو مقبلاً لكن راحل . وذلك على اتباع البديل لمحل الخبر قبل دخول ما . وتأويل المعطوف خبراً لمبتدأ محذوف اي بل هو جالس ولكن هو راحل * ويجوز في ما بعد الا النصب على الاستثناء فلا يكون في شيء مما نحن فيه * فان كان العطف بما لا ينقض النفي بقي العمل نحو ما زيد شاعراً ولا كاتباً بنصب المعطوف . ويجوز رفعه قليلاً باخمار

المبتدأ قبله * فتدبر

وَالْحَقُّ الْقَوْمُ بِمَا إِنْ ثُمَّ لَا مَعَ نَكْرَةٍ كَلَّا غُلَامٌ مُقْبِلًا

اي انهم الحقوا ان النافية بما في العمل لمشايتها اياها في نفي الحال وهي لغة اهل

العالية . وعلى ذلك قولهم ان احد خيراً من احد الا بالعافية . وقول شاعرهم

إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّتًا بِاتْقَضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَانَ يُغْنِي عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا

والغالب في استعمالها ان يقترن خبرها بالان نحو ان هذا الا ملك كريم . غير انه لا

يجب لورود السماع بدونه كما رأيت * ومن هذا القبيل لا النافية . غير انها أخط

رتبة منهما لضعف شبهها بليس لانها لنفي الاستقبال او للنفي المطلق فتكون المشابهة

بينهما في مجرد النفي فقط . ولذلك أُعْمِلَت في التكرات دون المعارف كما رأيت في مثال النظم لان التكرة اضعف من المعرفة . وهي لغة اهل التجار ايضا وعليها قول

الشاعر

تَعَزَّ فَلَاشَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

وندر دخولها على المعارف كقول الآخر

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاقِيَا سَوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مَتْرَاقِيَا

وقيل انه لم يُسَمَّعْ إعمالها الا في الشعر كما رأيت * والغالب في خبرها ان يكون

محذوفا كما في قول الشاعر

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا قَانَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

اي لا يبرح لي * واعلم انه يُعْتَبَرُ فِي إِنْ وَلَا مِنْ الشُّرُوطِ مَا اعْتَبِرَ فِي مَا . وانتقاض نفي

الخبر يُبْطِلُ عَمَلَ الْجَمِيعِ إِذَا كَانَ بِنَفْسٍ إِلَّا . فان كان بما هو بعينها لا يبطله ويكون

هو المعمول حينئذ نحو ما زيد غير شاعر وإن عمرو سوى كاتب ولا كاتب غير

قارئ * وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

وَزِيدَتِ النَّاءُ عَلَى لَا " فَسَقَطَ اسْمُهُ فِي الزَّمَانِ أُعْمِلَتْ فَقَطْ "

اي ان الناء زيدت على لا فصارت لات وحينئذ التزموا حذف اسمها لان الناء قد

صارت كالفاصل بينها وبين جملتها فلم تقوَ على العمل في معمولين . نحوولات حين

مناص بالنصب في قراءة الجمهور اي ولات الحين حين مناص . وهو الشائع في لسان

العرب * ومن ثم اوجبوا ان يكون معمولها بلفظ واحد كما رأيت ليدل بالثابت

منهما على المحذوف . ولم يُعْمَلْهَا إِلَّا فِي أَسْمَاءِ الزَّمَانِ دُونَ غَيْرِهَا كَالْحَيْنِ فَمَا رَأَيْتَ

او ما يرادفه كالساعة والايوان ونحوها في الصحيح وعليه قول الشاعر

نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مَتَدِمَ وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مَبْتَغِيٌّ وَخِيمٌ

وذلك لان اسماء الزمان ايسر تأثرا من غيرها فيسهل عملها فيها * وللنحاة في هذا

المقام كلام طويل اقتصرنا منه على ما ذكر وهو المعمول عليه عند الجمهور

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ نَهْيَ لَا يَحْتَمِلُ فَرْدًا وَجِنْسًا وَهُوَ فِيهَا أَعْدَلُ

وَنَهْيٌ هُنَا تَحْتَمِلُ الْكُلَّ فَلَا تَعْبًا بِمَنْ عَيْنَ مَعَهَا الْأَوَّلَا

اي ان لا تحمل ان تكون لثني الواحد خصوصاً او لثني الجنس عموماً . وهو احقُّ بها لان النكرة اذا وقعت في سياق النفي افادت العموم * وهي في هذا الباب تحمل الامرين فلا يتعين احدهما الا عن قرينة بخلاف العاملة عمل ان كما سياقي * فاذا قيل لا رجل في الدار احتمل ان يكون ليس فيها رجل واحد فيمكن ان يكون فيها رجلان او رجال . وان يكون ليس فيها احد من جنس الرجال فلا يمكن ذلك خلافاً لمن يزعم انها لا تكون الا نافية للوحدة

فصل

في لا النافية للجنس

وَيَجْعَلُونَ لَا لِنَفْيِ الْجِنْسِ نَصّاً فَيُعْمَلُونَهَا بِالْعَكْسِ

اي انهم يجعلون لا لثني الجنس على سبيل التنصيص لا على سبيل الاحتمال كما ينفي بها عند اعمالها عمل ليس . ومن ثم يعكسون عملها فينصبون بها الاسم ويرفعون الخبر حملاً لها على ان لانها ترد لتأكيد النفي والمبالغة فيه كما ترد ان للتأكيد والمبالغة في الاثبات . ويقال لها لا التبرئة لانها تبرئ الجنس مما ينسب اليه وتنزهه عنه * واعلم ان لا انما تكون لثني الجنس احتمالاً كما مر في العاملة عمل ليس او نصاً كما هنا اذا كان اسمها مفرداً اي غير مثني ولا مجموع . فان كان احدهما كانت تحتمة لثني الجنس عموماً ونفي قيد الاثنية او الجمعية . فاذا قيل لا رجلان في الدار او لا رجلين احتمل على كليهما ان تكون لثني الجنس او لثني الاثنين فقط دون الواحد والجماعة . وكذلك في الجمع نحو لا بنون لزيد او لا بنين . فيكون الفرق بين العاملة عمل ليس والعاملة عمل ان عند افراد الاسم فقط

فَإِنْ تَكَ النُّكْرَةُ اسماً مفرداً تَبْنِي كَمَا فِي نَصْبِهَا قَدْ عُمِدَا

اي فان كانت النكرة المفروضة لعمل لا اتفاقاً قد وقعت اسماً لها مفرداً اي غير مضاف ولا مشبه به تُبْنِي على ما هو المعروف في نصبها ليناسب لفظ البناء على الاعراب . فيقال لا رجل في الدار بالفتح ولا مؤمنات عندنا بالكسر ولا حرمين في البادية ولا مسلمين في الجاهلية بالياء فيهما * واختلف في علّة هذا البناء والاكثر على ان الاسم المتصل بلا قد رُكِبَ معها تركيب خمسة عشر بدليل انه اذا فصل بينهما امتنع

البناء وهو مذهب سيديوه * واعلم ان المراد بالمشبه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه كما ستري وسيأتي استيفاء الكلام عليه في باب النداء * واذا دخل على لا حرف جر يعرب ما بعدها مجروراً به نحو مرت بلا زاد وغضبت من لا شيء . وذلك لامتناع بنائه حينئذ لان حرف الجر يطلب الاسم متصلاً به فتكون لامعترضة بينهما كالزائدة لإفادة النفي . وهو المشهور في استعمال العرب

وَجَمَعْنِ السَّالِمَ أَفْتَحَ إِنْ تَرِدُ وَقِيلَ تَنْوِينٌ مَعَ الْكُسْرِ يَرِدُ

اي ان جمع المؤنث السالم الواقع في هذا الباب يجوز بناؤه على الفتح ايضاً طرداً لباب المنصوبات بالحركة او نظراً الى الاصل في بناء المركبات . وقد روي بالكسر والفتح

قول الشاعر

ان الشباب الذي مجد عوافيه فيه نلذ ولا لذات للشيب
واجاز قوم تنوينه مع الكسر لانه كنون مسلمين لا كتنوين رجل فلا ينافي البناء
وعليه يروي بهما قول الآخر

لا سابقات ولا جأ وآء باسلة نقي المتن لدي استيناء آجال

وهو من نوادر الاستعمال

وَأَنْصِبْ سِوَى الْمَفْرَدِ إِذْ يَأْتِي الْبِنَاءُ وَقَدْ يَمُحُّ حَذْفُ تَنْوِينِ هُنَا

اي ان ما سوى المفرد وهو المضاف والمشبّه به ينصب معرباً لكرهتهم تركيب ثلاث كلمات فيقال لا غلام سفر حاضر ولا طالباً علماً موجوداً بالنصب فيهما انظراً * وقد يحمل المشبه بالمضاف على المضاف في حذف التنوين كما حمل عليه في الاعراب فيقال لا طالباً علماً بلا تنوين كما يقال لا طالب علم ليجري الباب كله على نسق واحد . وهو مذهب البغداديين وعليه الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت * واعلم ان المفرد ايضاً قد يعطى حكم الاضافة في الاعراب وتنزع التنوين ونحوه مصرحاً معه باللام كقولهم لا ابا له ولا يدي لك في هذا . ولا يكون ذلك الا مع اللام لانها ركن الاضافة فلا يقال لا ابا في الدار . ويشتراط في متعلقها ان يكون صفة الاسم لا خبراً عنه ليكون متممًا له كالمضاف اليه . والخبر محذوف كما في المثال الاول اي موجود او مذكور كما في المثال الثاني . فان جعل خبراً قيل لا اب

له ولا يدين لك باسقاط الالف واثبت النون * وهو عند الاكثرين مقصور من
المفردات على الالب كما مر . والاخ كقول الشاعر
اخاك اخاك ان من لا اخاله كساع الى الهيجي بغير سلاح
وشائع في المثنى والمجموع على حده قياسا فيهما كقولهم ثوب لا كمّي له وقولك لا
كاتبي للامير وما اشبه ذلك

وَالْوَصْلُ شَرْطٌ فِي الْجَمِيعِ اعْتِمَادًا مَعَهَا فَتَلْقَى عِنْدَ فَصْلٍ أَبَدًا
وَحَيْثُ تَلْقَى جِيًّا بِهَا مُكَرَّرَةً فِي الْفَصْلِ أَوْ فِي نَقْيِ غَيْرِ النُّكْرَةِ
اي انه يُشترط في كل ما ذكر من المفرد وغيره ان يكون متصلاً بلا كما رأيت فان
فُصل بينهما وجب إلغائها * وحيثما أُلغيت وجب تكرارها ايضاً . وذلك انما يكون
عند الفصل بينها وبين النكرة وعند دخولها على المعرفة . فيقال لا في الدار رجل ولا
امراً ولا زيد عندنا ولا عمرو بالرفع فيهما * أمّا الإلغاء فللفصل مع النكرة وانتفاء
الجنسية مع المعرفة * وأمّا التكرار فمع النكرة ليكون عوضاً عما فاتها من المباشرة لها
ومع المعرفة ليكون التعدد قائماً مقام الجنسية * واعلم ان امم لا قد يقع معرفة في
تاويل النكرة . وذلك يكون غالباً في الاعلام التي اشتهرت بمسمياتها ببعض الصفات
نحو لاحاتم في عصرنا اي لا كريم كحاتم . وعليه قول الراجز
لا هيثم الليلة للبطي ولا قتي إلا ابن خيبري
اي لاحادي حسن الهداء * وقد يراد بالعلم الواحد من مسمياته كقول الشاعر
ونبكي على زيد ولا زيد مثله بريء من الحمى سليم الجوانح
اي لا واحد من الزبود . وهو مطروق في الاستعمال

وَأَفْتَحْ كَلًّا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ لِي كَلًّا أَوْ أَرْفَعْ وَالْخِلَافَ أَسْتَعْمِلِ
وَالثَّانِي أَنْصِبَ إِذْ فَتَحْتَ الْأَوَّلَا وَأَنْصِبَ أَوْ أَرْفَعْ إِنْ عَطَفْتَ دُونَ لَا
اي اذا تكررت لا مع النكرة المفردة المتصلة بها نحو لا حول ولا قوة الا بالله جاز
فتح الاسمين ورفعهما . وفتح الاول ورفع الثاني وبالعكس ، وجاز نصب الثاني مع
فتح الاول * فان عطفت على المفتوح ولم تكرر لا جاز في المعطوف النصب والرفع

فيقال لاحول وقوة بنصب قوة ورفعها . وقد روي بالوجهين قول الشاعر
 فلا أب وأبنا مثل مروان وأبنة اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا
 ويمتنع فتح المعطوف لامتناع التركيب بدون لا * واعلم ان الفتح في هذه المسئلة يكون
 على البناء مطلقاً . والرفع بعده يكون بالعطف على محل اسم لا باعتبار ما كان له من
 معنى الابتداء قبل دخولها . والنصب بالعطف على محله باعتبار كونه قد صار
 منسوخاً بها . وهو اضعف الالوجه حتى ان بعضهم خصه بالضرورة * واما الرفع الذي
 ليس بعد الفتح فعلي الغاء لا لتكررها فيكون ما بعدها مبتدأ . ويحتمل ان يكون في
 ثاني المرفوعين بالعطف على اولها * وكل ما رفع او نصب بعطف مصاحباً لا تكون
 لا المصاحبة له زائدة لتأكيد النفي * ويكثر حذف الخبر عند الحجازيين اذا كان
 معلوماً نحو لا بأس اي لا بأس عليك . واكثر ما يحذفونه مع الانحوا لا اله الا
 الله اي لا اله موجود * واختلف حينئذ في ما بعد الا والاشهر انه يرفع بدلاً من
 اسم لا باعتبار محله من الابتداء على ما عرفت * واجازوا نصبه على الاستثناء لنية
 التام قبله على ما مر في باب الاستثناء * ويندر حذف الاسم كقولهم لا عليك اي
 لا بأس عليك

فان خلا الأفراد أو خص أنصب معها أو أرفع مطلقاً في المعرب
 اي فان فقد الأفراد من الاسمين المتعاطفين في هذه المسئلة نحو لا غلام سفر ولا
 جارية حضر لنا . او اختص باحدهما دون الآخر نحو لا جارية ولا غلام سفر
 عندنا او لا غلام سفر ولا جارية لنا ينصب المعرب اي الغير المفرد او يرفع مطلقاً
 فيجوز ان يكون كل واحد من المضافين منصوباً او مرفوعاً . موافقاً لصاحبه او مخالفاً
 له . وذلك مع تكرار لا كما رأيت * فان لم تكرر نحو لا غلام سفر وجارية
 حضر لنا جاز نصب الثاني مع نصب الاول وامتنع مع رفعه * واما المفرد فيجوز
 فيه الفتح والرفع مطلقاً . والنصب في المعطوف منه على منصوب * وكل ذلك يجري
 على التوجيه المذكور آتفاً فعليك بالمراجعة

والنعت مثل العطف معها اذ وصل ومثله بدونها اذا فصل
 اي ان الصفة التي يوصف بها اسم لا متصلة به تجري مجرى المعطوف المقترن بلا .

فيجوز في المفردة منها الفتح وفيها وفي غيرها النصب والرفع . والفتح اعراب في اسم المذاهب وانما لم تنون طلباً للمشاكلة . وكل ذلك بالتبعية لمحل الموصوف بعد دخول لا او قبله على ما عرفت . فيقال لارجل كريم في الدار بالاوجه الثلاثة . ولا رجل حسن الوجه او راكباً فرساً عندنا بالنصب والرفع * وأما المتفصلة عن الموصوف فتجري مجرى المعطوف بدون لا . ومن ثم يجوز فيها النصب والرفع مطلقاً ويمتنع فتح المفردة منها لعدم الداعي الى المشاكلة . فيقال لارجل عندنا كريماً او كريماً ولا غلام لنا حسن الوجه او راكباً فرساً بالنصب والرفع * وكذلك مع الموصوف الغير المفرد متصلاً او منفصلاً نحو لا غلام سفر جيلاً او جميل عندنا ولا صاحب علم في المدينة بارعاً او بارع . وقس على كل ذلك

وَأَنْصِبْ أَوْ أَرْفَعْ دُونَ فَتَحْ بَدَلًا مِنْ صَالِحٍ وَهُوَ لِكُلِّ شَمَلًا
اي ان البديل الصالح لعمل لا نحو لا احد رجلاً ولا امرأة في الدار يجوز فيه النصب باعتبار عمل لا والرفع باعتبار عمل الابتداء . وهذا الحكم يشمل المفرد وغيره متصلاً بالاسم او منفصلاً عنه فانه ينصب او يرفع بأمره * وأما اذا لم يكن صالحاً للعمل فيه نحو لا أحد زيد ولا عمرو فيها فيتعين رفعه لانها لا تعمل في المعارف كما علمت وأعلم بأن لا كمحض النفي مع همزة الاستفهام تبقى إذ تقع
اي ان لا اذا اقترنت بهمزة الاستفهام لاتزال جارية على جميع الأحكام التي كانت لها في حالة النفي المحض بناءً على ان الاستفهام قد دخل بعد التركيب فلم يعتبر إخلاؤه بتحقيق النفي * غير انه تارة تبقى كل واحدة منهما على معناها كقول الشاعر
ألا اصطبار لسلَى ام لها جلد إذا ألقى الذي لاقاه امثالي

وتارة يراد بهما التوبيخ كقول الآخر

ألا أرعوا لمن ولت شيبته وأذنت بمشيب بعده هرم

وتارة التمني كقول الآخر

الا عمر ولي مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد الغفلات

واعلم انه يجوز إلحاق لا النافية للجنس بليس في ما لا تعني فيه من جميع مواقعها لان ذلك لا يمنع ارادة نفي الجنس بها كما مر . فتذكر

باب التوابع

فصل

في احكام التوابع وانواعها

التَّابِعُ الْمُوضِحُ مَا اشْتَقَّ وَرَدَ لِلنَّعْتِ مِنْهُ وَيَبَيِّنُ مَا جَمَدَ
وَمَا لِتَقْرِيرِ بِهِ يُؤَكِّدُ وَبَدَلُ مَا دُونَ حَرْفٍ يُقْصَدُ
وَمَا بِحَرْفٍ فَأَدْعُهُ عَطْفَ النَّسَقِ وَالْكُلُّ فِي الْأَعْرَابِ يَقْفُو مَا سَبَقَ
اي ان التابع الذي يوضح متبوعه ان كان مشتقاً نحو قال الإمام الأكبر فهو النعت .
او جامداً نحو قال الإمام عبد الله فهو عطف البيان * والذي يقرر امر متبوعه نحو
جاء الأمير نفسه هو التوكيد . والذي يقصد بالحكم دون حرفٍ نحو جاء زيد أخوك
هو البدل . والذي يتبع ما قبله بواسطة حرفٍ نحو جاء زيد وعمرو هو عطف النسق *
وكل ذلك يتبع ما قبله في الاعراب مطلقاً . واما في غيره ففيه تفصيل سيذكر

فصل

في النعت

النَّعْتُ لِاسْمٍ ظَاهِرٍ فَالْمَعْرِفَةُ أَوْضَحُ وَلِلنَّكْرَةِ خَصِصٌ بِالصِّفَةِ
اي ان النعت يختص بالاسم لانه حكم على المنعوت والمحكوم عليه لا يكون الاً اسماً .
ويختص الاسم المنعوت بكونه ظاهراً لان ضمير الحاضر اعرف المعارف فلا يحتاج الى
ما يوصف به وضمير الغائب محمول عليه طرداً للباب * فان كان الاسم الظاهر معرفةً
كان النعت فيه للإيضاح وهو رفع الاشتراك الواقع فيه نحو جاء زيد التاجر . او
نكرةً فالتخصيص وهو تقليل الاشتراك نحو جاءني رجل عالم * وقد يكون النعت لمجرد
المدح نحو بسم الله الرحمن الرحيم . او الذمّ نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم . او
التوكيد نحو مضى امس الدابر . او الترحم نحو اللهم انا عبدك الدليل * وقد يكون
ليبيان الواقع فقط مجرداً عن الاغراض المذكورة كقول الشاعر

زعم العواذل أن رحلتنا غداً وبذلك خبرنا الغراب الأسود
 قيل وقد يوصف الشيء بنفسه للدلالة على الكمال في تلك الصفة كقول الآخر
 كم عاقل عاقل اعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
 وهو يحتمل ان يكون من باب التوكيد ولعله أولى به

وهو بمضمرة له الربط اقتضى وصفاً عليه بأشتقاق قد قضى
 والشاهد العدل ونحوه على تأويله بالوصف معنى حيلاً

اي ان النعت يقتضي ان يربط بمضمير المنعوت لانه حكم عليه فلا بد له من ذلك
 لاجل تقييده به . وحكمه ان يكون وصفاً وذلك يقتضي بكونه مشتقاً كما رأيت آنفاً
 لان الوصف لا يكون جامداً . والمراد بالوصف ما دل على حدث وصاحبه وهو اسم
 الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعّل التفضيل * وأما قولهم شاهد عدل فمحمول
 على تأويل المصدر بالصفة في المعنى اي عادل وهو مذهب الكوفيين . او على تقدير
 مضاف محذوف اي صاحب عدل وهو مذهب البصريين * واعلم ان المصدر المنعوت
 به يكون غالباً بمعنى الفاعل نحو وجاءوا على قميصه بدم كذب اي كاذب . وعليه مثال
 النظم كما رأيت * وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى ومحدث ثقة اي مرضي
 وموثوق به * ولا يكون الا ثلاثياً غير ميمي ولا يشئ ولا يجمع ولا يؤنث فيكون
 مفرداً مذكراً مع الجميع جرياً على اصله وهو مقصور على السماع

وأشبه المشتق لفظاً ما جرى مجراه معنى كالفتي هذا أفترى

اي ان ما جرى من الجوامد مجرى المشتق في المعنى يشبه المشتق في اللفظ حقيقة
 فيجوز النعت به كأماء الإشارة غير المكانية نحو الفتي هذا اي المشار اليه او الحاضر *
 وأما المكانية فلا تقع نعتاً بانفسها لانها ظروف وإنما النعت بتعلقاتها * ومن هذا
 القيل ذو بمعنى صاحب وفروعها والاسم المنسوب وأسماء العدد واسم الجنس القائم
 بأسماءه معنى يوصف به . فيقال هذا رجل ذو مال اي صاحب مال . ورأيت رجلاً
 تميمياً اي منسوباً الى تميم . ومررت برجال ثلثة اي معدودين بهذا العدد . وعندي
 رجل أسد اي شجاع * ويقاس على أسماء الإشارة الأسماء الموصولة المصدر بالالف
 واللام لان الذي قام مثلاً بمنزلة القائم . وعلى ذي الصاحبة ذو الطائفة لاتحادها في

اللفظ . وعلى المنسوب بالياء المنسوب بالصيغة كعطار لاتحادها في المعنى . ونما يُنعت به من الجوامد ما التي يُراد بها الإيهام وذلك لما فيها من الدلالة على معنى الوصفية كقولهم لأمر ما جدع قصير ألقه أي لأمر من الأمور * وقيل قد يُراد بها التعظيم كقول الشاعر

عزمت على إقامة ذي صباح لأمر ما يسود من يسود

أي لأمر عظيم . وهي على الصحيح اسم تُنعت به التكرات خلافاً لمن ادعى لما الحرفية . ولا يُنعت بغير ما ذكرناه من الأسماء المشتقة والجامدة بالأجمال * واعلم أن الأصل في النعت أن يدل على معنى في نفس المنعوت كما رأيت ولذلك يُقال له الحقيقي * وقد يدل على معنى في متعلق المنعوت كما ستري وهو ملحق به

وَقَدْ يَكُونُ النَّعْتُ فِي الْمَعْنَى لِمَا بَعْدُ كَنَجْدُ الْغَضِّ مَرَعَاهَا حِمَى
وَكُلُّهُ يَجْرِي عَلَى مَا قَبْلَهُ فِي حُكْمٍ تَعْرِيفٍ وَتَكْيِيدٍ لَهُ
لَكِنَّهُ كَالْفِعْلِ فِي الْإِفْرَادِ يَجْرِي وَفِي التَّذْكِيرِ وَالْإِضْدَادِ

أي أن النعت قد يكون في المعنى لما بعده لا لما قبله كما مر . ويقال له السببي لأنه يتعلق في المعنى بما هو من سبب المنعوت أي بما له اتصال به لا بالمنعوت نفسه نحو جاء الرجل الكريم أبوه وعليه مثال النظم كما رأيت * وكله يكون بحسب ما قبله في التعريف والتكثير مطلقاً . وأما في الأفراد والتذكير واضدادها وهي التثنية والجمع والتانيث فيجري مجرى الفعل الذي يقع في مكانه * فإن رفع ضمير المنعوت المستتر طابقه في كل ذلك كما يطابقه الفعل فيقال جاءني رجل كاتب ورجلان كاتبان ورجال كاتبون وامرأة كاتبة وامرأتان كاتبتان ونساء كاتبات كما يقال رجل يكتب ورجلان يكتبان وهلم جرا . ما لم يكن مما يشترك فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح وعلامة فلا يتغير عن لفظه في التذكير والتانيث * وإن رفع سببيه الظاهر طابق ذلك المرفوع في التذكير والتانيث والأفراد ولم يطابقه في التثنية والجمع كما يكون في الفعل . فيقال رجل ذاهب غلامه وذهب غلاماه أو غلامته وذهبت جاريتاه أو جواريه كما يقال يذهب غلامه ويذهب غلاماه وهلم جرا * وكذلك إذا رفع ضميره البارز نحو جاءني غلاماك الضار بهما أنت وقس عليه فلا يثنى ولا يجمع إلا على لغة يتعاقبون

كما مر في بحث الفاعل * غير ان الجمع المحذور انما هو جمع السلامة وأما جمع التكسير
فجائز عند الجمهور لخروجه بالتكسير عن موازنة الفعل * واختلف في الترجيح بينه
وبين الأفراد ولعل الأوجه ما ذهب اليه بعض المحققين من انه ان كان المنعوت جمعا
كمرت برجال قيام عييدهم فالتكسير افصح وان كان منردا او مشئى فالأفراد افصح *
واعلم انه يجوز في النعت فضلا عما ذكر كل ما جاز في الفعل مع مرفوعه ويمتنع
فيه كل ما يمتنع هناك بالاجمال . فعليك بالمراجعة

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مِثْلِ الصِّلَةِ لِنَكْرَةٍ بِنَكْرَةٍ مَأْوَلَةٍ

اي انهم نعتون بجملة مثل جملة الصلة في كونها خبرية مشتملة على ضمير يعود الى
المحكوم بها عليه . وهي تختص بالنكرة على تأويلها بنكرة فحولت رجلا يركض اي
راكضا وقس عليه . وأما قول الشاعر

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّثِيمِ يَسْبِنِي فَأَعِنْتُ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَعْينِي

ف قيل جملة يسبني نعت للثيم باعتبار كونه نكرة في المعنى لانه محلى بلام الجنس وهي
لا تفيد تعريفا في المعنى لانها لا تقتضي شخصا بعينه . وقيل هي حال باعتبار صورة
التعريف فيه وهو الارجح * ولا تقع جملة النعت إنشائية فلا يقال عندي رجل
هل تعرفه ولا عندك غلام ليتف كان لي لان الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب
وذلك لا يكون الا بما يثبت للمنعوت من الامور الحاصلة والانشاء غير محصل في الواقع
ولذلك لا يصلح له بخلاف الخبر كما علمت في بابي * واعلم انه اذا نعت بمنفرد وجملة
يقدم المفرد لانه الاصل فيقال عندي رجل فاضل يحب العلماء . وندر تقديم الجملة
نحو هذا كتاب انزلناه مبارك

وَبَيْنَ مَنَعُوتٍ وَنَعْتٍ قَدْ فَصِّلَ مَا لَمْ يَكُ النِّعْتُ لِمَبْنِيهِ جَعِلَ

اي انهم اجازوا الفصل بين النعت والمنعوت نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم . ما لم
يكن النعت لمبنيهم نحو مرت بهذا الكريم فلا يجوز الفصل لشدة طلب المبني لما يوضحه
فتشدد الملازمة بينهما * واعلم انهم يفصلون بين النعت والمنعوت بلا وا ما فيلتزمون
تكرارها بين النعت التالية معطوفتين بالواو نحو هذا يوم لا حار ولا بارد ولكل
نفس اجل اما قريب واما بعيد . وهو كثير في الاستعمال

وَنَعْتُ مَا عُدِدَ تَفْرِيقًا عُطِفَ بِالْوَاوِ حَتْمًا يَنْهَى إِذَا يَخْتَلَفَ

اي ان نعت المنعوت المتعدد وهو المثنى والمجموع اذا كان مختلف المعنى وجب عطف بعضه على بعض تفريقاً له نحو عندي رجلان قيسي وتميمي وثلاثة رجال شاعر وكاتب وفتيه . بخلاف المتفق فانه يُسْتَعْنَى بِثَنِيَّتِهِ وَجَمْعِهِ عَنْ تَفْرِيقِهِ نَحْوُ مَرَّتَ بِرَجُلَيْنِ فَاضْلَيْنِ وَرَجَالٍ فَضْلَاءَ . وجاز العطف ايضاً مع المفرد اذا اختلفت معاني النعوت كما

في قول الشاعر

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرَمِ وَأَبْنِ الْهَمَامِ وَلَيْثِ الْكُتَيْبَةِ فِي الْمَزْدَحَمِ

ولا يكون العطف مع المتعدد إلا بالواو لافادتها مجرد الجمع . واما مع المفرد فان كانت تلك الصفات مجتمعة عليه في حالة واحدة تعينت الواو ايضاً والأجاز العطف بجميع الحروف الا حتى وأم . ومنه قول الشاعر

يَا لَهْفَ زَيَّابَةَ الْحَرْثِ أَلْ صَاحِبِ فَالْغَانِمِ فَالْأَنْبَرِ

وَيُسْتثنَى من هذه المسئلة نعت اسم الإشارة المثنى والمجموع فلا يُقَالُ مَرَّتَ بِهِذَيْنِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ وَلَا بِهِؤُلَاءِ الشَّاعِرِ وَالْكَاتِبِ وَالْفَتِيهِ عَلَى سَبِيلِ النِّعْتِ وَإِنَّمَا يُقَالُ عَلَى سَبِيلِ الْبَدْلِ أَوِ الْبَيَانِ

وَجَازَ قَطَعَ النِّعْتِ إِنْ لَمْ يَلْزَمْ كَأَنَّ نَعْتَ الْمَدْحِ أَوْ التَّرْحِمِ

وَأَخِرِ الْمَقْطُوعِ عَمَّا يَتَّبِعُ دَفْعًا لِتَشْوِيشِ سِيَاقٍ يَقَعُ

اي انه يجوز قطع النعت عن التبعية اذا لم يكن ذكره لازماً للمنعوت كأن نعت الذي يُرَادُ بِهِ الْمَدْحُ أَوْ التَّرْحِمُ . فيجوز رفعه على إخبار مبدأً فهو . ونصبه على إخبار فعلٍ فهو أعني * وأما اذا كان ذكره لازماً لغرض كتعيين المنعوت نحو الحرث المخزومي . أو تقريره فهو ضربة واحدة . أو رفع إبهامه فهو هذا الفارس . أو اتباع الاستعمال نحو الجَمِّ الْغَفِيرِ فلا يجوز فيه القطع لانه مُنْزَلٌ مَعَ الْمَنْعُوتِ مَنْزِلَةَ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ * وهذا يشمل ما كان نعتاً واحداً كما رأيت . وما كان متعدداً فان ما ليس بلازم منه يجوز فيه القطع فيقال جاء الحرث المخزومي الكريم بقطع الأخير . فان كان كله غير لازم جاز القطع فيه كله نحو الحمد لله الغني الحميد * واذا أتبع بعض النعوت وقُطِعَ بعضها وجب تأخير المقطوع عن المتبوع لئلا يتشوش سياق الكلام

بانتقابه من إعراب إلى آخر ثم إلى آخر
وَنَقْضِي النِّكَرَةَ تَخْصِيصًا فَلَا يَقْطَعُ نَعْتٌ جَاءَ مَعَهَا أَوَّلًا

أي إذا كان المنعوت نكرة تعين الاتباع في أول نعت له لاجل تخصيصه به ولا يجوز قطعه لأنه إذا قطع صار مع المحذوف جملة مستأنفة فتبقى النكرة بلا تخصيص وهي لا تستغني عن التخصيص * وأما ما يرد بعد ذلك من النعوت فيجوز فيه القطع سواء تعين المنعوت بدونه أم لا لأن الغرض من النعت هو التخصيص وقد حصل بتبعية الأول وعلى ذلك قول الشاعر

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غُطِّلَ وَشُعْنًا مَرَضِيحَ مِثْلِ السَّعَالِي
فإنه اكتفى بتبعية الأول وقطع ما يليه كما ترى

وَفِي اخْتِلَافِ عَامِلَيْنِ أَوْ عَمَلٍ . اقْطَعْ لِمَعْمُولَيْهِمَا نَعْتًا شَمَلْ

أي إذا اختلف العاملان أو عملهما يجب قطع نعت معموليهما الشامل لهما نحو ضربت زيدًا وأكرمت عمرًا الفاضلان ورأيت عمرًا وقام زيد الكريمين * ولا يجوز الإتيان لأنه يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفي المعنى على معمول واحد من جهة واحدة لأن العامل في النعت هو العامل في المنعوت على الصحيح كما ستعرف * وكذلك إذا اختلف العمل والعامل واحد نحو ضرب زيد عمرًا الشاعران فإنه يجب معه القطع لاختلاف نسبتهم إليهما * وللقوم في هذا البحث كلام طويل اقتصرنا منه على ما جل وقل طلبًا للاختصار * واعلم أن من الأسماء ما يُنعت ويُنت به كاسم الإشارة . وما لا يُنعت ولا يُنت به كالضمير . وما يُنعت ولا يُنت به كالعلم . وما يُنعت به ولا يُنعت كالوصول المصدر بالالف واللام * والأشياء التي يُنعت بها هي الأسماء المشتقة والجامد المأوّل به وبعض المصادر والجمل كما عرفت * وأما الظروف فلما كان النعت في الحقيقة بمتعلقاتها لا بها كما مرّ كان يرجع إلى تلك المتعلقات وهي داخلة في الأشياء المذكورة * وتكثر إقامة النعت المفرد مقام المنعوت بشرط أن يكون صالحًا لمباشرة العامل نحو وألّنا له الحديد أن أعمل سابغات أي دروعًا سابغات * وقد تجري الجملة وشبهها هذا المجرى بشرط أن يكون المنعوت بعض ما قبله كقول بعضهم منّا ظعن ومنّا أقام أي منا فريق ظعن وفريق أقام . ونحو ومنّا دون ذلك أي ومنّا قوم دون ذلك *

وقد يلزم الاستغناء بالصفة عن الموصوف فتجري مجرى الجوامد ومن ثم لا يقدر لها موصوف ولا تحمل ضميراً كالادم المراد به القيد فانه في الاصل صفة له ثم جعل اسماً . فتقول جعلت في رجله ادم ولا تقول القيد ادم * وبهذا الاعتبار تكون الصفة قد صارت موصوفاً فتوصف نحو اذ عرض عليه بالعشي الصائغ الجياد . وقس عليه

فصل

في عطف البيان

يُعْطَفُ لِلْبَيَانِ بِاسْمٍ قَدْ ظَهَرَ مِنْ جَامِدٍ نَحْوُ أَبِي حَفْصٍ عُمَرُ

اي ان عطف البيان يكون بالاسم الظاهر دون المضمرك كما في قول الراجز

اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من تقب ولا دبر

ولما كان يتعلق بالذات دون الصفة بخلاف النعت وجب ان يكون جامداً غير مأوّل بالمشق كما رأيت . او بمنزلة الجامد وهو ما كان صفةً فصار اسماً كالنابعة ونحوه * والغالب فيه ان يكون اشتهر من متبوعه لانه يوضحه بيان حقيقته فيكون كالتعريف له كما في عمر بن الخطاب المكنى بأبي حفص فان اسمه المعطوف على كنيته اشتهر منها * وقد لا يكون كذلك فيحصل الايضاح من اجتماعهما معاً * ولا يختص بالأعلام خلافاً لبعضهم فانه يكون في غيرها ومنه قول الشاعر

والمؤمن العائذات الطير يسميها رُكبان مكة بين الغيل والسند

فان الطير بيان للعائذات ولا علمية فيهما كما ترى

وَهُوَ كُنْتُ وَفَقَّ مَتَّبِعُ جَرَى مُعْتَزِلًا فِي طَرَفِهِ الْمُضْمَرَا

اي ان عطف البيان كالنعت لانه يفيد ما يفيد من ايضاح المعارف وتخصيص النكرات غير ان هذا في الجوامد وذاك في المشتقات . ولذلك وجبت موافقته للمتبع في جميع الأحكام التي يوافق النعت بها متبوعه . وامتنع وقوعه بين المضمرات فلا يعطف الضمير عطف بيان ولا يعطف عليه كما لا يُنْعَت ولا يُنْعَتُ بِهِ * واعلم انهم اختلفوا في وقوع عطف البيان بين النكرات والصحيح اثباته لان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض نحو لبست ثوباً جبةً والاخص بين الأعم . وهو مذهب الكوفيين

وعليه جمهور المحققين

وَجَاءَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ كَدَعَا مَوْلَاهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مَرْجِعًا

اي ان عطف البيان يقع بين الجملتين كما في المثال فان جملة قال رب الى آخره بيان لجملة دعا مولاه لانها موضحة لما فيها من الإيهام وهو مذهب اهل البيان فانهم اثبتوه في الجمل وجعلوا منه فوسوس اليه الشيطان قال يا آدَمُ هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى * والنحاة على خلافه فانهم يمتنعون ذلك والصحيح مذهب البيانين كما لا يخفى على ذي بصيرة

وَكُلُّ مَا حَلَّ مَحَلَّ الْأَوَّلِ قَابِلَ طَرَحٍ كَانَ رَدْفَ الْبَدَلِ
كَمَا أَخِي ذَا الطَّوْقِ لَا عَمْرًا حِمَى قَوْمِي الرِّجَالِ وَالنِّسَاءُ لَا أَكْرَمًا

اي ان كل ما كان من عطف البيان بصح ان يحل محل المعطوف عليه وهو يقبل الطرح للاستغناء عنه جاز ان يكون بدلاً منه كما في نحو يا اخي ذا الطوق وهو لقب عمرو بن عبد ذي النخعي فانه يجوز ان يكون عطف بيان على المنادى او بدل كل منه لانه يجوز ان يحل محله باقياً على حكمه فيقال يا ذا الطوق بالنصب * وكذلك حمى قومي الرجال والنساء فان التابع فيه يجوز ان يكون بياناً للتبوع او بدل تفصيل منه لانه يجوز ان يقال حمى الرجال والنساء وكل واحد من التابعين يقبل الطرح فيقال يا اخي وحمى قومي فقط * فان لم يكن كذلك امتنع البدل إما من جهة الصناعة كما اذا قيل يا اخي عمراً فانه لا يجوز ان يحل محل الاول لان ذلك يقتضي نصب العلم المفرد لفظاً في النداء . وإما من جهة المعنى كما اذا قيل أكرم قومي الرجال والنساء فانه لا يجوز ان يحل محل الاول لان ذلك يؤدي الى ان يكون عمرو وأكرم النساء * وإما من جهتيهما جميعاً كما اذا قيل هند جاء زيد غلامها فان الغلام وان كان يجوز ان يحل محل زيد لا يقبل الطرح اذ لا يقال هند جاء زيد لفقد الرابط المحل بالمعنى * ويدخل تحت هذا الضابط صور شتى يتعين فيها البيان ويمتنع البدل

منها قول الشاعر

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنُوفَلًا أُعِيدُكُمْ بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا
فان نصب نوفل يعين العطف في عبد شمس ويمنع البدلية لانها تقتضي بناءه على الضم . وقول الآخر

انا ابنُ التارك البكري بشرٍ عليه الطيرُ ترقبُهُ وقُوعا
 فان اقتران التارك بأل يمنع بدلية بشر لامتناع اضافته اليه * ومنها نحو يا زيدُ
 الحرثُ ويا أيها الرجلُ عبدُ الله وأَيُّ الرجلين زيدٌ وعمرو اناك وكلا اخويك بكر
 وخالدٍ في الدار . فان كل ذلك تمتنع فيه البدلية لانها تقتضي دخول حرف النداء
 على مصحوب أل وجعل العلم تابعا لأي المبهمة وإضافة أي الاستفهامية الى معرفة
 مفردة وإضافة كلا الى المفرد وكل ذلك لا يجوز . وأما قول الشاعر
 كلا أخِي وخليي واجدي عضداً في النائبات وإمام الملعات
 فشاذا لا يلتفت اليه * واذا قيل يا سعيد كرتز فان جعل التابع بيانا جاز فيه الرفع
 والنصب كما يجوز في التعت وعلى كليهما يمتنع جعله بدلًا لاقتضائه البناء على الضم .
 فان كان غير منصرف نحو يا سعيد احمد جاز جعله بدلًا على اتباع اللفظ لكونه
 حينئذ مضمومًا غير منونٍ وامتنع على اتباع المحل لاقتضائه النصب * واعلم انهم ذكروا
 فروقا كثيرة بين عطف البيان والبدل . منها ان البيان غير مقصود بالنسبة وانه ليس
 في نية إحلاله محل الاول ولا في نية تكرار العامل ولا في التقدير من جملة أخرى .
 ولا يجوز فيه القطع ولا يكون ضميرا ولا تابعا لضمير ولا فعلا ولا تابعا لفعل ولا
 يخالف متبوعه في التعريف والتكثير . وان متبوعه لا يكون في نية الطرح ولا جائز
 الحذف بخلاف البدل في الجميع * وهي الفروق المسألة عند الجمهور فاحتفظ بها
 وبالله الهداية

فصل

في التأكيد

يؤكد اسم مجازي يحتمل	في نسبة أو في عموم قد شمل
والنفس والعين لتقرير النسب	مع ضمير له به الربط وجب
واللعموم معه كل وكلا	كلنا كذا أجمع منه قد خلا

اي ان الاسم يؤكد لسبب مجازي مجتمعه الكلام في نفس النسبة اليه او في عمومها
 الشامل لجميع افراده * والاول يكون بالنفس والعين مضافتين الى ضمير الاسم المؤكد

بهما ليربطهما به . والثاني يكون بكل وكلا وكنا مع الضمير المذكور وأجمع بدونه .
 فيقال جاء الأمير نفسه وابنة الخليفة عينا والقوم كلهم والرجلان كلاهما
 والمرأتان كلتاها والجيش أجمع دفعا لاحتمال ان يكون قد جاء رسول من نسب
 المجي الى ذاته او بعض من نسب الى كله ولكن قيل ذلك على سبيل المجاز * واعلم
 ان النفس والعين قد تخرجان ياء زائدة نحو جاء الأمير بنفسه فيجري عليهما اعراب
 المتبوع محلا * وقد يؤكّد بهما جميعا بشرط تقديم النفس على العين نحو جاء الأمير
 نفسه عينه لان النفس تدل على الذات بالحقيقة والعين تدل عليها بالمجاز * وقد
 يؤكّد بجميع كقول الشاعر

فداك حي خولان جميعهم وهمدان

وكذلك بعامة نحو جاء القوم عامتهم وكلاهما من نوار الاستعمال ولذلك اغفلنا
 اكثر المصنفين

وأكّدوا ضمير رفع متصل بالنفس او بالعين بعد المنفصل
 اي ان ضمير الرفع المتصل اذا اريد تاكيده بالنفس او بالعين يؤكّد قبل ذلك
 بالضمير المنفصل فيقال زيد جاء هو نفسه وذلك لانه قد يلتبس في بعض الصور
 نحو هنت ذهبها او عينا فانه يوم ان المراد ذهب حياتها او بصرها فقالوا
 ذهب هي نفسها او هي عينا دفعا لهذا الالتباس . ثم حملوا على ذلك بقية الصور طردا
 للباب * ولما كان هذا المحذور لا يتأتى مع الضمير المنفصل ولا مع غير المرفوع من
 المتصل ولا في تأكيد الشمول لم يشترطوا ذلك هناك . فيقال انت نفسك ضربت زيدا
 وإياك عينك اردت وهنت رأيتها نفسها ومررت بها عينا والقوم جاءوا كلهم وهلم
 جرا . وأما مع الظاهر فيمتنع ذلك مطلقا فلا يقال جاء الأمير هو نفسه ولا رجل
 القوم هم كلهم لان التاكيد تكملة للمؤكد والضمير اقوى من الظاهر في الاعرفية
 والاقوى لا يكون تكملة لما هو اضعف منه

وعزّز التاكيد بعد أجمع بأكتع فأبتع فأبضع
 وهو لكل تابع في الأكثر مضافة أغنت عن التكرار

اي ان التاكيد يقوى بعد اجمع باكتع وما يليه . واجمع يؤكّد به غالبا بعد كل .

وهي تُستعمل مضافةً الى ضمير المتبوع كما مرَّ فيُستغنى بذلك عن تكرار الاضافة في
اجمع وما يليه فيقال جاء الجيش كله اجمع اكنع ابع ابعص ويقال لأجمع وما يليه
توابع كل ولاكنع وما يليه توابع اجمع * وجميع هذه الالفاظ غير منصرفة للوزن
وشبه العلمية لانها معرفة بلا معرف كما مرَّ في باب ما لا ينصرف وهو المشهور *
وقد يؤكَّد باجمع دون كل نحو فيعزتك لأغوينهم اجمعين . ومنه قول الراجز
اذا بكيت قبلتني اربعا اذن ظلمت الدهر ابكي اجمعا
ولا يؤكَّد بثوابه دونه الا شذوذاً كقوله

باليتني كنت صبياً مرضعاً تحماني الذلفاء حلاً اكنعا

وذلك لانها ملحقة به على سبيل التبعية له لا بالأصالة ولذلك قيل انها الفاظ مرتجلة
لا معنى لها عند انفرادها وانما تذكر إتياعاً لجرّد التقوية * واذا اجتمعت هذه التوابع
فلا بد من تقديم اكنع . واما ابع وابصع فقد يتساهل في الترتيب بينهما * واعلم ان
ما تعدد من الفاظ التاكيد يكون كله تأكيداً للمتبوع لا كل واحد تأكيداً لما قبله *
ولا يجوز العطف بين هذه الالفاظ فلا يقال جاء الامير نفسه وعينه ولا جاء
الجيش كله واجمع لان العطف يقتضي المغايرة بين المتعاطفين ولا مغايرة فيها فيكون
من قبيل عطف الشيء على نفسه * ولا يجوز فيها القطع لانه ينافي المعنى الذي
جيء بها لاجله

كَذَاكَ جَمْعًا * وَمَا صُرِّفَ مِنْ جَمْعِهِمَا بِكُلِّ مَا مَرَّ قَمِنْ

اي ان جمعا مؤنث اجمع مثله في كل ما ذكر فتبعها كتما وبتعا وبصما
وهي تتبع كل . فيقال جاءت القبيلة كلها جمعا كتما الى آخره * ويقاس على
المفرد منها الجمع وهو اجمعون وجمع فتجمع توابع كل منهما كمتبوعها ويجريان في
سائر الاحكام على ما ذكر * واعلم ان اجمعين تختص بالعقلاء كما هو شأن المجموع
جمع السلامة بخلاف البواق فانها تجري على العاقل وغيره كما رأيت

«وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ مَعَ مَا يَتَّبِعُ بِهَا لِمَا سِوَى الْمَثْنَى تَقَعُ»

«وَالْمَثْنَى جَعَلُوا كِلْتَا كَلَا وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ لِكُلِّ شَمَلًا»

اي ان كل وتوابعها وهي اجمع وفروعها واخوانها تُستعمل لتأكيد ما سوى المثنى وهو

المفرد والمجموع . غير ان كل تليزم لفظاً واحداً مع الجميع واجمع واخواتها تتصرف بحسب
 مثنوعيا . فيقال جاء الجيش كله اجمع والكتيبة كلها جمعا . والمؤمنون كلهم اجمعون
 والمؤمنات كلهن جمع . وقس على كل واحد منها توابعه * وأما المثنى فيؤكد المذكر منه
 بكلا والمؤنث بكلتا نحو جاء الرجالان كلاهما والمرأتان كلتاها * والنفس والعين
 يؤكد بهما المفرد وغيره مذكرا ومؤنثا على الاطلاق . غير انهما تُفردان مع المفرد
 وتُجمعان مع المثنى والمجموع في الافصح فيقال جاء الرجل نفسه والمرأتان انفسهما
 والرجال اعينهم وهلم جرا

وَيَقْتَضِي مُؤَكَّدٌ بِالشَّامِلِ تَجْزِئَةٌ بِالذَّاتِ أَوْ بِالْعَامِلِ
 كَجَاءَ قَوْمِي كُلُّهُمْ مَسَاءً وَبَعَثْتُ عَبْدِي كُلَّهُ لَا جَاءَ

اي ان ما يؤكد بالفاظ الشمول يقتضي ان يكون متجزئا باعتبار ذاته كجاء القوم
 كلهم . او باعتبار عامله كبعث العبد كله . ولا يقال جاء العبد كله اذ لا يمكن
 اثبات المجيء لبعضه دون بعض بخلاف البيع فانه قد يقع على بعضه كالنصف والرابع
 ونحوها . وقد يكون ذلك باعتبار الامرين جميعا نحو اشتريت العبيد كلهم . وقس
 نظائره عليه * واعلم ان كل قد تضاف الى مثل الظاهر المؤكد فتستغني به عن ضميره
 كقول الشاعر

كم قد ذكرتكَ لو اجدى تذكركم يا ائشه الناس كل الناس بالقمر
 اي يا ائشه الناس كلهم . واكثر ما يستعمل ذلك في الشعر ويُسَمَّى نادرا في النثر
 كقولهم العجب كل العجب بين جمادى ورجب

وَلَيْسَ لِلنَّكَرَةِ مِنْ تَأْكِيدٍ إِلَّا بِذِي الشُّمُولِ لِلْمَحْدُودِ

اي ان النكرة لا تؤكد الا اذا كان المؤكد للشمول والمؤكد محدودا . واكثر ما يكون
 ذلك في اسماء الزمان كالיום والشهر ونحوها مما يدل على مدة معلومة المقدار لان في
 ذلك فائدة للتاكيد في رفعه احتمال المجاز باطلاق الكل على البعض للمبالغة . وقد
 ورد السماع به عن العرب كقول الشاعر

تَلَبَّثُ حَوْلًا كَامِلًا كُلَّهُ لَا نَلْتَقِي إِلَّا عَلَى مِنْهَجٍ

ومنه قول الراجز قد صرَّت البكرة يوما اجمعا . وقوله تحملني الذلفاء حولا اكثما

كما مر. وهو مذهب الكوفيين * وقد يكون ذلك في غير اسماء الزمان من ذوات
الأجزاء المعلومة المقادير كالديرهم والدينار ونحوهما فيقال انتقت ديناراً كذا واعطيت
درهماً اجمع * فان لم يكن كذلك امتنع التاكيد بالا جماع لعدم فائدة فلا يقال
جاء رجل نفسه ولا صمت زماناً اجمع * واعلم انه لا يجوز حذف المؤكد لان التاكيد
للتقرير والحذف منافي له. فلا يقال الذي رأيت نفسه زيد اي الذي رأيت نفسه *
ولا يتحد تاكيد المتعاطفين ما لم يتحد معنى عامليهما فلا يقال جاء زيد وذهب عمرو
كلاهما * واختلف في جواز نحو اختصم الرجلان كلاهما. والمحققون على منعه لعدم
الفائدة في تاكيد اذ لا يكون الاختصاص الا بين اثنين فما فوق فيكون تاكيد من
قبيل اللغو في الكلام * واعلم ان التاكيد ضربان احدهما معنوي وهو ما ذكرناه ويكون
بالفاظ معلومة مختصاً بالاسماء كما رأيت. والآخر لفظي وهو ما سنذكره ولا ينحصر
ولا يختص كما ستري

وَأَسْتَعْمِلُ التَّأْكِيدَ أَنْ يَكْرَرَا لَفْظٌ بِمَعْنَاهُ بِهِ قَدْ قُرِرَا

اي انهم استعملوا التاكيد ايضاً بان يكرر اللفظ بمعناه تقريراً له. ولذلك يقال له
التاكيد اللفظي * وهو يشمل الاسم معرفة نحو جاء زيد زيد. او نكرة نحو زيد عالم
عالم. والفعل نحو قام زيد. والحرف نحو نعم نعم. والجملة نحو قام زيد قام زيد *
غير ان الجملة كثيراً ما تقترن بعاطف نحو اولي لك فأولى ثم اولى لك فأولى. ما لم
يقع التباس نحو ضربت زيداً ثم ضربت زيداً فيمتنع ذلك لانه يوهم ان الضرب قد
تكرر وقوعه مرتين وهو خلاف المقصود * واعلم ان العاطف الداخل بين الجملتين هنا
حرف زائد لا يقصد به العطف حقيقة لان بينهما كل الاتصال فلا يجوز العطف
بينهما كما صرحت به علماء المعاني فتكون الثانية تابعة للاولى على سبيل التاكيد لا
على سبيل العطف

وَكُلُّ مَا لَيْسَ بِمُسْتَقِلٍّ يُعَادُ مَعَهُ مَا لَهُ مِنْ وَصْلٍ

اي ان كل ما لا يستقل بنفسه من الالفاظ كالضمير المتصل واخروف التي ليست
للجواب يعاد معه ما اتصل به لانه كالجزء منه. فيقال مررت بـ في تاكيد الضمير.
وان زيدا ان زيدا قائم في تاكيد الحرف. ويجوز ان يقال ان زيدا انه قائم

استغناءً بالضمير عن الظاهر * فان كان الحرف للجواب كنعم ولا ونحوهما لا تلزمه
إعادة مصحوبه لصحة الاكتفاء به عنه فيكون كالمستقل

وَقَدْ يُقَوَّى بِمُرَادِفٍ كَمَا فِي نَحْوِ قُمْتَ أَنْتَ أَوَّلَ لَقَى رَمَى
فَجَاءَ بِالْمَذْكُورِ لِلْمَقْدَرِ نَحْوُ تَقُومُ أَنْتَ فِي الْمُسْتَرِ
اي ان اللفظ قد يقوى بذكر ما يرادفه ايضاً تأكيداً له نحو قمت انت وذهبت انا
وألقى الكتاب رماه وإني نعم وهلم أحضر وما اشبه ذلك من المترادفات . ومنه

قول الشاعر

فَقُلْنَا عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مُشْرَبٍ أَجَلَ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبْجَتْ دَعَاثِرُهُ

وقول الآخر

وَبِكُمْ بَدَأْنَا يَا لَكَلْبٍ قَتْلَهُمْ وَلَعَلَّنَا يَوْمًا نَعُودُ لَكُمْ عَسَى
ولما كان الاعتبار هنا هو المرادفة في المعنى غير منظور الى صورة اللفظ تأتي ان يؤكّد
الضمير المُقَدَّرُ بالمذكور نحو قام هو وتقوم انت * وقال بعضهم ان التأكيد بالمرادف
حيث امكن أولى من إعادة اللفظ بعينه لانه اساس في العبارة . والله اعلم
وَالْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ ذُو الْفَصْلِ أَحْتَمَلُ تَأْكِيدَ كُلِّ مُضْمَرٍ قَدْ اتَّصَلَ
اي ان الضمير المرفوع المنفصل يحتمل ان يؤكّد به كل ضمير متصل مرفوعاً او منصوباً
او مجروراً لانه الاصل في الضمائر باعتبار قيامه بنفسه تجرداً عن لفظٍ يعمل فيه
بخلاف المنصوب والمجرور . فيقال قمت انا بطريق الاصاله . ورايتك انت ومررت به
هو بطريق الاستعارة . ومن ثم يُستعار له محل النصب والجر قضاءً لحق التبعية

وَعُدَّ مَا حُكِّيَ مِنَ الْإِتْبَاعِ عَنْهُمْ هُنَا مِنْ نَحْوِ هَاعٍ لَاعٍ
وَهُوَ كَذِي الْمَعْنَى سَمَاعٌ قَدْ حُفِظَ وَمَا بَقِيَ يُقَاسُ فَأَعْلَمُ وَأَحْتَفِظُ

اي انه قد عدّ من هذا التركيب ما حكي عن العرب من الإتياع كقولهم فلان هاع
لاع اي شديد الجبانه . وهو كثير في كلامهم كحسن بسن وشيطان ليطان وغير ذلك *
قال الشيخ الرضي التأكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يعاد اللفظ والثاني ان يقوى

بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى إيتباعاً . وهو على ثلاثة اضرب . لانه إما
ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئاً مريئاً . او لا يكون له معنى اصلاً بل ضم الى
الاول لتحسين الكلام لفظاً وتقوية معنى وان لم يكن له معنى في حال انفراده كقولهم
حسن بسن . او يكون له معنى متكلف غير ظاهر كقولهم خيبت نبيث من نبث الشر
اي نبشه . انتهى * وقيل ان توابع اجمع من قبيل هذا الإيتباع اذ لا معنى لها عند
انفرادها او لها معنى متكلف * وهو كالتأكييد المعنوي سماعي لا يتجاوز ما حفظ
منه بخلاف ما بقي من اللفظي فانه مطرد في القياس

فصل في البدل

يُبدَلُ عَيْنٌ مَا لِيَمْهِيْدُ جُعِلَ أَوْ بَعْضُهُ أَوْ مَا عَلَيْهِ يَشْتَمِلُ
كَخَالِدٍ أَخُوكَ لَأَحْتِ نَارُهُ وَطَابَ زَيْدٌ قَلْبُهُ أَوْ دَارُهُ

اي ان البدل يكون عين ما قد جعل تمهيداً لذكره او بعضه او من شتملاته كما
رأيت في الأمثلة . فان الاخ هو عين خالد وقلب زيد هو بعضه وداره من شتملاته .
وكل واحد من الثلاثة هو المقصود بالحكم المذكور قبله والمتبوع قد ذكر توطئة له
كما رأيت . ويقال للاول بدل الكل والثاني بدل البعض والثالث بدل الاشتمال *
واعلم ان حكم الاخيرين ان يرتبطا بضمير المبدل منه لفظاً كما في المثال . او تقديرًا
نحو والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً اي من استطاع منهم . او بما
يقوم مقام الضمير نحو قتل اصحاب الأخدود النار ذات الوقود . اي ناره لان ال
تنوب عن الضمير كما ستعرف * وقد يستغنى عنه بدلالة القرينة كما في نحو ما قام أحد
الأزيد فان العبارة تفيد ان المستثنى بعض المستثنى منه فلا يحتاج معها الى رابط *
وأمّا بدل الكل فلا يحتاج الى الرابط مطلقاً لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان
جملة الخبر التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج الى رابط كما علمت في موضعه *
ولا بد في بدل الاشتمال من ان يدل عاملاً عليه دلالة مجملة يفهم منها معناه بطريق
الإجمال لا على التعيين وان يصح الاستغناء عنه اذا حذف . فلا يقال فاض النهر
مأوه ولا امرجت زيدا فرسه لتعين التابع في الاول وعدم الاستغناء عنه في الثاني

وَقَدْ يَكُونَانِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ إِنْ قُرِنَ الثَّانِي بِمَعْنَى زَائِدٍ

اي ان البدل والمبدل منه قد يكونان بلفظ واحد بشرط ان يقترن الثاني بما يزيد
عن الاول في الفائدة كما في قول الشاعر

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذَّبَلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزِلْ

وذلك لانه اذا أُبدِلَ بما يساويه في اللفظ والمعنى جميعاً يكون إبداله عبثاً لعدم
حصول الفائدة بهـ

وَالْعَامِلُ أَنْوَ ذِكْرُهُ لِلْبَدَلِ وَهُوَ الْمُرَادُ فَأَنْوَ طَرَحَ الْأَوَّلِ

وَجَازَ تَصْرِيحٌ بِذِي الْجَرِّ فَإِنْ لَاقَى ضَمِيرًا فَبِتَصْرِيحٍ قَمِينِ

اي انه يُنَوَى ذكر عامل المبدل منه مكرراً مع البدل فاذا قيل جاء زيد اخوك فهو
على نيه تكرار الفعل مع الاخ . وعلى ذلك يكون في التقدير من جملة أخرى * والتابع
في هذا الباب هو المراد المعتمد في الحديث فيكون المتبوع في نية الطرح من الكلام
واحلال التابع محله * وأما التصريح بالعامل مع البدل فانكره الجمهور ما لم يكن
جازاً فيجوزون التصريح به لشدة اتصاله بالمجرور نحو مرتت بزيد باخيك . فان كان
البدل ضميراً وجب التصريح بالعامل نحو آمنت بالله به وحده لان الضمير المجرور
لا يكون الا متصلاً والمتصل لا يستقل بنفسهـ

وَحَرْفُ شَرْطٍ أَوْ سُؤَالٍ ضَمِينًا يَبْدُو كَمَنْ يَدْعِي أَزِيدًا أَمْ أَنَا

اي اذا ضمّن المبدل منه حرف شرط او حرف استفهام يظهر ذلك الحرف مع البدل
لكي يوافق المبدل منه في تأدية المعنى . نحو متى قُمتَ إِنْ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا اقوم وكيف
انت أَصَحِّحُ ام سقيم . وعليه مثال النظم كما رأيت * وهذا البدل من قبيل بدل
التفصيل الذي سيأتي الكلام عليهـ

وَجَاءَ بَيْنَ نَكْرَةٍ وَمَعْرِفَةٍ إِذْ نَكْرَةُ التَّابِعِ خَصَتْ بِصِفَةٍ

اي ان البدل يقع بين النكرة والمعرفة فتبدل المعرفة من النكرة نحو انك لتَهْدِي الى
صراطٍ مستقيمٍ صراطِ الله الذي له ما في السموات وما في الارض . وتبدل النكرة
من المعرفة بشرط ان توصف النكرة لثلاً يكون غير المقصود اوفى من المقصود نحو كلاً

لَتَسْفَعَنَّ بالناصية ناصية كاذبة خاطئة * واعلم انهم لم يشترطوا مطابقة البدل للبدل منه في التعريف والتكثير وغيرها مما سترى لانه كالمستقل عن متبوعه باعتبار عامله المتبوي وكونه في التقدير من جملة اخرى كما مر . ولذلك جاز فيه الاختلاف المذكور كما جاز في عطف النسق باعتبار نيابة الحرف عن تكرار العامل كما سيبي . بخلاف النعت والبيان والتوكيد لان عامل كل واحد منها هو العامل في المتبوع على ما سنبينه في آخر هذا الباب ولذلك لزمنا مطابقتها له في جميع احكامه على ما ذكر في مواضعه . فتدبر .

وَزَاطْهَرٍ وَمُضْمَرٍ لَا حَاضِرٍ فِي بَدَلِ الْكُلِّ لِلِاسْمِ الظَّاهِرِ
وَجَازَ مِنْهُ مَا إِحَاطَةً عَنَى إِذْ فِيهِ لِلتَّوَكِيدِ مَعْنَى ضَمِنَا

اي ان البدل يقع ايضا بين الظاهر والمضمر فيبدل المضمر من الظاهر نحو رأيت زيدا آياه . ويبدل الظاهر من المضمر الغائب كما يبدل من الظاهر نحو رأيت زيدا وقبلته يده واحييته حديثه * فان كان للحاضر وهو المتكلم والمخاطب لم يبدل الظاهر منه ببدل الكل فلا يقال رأيتك زيدا لان المبدل منه حينئذ اعرف من البدل مع كون مدلولها واحدا فلا يجوز طرحه والقصد بالنسبة الى غيره . بخلاف ضمير الغائب فان فيه إيهاما ولذلك يسوغ ابدال الظاهر منه * فان افاد الظاهر معنى الإحاطة جاز ابداله من الضمير المذكور نحو اللهم أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا . ومنه قول الشاعر

فَمَا بَرَحْتَ أَقْدَامُنَا فِي مَكَانِنَا ثَلَاثَتَا حَتَّى أَزِيرُوا الْمَنَائِبَا

وذلك لانه قد افاد معنى التوكيد فجري مجراه في نحو قمت كلكم . فان لم يكن كذلك لم يجوز ابداله منه في الصحيح وهو مذهب الجمهور * وأما غير بدل الكل فجائز عند

الجميع ومنه قول الرازي في بدل البعض

أَوْعَدَنِي بِالسَّيْنِ وَالْأَدَاهِمِ رَجُلِي وَرَجُلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ

وقول الشاعر في بدل الاشتغال

ذَرِينِي إِنْ أَمْرِكِ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَفْتَيْتَنِي حَلِي مُضَاعَا

وانما جاز الإبدال هنا مع كون الاول اعرف من الثاني لان مدلولها ليس واحدا كما

في بدل الكل * واعلم ان إبدال الظاهر من المضمير انما يكون من البارز دون المستتر
فلا يقال هند تعجني حسنها * واختلفت في نحو جاءوا صغيرهم وكبيرهم والا كثرون
على انه بدل تفصيل وهو مذهب اهل الكوفة

وَأَخْتَلَفُوا فِي مُضْمِرٍ مِنْ مُضْمِرٍ وَالْحُكْمُ بِالْجَوَازِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ

اي ان النحاة اختلفوا في إبدال المضمير من المضمير واكثرهم على جوازه بشرط الموافقة
بين الضميرين في صيغتي الرفع والنصب نحو جئت انت ورايتك اياك . وهو مذهب
البصريين * غير انهما اذا توافقا في الرفع كما في المثال الاول جاز البدل والتاكيد .
واذا توافقا في غيره كما في المثال الثاني تعين البدل لان التاكيد لا يكون الا بالضمير
المرفوع كما علمت * واما اذا اختلف الضميران نحو رايتك انت ومررت به هو فيتعين
التاكيد بالاجماع

وَالْفِعْلُ مَعَ فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ وَالْجُمْلَةُ يَجْرِي مَعَ الْوِفَاقِ بَيْنَهَا الْبَدَلُ

اي ان البدل يقع بين هذه المذكورات مع الموافقة بينها . وذلك ان يتحد النعلان في
الزمان نحو قام ذهب ويقوم يذهب * وان يكون الاسم شبيهاً بالفعل نحو زيد يعطي
الألوف متلف لماله وعمر ومتى يخاف الله * وان تتأثر الجملتان في الاسمية والفعلية
نحو قل هو الله احد الله الصمد . وقول الشاعر

اقول له ارحل لا تُقيمَنَّ عندنا . والأفكن في السر والجهر مسلماً

واعلم ان الفرق بين بدل الفعل وبدل الجملة الفعلية ان الفعل يُنظر الى نفسه دون
فاعله والجملة يُنظر اليها برمتها فيكون الإتيان لمجرد الفعل وحده او لمجموع الجملة
بأسرها . فتبصر

وَيَتَنَزَّهِ مَفْرُودٌ وَجُمْلَةٌ كَمَا يُقَالُ هَلْ تَعْرِفُ ذَيْنِ مِنْ هُمَا

اي ان البدل يقع ايضاً بين المفرد والجملة . فتبدل الجملة من المفرد كما في المثال فان
جملة من هما بدل من اسم الإشارة الذي قبلها . ويبدل المفرد من الجملة نحو قلت لا اله
الا الله كلمة الإخلاص فان كلمة الإخلاص بدل من جملة الشهادة التي قبلها * غير
انهم يلتزمون تأويل الجملة بمفرد طلباً للموافقة بينهما . فتحمل الاولى على تأويل النسبة

والثانية على ارادة اللفظ اي هل تعرف نسبتها وقلت هذه العبارة . وهو من نواذر الاستعمال

وَأَبْدَلُوا مِنْ سَاقِطٍ نَحْوُ أَبَا يَحْيَى أَدْعُهُ وَلَمْ يَقُمْ إِلَّا سَبَا

اي انهم يُبدلون مما سقط من الكلام ايضاً . وهو يقع في الاسماء والافعال كما رأيت في المثالين . فان الاول في تقدير ادع ابا يحيى أدعته كما سيأتي في باب الاشتغال . والثاني في تقدير لم يقم احد الا سباً كما مر في باب الاستثناء * والفعل المذكور في الاول بدل من الفعل الساقط . وكذلك الاسم المستثنى في الثاني فانه في التحقيق بدل من المستثنى منه المحذوف كما علمت في بابه

وَرُبَّمَا أَبْدَلَ مَنْ بَدَأَ لَهُ أَمْرٌ بِهِ أَضْرَبَ عَمَّا قَالَهُ
أَوْ ظَهَرَ الْوَهْمُ لَهُ أَوْ غَلِطَا فَالْبَابُ يَجْرِي بَيْنَ عَمْدٍ وَخَطَا

اي ان البدل قد يكون اذا ذكر المتكلم شيئاً ثم عرض له شيء آخر يقتضي العدول عنه . او قصد شيئاً ثم تبين له فساد قصده . او اراد ان يذكر شيئاً فسبقه لسانه الى غيره . ويقال للاول بدل البداء او الإضراب وللثاني بدل النسيان وللثالث بدل الغلط . ويجمع الثلاثة قولك اعطيه درهماً ديناراً . فان كنت قد أردت الدرهم ثم عدلت عنه الى الدينار فهو بدل البداء . او اردته ثم تبين لك فساد هذه الارادة لانك قد اردت ان يعطى ديناراً فهو بدل النسيان . او اردت الدينار فسبق لسانك الى الدرهم فهو بدل الغلط * وعلى هذا يكون من البدل ما يذكر فيه المبدل منه على سبيل العمد اي عن قصد صحيح وهو الأبدال كلها الا بدل النسيان وبديل الغلط . ومنه ما يذكر فيه على سبيل الخطأ تارة بالفكر وتارة باللسان وهو البدلان المذكوران * واعلم ان بدل الغلط انما يصح في النثر دون الشعر لان الشعر لا بد فيه من التروية وسبق النظر الا بما ارتجل منه في النادر * قال الشيخ الدماميني وهذا نوع غريب أن يجوز شيء في النثر ولا يجوز في الشعر . انتهى

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مِنْهُ مَا يَفْصِلُ كَطَابَ وَقَتَاكَ الضُّحَى وَالطَّفَلَ
فَقِيلَ بِالْمَجْمُوعِ إِبْدَالٌ يَقَعُ وَقِيلَ بِالْأَوَّلِ وَالْبَاقِي تَبَعٌ

اي ان من البدل ما يفصل الجمّل الذي قبله . وذلك الجمّل قد يكون متعدّداً في اللفظ وهو المثنّى كما في مثال النظم . والمجموع كما في قول الشاعر
 أَتَطْلُبُ مَنْ أُسُودُ بِدِشَّةِ دُونَهُ أَبُو مَطَرٍ وَعَامِرٌ وَأَبُو سَعْدِ
 وقد يكون متعدّداً في المعنى كقول الآخر

أَلَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا أَنَا فَاعِلٌ عَفَافٌ وَإِحْسَانٌ وَجُودٌ وَنَائِلٌ

فان كل واحدٍ من هذه الأبدال قد فصل الإجمال الذي قبله . ولذلك يُقال له بدل التفصيل * وهو عند الاكثرين مجموع المتعاطفات فيكون من قبيل بدل الكل . وذهب قومٌ الى ان البدل هو الأوّل فقط وما يليه معطوفٌ عليه لاستيفاء التفصيل فيكون من قبيل بدل البعض . واستغنى عن الرابط بدلالة القرينة لان العبارة تفيد انه بعض الجمّل الذي قبله * وعلى كلا الوجهين يجوز فيه الإتيان على الاصل والقطع بإخمار محذوف . فيقال مررت بالرجلين زيد وعمر . والجرّ على الاتباع . والرفع على تقديرهما زيد وعمر . والنصب على تقدير أعني زيدا وعمر . فتدبر

فصل

في عطف النسق

يُشْرِكُ عَظْفَ نَسَقٍ حَرْفٌ رَاطٌ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى أَوِ اللَّفْظِ فَقَطْ
 فَنَابَ عَنْ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ مَعَ مَعْطُوفِهِ كَجَاءَ قَوْمِي وَالتَّبَعُ

اي ان عطف النسق يشترك فيه المتعاطفان في اللفظ والمعنى جميعاً كما في المثال . او في اللفظ فقط نحو جاء زيد لا عمرو . فان المعطوف في الأوّل قد شارك المعطوف عليه في الاعراب وهي المشاركة اللفظية . وفي المجيء وهي المشاركة المعنوية . بخلاف الثاني فان المعطوف فيه قد شارك المعطوف عليه في الاعراب فقط لان المجيء الثابت للمعطوف عليه منفي عنه كما ترى * وهذا الاشتراك يكون بواسطة حرف العطف الذي يربط بينهما على الوجه المذكور . وهو ينوب عن تكرار عامل المعطوف عليه مع المعطوف كما نابت الواو ولا في المثالين عن تكرار فعل المجيء * واعلم انه لا يشترط في العطف امكان توجه العامل بنفسه الى المعطوف ولا امكان توجهه الى المعطوف بنفسه . فيصح ان يُقال فم انت وزيد وقام زيد وانا وان كان لا يصح مباشرة العامل

الكل من المعطوفين لانهم يغتفرون في التوابع ما لا يغتفرون في متبوعاتها كما علمت في القواعد الكلية . وهو مذهب اكثر المحققين * واذا تكررت المعطوفات فان كان العاطف يقتضي الترتيب نحو جاء زيد ثم عمرو ثم خالد فكل واحد معطوف على ما قبله . والا فكلها معطوفة على الاول عند الاكثرين وهو الصحيح

وَالْكُلُّ لَمْ يَلْزَمْ سِوَى الْإِعْرَابِ مِنْ وَفْقِ قِيِّ الْخِلَافِ دُونَهُ أَذِنْ
اي ان العطف بأسره لا يلتزم الوفاق بين المتعاطفين الا في الاعراب فقط . وأما في غيره فيجوز اختلافهما . فتعطف النكرة على المعرفة نحو جاء زيد ورجل . والمضمر على الظاهر نحو قام زيد وانا . والمؤنث على المذكر نحو جاء زيد وفاطمة . والمتعدد على المفرد نحو جاء زيد والرجلان او الرجال * وبالعكس نحو جاء رجل وزيد وانا وزيد ذاهبان وهلم جرا * وقد يتوسعون فيه الى غير ذلك كما ستري ان شاء الله

وَيَنْ مَعْطُوفٍ وَمُضْمَرٍ وَصِلَ يَفْصَلُ رَفْعًا غَالِبًا بِالْمَنْفَصِلِ
وَكُرَّرَ الْخَافِضُ مَعَ ذِي الْخَفْضِ إِذْ كَانَ بَعْضٌ لَازِمًا لِبَعْضٍ

اي انه يفصل بين المعطوف والضمير المتصل المعطوف عليه في حالة الرفع بالضمير المنفصل غالباً مؤكداً له فيكون العطف حينئذ كأنه عليه لقربه من المعطوف . وذلك لان الضمير المتصل المرفوع كالجزء من عامله فلا يحسن العطف عليه صريحاً لانه يكون كالعطف على جزء الكلمة * وهو يشمل الضمير البارز نحو قمت انا وزيد . والمستتر نحو قمت أنت وعمرو * وقد يفصل بينهما بغيره حملاً عليه باعتبار إبعاده أحدهما عن الآخر كما يعتبر ذلك لتكرار التانيث في نحو حضر المجلس امرأة . وحكم هذا الفاصل ان يكون قبل العاطف نحو هو الذي يصلي عليكم وملائكته . وقد يكون بعده نحو ما اشركنا ولا آباءنا * فان كان الضمير مخفوضاً وجب تكرار عامله حرفاً كان او اسماً ولو فصل بينهما لان اتصال الجار بالضمير اشد من اتصال الفعل بالفاعل . فيقال مررت بك وبزيد والمال بيني وبين عمرو . ولا يقال مررت بك أنت وزيد * وأما الضمير المتصل المنصوب والضمير المنفصل مطلقاً فلا شرط في العطف عليهما لعدم اتحادهما بالعامل . فيقال رأيتك وزيداً وما قام الا انا وعمرو وإياك وزيداً ضربت وقس عليه

وَالْعَظْفُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْأَسْمِ قُدْرًا « بِهِ وَبَيْنَ أَسْمٍ وَجُمْلَةٍ جَرَى »

اي ان العطف قد استعمل بين الفعل والاسم الذي يُقدَّرُ بالفعل كالضارب ونحوه
ليمكن تأويل احدهما بالآخر تحصيلًا للطابقة بينهما نحواً ولم يروا الى الطير فوقهم
صافآت ويقبضن . اي صافآت وقابضات او يصفقن ويقبضن . وانما خالف بينهما
لإفادة الاستمرار في الأول والتجدد في الثاني * واكثر ما يكون ذلك بتقديم الاسم

على الفعل كما رأيت ويقلُّ العكس كقول الراجز

بَاتَ يُعْشِيهَا بَعْضُ بَانِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَفِهَا وَجَائِرٍ

لان الاعراب غير ظاهر في المعطوف عليه فيكون المعطوف بعده كالتابع بلا متبوع *
واعلم ان هذا الفرق لم يُعتبر في البدل لفقد الرابط هناك بين التابع والمتبوع الذي هو
حرف العطف هنا فيكون كأنه مقطوع عما قبله ولذلك يُخَيَّرُ فيه في تقديم ايهما شئت *
وكذلك يقع العطف بين الاسم والجملة التي تأوَّلُ به نحو مريت برجل شريف وابوه
كريم اي وكريم الاب . وهو مقبول مع تقديم الاسم ايضاً كما رأيت والعكس مكروه
لما علمت ولذلك كان نادراً في الاستعمال

وَبَيْنَ فِعْلَيْنِ إِذَا مَا عَدِلَا فِي صِيغَتَيْهِمَا وَلَوْ تَأَوَّلَا

اي وكذلك العطف يجري بين الفعلين المتعادلين في الصيغة النوعية طلباً للناسبة
بينهما نحو عَيْسَ وَتَوَلَّى وَيُحْيِي وَيُحْيِي وَفَمَ فَأَنْذِرَ * ولا بُدُّ من هذا التعادل بينهما
ولو على سبيل التأويل نحو والله الذي ارسل الرياح فتثيرُ محاباً . ونحو يقدمُ قومه يوم
القيامة فاوردتهم النار . اي فاثارت ويوردهم لان المقام في الاول للماضي وفي الثاني
للاستقبال . وانما اورد الاول بصيغة المضارع للدلالة على التجدد والثاني بصيغة الماضي
للدلالة على تحقق وقوعه . وقس نظائره عليه

وَبَيْنَ جُمْلَتَيْنِ مَعَ وَفَوْقِ الْخَبَرِ هُنَاكَ وَالْإِنْشَاءُ حَسَبَ مَا أَشْتَهَرَ

اي ان العطف يقع ايضاً بين الجملتين بشرط اتفاقهما في الخبرية والانشائية نحو
اقتربت الساعة واشتق القمر وكأوا واشربوا ولا تُسْرِفُوا . وهو المشهور بين النحاة *

وما ورد بخلاف ذلك نحو قول الشاعر

تُنَاغِي غَزَاً عِنْدَ دَارِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَلَّ مَا قَيْكَ الْحِسَانَ بِإِثْمِدٍ

ونحو قال اني أشهد الله وأشهدوا اني بريء مما تشركون فعلي تأويل أن تناغي بمعنى الامر كما في نحو تؤمنون بالله ورسوله اي آمنوا كما سيأتي . وان اشهدوا في تأويل الخبر اي وأشهدكم . وهو مذهب اكثر المحققين

وَلَا يَنْوِبُ فِي الصَّحِيحِ حَرْفُهُ عَنْ عَامِلَيْنِ فِعَابٌ عَطْفُهُ
وَجَازَ إِذْ بَعْضُهُمَا عَامِلٌ جَرٌّ كَفِي الْحَمِي عَثْمَانُ وَالْدَّارِ عُمَرُ

اي ان حرف العطف لا ينوب عن عاملين في المذهب الصحيح . فاذا عطف به على معموليهما نحو كان ضارباً غلامك زيد وإخاك عمرو وكان العطف معيباً لان الواو لا تقوى على القيام مقام كان وضارب . وهو مذهب الجمهور * فان كان احد العاملين جازاً جاز العطف مع تقدم الجاز سواء كان حرفاً نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وعليه مثال النظم . ام اسماً كقولهم ما كلُّ يضاء شحمة ولا سوداء ثمرة . وهو المشهور بين النحاة

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْعَظْفَ لِلتَّفْسِيرِ قَدْ يَأْتِي وَبِالرَّ دَفٍ لِدَاكَ قَدْ وَرَدَ

اي ان العطف قد يكون لتفسير معنى المعطوف عليه ولذلك يؤتى بمعطوف اشهر منه مما يرادفه في المعنى كما في قول الشاعر

على وجهه يزد المياح وطيبها وفي قلبه نار الضغينة والحقد

فان الحقد هو الضغينة ولكنه عطفه عليها ليستدل به كل احد على معناها ولذلك يقال له عطف التفسير * وذلك بخلاف ما أريد به مجرد التشريك فانه يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه كما رأيت اتفاقاً

وَأَسْتَحْسِنُوا فِي الْجَمَلِ الْمَوَاقِفَ بَيْنَ الْقَبِيلَتَيْنِ لِلْمُطَابَقَةِ

اي انهم استحسنوا اتفاق الجمال المتعاطفة في الاسمية والفعلية نحو زيد قائم وعمرو قاعد وقام زيد وقعد عمرو لقصد المطابقة بين الطرفين * وذلك انما هو على سبيل الاستحسان فقط لجواز الاختلاف بينهما نحو بخاري عون الله وهو خادعهم . وهو المشهور عند النحاة * واعلم انهم اختلفوا في عامل التابع على اقوال اصحها ان العامل في النعت والبيان والتأكيد هو العامل في المتبوع . وفي البدل مقدر من لفظ عامل المبدل منه .

وفي النسق عامل المعطوف عليه بواسطة حرف العطف . وهو مذهب الجمهور * واذا
اجتمعت التوابع يُقدّم النعت ثم البيان ثم التأكيد ثم البدل ثم النسق كما رأيت ترتيبها
في الذكر هنا . فيقال جاء أبو حفص الكرمي عمر نفسه أمير المؤمنين وعثمان . وهو
اختيار الأكثرين

فصل

في الوقف

بِالْهَاءِ وَقَفًا تَاءً أَنْشَى أَبْدِلَ فِي أَسْمٍ لَغَيْرِ سَاكِنٍ صَحِيحٌ تَلِي

اي ان التاء الموضوعة للاسم المؤنث المفرد وهي التي يقال لها المربوطة يُوقف عليها
بإبدالها هاء إذا لم يكن قبلها حرف ساكن صحيح . وهي تقع مع المؤنث في اللفظ والمعنى
جميعاً كفاطمة ومسلمة . او في اللفظ فقط كطلحة ونسابة . فيقال جاءت فاطمة ولقيت
طلحة وهلم جراً بالهاء في الجميع * وقد خرج بقيد الاسم نحو قامت ورُبّت . وبقيد
المفرد نحو مؤمنات . وبقيد انتقاء الساكن الصحيح نحو بنت فان كل ذلك يُوقف
عليه بالتاء المبسوطة * وأما ان كان الساكن قبلها غير صحيح كفتاة فيجب ابدالها
معه لانه متحركٌ تقديرًا لقلبه عن متحرك * واعلم ان التاء في نحو كُتِبَ وقُضِيَ
تُحَسَّبُ كُتَاءً طَلْحَةً ونحوه لانها لتأنيث اللفظ لا للجمع فتجري مجراها في الإبدال *
وما سُمِّيَ بجمع المؤنث السالم كعَرَفَات يُعطى حكمه في الإثبات استصحاباً لاصله *
والتاء اللاحقة للحرف ونحوه كُربّت وتعت منهم من يجعلها للبالغة في المعنى فيقف
عليها بالإثبات . ومنهم من يجعلها لتأنيث اللفظ فيقف عليها بالإبدال . وتُكْتَبُ
حيثما وقعت بحسب الوقف عليها * واذا وقِفَ على نحو يا طَلَحَ مَرْحَمًا رُدَّتْ الهاءُ
المحذوفة لانه لا يصح الوقف على المتحرك واذا سُكِّنَ التبس الاسم بالمجرد منها .

وهو الشائع في الاستعمال

وَدُونَهَا التَّوَيْنَ أَبْدِلْ بِالْأَلِفِ إِذَا تَلَا الْفَتْحَةَ وَالْغَيْرُ حُذِفَ

اي ان التوين الواقع بعد الفتحة في ما ليس مختوماً بتاء التأنيث يُبدل الفاء سواء كانت
الفتحة إعرابية نحو رأيت زيدا ام بنائية نحو إيهيها . فيقال رأيت زيدا ويا زيد
إيهي بالالف فيهما * وأما غيره وهو الواقع بعد الضمة والكسرة فيُحذف ويُسكَّنُ

ما قبله مطلقاً نحو جاء زيد ومررت بقاضٍ ويا رجلُ صَ بالسكون في الجميع * واما

نحو قول الشاعر

أَلَا حَبْدًا غُنْمٌ وَطِيبٌ حَدِيثُهَا لَقَدْ تَرَكْتُ قَلْبِي بِهَا هَائِلًا دَنَفْتُ
فهو عند الجمهور مخصوص بالضرورة * واعلم ان المقصور يُوقَف عليه بالألف اتِّقَاً .
غير انهم اختلفوا في حقيقة هذه الألف والمحققون على انها الالف الاصلية حُذِف

التنوين الذي سقطت بسببه فعادت . وهو المذهب الصحيح

وَأَحْمِلْ عَلَى التَّنْوِينِ نُونٌ كَأَضْرِبَنَّ فَأَبْدِلْ لَدَيَّ الْفَتْحَ كَذَا نُونٌ إِذَنْ
وَحُذِفَتْ إِذْ لَيْسَ فَتَحَ قَبْلَهَا أُولَاهُمَا فَرُدَّ مَحْذُوفٌ لَهَا

اي ان نون التأكيد الخفيفة تُحْمَل على التنوين لشبهها به في اللفظ والزيادة طَرَفًا

فَتُبْدَلُ أَلِفًا إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا كَمَا فِي الْمَثَالِ وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ

وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَأَعْبُدَا

اي فاعبدن * وكذلك نون إِذَنْ الجوايئة فانهم يبدلونها أَلِفًا في الوقف تشبيهاً لها
بالمَنْصُوبِ الْمَنْوُونِ نحو وَلَنْ تَفْلِحُوا إِذَا . وهو مذهب الجمهور * وَأَمَّا إِذَا وَقَعَتْ نُونُ التَّأْكِيدِ
الْمَذْكُورَةُ بَعْدَ ضَمَّةٍ أَوْ كَسْرَةٍ نَحْوَ أَضْرِبَنَّ يَا رَجُلًا وَادْهَبَنَّ يَا فُلَانَةَ فَإِذَا وَقِفَ عَلَيْهَا
تُحْذَفُ كَمَا يُحْذَفُ التَّنْوِينُ بَعْدَهَا . وَحِينَئِذٍ يُرَدُّ مَا حُذِفَ لِاجْلِهَا مِنَ الضَّمَائِرِ لَزْوَالِ
مُوجِبِ الْحَذْفِ وَهُوَ التَّقَاةُ السَّاكِنِينَ فَيُقَالُ يَا رَجُلًا أَضْرِبُوا وَيَا فُلَانَةَ اذْهَبِي * فَإِنْ
كَانَتْ قَدْ سَقَطَتْ مَعَهَا نُونُ الْإِعْرَابِ كَمَا فِي نَحْوِ هَلْ تَضْرِبَنَّ يَا قَوْمَ وَهَلْ تَذْهَبَنَّ يَا جَارِيَةَ
رُدَّتْ أَيْضًا لَزْوَالِ مُوجِبِ إِسْقَاطِهَا وَهُوَ تَوَالِي الْأَمْثَالِ فَيُقَالُ يَا قَوْمَ هَلْ تَضْرِبُونَ
وَيَا جَارِيَةَ هَلْ تَذْهَبِينَ . وَحِينَئِذٍ تَسْتَوِي صُورَةُ الْمُؤَكَّدِ وَغَيْرِهِ * وَكُلُّ ذَلِكَ يَجْرِي
فِي النُّونِ الْخَفِيفَةِ وَأَمَّا الْمَشْدُودَةُ فَلَا يَقَعُ مَعَهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تَبَايَنُ التَّنْوِينِ فَلَا
تَجْرِي بِجَرَاهُ

وَقَلَّ رَدُّ الْآخِرِ الْمَحْذُوفِ فِي قَاضٍ وَقَلَّ الْحَذْفُ إِنْ يُعْرَفُ

اي ان المنقوص المحذوف الآخر في الرفع والجر كقاضٍ قد يُوقَف عليه بَرْدَ آخِرِهِ
المحذوف نحو جاء قاضيٌ ومررت بقاضيٍ لزوال موجب الحذف وهو التنوين . وعليه
قراءة بعضهم ولكل قومٍ هادي وما لهم من دونه من والي * فإذا عُرِفَ كَالْقَاضِي

فقد يُوقَف عليه بِحذف آخره بناءً على أن ال قد دخلت عليه بعد الحذف حال تنكيره . وعليه قراءة بعضهم وهو الكبير المُتعال ولينذر يوم التلاق * ومن هذا القبيل المنادى المقصود نحو يا قاضي فإنه قد يُوقَف عليه بالحذف . وكل ذلك قليل في الاستعمال * والمختار عند الجمهور استصحاب الحذف في المنون المذكور لأن ياءه كانت محذوفة في الوصل فلا يليق أن تثبت في الوقف الذي يُحذف فيه ما كان ثابتاً في الوصل . والإثبات في غيره لأن ياءه كانت ثابتة في الوصل ولا موجب لحذفها في الوقف * وأما المعرف المنسوب نحو رأيت القاضي فليس فيه غير الإثبات إذ لا وجه فيه للحذف

وَالرَّدُّ حَتْمٌ إِنْ عَلِيَ أَصْلٌ بَقِيَ نَحْوُ مَرٍ وَنَحْوِ أَلْهَاءِ الْحَقِ

أي أنه يجب رد الآخر المحذوف إذا كان النقص المذكور قد بقي على حرف واحد من أصوله نحو مَرٍ اسم فاعل من الإراءة فيقال فيه مَرٍ باثبات الياء إذ لو وقف عليه بحذفها كان ذلك اجحافاً به لبقائه على أصل واحد ساكن * وأما الفعل الباقي على أصل واحد فإن كان أمراً نحو قي وجب الحاقه بهاء السكت اتفاقاً فيقال فيه إذ لا سبيل إلى رد المحذوف منه ولا إلى تسكينه . وإن كان مضارعاً مجزوماً تجب الهاء معه في اختيار الأكثرين لأنه قد بقي على أصل واحد وعليه قولهم في المثل من يعيش يره « وَقُلْ لِمَهِ مُسْتَفْهِمًا وَجَازَ لِمَ أَيْضًا وَفِي ابْتِغَاءٍ مَ أَلْهَاءِ التَّزِمِ » أي أنه إذا وقف على ما الاستفهامية المحذوفة الألف لوقوعها مجرورة كما سيجي تلحقها هاء السكت لبقائها حيثنذر على حرف واحد فيقال لِمَ وعمه وكيمه . ومنه قول

الراجز

يَا قَقْسِي لِمَ اكَلَبَةُ لِمَ لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَمَةٌ

غير أن المجرورة منها بالحرف كما في الأمثلة يجوز أن يُوقَف عليها باسكان الميم مجرودة باعتبار أن الحرف قد امتزج بها فصارا كالكمة الواحدة لأن حرف الجر لا يستقل بدون مجروره . والاول هو الاصح والاكثر في الاستعمال * وأما المجرورة بالاسم كما في نحو ابتغاء م آتيت فيوقف عليها بالهاء وجوباً فيقال ابتغاء مة لأن الاسم لا يمتزج بمجروره كالخرف فلا تزال معه في حكم المنفصلة

وَالهَاءُ فِي نَحْوِ ادْعُ تُخْتَارُ وَمَعَ مُحَرِّكٍ مِنْ لَازِمِ الْبِنَاءِ تَقَعُ

اي ان الحاق هذه الهاء يُخْتَارُ في الفعل الباقي بعد حذف آخره على اصلين فصاعداً نحو ادْعُ واخْشَ وارْمِ ولم يدعْ ولم يَتَّانْ ولم يستقص وما اشبه ذلك . فيقال ادْعُهُ واخْشَهُ وهَلَمْ جَرًّا . ومنه قولهم في المثل وجدتُ الناسَ أَخْبِرْ ثَقَلَهُ . وذلك للمحافظة على بقاء الحركات الدالة على الاواخر المحذوفة اذ لو لم تُلحق الهاء لذهبت الحركات فذهب الدليل والمدلول عليه * ويجوز إلحاق الهاء لكل ما بُني على حركة بناءً لازماً نحو ذَهَبَتْ وما أدراك ما هَيْبَةٌ وَجِئْتُ أُمِّيهِ . وعليه قوله

اِذَا مَا تَرَعَرَعَ فِىْنَا الْغَلَامُ فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مِنْ هُوَةٍ

ولا تلحق المُعَرَّبَ ولا المُبْنِيَّ بناءً عارضاً كالْمُنَادَى لان حركة الإعراب تُعرَفُ بالعامل فلا حاجة الى المحافظة عليها وحركة البناء العارض تشبه حركة الاعراب لحدوثها بسبب شيء يشبه العامل * واختلف في إلحاقها الماضي والمختار منه لان حركته تشبه حركة الاعراب من حيث انه بُني على الحركة لشبهه بالمُعَرَّبِ كما علمت ذلك في موضعه . وهو مذهب سيبويه

«وَتَلْحَقُ الْمَمْدُودُ مِثْلًا سَكِنًا مِنْ نَحْوِ وَازِيدًا وَيَا عَمَّا هُنَا»

اي ان هاء السكت تلحق الساكن ايضاً مما ختم بحرف مدٍّ من الاسماء المبنية . وذلك يشمل ما كان منها عارض البناء كالْمَدُوبِ والمُسْتَغَاثِ المُلْحَقِينَ بِالْأَلِفِ نَحْوُ وَازِيدًا وَيَا خَالِدًا . والمُنَادَى المضاف الى ياء التكلم المنقلبة الفاء نحو يَا عَمَّ . وما كان مبنياً بناءً لازماً مما آخره الفُ اصلية نحو هُنَا . فيقال وَازِيدَاهُ وَيَا عَمَّاهُ وَجَلَسْتُ هُنَاهُ وقس على ذلك * ويدخل تحت حرف المد ما كان ألفاً كما رأيت وهو الاكثر . وما كان واوًا او ياءً محوّلين عنها كما في نحو وَاغْلَامُ هُوَةٍ وَاغْلَامُ كَيْفَةٍ كما سترى كل ذلك مواضعه ان شاء الله * واعلم ان هذه الهاء قد تقع في الوصل مُلْحَقَةً بِالسَّاكِنِ المذكور وهو من الجوازات الخاصة بالشعر كما في قوله

يَا مَرْجَاهُ بِحَارِ نَاجِيَةٍ إِذَا اتَى قَرْبَتُهُ لِلْسَانِيَةِ

وحينئذٍ يجب تحريكها دفعاً لالتقاء الساكنين أو اقامة للوزن فتضمُّ تشبيهاً لما بهااء الضمير وهو الاكثر . وقد تُكسَرُ على اصل التقاء الساكنين كما سيجيء

وَكُلُّ مَا الْوَقْفُ عَلَيْهِ عُلُقًا يَلْتَزِمُ السُّكُونُ فِيهِ مُطْلَقًا

اي ان كل حرف يكون الوقف قد علق عليه يلزم السكون على كل حال وهو الاصل في الوقف . فان كان الحرف ساكنًا في الاصل كهند قامت وزيد لم يقم فهو المطلوب . وإلا سكت مطلقًا سواء كان أصليًا ام زائدًا . باقيا على لفظه ام مبدلًا . وذلك مطرد في كل ما يوقف عليه بالاستقراء

«وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مُطْلَقَ الْقَوَافِي يَنَالُ حُكْمَ الْوَصْلِ بِالْخِلَافِ»

لُكِنِّهِ إِلَى الْقِيَاسِ يَرْجِعُ لِنَتِجِ حَرْفِ الْمَدِّ مِمَّا يُشْبِعُ

اي ان القوافي المطلقة وهي المتحركة الروي تعطى حكم الوصل فتثبت فيها جميع الحركات التي يجب حذفها في النثر بخلاف حكم الوقف كقول الشاعر لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم

وقول الآخر

وَلَا أُغَيِّرُ عَلَى الْأَشْعَارِ أَمْرَ قُهَا غَنَيْتُ غِنَاهَا وَسَرُّ النَّاسِ مِنْ مَرَقَا

وقول الآخر

فَلَا تَشْرَبْ بِلَا طَرَبٍ لَانِي رَايْتُ الْخَيْلَ تَشْرَبُ بِالصَّغِيرِ

غير ان هذه الحركة ترجع الى السكون باعتبار حرف العلة الساكن المتولد من اشباعها كما ترى فيكون مصحوبها كالمنصوب المنون الذي يدل تنوينه ألفًا وهذا الاستعمال انما يباح في الشعر لضرورة المحافظة على الوزن ولذلك لا يجوز في الاسمجاع المقفأة اذ لا وزن فيها

مسائل منشورة

فصل

في النداء

عَوِضَ عَنْ فِعْلِ النَّدَا حَرْفُ النَّدَا لظَاهِرٍ بِهِ خِطَابٌ قُصِدَا
فَإِنْ يَكُنْ فَرْدًا مَعْنَى يَرْسُ بَنِي كَمَرْفُوعٍ وَلَوْ مُقَدَّرَا

وَذَاكَ مَفْعُولٌ مَحَلًّا قَدْ نُصِبَ فَنَصَبُ مَا لَيْسَ كَذَا لَفْظًا يَجِبُ

اي انهم حذفوا فعل النداء وعوضوا عنه بحرفه نحو يا زيد . فان الاصل فيه انا دي
زيداً ثم حذف الفعل للتخفيف وعوض عنه بالحرف . ولذلك تحسب العبارة جملة
باعتبار الفعل المحذوف ويجعل النداء من باب المفعول به * وحكم النداء ان يكون
اسماً ظاهراً غير انه يضمن معنى الخطاب كالمضمر . فان كان مفرداً معيناً بني ولو
تقديرًا على الصورة التي يرفع بها لو كان معرباً والمراد بالمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا
شبيه بالمضاف فيدخل فيه المثني والمجموع * ويدخل في المعين ما كان معيناً قبل
النداء نحو يا زيد . وما صار معيناً بعده نحو يا رجل مراداً به رجل بعينه * ويدخل
في البناء ما حدث حقيقة على النداء المعرب كما رايت . وما قدّر حدوثه على ما
كان مبنيًا قبل النداء نحو يا سيدي * ويدخل تحت المرفوع ما كانت العلامة تظهر
فيه كالضمّة في نحو يا زيد والالف في نحو يا رجلاً والواو في نحو يا مؤمنون . وما تقدر
فيه نحو يا يحيى ويا قاضي في المبنيات بعد النداء ويا هذا ويا هؤلاء في المبنيات
قبله . وكله يكون في محل النصب باعتبار معنى المنعولية * وأما الوجه في بنائه فهو
وقوعه موقع كاف الخطاب الاسمية الواقعة في نحو ادعوك المشابهة لفظاً ومعنى لكاف
الخطاب الحرفية الواقعة في نحو ذلك وهناك مع مشابهته للكاف الاسمية في تضمينه
معنى الخطاب والافراد والتعريف فاستحق البناء بهذا الاعتبار * ومن ثم أعرب ما
لم يتم المشابهة فيه وهو ما ليس معرفة نحو يا رجلاً لغير معين وما ليس مفرداً نحو يا
عبد الله ويا طالماً جبلاً فكان ينصب لفظاً على حق النداء كما علمت * وانما احتج الى
تكاف تشبيه الكاف الاسمية بالحرفية ليرجع ذلك الى شبه الحرف لان الاسم انما
يبنى بشبه الحرف ولو بالواسطة كما نقرر في باب البناء لا بشبه الاسم المبني . وهذا
المذهب هو المختار وعليه الجمهور

وَلَا يُنَادَى مُضْمَرٌ إِذْ قَدْ أَبَى تَكَلَّفَ الْخِطَابِ مِمَّا أُجْتَلَبَا

وَصَحَّ فِي مُضَافٍ غَيْرِ الْكَافِ لَصِحَّةِ الْخِطَابِ فِي الْمُضَافِ

اي ان المضمر لا ينادى لانه لا يقبل تكلف الخطاب المجتلب اليه بواسطة النداء .
أما المتكلم والغائب فلا ينادى بنا في وضعهما . وأما المخاطب فلا ينادى لانه لا يتحمل خطاباً

آخر * وكذلك ما أُضيف الى المضمر فانه يصح ان يُنادي منه ما يحتمل توجيه الخطاب اليه وهو ما أُضيف الى غير ضمير المخاطب فيقال يا غلامي ويا غلامه ولا يقال يا غلامك . وذلك لان المضاف في كل ذلك قد صار مخاطباً فلا تصح اضافته الى المخاطب ايضاً لان الخطاب يقتضي اتحادها والاضافة تقتضي المغايرة بين المتضامين . فتأمل

« وَجَازَ قَلْبُ الْيَاءِ مَعَهُ الْفَاءُ فِي مَا سِوَى الْمُعْتَلِّ وَالْحَذْفِ أَقْتَفَى »
« فَأَكْثَرَ عَقِيبَ الْحَذْفِ وَأَفْتَحَ إِنْ تَرَدَّدَ وَأَضْمَمُ وَفِي اللَّفْظِيِّ ذَاكَ لَا يَرِدُ »

اي ان الياء من الضمائر التي يضاف اليها المنادى اذا كان المضاف غير معتل الآخر يجوز قلبها ألفاً فيقال في يا غلامي يا غلاماً . ويجوز والحالة هذه حذفها ثابتة او مقلوبة . وحينئذ يفتح آخر المضاف او يكسر للدلالة على المحذوف منها فيقال يا غلام بكسر الميم وفتحها * ومنهم من يضم آخر المنادى بعد حذفها كالمنادى المفرد اكتفاءً بنية الاضافة وعليه حكاية يونس يا أم لا تفعل بي يضم الميم * وقيد بعضهم هذا الاستعمال بما لا يُنادى غالباً الا مضافاً كلاب والام ونحوها * وكل ما ذكر من احكام القلب والحذف لا يقع في الاضافة اللفظية لعدم امتزاج المضاف فيها بالمضاف اليه فلا تحتمل التصرف المذكور . ولذلك لا يجوز معها الا اثبات الياء ساكنة او مفتوحة كما لا يجوز في المعتل الآخر الا اثباتها مفتوحة على ما مرّ حكاه في باب الاضافة

وَعَوَّضُوا بِالتَّاءِ فِي يَآ أَبَتُ كَسْرًا وَفَتْحًا وَكَذَا يَآ أُمَّتُ

اي وما استعملوه في الياء مع المنادى المضاف اليها انهم عوّضوا عنها محذوفة مع الالب والام بالتاء فقالوا يا أبت ويا أُمّت . وهي تاء تانيث كاللاحقة رُبّ ونحوها بدليل جواز ابدالها هاء في الوقف كقوله ورفعت من صوتها هيا آبة . ولذلك يفتح ما قبلها * والاكثر كسر هذه التاء تعويضاً عن كسر آخر المنادى الذي التزم فتحه قبلها . ويجوز فتحها لانها عوض عن الياء فتعطى الحركة الجائزة فيها * ولا يجوز الجمع بينها وبين الياء لامتناع اجتماع العوض والمعوّض عنه . ولا بينها وبين الألف لان

الألف بدل من الياء . وأما قول الشاعر

أَيَا أَبَتِي لَا زِلْتُ فِينَا فَأَنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشًا

وقول الآخر

أَيَا أَبَتَا لَا تَرِمَ عِنْدَنَا فَإِنَّا بِخَيْرٍ إِذَا لَمْ تَرِمَ

فكلاهما ضرورة على الصحيح

وَمِثْلَ يَا ابْنِي قِيلَ يَا ابْنَ أُمِّي فِي مَا خَلَا الضَّمَّ وَيَا ابْنَ عَمِّي

أي أنه كما يقال يا ابني بآثبات الياء وقلبها وحذفها يقال يا ابن أُمِّي ويا ابن عَمِّي بهذه اللغات في المضاف إلى الياء الأضم ما قبل الياء المحذوفة فإنه لا يجوز معهما لفقد صورة المنادى المفرد فيهما . وعلى ذلك قرئ يا ابن أُمِّ ان القوم استضعفوني بالكسر والفتح . وقال الراجز

كُنْ لِي لَا عَلِيَّ يَا ابْنَ عَمَّا نَعِشْ عَزِيزِينَ وَنُكْفَى الْمَمَّا

وذلك يجري أيضاً مع الابنة المضافة إلى الأم أو العم . ومنه قول الراجز

يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُمِي وَاهْجَمِي لَا يَخْرُقُ اللَّوْمُ حِجَابَ مِسْمَعِي

وهو مقصور على ما ذكرناه فلا يتجاوزهُ إلى غيره كما شقيق أُمِّي ويا ابن أخي ونحو ذلك

وَكَاَلْمُضَافِ نَصَبُوا الشَّبَهَ لَهُ إِذْ فَاتَهُ حَقُّ الْبِنَاءِ مِثْلَهُ

أي أنهم كما نصبوا المنادى المضاف لقوات حق البناء من جهة الأفراد نصبوا المشبه به وهو كل اسم تعلق به شيء من تمام معناه على غير جهة الصلة أو الإضافة . وهذا التعلق قد يكون بالعمل في الفاعل نحو يا حسنًا وجهه . أو في المفعول نحو يا طالعًا جبالاً . أو في المجرور نحو يا رفيقًا بالعباد . وقد يكون بالعطف عليه نحو يا زُبدًا وتراً إذا سميت رجلاً بذلك * والاول هو الغالب في استعماله وبه سمي شبيهاً بالمضاف لأنه قد عمل في ما بعده وهو يتخصص به ويفتقر إليه كما هو شأن المضاف مع ما أضيف إليه

وَأَضْمُ إِذَا شِئْتَ أَوْ أَفْتَحْ أَوَّلًا كَزَيْدُ زَيْدِ الْخَيْلِ وَأَنْصِبْ مَا تَلَا

أي أنه يجوز في الاول من نحو يا زَيْدُ زَيْدِ الْخَيْلِ ان يُضَمَّ على أنه مفرد وهو الأرجح . أو يُفْتَحَ على أنه مضاف إلى محذوف يفسره المذكور بناءً على ان الأصل يا زَيْدِ الْخَيْلِ زَيْدُ الْخَيْلِ فحذف المضاف إليه الاول استغناءً عنه بذكر الثاني * وأما الثاني فليس فيه غير النصب على أنه مُنَادَى بتقدير الحرف أو تأكيد أو عطف بيان

او بدل او مفعول به بتقدير اعني .

فَإِنْ ثَقُلَ يَا زَيْدُ زَيْدًا ضَمُّهُمَا وَأَرْفَعَ أَوْ أَنْصَبَ ثَانِيًا مُحْتَكِمًا

اي فان قلت يا زيد زيدا بفراد الاسمين ضم كل واحد منهما كقول الراجز
اني وأسطار سطران سطرًا لقائل يا نصر نصر نصرًا

وجاز في الثاني الرفع والنصب ايضا . غير انهم اختلفوا في توجيه احكامه المذكورة
والصحيح انه يضم على انه منادى ثان . ويرفع او ينصب على انه تأكيد جار على لفظ
الاول او محله . وهو مذهب اكثر المحققين

وَنَحْوُ يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرِو رُجَحًا إِتْبَاعُهُ مَا بَعْدَهُ فَفَتْحًا

اي ان العلم المفرد الموصوف بابتين متصلا به مضافا الى علم آخر كما رأيت في المثال
يختار فيه الفتح على الضم إتباعا لفتحة النصب الواقعة بعده فيقال يا زيدا بن عمرو وفتح
الدال * وقيد بعضهم بما تظهر فيه الضمة كما رأيت لان المقصود به المشاكلة
اللفظية . فان كان مما لا تظهر فيه نحو يا عيسى ابن مريم تعين تقديرها دون الفتحة *
ولا بد من استيفائه جميع القيود المذكورة آنفا فان اخل بشي منها تعين ضمه على

الاصل

وَنَصَبُوا مَقْصُودَ نَكْرَةٍ وَصِفَ بِمَا لَهَا إِذَا مَا لِمَبْنِيهِمْ أَلِفٌ

اي انهم ينصبون النكرة المقصودة اذا وصفت بما توصف به النكرات وهو النكرة المفردة
نحو يا رجلا صالحا . والجملة نحو يا عظيما يرجي لكل عظيم . وشبهها نحو يا رجلا فوق
الجل ويا جارية في الهودج . وذلك لانها لما جرت مجرى النكرة المهمة في الوصف
عوملت معاملتها في النصب * وانما جاز ان توصف بما توصف به النكرات لان
الوصف مقدّر لها قبل النداء ثم تودي الموصوف والصفة جميعا * وقيل انها حينئذ
قد اشبهت المشبه بالمضاف لانه قد اتصل بها شيء من تمام معناها فجرت مجراه في
النصب * واما ما وصفت منها بمعرفة نحو يا رجلا الطويل فيجب ضمه على الاصل

وَرُبَّمَا نُونَ مَا ضَمَّ لَدَى ضَرُورَةٍ وَالنَّصَبُ فِيهِ وَرَدًا

اي انه ربما اضطر الشاعر الى تنوين المنادى المضموم فيجوز ان يتركه على ضمه كما في

قول الشاعر

سلامُ الله يا مَطَرٌ عليها وليس عليك يا مَطَرُ السلامُ

ويجوز ان ينصبه كقول الآخر

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا الي وقالت يا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْاَوَاقِي

واختلفوا في الترجيح بينهما والأظهر ان النصب ارجح حملاً على الممتنع من الصرف اذا نَوْنُ للضرورة فانه يُكْسَرُ في حالة الجرّ بالاتفاق لان التنوين علم التمكن فلا بدَّ معه من العمل بمقتضى الاصل في الاعراب * واعلم ان النَوْنُ المنصوب اذا نُعِتَ تَعَيَّنَ في نعتِه النصب لانه منصوبٌ لفظاً ومَحَلًّا. واما النَوْنُ المضموم فيجوز في نعتِه الرفع والنصب لانه مضمومٌ لفظاً منصوبٌ محلاً كما كان قبل التنوين

فصل

في نداء المحلى باللام

وَلَا يَنَادِي مَا بِالْأَمِّ حَلِيًّا دَفْعًا لِتَعْرِيفَيْنِ فِيهِ التَّيْبَا
فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تُنَادِيَهُ فَقُلْ يَا أَيُّهَا الْفَتَى وَيَا هَذَا الرَّجُلُ

اي ان مصحوب الالف واللام لا يُنادى بنفسه كراهة اجتماع مُعَرِّفَيْنِ عليه من حرف النداء وحرف التعريف وهو المشهور بين النحاة. وعليه اختلفوا في جواز مباشرة حرف النداء لنحو الحرث لان ال الداخلة عليه لا تفيد التعريف. والجمهور على امتناع ذلك فيه باعتبار الصورة اللفظية كما منعوا دخول ال الموصولة على الفعل * وانما جاز ان يُقال يا زيد لان احدى علامتين لفظيةً والأخرى معنويةً بخلاف مصحوب ال ولذلك توصلوا الى نداءه بما يصلح له من الاسماء المبهمة وهو أي واسم الإشارة. ولكل من هذه المذكورات حكم لازم له. أما مصحوب ال فحكمه ان تكون فيه جنسية كالفتى ليتمكن ان يتناوله المبهم فلا يُقال يا ايها الحرث * وأما أي فحكمها ان تُلْحَقَ بها التنبيه دفعاً لثوهم اضافتها الى ما بعدها وتعويضاً عما فاتها من المضاف اليه. وهي تُشْعَمَلُ بلفظ واحد مع الجميع الأعمع المؤنث فانه يجوز تأنيثها له نحو يا أيتها النفس المطمئنة. والمشهور انها نكرة مقصودة تُبْنَى على الضم كغيرها من النكرات المعينة * وأما اسم الإشارة فحكمه ان يكون للقريب فلا يقال يا ذاك الرجل

وَالزِّمَّةُ رَفْعًا اِذْ هُوَ الَّذِي قُصِدَ تَابِعَ مَبْنِيٍّ لَا يَضَاحُ يَرِدُ
وَإِنْ قَصِدَتْ مَا بِهِ يُشَارُ فَالرَّفْعُ وَالنَّصَبُ كَمَا تَخْتَارُ

اي ان مصحوب ال يلزمه الرفع لانه هو المقصود بالنداء مع كونه مفردا معرفة فيجعل اعرابه بالحركة التي كان يستحقها لو باشرة حرف النداء . وقيل حمل على لفظ المبهم الظاهر او المقدر فرفع تبعا له * وهو يجعل تابعا لذلك المبهم موضحا له . فيكون صفة له ان كان مشتقا نحو يا ايها العالم . وعطف بيان ان كان جامدا نحو يا ايها الرجل * وما ذكرناه من الرفع مطرد مع أي وجهها واحدا عند الجمهور . وأما مع اسم الإشارة فان كان ذو اللام هو المقصود بالنداء واسم الإشارة وصلة الى ندائه تعين رفعه ايضا . وان كان اسم الإشارة هو المقصود بحيث يصح السكوت عليه وذو اللام موضح له جاز فيه الرفع والنصب كما في سائر توابع المنادى المبني

وَقَدْ يُقَالُ أَيُّهَاذَا وَأَقِمَا ذَا دُونَ ذِي اللَّامِ وَمَعَهُ تَابِعَا

اي ان اسم الإشارة قد يقع بعد أي دون ذي اللام فيقال يا أيهاذا . ومنه قوله
أَيُّهَاذَا نِ كَلَّا زَادَ كُفَا وَدَعَانِي وَغَلَا فِي مَنْ وَغَلَا

او معه نحو يا أيها ذا الرجل . ومنه قول الآخر

أَلَا أَيُّهَاذَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ لِأَمْرِ نَحْتَهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ

فيكون اسم الإشارة تابعا لأي في صورتين وذو اللام تابعا لاسم الإشارة في الصورة الثانية * واعلم ان أي لا تتبع الألف بذي اللام واسم الإشارة المذكورين والموصول المصدر بال نحو يا أيها الذي نزل عليه الذكر . واسم الإشارة لا تتبع الألف بذي اللام والموصول المذكورين * وها التثنية التي في أيها ذا هي التي في أيها الرجل لا التي في يا هذا الرجل اذ لا يصح استعمال أي بدونها لما علمت ولذلك تكتب متصلة بها لا باسم الإشارة * وذو اللام لا يحكم على محله بالنصب لانه بحسب الصناعة ليس مفعولا به لعدم مباشرة الحرف له ولذلك يتعين الرفع في تابعه كما ستري

وَجَازَ يَا اللَّهَ عَلَى قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ أَصْلِهِ بِالْوَصْلِ وَالْقَطْعِ اشْتَهَرَ
وَحَرْفُهُ يَا حَسْبُ وَاللَّهِمَا بِدُونِهَا وَشَدَّ مَعَهَا نَظْمَا

اي وجاز ان يُنادى اسم الجلالة بنفسه مع ان اصله الإله بالآلف واللام لان
الاداة لازمة له فكأنها من نفس الكلمة فينادى على قطع النظر عن اصله * وأما
همزته فيجوز وصلها على الاصل ويجوز قطعها تنبيها على ان ال قد خرجت فيه عن
اصلها وصارت كجزء منه * ولا يُنادى اسم الجلالة الا يا تكريما له لانها امم الباب .
ويحذفونها فيعوضون عنها بيم مشددة مفتوحة في آخره فيقال اللهم . وهو كثير في
الاستعمال * ولا يُجمع بينهما لامتناع اجتماع العوض والمعوّض عنه . وأما قول الشاعر
اني اذا ما حدثتُ ألما اقول يا اللهم يا اللهما
فشاذ دعت اليه الضرورة

فصل

في ما يلزم النداء

خَصَّ فَعَالٌ بِالْندَاءِ شَتْمًا لَهَا وَفَعَلٌ لَهُ قِيَّاسًا مِثْلَهَا
وَالزَّمُوا الْأَوَّلَ كَسْرًا فَتَوِي ضَمٌّ وَقِيلَ أَحْفَظْ لِي ثَانٍ مَا رُوِيَ
اي انهم خصوا بالنداء صيغة فعال شتما للمرأة نحو يا فاسق . وصيغة فعل شتما للرجل
نحو يا فسق . وكلاهما معدولان عن صيغة فاعل فان الاصل فيهما فاسقة وفاسق *
غير ان فعال مبني على الكسر كما سياتي فيكون ضمّه تقديرًا . وهو مقيس بالاجماع في
كل وصف من فعل ثلاثي مجرد * وأما فعل فهو معرب مبني على الضم كسائر
التكرات المقصودة . وهو مقيس عند سيويه وجماعة وسماعي عند آخرين محفوظ في
فسق وغدر وخبث وأكع لانهم لم يسمعوا غيرهن منه

وَجَاءَ مَا يَحْفَظُ نَحْوَ يَافُلٍ وَكَلَّهُ بِلاَ خِلَافٍ يَنْقَلُ
اي انه قد ورد من ذلك غير ما ذكر الفاعل محفوظة نحو يا فل مقطوعا من فلان .
وكذلك يا فلة للمرأة مرادًا بهما مجرد النداء * ومن ذلك قولهم يا مكرمان للرجل
الكريم وتقيضه يا ملامان * ومن هذا القيل ما مر من قولهم يا أبت يا أمت وغير
ذلك مما لا نطيل الكلام بذكره . وكله سماعي لا يجوز القياس على شيء منه بالاتفاق

فصل

في ما يجوز حذفه في النداء

وَالْحَذْفُ فِي حَرْفِ النَّدَاءِ قَدْ جَرَى وَقُلْ نَحْوُ ذَا أَرْعَوِي وَأَطْرِقْ كَرَا
وَذَاكَ فِي نِدَاءٍ مَنْ لَمْ يُقْصَدِ أَقْلُ نَحْوُ رَجُلًا خُذْ بِيَدَيْهِ
اي انهم اجازوا حذف حرف النداء نحو يؤسفني اعرض عن هذا وسفرغ لكم ايها
الثقلان وادوا الي عباد الله . وهو كثير في الاستعمال وان كان نافرا في القياس
لان فيه حذف العوض والمعوّض عنه * وقل في كلامهم حذفه مع اسم الاشارة
كقول الشاعر

ذَا أَرْعَوَاءَ فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ آلِ رَأْسٍ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ
ومع اسم الجنس المعين كقولهم أطرق كرا ان النعام في القرى . اي يا هذا ارجع
عن جهلك . واخفض رأسك يا كرا وهو مرخم كروان اسم طائر * وذلك لان حرف
النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف فحقه ان لا يُحذف كما لا تُحذف
الأداة المذكورة . واسم الاشارة في معنى الجنس باعتبار الإيهام فجرى مجراه * وأقل
من حذفه معها حذفه مع النكرة الغير المقصودة كما اذا قال الاعمى رجلاً خذ بيدي
اي يا رجلاً لان الحذف قد يتأتى اذا كان المنادى مقبلاً منتبهاً لمن يناديه وذلك
انما يكون في المعرفة دون النكرة * ولا يكون الحرف المحذوف غير يا كما سيأتي فلا
يُقدر غيرها عند الحذف لانها اصل حروف النداء وأعمها

وَفِي الْمُنَادَى جَازٌ إِذْ لَا يَعْهَدُ نِدَاءٌ تَالِي الْحَرْفِ نَحْوُ يَا أَسْجِدُوا

اي وجاز ايضاً حذف المنادى اذا كان نداءً ما يلي حرف النداء غير معهود لانه لا
يصلح للنداء فيكون فيه دليل على حذف المنادى . وذلك كالنعل في نحو يا أسجدوا
فان المنادى فيه محذوف والتقدير يا قوم او يا هؤلاء ونحوها * وسيأتي استيفاء
الكلام على ذلك في بحث حروف النداء

وَعَجْزُ مَا فَوْقَ ثَلَاثِ عِلْمًا فَرْدًا وَمَزْجِيًّا بِحَذْفِ رُخْمًا

فَنَالَ حَرْفًا ثُمَّ مَا تَقَدَّمَه اِنْ زَادَ مَدًّا رَابِعًا أَوْ كَلِمَةً
وَعَبَّرُ ذِي الْمَدِّ كَفِرْعَوْنَ اخْتَلَفَ فِيهِ وَكُلُّ ذَلِكَ تَخْفِيفًا حُذِفَ

اي ويموز ايضا حذف آخر المنادى العلم الزائد على ثلثة احرف من المفرد والمركب
المزجي . وهذا الحذف يُعرف عند النحاة بالترخيم * وعلى ذلك ينال الحذف منه حرفاً
واحداً كما في نحو جعفر وخويلد فيقال يا جَعْفَ ويا خُوَيْلَ بحذف الراء والدا *
فان كان قبل آخره حرف مد زائد رابعاً فما فوق حُذِفَ ايضاً فيقال في مَرَوَانِ
يا مَرَوَ * او ينال كلمة وذلك في المركب المذكور نحو يا مَمدِي في مَعْدِي كَرِبَ * فان
لم يكن حرف العلة حرف مد كما في فِرْعَوْنَ ففيه خلاف والجمهور على اثباته فيقال
يا فِرْعَوَ بالواو * وأما ان كان حرف العلة غير زائد كما في مُخْتَارَ عِلْمًا فلا يُحذف .
وكذلك اذا كان ثالثاً كما في عِمَادٍ فيجب إثباته في مذهب الجمهور * ولما كان المراد
بالترخيم التخفيف لم يرخموا ما دون الرباعي من الاسماء كزيد لانه خفيف بالوضع
وترخيمه يُجحف بالقدر الصالح لوضع الاسماء * واما غير العلم فلا يرخم ولو كان
صالحاً للترخيم لانه لا يُعلم المحذوف منه بخلاف العلم فانه لشهرته يكون في ما بقي
منه دليل على ما حُذِفَ . وشذ قولهم يا صاح اي يا صاحب لفقد العلمية . غير انه
لما كثر دعاء الناس بعضهم بعضاً به اشبه العلم فهاهنا ترخيمه * وكذا ما سوى
المركب المزجي منه وهو المركب الاسنادي نحو تَابَطْ شَرًّا والمركب الاضافي نحو عبد الله
فانهما لا يرخمان عند الجمهور لان الاول محكي فلا بد من المحافظة على صورته التي
حُكِيَ عليها . والثاني لا ينطبق على حكم المرخم لانه لو حُذِفَ منه آخر المضاف لم
يكن الترخم آخرًا ولو حُذِفَ آخر المضاف اليه لم يكن الترخم في آخر المنادى . وما
ورد بخلاف ذلك فنادر لا يقاس عليه وهو مذهب البصريين

وَكُلُّ مَا أَتَتْ بِالتَّاءِ أَحْتَمَلُ اِذْ لَمْ تَكُنْ مِنْهُ فَتَقْضِي بِالْخَلَلِ

اي ان كل ما كان مؤنثاً بالتاء يحتمل الترخم علماً او غير علم زائداً على الثلثة او
غير زائد لان التاء خارجة عن بنيتها فلا يُخل حذفها بشيء . ولذلك لا يُحذف معها
حرف المد الواقع قبلها في نحو أرطاة لانها في حكم الاتصال فلا يستتبع حذفها حذف
ما قبلها . وعلى ذلك يقال يا فاطمَ ويا جاريَ ويا ثَبَّ ويا أرطى وهلم جرا * واعلم انهم لم

يعتبروا في نحو ثبة وشاة ما اعتبروه في الثلاثي المذكور لان المؤنث قد ثقل بالتركيب مع العلامة فاستحق التحفيف . ولان بقاء الموحم منه على حرفين من اصوله كان قبل الترخيم فلم يحدث لاجله ولذلك لا يمتنع ترخيمه . وعليه قولهم يا شا اذجني اي يا شاة * فتأمل

وَقَدْ يَضُمُّ دُونَهَا مَا يَبْقَى إِذْ لَيْسَ يُنَوَّى مَا مِنْ اسْمٍ يُلْقَى
وَعَلِمَ بِهَا قَلِيلًا ضُمَّ إِن لَمْ يَلْتَبَسْ وَالضَّمُّ فِي الْكُلِّ يَهِنٌ
اي ان ما كان بدون التاء المذكورة قد يبنى الباقي منه على الضم غير منوي ما حذف منه فكانه موضوع على هذه الصيغة . فيقال يا جعف بضم الفاء كما يقال يا زيد * واما المؤنث بالتاء فقد يجري هذا المجرى اذا كان علما لا يلتبس بالمذكر بعد ترخيمه نحو يا بني في مئة . فان كان يلتبس كحفصة وجب الفتح * على ان الضم في كل ذلك لغة ضعيفة والمخار ترك ما بقي من كل اسم على ما كان يستحقه قبل الترخيم لان هذا المحذوف في حكم الموجود لكونه مقصودا فهو خالق بالمراعاة * ولذلك يقال لهذه اللغة لغة من ينتظر وللأخرى لغة من لا ينتظر

فصل

في توابع المنادى

وَكَاَلْمُنَادَى إِذْ نُويَ الْحَرْفُ الْبَدَلُ مِنْهُ كَذَا الْعَطْفُ بِحَرْفٍ دُونَ أَلْ

اي ان البدل من المنادى حكمه حكم المنادى المستقل بنفسه لانه على نية تكرار حرف النداء . فيقال يا سعيد كرز ويا عبد الله بشر بالضم فيهما . ويا زيد اخانا ويا ابا بكر عبد الله بالنصب كما يقال يا كرز ويا بشر ويا اخانا ويا عبد الله * وكذلك المعطوف عليه نحو يا زيد وبشر ويا عبد الله وخالد بالضم فيهما لان حرف العطف قائم مقام حرف النداء المقدّر هناك . ولذلك يشترط فيه ان يكون مجردا من ال لانها تمنع تقدير حرف النداء قبله فلا يجري معها هذا المجرى

وغير ذلك ارفع أو انصب مفردا مع ذي النبا مما سوى ما قصد

اي ان غير ما ذكر من التوابع وهو التعت والتاكيد والبيان والمعطوف المقترن بآل اذا كان مفردا تابعا للمبني يجوز فيه الرفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر والنصب حملا على محله . فيقال يا زيد الكريم ويا تميم اجمعون ويا فتى احمد ويا سيوييه والخليل بالرفع والنصب في الجميع . ما لم يكن التابع هو المقصود بالنداء وهو تابع أي مطلقا وتابع اسم الإشارة الذي جعل وصلة الى ندائه كما مر فانه يتعين فيهما الرفع * واعلم انه انما جاز اتباع لفظ المبني في هذا الباب بخلاف غيره من المبنيات لانه قد اشبه العرب من حيث ان هذه الضمة توجد عند وجود حرف النداء وتُفقد عند فقدته فصارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل له * واذا كانت التابع متصلا بضمير المنادى جاز ان يكون للغية باعتبار الاصل وللحضور باعتبار الحال لانه قد صار مخاطبا . فيقال يا زيد نفسه او نفسك ويا تميم كلهم او كلكم . وقس عليه .

وَمَا بِآلٍ أَضِيفَ لَفْظًا قَدْ حُسِبَ كَمُفْرَدٍ مِنْهُ وَبَاقِيهِ نُصِبَ

اي ان المضاف اللفظي المقترن بآل مما سوى التابع المقصود بعد كالمفرد لانه في تقدير الاتصال فيكون مع المبني جائز الوجهين * وما بقي من ذلك وهو تابع المعرب مطلقا والمضاف المعنوي والمضاف اللفظي المجرد من آل والمُشَبَّه بالمضاف ينصب على الاطلاق . فيقال يا زيد الحسن الوجه بالرفع والنصب . ويا عبد الله الكريم ويا ابا بكر العظيم الشان ويا زيد اخا عمرو ويا خالد ضارب بشر ويا عثمان وراكبا فرسا بالنصب لا غير في الجميع * واما التابع المقصود فقد مر من الكلام عليه ما يغني عن الاعداد

وَتَابِعُ التَّابِعِ مِمَّا أُعْرِيَا فِي كُلِّهِ إِتْبَاعُ لَفْظٍ وَجِبَا

اي ان التابع المعرب اذا اتبع وجب حمل تابعه مطلقا على لفظه فيقال يا ايها الرجل ذو المال بالرفع فقط . ويا زيد جارتنا العزيز بالنصب لا غير . ويا بشر الكريم صاحبنا بالرفع مع رفع الكريم وبالنصب مع نصبه . وقس عليه * واما تابع التابع المبني فيجري مجرى تابع المنادى المبني لان متبوعه في حكم المنادى المستقل . وعلى ذلك يقال يا سعيد كرز الكريم بالرفع والنصب . ويا زيد وعثمان امير الجيش بالنصب لا غير . وقس على كل ذلك

فصل

في الاستغاثة

وَأَجْرُ مَنْادَى يَا أُسْتَغِيثٌ مُعَرَّبًا بِاللَّامِ لَفْظًا كَمُضَافٍ رُكْبًا

اي ان المنادى يا اذا طلبت منه الاستغاثة لغيره يُجَرُّ باللام لفظاً نحو يا يزيد لعمر و لكنه لا يزال في محل النصب على حكم المنادى * ولذلك اذا نُعتَ يجوز في نعته الجر والنصب نحو يا يزيد الشجاع للظلم بجر الشجاع ونصبه * وهو معرب لبعده عن مشابهة كاف الخطاب من حيث الافراد لانه قد تركب مع حرف الجر فاشبه المضاف . وقيل لان الحرف المذكور قد ابعده عن شبه الحرف لانه من خصائص الاسماء * واعلم ان المستغاث لا يستعمل له غير يا من حروف النداء كما تُشعر به عبارة النظم لانه قد خرج عن اصل المنادى لفظاً ومعنى فاقضى أم الباب لاحتمال التصرف فيها بخلاف غيرها

وَاللَّامُ مَعَ يَا أَفْتَحْ وَدُونَهَا أَكْثَرُ إِذْ هُوَ مَعَهَا فِي مَكَانِ الْمُضْمَرِ

اي ان اللام الداخلة على المستغاث تفتح وان كانت لام الجر لانه قد وقع بعد حرف النداء موقع الضمير فتفتح معه اللام كما تفتح مع الضمير في نحو لك . ولذلك اذا عطف عليه ولم تُكرَّر يا تُكسر اللام كما في قول الشاعر

يَبْكُكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لَلْكَوَلِ وَالشَّبَابِ لِلْعَجَبِ

واما اذا كُرِّرَتْ يا فلا بد من الفتح معها كما في قول الآخر

يَا لِقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي لِأَنَاسٍ عَتَوْهُمْ فِي أَرْذَادِ

واما لام المستغاث له فهي مكسورة مطلقاً على اصلها * وقد يُجرُّ بمن كقول الآخر

يَا لِلرَّجَالِ ذَوِي الْأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ لَا يَبْرَحُ السَّفَةُ الْمُرْدِي لَهْم دِينَا

واعلم ان المستغاث من اجله قد تكون الاستغاثة له وقد تكون عليه كما رأيت في الامثلة وانما يطلق عليه المستغاث له لان ذلك هو الغالب فيه * والاول لا يُجرُّ الا باللام والثاني يُجرُّ بها او بمن كما رأيت * واذا وقع بعد حرف النداء ما لا يُنادى حقيقة نحو يا للعجب يجوز ان يكون مستغاثاً والمستغاث له محذوف فتفتح اللام ويجوز

العكس فتُكسر

وَاللَّامُ عَنْهُ كَمُنَادَى تُحَذَفُ فَيَسْتَعِضُ أَلِفًا تُطَرَّفُ
 اي ان اللام تُحَذَفُ عن المُسْتَغَاث فيكون كالمُنَادَى غير انه يُعَوِّضُ عنها بِأَلِفٍ في
 آخِرِهِ للفرق بينهما نحو يا زيدا عمرو . وعليه قول الشاعر
 يا زيدا لآمل نيل عَزٍّ وَغِنًى بعد فاقَةٍ وهوانٍ
 وقد لا يعَوِّضُ فيخلو منهما جميعاً كقوله
 أَلَا يَا قَوْمُ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ وَالْفَقْلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ
 وحينئذٍ يجري مجرى المُنَادَى الصريح فيُضَمُّ منه ما يُضَمُّ في النداء وَيُنْصَبُ ما
 يُنْصَبُ * ولا يجوز فيه الجمع بين اللام والألف فلا يُقال يا زيدا عمرو ولا مثناع
 الجمع بين العَوِّضِ والمَعَوِّضِ عَنْهُ

وَمِثْلُ مَا اسْتُغِيثَ مَا تُعْجَبُ مِنْهُ كَيَا لَلْمَاءِ أَوْ يَا طَرَبًا
 اي ان ما تُعْجَبُ مِنْ ذَاتِهِ أَوْ مِنْ صِفَتِهِ يجري في كل ما ذُكِرَ مجرى المُسْتَغَاثِ .
 فتدخل عليه اللام كقولك يَا لَلْمَاءِ إِذَا تُعْجِبْتَ مِنْ وَجُودِهِ أَوْ مِنْ كَثْرَتِهِ . وتعاقبها
 الألف نحو يَا طَرَبًا . وقد يُجَرَّدُ منهما جميعاً فيقال يَا طَرَبُ بِالضَمِّ * وقس على كل ذلك

فصل

في الندبة

وَكَالْمُنَادَى مَا لِنَجْعَةِ نُدْبٍ أَوْ أَلَمْ يَوْأَ وَتَعْيِينٍ يَجِبُ
 اي ويجري مجرى المُنَادَى ما نُدِبَ لِنَجْعٍ عَلَيْهِ أَوْ تَوْجِعٍ لَهُ أَوْ مِنْهُ بِوَاسِطَةِ وَاءِ الْمَوْضُوعَةِ
 لذلك * ولا يكون إلا معرفة معينة * ثم عذر النادب له فلا يكون نكرة ولا معرفة
 مبهمَةً كالضمير واسم الإشارة والموصول بصلة غير مشهورة * وهو يُعْطَى ما للمُنَادَى
 مِنَ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ فيقال وَا زِيدُ بِالضَمِّ وَوَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَوَا حَامِيًا عَشِيرَتَنَا
 بِالنَّصَبِ * وَيُنَوَّنُ عِنْدَ الْضُرُورَةِ رَفْعًا وَنَصَبًا . وبهما يروى قوله
 وَاقْقَعَسَا وَابْنَ مَنِي فَقَعَسُ أَيْ إِبْلِي بِأَخْذِهَا كَرَوْسُ
 وقد يُنْدَبُ يَا عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ بِالْمُنَادَى الْحَضِّ كَمَا سِأْتُي وَلَا يُنْدَبُ بِغَيْرِهَا مطلقاً
 وَغَالِباً صَلِّ عَجْزُهُ بِالْأَلِفِ مُنْفَتِحاً مَا لَمْ يَكُنْهَا فَاحْذِفِ

اي ان المندوب يُوصَل غالباً آخره بِالْأَلِفِ مفتوحاً لمناسبتها ما لم يكن أَلِفًا فيُحذف
لالتقاء الساكنين . فان كان مضموماً أو مكسوراً حُذِفَت تلك الحركة لنزول الفتحه
مكانها . وان كان منوئاً حُذِفَ التنوين الفاصل بينه وبين الالف * وهذه الالف
تلق المندوب لاجل مد الصوت به اظهاراً لشدة الحزن . وعلى ذلك قول الشاعر
فوا كَيْدًا من حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي ومن عِبَرَاتٍ مَا لَهْنٌ فَنَاءَ

والغالب ان تلحقها هاء السكت فيُقَالُ وا كَيْدَاهُ * واذا نُدِبَ نحو مُصْطَفَى حُذِفَت
أَلِفُهُ لالتقاء الساكنين بينها وبين أَلِفِ النُدْبَةِ فيُقَالُ وا مُصْطَفَاهُ . وهو مذهب
الجمهور * فان كان آخر المندوب أَلِفًا وهاء كعبد الله لم تلحقه الألف والهاء فراراً
من ثقل اللفظ فيندب مجرداً عند الاكثرين * واعلم ان المراد بعجز المندوب ما تم
به من حرفٍ او كلمة فيندرج فيه عجز المركبات وصلة الموصول لان كل ذلك يكون
معه كلمة واحدة او كالكلمة الواحدة . فيقال وا عبد المَلِكاه ووا معدي كَرِباه ووا
تأبط شرّاه ووا من حفر بارز زمراه . والحركة البنائية او الاعرابية تُقدَّر على كل
ما قبل الالف هنا وفي باب الاستغاثة لاشتغال المحل بحركة المناسبة * وعلامة النُدْبَةِ

تأزم المندوب اذا كان يلبس بالنادي المحض كما في قول الشاعر
حُمِلَتِ امراً عظيماً فاصطبرت له وقت فيه بامر الله يا غُمراً
فان اُمن اللبس جاز إلحاقها وتركها * ورُبَّما لحقت غير مندوبٍ نحو واعجبا ووا أسفاه .
ومنه قول الراجز

واعجبا لِهَيْمِ الفَلَيْقِ هل تُذهِبَنَّ القُوبَاءَ الرَيْقَ
وتلحق نعت المندوب عند الاكثرين نحو وا زيد الكريماه . وما أُضيف نعتُهُ اليه
كقول الشاعر

كم قائلٍ وا أسعد بن سَعْداه كَلَّ امرئٍ بأكٍ عليك أَوَاهُ .
وذلك لان الصفة مع الموصوف كالشيء الواحد وكذلك المضاف اليه مع المضاف .
وحيث كَانَ الْفَتْحُ دَاعِي الْلَبْسِ فَأَلِفٌ أَقْلِبُهَا بِحَرْفِ الْجِنْسِ

اي متى كان فتح ما قبل أَلِفِ النُدْبَةِ يُؤَدِّي الى الالتباس يترك ما قبلها على حركته
وتُقلب حرفاً يجانس تلك الحركة . فاذا نُدِبَ الغلام المضاف الى ضمير المفرد الغائب او
المفردة المخاطبة قيل في الاول وا غلامُهُ بقلب الالف واوا وفي الثاني وا غلامَكِيه

بقلبها ياء . لانه لو قيل واغلامها روا غلامكاه لالتبس الاول بالمضاف الى ضمير الغائبة والثاني بالمضاف الى ضمير المخاطب * فان اُضيف الى ضمير جماعة الذكور قيل واغلامكموه باعتبار ضمة الميم التي كانت لها في الاصل لانه لو قيل واغلامكمه التبس بالمضاف الى ضمير المثني * واعلم ان المضاف الى ضمير الخطاب جاز ان يُندب وامتنع ان يُنادى لان المندوب غير مخاطب كما في المنادى * وبهذا الاعتبار جاز ان يكون المتعجب منه مضمراً نحو يا لك فارساً ويا لها ليلة

وَتُحَذَفُ الْيَاءُ كَوَا عَبْدَاهُ بِلُغَةِ السُّكُونِ فِي نِدَائِهِ

اي ان المضاف الى ياء المتكلم على لغة تسكينها في نداءه تُحذف عنه اذا ندب دفعاً لالتقاء الساكنين بينها وبين ألف الندبة فيقال في ندب العبد المضاف اليها واعبده * واما على بقية اللغات المذكورة في باب المنادى منه فيجري مجرى امثاله مما في هذا الباب * واعلم ان الهاء اللاحقة الاخر هنا حقه السكون لانها موضوعة للوقف . غير انه يجوز ضمها في الشعر كما في قول الشاعر

أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُ بْنُ الزُّبَيْرِ

وعليه مثال النظم . وقد مر الكلام عليها في باب الوقف

وَتُكْرُ النَّدْبَةُ حَذَفَ الْحَرْفِ لِفَوْتِ مَدِّ الصَّوْتِ عِنْدَ الْحَذَفِ
لِذَاكَ مَا يُنْدَبُ لَا يُرْخَمُ وَذَاكَ فِي مَا يُسْتَغَاثُ يَلْزَمُ

اي ان الندبة يمتنع فيها حذف حرف النداء لان المقصود فيها مد الصوت وتطويله والحذف ينافي ذلك فيفوت الغرض . ولذلك لا يُرْخَمُ المندوب * والمستغاث يجري هذا المجرى فلا يُحذف عنه حرف النداء ولا يُرْخَمُ . واما قول الشاعر

كَلِّمْنَا نَادِي مُنَادٍ مِنْهُمْ يَا أَتَيْمُ اللَّهُ فُلْنَا يَا لَمَالٍ

اي يا لَمَالٍ فمحمول على الضرورة او الشذوذ * واعلم ان مما يمتنع معه حذف الحرف المنادى البعيد عن يناديه لان المراد في نداءه إطالة الصوت بواسطة الحرف فلو حُذِفَ قَصُرَ الصوت عن البلوغ اليه * ومما يمتنع فيه الترخيم ما كان مبنياً قبل النداء كحذام عند الاكثرين . وما يلزم النداء كككرمان عند الجميع

فصل

في الاختصاص

يَأْتِي اخْتِصَاصٌ كَنِدَا ذِي اللَّامِ مَعَ أَيِّ وَلِلْإِنْشَاءِ وَالْحَرْفِ يَدَعُ
وَذَاكَ بَعْدَ مَضْمَرِ النَّفْسِ أَتَى نَحْوُ أَنَا أَفْعَلُ أَيُّهَا الْفَتَى

أي ان الاختصاص يأتي على صورة نداء المحلى باللام مع أي فقط غير متضمن معنى
الإنشاء ولا صاحب حرف النداء فيكون خبراً وارداً على صورة الإنشاء كما في
نحو أليس الله بكاف عبده على ما سيجي * وهو يقع بعد ضمير التكلم نحو أنا أفعل
كذا أيها الفتى أي أفعله تختصاً بفعله من بين الفتيان . فيكون المراد بالفتى نفس
التكلم لا شخصاً آخر يخاطبه . وهو تابع لأي كما كان في النداء لانه منقول عنه *
ولما كانت هذه الصورة منقولة عن صورة النداء بقيت فيها أي مضمومة على غير سبب
كما يكون في الحكاية ولم تزل في موضع النصب بفعل واجب الحذف غير ان تقديره
خنص لا ادعو * والتزم رفع ذي اللام بعدها اتباعاً للفظها كما كان في النداء *
واعلم ان الاختصاص قد قيل عن باب النداء لمشاركة معنوية بينهما لان كلا
منهما يتعلق بواحد مخصوص من بين أمثاله . غير ان ذاك يتعلق بصاحبه على سبيل
الإنشاء وهذا على سبيل الخبر

وَجَاءَ دُونَ أَيِّ مَنْصُوبًا كَمَا نَقُولُ نَحْنُ الْعُرَبُ نَزَعِي الدِّمَاءَ

وَذَا لِذِي الْخِطَابِ طَوْرًا قَدْ يَلِي كَعِنْدَكَ اللَّهُ رَجَاءُ الْخَيْرِ لِي

أي ان هذا الخنص يجي بدون أي قائماً مقامها وحينئذ يكون منصوباً بفعل
الاختصاص المضمَر كقولك نحن العرب نزعى الدِّمَاءَ أي اختص العرب * وهو يكون
تارة مقروناً بال كما رأيت . وتارة مضافاً الى مصحوبها نحو نحن معاشر الانبياء لا
نورث * وقد يضاف الى غيره كقوله نحن بني ضبة اصحاب الجمل * ونذر وقوعه
علماً كقول الآخر بنا تيمناً بكشف الضباب * وقد يقع بعد ضمير الخطاب كقولهم
سبحانك الله العظيم . وعليه مثال النظم * ولا يقع بعد ضمير الغائب ولا بعد الاسم

الظاهر البتة * واعلم ان جملة الاختصاص من الفعل المحذوف والاسم المذكور بعده في موضع النصب على الحال. وذلك يشمل جميع الصور المذكورة في هذا الباب * والمختص يفترق عن المنادى بانه يكون بدون الحرف لفظاً ونية. ولا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولاً. ولا يستغاث ولا يندب ولا يرخم. ولا يقع في اول الكلام. ولا يضمن معنى الانشاء كما مر. وينصب مع كونه مفرداً. ولا يكون علماً الا في النادر كما رأيت * وقد انهي بعض المحققين الفروق التي بينهما الى عشرين فرقاً ونيف فاقصرنا منها على ما ذكرناه

فصل

في التحذير والإغراء

يُنْصَبُ تَحْذِيرًا بِمُضْمَرٍ كَمَا إِيَّاكَ وَالْأَفْعَى وَإِيَّاكَ الدِّمَا
وَقِيلَ إِيَّاكَ مِنَ الْأَفْعَى وَقَدْ شَذَّ عَلَى غَيْرِ الْخِطَابِ مَا وَرَدَ

اي انهم يستعملون النصب على سبيل التحذير للمخاطب بعامل مضمر كما في قولنا إِيَّاكَ وَالْأَفْعَى. فان الاصل فيه. أَحْذَرِكُ مِنَ الثَّقَاءِ نَفْسَكَ وَالْأَفْعَى غير انه لما كان المقام يضيق عن التوسع في العبارة حذفوا الفعل وما يتعلق به في المعنى من جازٍ ومجرور فانفصل الضمير المنصوب به لعدم استقلاله متصلاً. وهذا أوجه ما قيل فيه. واجازوا ترك الواو نحو إِيَّاكَ الدِّمَا. والجزء بن نحو إِيَّاكَ مِنَ الْأَفْعَى. اي أَحْذَرِكُ الدِّمَا. وَأَحْذَرِكُ مِنَ الْأَفْعَى * وحكم هذا الضمير ان يكون للمخاطب كما رأيت. وقد جاء لغيره شذوذاً كقول بعضهم إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْارْتِبَ. وقول الآخر من بلغ السَّيِّئِينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابِ. وكلاهما من نوارد الكلام. فان عَطِفَ عَلَى ضَمِيرِ مُخَاطَبٍ نَحْوَ إِيَّاكَ وَإِيَّاهُ مِنَ الشَّرِّ جاز لانه يجبي في التوابع ما لا يجبي في المتبوعات

وَالْحَيَّةَ الْحَيَّةَ قَالُوا وَكَذَا يُقَالُ أَيْضاً مَقْلَتِكَ وَالْقَذَى
وَالْفِعْلُ دَعٍ فِي الْكُلِّ حَتْمًا وَسَوَى ذَلِكَ كَالْأَفْعَى كَمَا شَاءَ الْهَوَى

اي انهم يتركون الضمير مع تكرار المحذر منه نحو الْحَيَّةَ الْحَيَّةَ. او مع العطف عليه نحو مَقْلَتِكَ وَالْقَذَى * ويجب ترك الفعل الناصب في جميع هذه الصور. أما مع الضمير

فَلَا نَ هَذَا اللفظ لكثرة التحذير به جعل عوضاً عن التلفظ بالفعل . وأما مع التكرار والعطف فلقيام المكرر والمعطوف مقامه * فان لم يكن شيء من ذلك كما اذا قيل الأفعى فقط جاز اضممار الفعل اكتفاءً بدلالة القرينة واظهاره لفقد النائب عنه

وَقَدْ أَجِيزَ الرِّفْعُ فِي مَا كُرِّرَا . تَأَوَّلَا وَذَلِكَ فِي الْعَطْفِ جَرَى

اي انهم اجازوا الرفع في التحذير المكرر نحو الأسدُ الأسدُ على تقدير مبتدأ محذوف اي هذا الاسد . او خبر اي في طريقك الاسد ونحو ذلك * واجاز بعضهم ذلك في المتعاطفين نحو ناقة الله وسقياها اي هذه ناقة الله وقس عليه

وَأَسْتَعْمَلُوا الْإِغْرَاءَ كَالْتَحْذِيرِ مِنْ دُونَ ضَمِيرٍ كَالْوَفَا يَا مَنْ ضَمِنْ
وَالْعَهْدَ وَالذِّمَّةَ وَالْوَحَى الْوَحَى قُلْ وَأَنْوِي فِي الْبَابَيْنِ فِعْلًا صِلْحًا

اي ان الإغراء يستعمل كتحذير بدون إياك فينصب بفعل مضمر كقولك الوفاء
اي إلزم الوفاء * ويكون مفرداً كما رأيت . ومعطوفاً نحو العهد والذمة . ومكرراً نحو
الوحي الوحي * ويجوز الرفع في المكرر والمعطوف ومنه قول الشاعر

ان قوماً منهم عُمَيْرٌ واشبا ه عُمَيْرٌ ومنهم السَّفَاجُ
لجديرون بالوفاء اذا قا ل اخو النجدة السلاح السلاح

واما الفعل المحذوف فيقدر في كل واحد من البابين بما يصلح له في المعنى . ويكون حذفه واجباً هنا مع العطف والتكرار وجائزاً بدونهما كما هناك

فصل

في اشتغال العامل عن الممول

قَدْ يَشْغُلُ الْعَامِلَ نَصْبُ مَا اتَّخَذَ مِنْ مُضْمَرٍ أَوْ عُلُقَةٍ لِاسْمٍ سَبَقَ
فَالسَّابِقَ أَرْفَعُ مُبْتَدَأً وَأَنْصِبُ عَلَى إِضْمَارٍ مِثْلِ الْعَامِلِ الَّذِي تَلَا

اي ان العامل قد يشتغل عن نصب الاسم المتقدم عليه بنصب ما يليه من ضمير
ذلك الاسم نحو زيد ضربته . او من متعلقه نحو الغلام قتلته اباه . فيرفع الاسم
للتقدم مبتدأً وهو الأرجح لانه لا يحتاج معه الى تأويل كما ستري . ويجوز نصبه

بإظهار ما يوافق ذلك العامل في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط كما سيبي . فيكون
التقدير في المثال الأول ضربت زيدا ضربه . وفي المثال الثاني أَيْتَمَتُ الْغُلَامَ قَتَلْتُ
أباه . غير أنه قد يعرض لكل من ذلك ما يُغَيِّرُ حِكْمَهُ كما ستَقِفُ عليه إن شاء الله
وَالرَّفْعُ بَعْدَ مَا يُخَصُّ اسْمًا وَجِبَ وَحَيْثُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا عَقَبَ

أي أن هذا الاسم إذا وقع بعد ما يختص بالاسماء كما إذا الفجائية يجب رفعه نحو
خرجت فإذا زيد يضربه عمرو لأن إذا هذه لا يقع الفعل بعدها فلا يمكن إضماره *
وكذلك إذا وقع حيث لا يعمل فيه ما بعده كما إذا وقع قبل ما له صدر الكلام نحو
زيد ما رأيته وعمرو إن لقيته فأكرمه لأن ما له الصدر لا يعمل ما بعده في
ما قبله * أو كان العامل واقعا صلة نحو عمرو أنا الضاربة لأن الصلة لا تعمل في ما
قبل الموصول وما لا يعمل لا يفسر عاملا * وقس على ذلك ما أشبهه من المواقع
فَإِنْ يَكُنْ قَدْ جَاءَ ذَاكَ بَعْدَ مَا يُخَصُّ بِالْفِعْلِ فَنَصَبٌ حَتْمًا

أي فإن وقع الاسم المذكور بعد ما يختص بالافعال كأدوات الاستفهام غير الهمزة
وأدوات الشرط والعرض والتضيض ونحو ذلك وجب نصبه نحو هل زيدا رأيته
وإن عمرا زرتة أكرمك وألا بكرأ تضيفه وهلا خالدًا أكرمته . وذلك لأن النصب
يقتضي إضمار الفعل بعد هذه الأدوات فتبقى على ما وُضِعَتْ له من الاختصاص
بالدخول على الافعال . ولا يجوز الرفع بعدها لأنه يقتضي التجرد فتخرج معه عن
وضعها * وأما الواقع بعد همزة الاستفهام فلا يجب فيه النصب كما سيأتي إذ لا يجب
عندهم دخولها على الافعال لأنها أمّ الباب فتوسعوا فيها ما لم يتوسعوا في غيرها *
واعلم أنه قد يضم مطاوع الفعل الظاهر لا نظيره فيرفع الاسم المشتغل عنه به لا
بالابتداء . وعليه يروى بالرفع قول الشاعر

لا تجزعي أن منفس أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فأجزعي

أي لا تجزعي أن هلك منفس فانه مطاوع لأهلك لأنه يقال أهلكته فهلك . وفس
نظائره عليه

وَالنَّصَبُ رَجَحٌ قَبْلَ فِعْلِ الطَّلَبِ وَبَعْدَ مَا الْفِعْلُ يَلِي فِي الْأَغْلَبِ
وَعِنْدَ خَوْفِ اللَّبْسِ فِي مَا أُوتِهَا تَفْسِيرُهُ الْوَصْفُ لِمَا تَقْدَمُ

اي انه يُرجَّح نصب الاسم المُشْتَغَل عنه اذا وقع قبل الفعل الطَّلبي . وهو الامر نحو
 زيداً أَضْرِبْهُ . والنهي نحو عمرًا لا تُكْرِمْهُ . وذلك لضعف الاخبار بالجملة الطَّلبيَّة
 وان كان مبَّاحًا كما مرَّ * ولا فرق في الطلب بين ان يكون بلفظ الإِنْشَاء كما رأيت
 او بلفظ الخبر نحو زيداً غَفَرَ اللهُ لَهُ وعمرًا لا يُصِيبُهُ السُّوءُ * ولا في الامر بين ان
 يكون بالصيغة كما مرَّ او باللام نحو زيداً لِيزَحْمَهُ اللهُ * وانما صحَّ ذلك مع اللام ولا
 الطلبيتين وهما من ذوات الصدارة لانهم حملوا الامر باللام على الامر بالصيغة والنهي
 بلا على النفي بها * فان اقترن الفعل بالفاء فان تضمن الاسم معنى الشرط نحو كل
 ضيف يا تيك فأَكْرِمْهُ نُزِّلَ الفعل بعدها منزلة الجواب فوجب الرفع عند الجمهور
 لان ما بعد الفاء لا يعمل في ما قبلها . والأوجب النصب نحو زيداً فأَكْرِمْهُ
 لان الرفع يقتضي دخول الفاء على خبر المبتدأ الخالي من معنى الشرط وهو ممتنع .
 وحينئذٍ يُجْعَل ما بعدها جواباً لشرطٍ مقدَّر كما في نحو ربَّكَ فكَبِّرْ علي ما سيجي في
 باب أمَّا . وفي هذه الصورة لا يمتنع عمل ما بعدها في ما قبلها لانها في الاصل مقدمة
 على الاسم كما سيجي تفصيله هناك * ويترجح النصب ايضاً في ما وقع بعد اداة يليها
 الفعل غالباً كهمزة الاستفهام وحروف النفي المشتركة وهي ما ولا وإن نحو ازيداً
 ضربته وما عمرًا لقيته * فان كان المطلوب بالاستفهام تعيين الاسم نحو ازيد ضربته
 ام عمره فالرفع ارجح عند المحققين بناءً على ان النعل متحقق الوقوع فلا تعاق للهمزة به
 لان الاستفهام عن تعيين المفعول لا عن حدوث الفعل . والنصب اظهر عند الجمهور
 ذهاباً الى ان الاستفهام يطلب النعل كيفما وقع وعليه يروى بالنصب قول الشاعر
 أثعلبة الفوارس ام رباحاً عدلت بهم طهيَّةً والخشابا

غير انه مع النصب يُضْمَر العامل بعد الاسم لا قبله لان الهمزة لا يليها الا المسؤول
 عنه بها كما سيجي * وكذلك يترجح النصب عند خوف الالتباس في ما يورث لو كان
 مرفوعاً ان المفسر صفة لما قبله نحو انا كل شيء خلقناه بقدر . فلو قيل كل شيء
 بالرفع احتمل ان يكون الفعل صفة لشيء فيكون المعنى ان كل شيء من مخلوقاتنا بقدر
 وهو خلاف المقصود * واعلم ان همزة الاستفهام اذا فصلت عن الاسم المُشْتَغَل عنه
 بغير الظرف ترجح رفعه نحو اأنت زيد تحبه لان النصب يقتضي تكلف حذف النعل
 وانقصال الضمير الذي كان مستترأ فيه على غير حاجة اليه . فان كان الفاصل ظرفاً

ترجح النصب نحو اعندي زيدا تضربه لان الفصل بالظرف كلا فصل

وَبَعْدَ عَاطِفٍ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ جُمْلَةٍ الْفِعْلِ مُبَاشِرًا لَهُ

اي انه يترجح ايضا نصب الاسم المذكور اذا وقع بعد عاطف ملتصق به على جملة فعلية مذكورة قبله نحو قام زيد وعمرا اكرمه طلبا للناسبة المستحسنة في العطف .

لان النصب يقتضي اضممار الفعل فيكون عطف فعلية على مثلها بخلاف الرفع فانه يستلزم عطف اسمية على فعلية * فان لم يكن العاطف مباشرا نحو قام زيد واما

عمرو فاجلسه ترجح الرفع لان الكلام بعد اما مستأنف مقطوع عما قبله * واستدرك بعضهم ما كان الفعل فيه طلبيا نحو اضرب زيدا واما عمرا فاكرمه فانه يترجح

فيه النصب * واعلم انهم جعلوا حتى ولكن وبل الابتدائيات في هذا المقام كالعاطفات

فرجحوا النصب بعدهن نحو رأيت القوم حتى زيداً رأيتُهُ وما ضربتُ زيدا لكن

عمرا ضربته وما لقيتُ بكرا بل خالدا لقيته * وانما لم يجعلوهن عاطفات لان شرط

معطوفهن ان يكون مفردا وما بعدهن هنا جملة . ولكنهم شبهوا موقعهن هنا بموقعهن

هناك في كون ما بعد حتى بعض ما قبلها ووقع لكن وبل بعد النفي فاعطوهن حكم

أحرف العطف

وَأَعْتَمِدُوا تَسْوِيَةَ الْأَمْرَيْنِ عَطْفًا عَلَى صَاحِبَةِ الْوَجْهَيْنِ

فَالرَّفْعُ يَأْتِي بِإِعْتِبَارِ الْكُبَرَى وَالنَّصْبُ يَأْتِي بِإِعْتِبَارِ الصُّغَرَى

اي ان النحاة اعتمدوا التسوية بين الرفع والنصب عند عطف الجملة المصدرة بالاسم

المذكور على جملة ذات وجهين وهي التي صدرها اسم وعجزها فعل نحو زيد قام وعمرو

اكرمه لاجله . فانهم يرفعون باعتبار العطف على الجملة الكبرى وهي المبتدأ وخبره

وينصبون باعتبار العطف على الجملة الصغرى وهي الخبر فقط * وعلى كل منهما تحصل

الناسبة في العطف لان الجملة المعطوفة مع الرفع اسمية كالكبرى ومع النصب فعلية

كالصغرى باعتبار الفعل المضمر فيها * واعلم انه يلتزم الرابط بين الجملة المعطوفة

والمبتدأ في الجملة المعطوف عليها لاجل تصحيح النصب . وهو إما الضمير كما مر في

المثال . او الفاء السببية نحو زيد قام فعمرو اكرمه لانها مع النصب تكون معطوفة

على الخبر فلا بد ان تشاركه في الربط بالمبتدأ . فان فقد الرابط وجب الرفع وامتنع

النصب وهو مذهب الجمهور

فَإِنْ خَلَا مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْتُهُ تَرَجَّحَ الرَّفْعُ كَزَيْدٌ زُرْتُهُ

اي اذا لم يوجد ما يُوجب او يُرجح او يُسوي مما ذُكر آنفاً يترجح الرفع كما في المثال
اذ لا تكلف فيه * فتحصل ان للاشتغال خمس حالات . وهي وجوب الرفع ووجوب
النصب وترجيح كل واحدٍ منهما واستواء الامرين * واعلم ان مما يختار فيه الرفع ما
وقع فيه اسم الاستفهام مُشْتَغلاً عنه نحو أَيُّكُمْ زادت هذه إيماناً لان الاستفهام
فيه عن الاسم لا عن الفعل حتى يطلبه * واختلف في أمّا التفصيلية مع غير الطلب
نحو وأما ثمود فهديناهم والاكثر على ترجيح الرفع لغلبة وقوع الاسم بعدها * واذا
نُصب في الموضعين يُقدر العامل بعد اسم الاستفهام اذ لا يعمل فيه مقدماً . وبعد
الفاء الواقعة في جواب أمّا معترضاً بينها وبين مصحوبها

وَسَوْغُ مَا يُشْغَلُ أَنْ يُسَلِّطَا فِي اللَّفْظِ أَوْ مَعْنَى عَلَى اسْمٍ شَرْطاً
أَوْ لِأَزِمِ الْمَعْنَى إِذَا تَعَدَّراً كِلَاهُمَا هُنَاكَ أَنْ يَقْدَرَا

اي انه يُشترط في هذا الباب ان يسوغ تسليط العامل على الاسم المتقدم اذا تفرغ
له عن معموله المتأخر كما في نحو زيدٌ ضربتهُ فانه يجوز ان يقال زيداً ضربتُ كما لا
يخفى * فيختص ذلك بالفعل المتصرف كما رأيت . واسم الفاعل واسم المفعول وامثلة
المبالغة نحو زيداً انا ضاربهُ والدرهم انت مُعطاهُ والعسل زيدٌ شرابهُ . والتقدير انا
ضاربٌ زيداً ضاربهُ وهلم جرا * ولا يصلح لذلك الفعل الجامد ولا اسم الفعل ولا
المصدر ولا الصفة المشبهة ولا افعال التفضيل ولا الحروف لان كل ذلك لا يعمل في
ما قبله فلا يُفسر عاملاً فيه * ثم ان العامل المذكور إما ان يسوغ تسلطه على الاسم
المتقدم بلفظه فيضمرف لفظه كما رأيت . او بمعناه فيضمرف ما يوافقه في المعنى نحو زيداً
اكثرتُ ماله اي اغنيتُ زيداً * فان لم يصح كلاهما اضمرف لازم المعنى نحو زيداً
ضربتُ غلامه اي اهنتُ زيداً لان ضرب غلامه يستلزم الإهانة له

وَفَصْلُهُ عَنْ شَاغِلٍ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِمُضَافٍ مِثْلَ وَصَلٍ يُعْتَبَرُ

اي ان فصل العامل المشغول عن الضمير الشاغل له يحرف جرّ نحو زيدٌ مرتب به

او باسم مضاف اليه نحو زيد ضربت اخاه . او مضاف الى المضاف اليه نحو زيد ضربت غلام اخيه . او بهما جميعاً نحو زيد مرتت بعلامه يُعتبر مثل وصله به فيجري مع المنفصل عن العامل كل ما يجري مع المتصل به من الايجاب والترجيح والتسوية * واعلم ان النصب في صور الاشتغال يختلف المراتب فان اقواه في ما اتصل الفعل بضميره . ثم في ما اتصل الوصف به . ثم في ما اتصل بالمضاف . ثم في ما اتصل بالحرف . ثم في ما انفصل بهما جميعاً . فتدبر

وَحُكْمُ مَا أَتْبَعَهُ مِنْ أَجْنَبِيٍّ مَعَ رَابِطٍ بِالْأَسْمِ حُكْمُ السَّبَبِيِّ
اي ان الاجنبي الذي يتبع بتابع مشتمل على رابط بالاسم السابق حكمه حكم السببي المتعلق به نحو زيد ضربت رجلاً يحبه فانه يجري مجرى قولك زيد ضربت غلامه في جميع احكامه * وحكم هذا التابع ان يكون نعتاً كما في المثال لان النعت والمنعوت كالشيء الواحد . او عطف بيان نحو زيد ضربت خالداً اباه لان عطف اليان كالنعت في الايضاح والتخصيص . او عطف نسق بالواو نحو زيد ضربت عمراً واخاه لان الواو بما فيها من معنى الجمعية تجعل الاسمين بمنزلة اسمٍ مثني * ولا يصح ان يكون بدلاً لان البدل يُحسب من جملة أخرى فتخلو الجملة الأولى من ضمير الاسم السابق الذي لا بد منه على كل حال . ولا تأكيداً لان الضمير الذي يتصل به يكون عائداً على المؤكّد لا على الاسم السابق فتتبع المسئلة فيهما جميعاً

وَكُلُّ مُحذُوفٍ هُنَا لَا يُذَكَّرُ إِذْ نَابَ عَنْهُ ذِكْرُ مَا يُفَسِّرُ

اي ان كل محذوف من العوامل المقدرة في هذا الباب قبل الاسم السابق لا يجوز التصريح بذكره في اللفظ . فلا يقال ضربت زيداً ضربته ولا انا ضارب زيداً ضاربه وانما يُقدر في البنية فقط . وذلك لان العامل المذكور بعد الاسم قد ناب عنه ولا يُجمع بين النائب والمنوب عنه كما علمت * واعلم انهم اختلفوا في جملة الفعل المُفسر من جهة المحل من الاعراب . فقيل لا محل لها مطلقاً لانها تفسيرية كما هو المشهور . وقيل انها بحسب ما تفسره بناءً على انها بدل منه او يان له . فلا محل لها في نحو زيداً ضربته لانها قد فسرت جملة مستأنفة . ومحلها الرفع في نحو انت زيداً ضربته لانها قد فسرت جملة الخبر * ويُشترط في الفعل ان لا يفصل بينه وبين الاسم

السابق فلا يقال زيداً انت تضربه بخلاف الوصف نحو زيداً انت ضاربُهُ لاحتياجه
الى ما يعتمد عليه * ويشتَرَط في الاسم ان يكون مفتقراً الى ما بعده فليس منه نحو
زيدٌ عندك فأكرمهُ . وان لا يكون نكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء فلا يقال
رجلاً ضربته

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْأَشْتَغَالَ قَدْ يَقَعُ فِي الرَّفْعِ نَحْوَ اسْمِهِ إِذَا زِيدٌ هَجَعَ
وَعِنْدَ جَزْمِ الشَّرْطِ لَفْظًا يَمْتَنِعُ ۝ كُلُّ أَشْتَغَالٍ نَصَبِ اسْمٍ أَمْ رُفْعِ
اي ان الاشتغال قد يقع في الرفع كما يقع في النصب وذلك بان يكون الرفع على
الابتداء او على الفاعلية باضمار الفعل * فيجب الابتداء في نحو خرجت فاذا زيد
يركض . وتجب الفاعلية في نحو هلاً زيدٌ قام . وترجح في نحو أزيد يقوم . ويستويان
في نحو زيدٌ قام وعمرٌ وجلس عنده * فان تجردت الجملة من كل ذلك فنحو زيدٌ قام
فلا ابتداء واجب في مذهب الجمهور * ويمتنع الاشتغال مطلقاً بعد اداة الشرط
الجازمة اذا كان فعل الشرط مجزوماً لفظاً . فلا يقال ان زيداً تلقه فأكرمهُ ولا
ان زيدٌ يقم فأحسن إليه لان اداة الشرط لما جزمت الفعل لفظاً قوي طلبها له فلا
يقع بعدها غيره * فان كانت اداة الشرط غير جازمة نحو اسمها اذا زيد هجع كما في
مثال النظم . او كان الجزم محلاً لكون الفعل ماضياً نحو ان زيداً زارك فأكرمهُ
او مضارعاً مجزوماً بغير اداة الشرط نحو ان زيداً لم تلقه فانتظره جازت المسئلة *

واما قول الشاعر

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ بَيْتٌ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِرُهُ بِسِ مَنَا مُرَوَّعَا

فمحمول على الضرورة

فصل

في تنازع العاملين

وَالْعَامِلَانِ رُبَّمَا تَنَازَعَا فِي الْعَمَلِ اسْمًا قَبْلَهُ تَابِعَا

فَيُعْمَلُ الْوَاحِدُ فِي مَظْهَرِهِ وَيُعْمَلُ الْآخَرُ فِي مَظْهَرِهِ

اي ربما تقدم عاملان على اسم يطلبه كل واحد منهما ان يكون معمولاً له . فيعمل

الواحد منهما في لفظه الظاهر والآخر في ضميره لانه لا يمكن تسليط عاملين على معمول واحد * والعمل قد يكون في الرفع نحو قام وذهب زيد. وقد يكون في النصب نحو لقيت واكرمت عمراً. وقد يكون في الجر نحو آمنت واستعنت بالله. وقد يكون مختلفاً كما ستري * ويلزم العاملين ان يكونا متصرفين كما رأيت. فلا يكون التنازع بين فعلين جامدين ولا بين حرفين لان الثاني يكون قد فصل بين الاول والمعمول وهو لا يعمل الا مباشراً معموله كما مر في الاحكام الكلية واذا لم يصح افعال الاول بطل التنازع * وأما اذا كان احد العاملين جامداً والآخر متصرفاً فان كان الجامد هو الثاني نحو خذ ودونك زيداً جازت المسئلة لعدم الفصل والآن فلا

وَعَامِلُ الظَّاهِرِ قِيلَ الْجَارُ وَقِيلَ بَلْ سَابِقُهُ يُخْتَارُ

اي قيل ان الفعل الذي ينبغي ان يعمل في الظاهر هو الثاني لانه اولى به لما بينهما من المجاورة وهو اختيار البصريين * وقيل بل الاول لانه قد سبق فاستحق العمل قبل ورود الثاني وهو اختيار الكوفيين * واكثر النحاة على ترجيح مذهب البصريين لسلامته من الفصل بين العامل والمعمول باجنبي وهو الاكثر في استعمال العرب * واعلم ان هذا يتأتى بين العاملين ما لم يوجد مرجح لاحدهما من جهة المعنى فيتعين افعاله نحو ضربت لا اكرمت زيداً فانه يجب فيه افعال الاول. ونحو ضربت بل اكرمت زيداً فانه يجب فيه افعال الثاني كما ترى

وَصَاحِبُ الْمُضْمَرِ حَيْثُ يَجْرِي يُفْضَى إِلَى الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ
فَإِنْ يَكُنْ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا حَذَفَ مَا لَمْ يَكُنْ بِوَجْهِ عُمْدَةٍ عُرِفَ

اي ان العامل في الضمير يؤدى الى الإضمار قبل الذكر حيث وقع أولاً او ثانياً. فان كان الإضمار معه قبل الذكر لفظاً ونيةً ولا يكون ذلك الا عند افعال الثاني كما سيجي * حذف الضمير نحو ضربت وضربني زيد ومرت ومررت بي اخواك. ما لم يكن له وجه من العمدية فيجب إثباته. وذلك بان يكون عمدة في الحال نحو ضربا وشتم غلامك. او في الاصل وذلك باب كان وظن نحو كنت إياه وكان زيداً اميراً وظننتني إياه وظننت بكراً صديقاً * واما قول الشاعر

اِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوَدِّ

فمحمولٌ عندهم على الضرورة * وان كان الاختصار قبل الذكر لفظاً فقط لم يُحذف نحو
ضربني وضربته زيدٌ ومررتُ بي ومررتُ بهما أخواك لان مرجعه حينئذٍ في نية التقديم
فلا عبرة بتأخره في اللفظ . وعليه قول الشاعر

إذا هي لم تستك بعودِ أراكِ تُنخلُ فاستاكت به عودِ إسحِلِ

وهذا المذهب هو المختار عند الجمهور * واعلم ان الضمير الواجب الحذف يمتنع حذفه
إذا وقع في اللبس نحو ملت إليه ومال عني زيدٌ لان مراعاة المعنى أولى من مراعاة
عود الضمير

وَالْحَذْفُ يَخْتَصُّ بِثَابِتٍ يَعْمَلُ نَحْوَ رَكِبْتُ فَرَمَانِي الْجَمَلُ
وَلَيْسَ فِي الْأَوَّلِ حَذْفٌ كَخَلَا وَزُرْتُهُ الرَّبْعُ فَكَانَ أَكْمَلًا

اي ان الحذف يختص بإعمال الثاني من المتنازعين فانه لا يثبت فيه إلا الضمير
المرفوع في الحال او في الاصل كما مر . فيقال ركبتُ فرماني الجمل . والاصل ركبته
فحذف الضمير حذراً من الإختصار قبل الذكر لفظاً وتقديراً كما علمت * وكذلك مررتُ
ومررتُ بي زيدٌ . والاصل مررتُ به فحذف الضمير والحرف * وأما مع إعمال الاول فلا
يُحذف شيء فيقال ضربتُ وضرباني أخويك وخلا وزرتهُ الربعُ ومررتُ بي ومررتُ به
زيدٌ . فيكون الكلام فيه أكمل لتوفر جميع اجزائه لفظاً كما ترى

فصل

في العدد

الْأَصْلُ فِي الْأَعْدَادِ وَاحِدٌ إِلَى عَشْرَةٍ وَالْغَيْرُ مِنْهَا حَصَلاً
وَالْأَصْلُ فِي الْمَعْدُودِ جَمْعٌ فَوْقَ مَعَ أَصْلِهَا وَالْمَفْرَدُ الْغَيْرُ اتَّبَعَ

اي ان اصل الأعداد جماعة العشرة من الواحد فصاعداً . وما فوقها يحصل منها كالثلثة
عشر فانها تحصل من الثلاثة والعشرة . والعشرين فانها تحصل من العشرين وقس
عليه * والاصل في المعدود الجمع ولذلك جعلوه مع أصول الأعداد كثلثة رجال
وعشرة غلمان . وجعلوا المفرد مع غيرها كأحد عشر رجلاً وخمسة وعشرين غلاماً ومئة
فرسٍ وهلم جرا

وَعَاقِبَ الْمَعْدُودَ مَا قَدْ سَبَقَا ثَلَاثَةٌ هُنَا خِلَافَ مَا أُرْتَقَى
وَهُوَ يُطَابِقُ الَّذِي بِهِ قُصِدَ مُذَكَّرًا أَوْ غَيْرَهُ حَيْثُ يَرِدُ

اي ان ما قبل الثلاثة من اصول العدد يعاقب المعدود بخلاف ما فوِّقه من الأعداد .
فيقال واحدٌ واثنان وواحدةٌ واثنان اذا أُريدَ مجرد العدد . ورجُلٌ ورجُلانِ وأمرأةٌ
وأمرأتان اذا أُريدَ بيان المعدود . ولا يُجمع بينهما فلا يقال واحدٌ رجلٍ واثنانِ
أمرأتين * وهذا العدد يطابق ما يُراد به في التذكير والتانيث حيثما وقع . فيقال في
المفرد واحدٌ واثنان وواحدةٌ واثنان كما مرَّ . وفي المركَّب أحدَ عشرَ واثنانَ عشرَ
واحدَ عشرَ واثنانَ عشرَ . وفي المعطوف واحدٌ وعشرون واثنانَ وعشرون وإحدى
واربعون واثنانَ واربعون بحسب المعدود في الجميع وقس عليه

« وَأَسْتَعْمَلُوا مَا فَوْقَهُ بِالْعَكْسِ مُخَالَفًا مَعْدُودَهُ فِي الْجِنْسِ »

اي ان ما فوق الواحد والاثنين وهو الثلاثة وما يليها الى العشرة يُستعمل بعكس ما مرَّ
فيذكر العدد منه مع المعدود ويُخالف بينهما في التذكير والتانيث . فيقال ثلاثة
رجال وعشرة جمال وثلاث نساءً وعشرُ نياقٍ وهلمَّ جرًّا في البواقي * وانما التَّزِمُ
ذكر العدد هنا لان المعدود يدلُّ على مجرد الجمع من غير تعيين فلا بدَّ معه من ذكر
العدد عند ارادة بيانه بخلاف الواحد والاثنين فان الإفراد والتثنية في معدودهما
يدلان عليه فيُستغنى بهما عن ذكره * ولما كان الاصل في استعمال هذه الاعداد ان
تلتحقها التاء عند قصد مجرد العدد جعلت كذلك مع المذكر الذي هو الاصل في
الاسماء وجعل حذف التاء الذي هو فيها فرع الإثبات مع المؤنث الذي هو فرع المذكر
قصدًا للمطابقة بين الاصلين والفرعين

وَهَكَذَا يُسَاقُ فِي الْآحَادِ عَطْفًا وَفِي التَّرْكِبِ كَالْإِفْرَادِ
وَالْعَجْزُ فِي التَّرْكِبِ عَكْسُ الصِّدْرِ لِلْعَدْلِ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ يَجْرِي

اي ان مرتبة الآحاد من هذا العدد وهي من الثلاثة الى التسعة تجري على حكم العدد
المفرد في العدد المعطوف . فيقال ثلاثة وعشرون عبدًا وخمسة وعشرون أمةً وقس
عليه الى تسعة وتسعين كبشًا وتسع وتسعين نعجة . وكذلك في العدد المركَّب من

العشرة مع ما دونها فان الآحاد فيه تجري هذا المجرى . وأما العشرة فتلتحقها التاء مع المؤنث وتجرد منها مع المذكر بعكس ما قبلها من الآحاد . وذلك للمعادلة بين صدر المركب وعجزه في كون أحدهما قد جرى على الاصل والآخر على خلافه . فيقال ثلاثة عشر ثوباً وثلاث عشرة جبة وهكذا الى تسعة عشر درهماً وتسع عشرة قطعة * وقد بصرح بحرف العطف المنوي في هذا التركيب فيرجع الجزآن الى حكم الإفراد في التذكير والثانيث والاعراب وعليه قول الشاعر

كَأَنَّ بِهَا الْبَدْرَ ابْنَ عَشْرٍ وَأَرْبَعٍ إِذَا هَبَّاتُ الصَّيْفِ عَنْهَا تَجَلَّتْ
وهو مخصوص بالضرورة * واعلم ان شين العشرة تُفْتَحُ في الإفراد كعشرة رجال وتُسَكَّنُ في العدد المركب كثلاث عشرة امرأة . وإذا حُذِفَتْ تَأَوُّهَا انعكس حكمها فتُسَكَّنُ في الافراد كعشر ليالٍ وتُفْتَحُ في التركيب كثلثة عشر يوماً . وهي افصح لغاتها
وَكَأَلْمُضَافِ مَا كَمَا ثُنِيَ هُنَا أَعْرَبَ وَدَعَا مَا بَعْدَهُ عَلَى الْبِنَاءِ

اي ان ما جاء كالمثنى في العدد المركب وهو صدر اثني عشر واثنتي عشرة يعرب اعراب المضاف فيكون بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجراً . وذلك انه لما حُذِفَتْ منه النون التي تحول دون البناء لفصلها بين الجزئين نُزِلَ العجزُ منزلتها لقيامه مقامها في إتمام الصدر . وحينئذٍ أعرب الصدر لان ما قبل النون محل اعراب لا محل بناء بخلاف ما وقع العجز منه موقع تاء الثانيث كاحد عشر ونحوه * وعلى ذلك يقال جاءني اثنا عشر رجلاً ورأيت اثني عشر غلاماً وجاءتني اثنتا عشرة امرأة وميلت اثنتي عشرة جارية * وأما العجز فلا ينفك عن بنائه لعدم انفكاكه عن تضمين الحرف * واذا كان واقعاً موقع النون المذكورة امتنعت اضافته فلا يقال هذه اثنا عشر زبدٍ لان النون لا تجتمع مع الاضافة فكذا ما وقع موقعها . بخلاف أحد عشر وثلثة عشر فصاعداً لان العجز هناك واقع موقع تاء الثانيث كما مر وهي لا تنافي الاضافة * واعلم انهم اختلفوا في عجز هذا المركب . فقيل لا محل له من الاعراب لانه قائم مقام النون التي لا محل لها . وقيل هو في محل اعراب الصدر لانه معطوف عليه في المعنى . وكلاهما وجيه فتأمل

وَمَا كَثَانٍ شَاعَ طَبِيقًا وَأَمْتَمَ نَقَصَ بِنَاءٌ فَتَحَهُ مَا صَحَّ عَمَ

اي ان ما صيغَ من أسماء العدد على وزن فاعِل كالثاني والثالث ونحوها قد شاع استعماله في جميع مراتب العدد مطابقاً صاحبه في التذكير والتانيث لانه وصف له .
 فيقال الباب الثالث والمقالة الثالثة والفصل الثاني عشر والنبذة الثانية عشرة والمجلد السابع والعشرون والصحيفة السابعة والاربعون . وهلم جرّاً * والواقع منه في العدد المركب يستكمل ما نقص من البناء في صدر اثني عشر واثنتي عشرة فلا يُعرب كما يُعرب ذاك * والبناء في هذا المركب بأسره يكون على الفتح في جزئه جميعاً ما لم يكن آخر صدره حرف علة فيُبنى على السكون . وذلك يشمل ما مرّ منه كأحد عشر الى تسعة عشر . وما نحن فيه كحادي عشر الى تاسع عشر . غير انهم اجازوا الفتح ايضاً في ثنائي عشرة ونحو الحادي عشر طرداً للباب * واعلم انهم اجازوا في ثنائي عشرة ايضاً حذف الياء كراهة لطول الاسم . وحيثئذ يجوز ان تبقى النون على كسرها للدلالة على المحذوف ويجوز فتحها طرداً للباب . وعلى ذلك يروى بالفتح والكسر قول الشاعر
 ولقد شربت ثمانياً وثمانياً وثمان عشرة واثنتين واربعاً
 وقد تحذف ياؤها في الإفراد ايضاً ويجري إعرابها على النون كقول الآخر
 لها ثانياً اربع حسان وأربع فثغرُها ثمان
 وهو من نواذر الاستعمال

« وَمَا تُضِفُ مِنْ عَدَدٍ مُرَكَّبٍ يَبْقَى عَلَى بِنَائِهِ فِي الْأَغْلَبِ »
 اي ان العدد المركب اذا أُضيف نحو هذه خمسة عشر زيد فالذهب الغالب فيه ان يبقى على بِنَائِهِ الذي كان له قبل الاضافة كما يبقى مبنياً مع الالف واللام في نحو ما فعلت بالخمس عشرة درهماً . وهو المذهب الصحيح وعليه جمهور النحاة
 وَالْأَلْفُ عَكْسَ مِئَةٍ قَدْ جُمِعَا وَجَمَعُهَا إِذْ لَمْ تُضِفْ قَدْ وَقَعَا
 اي ان الألف يُستعمل مجموعاً فيقال عندي ثلاثة آلاف درهم . بخلاف المئة فانها تلزم الإفراد تخفيفاً لكثرة الاستعمال فيقال عندي ثلاث مئة درهم . ما لم تكن مقطوعة عن الاضافة الى المعدود فتجتمع نحو هذه ثلاث مئاة وخمس مئتين . وعليه قول الشاعر

ثلاث مئتين للملوك وفي بها رداً ي وجئت عن وجوه الأهاتم

وذلك لأنها حينئذ تكون قد صارت هي المعدود فيتأني الجمع فيها كما يتأني فيه
وَجَمْعُ قَلَّةٍ يَلِي الْمَفْرَدَ إِنْ كَانَتْ لَهُ وَغَيْرُهُ ثُمَّ يَهِنُ

أي أن معدود العدد المفرد ينبغي أن يكون جمع قلة إن وجدت له صيغة القلة فيقال
ثلاثة أسطر ولا يقال ثلاثة سطور الأعلى ضعف. ولذلك يقال ثلاثة آلاف درهم ولا
يقال ثلاثة ألوف * وذلك لأن مدلول جمع القلة من العشرة فما دون فيطابق مدلول
اسم العدد. وأما إذا لم يكن له إلا صيغة كثرة كرجال فتستعمل له صيغة الكثرة
بحكم الضرورة * واعلم أنه قد يعدل عن صيغة القلة إلى صيغة الكثرة إذا كانت
غالبة في الاستعمال كما في أعبد وعبيد جمع عبد فإن الأول جمع قلة والثاني جمع
كثرة وهو الغالب في جمعه. ولذلك يختار استعماله فيقال عندي ثلاثة عبيد

وَلَا حَظُّوا فِي الْجَمْعِ مَعْنَى يُعْتَبَرُ كَالطَّلْحَاتِ بَيْنَ أَنْثَى وَذَكَرٍ

وَحَالَةُ الْمَفْرَدِ عِنْدَ الْعَكْسِ فِي جَمْعِهِ نَحْوُ بَنَاتٍ عَرَسٍ

أي أنهم يراعون المعنى في الجمع فيجرون عليه في التذكير والتأنيث كالتلحات فإنه
يحمل أن يكون لرجال أو نساء. فإن أريد به الرجال قيل ثلاثة طلحات أو النساء
ثلاث * وكذلك يراعون حالة المفرد في المجموع الجاري لنظمه على خلاف معناه
كبنات عرس وسنين فإن مفرد الأول ابن عرس ومفرد الثاني سنة وبهذا الاعتبار
يقولون ثلاثة بنات عرس وثلاث سنين * فإن كان المفرد بالوجهين كالطريق جاز في
جمعه الوجهان فيقال ثلاثة طرق أو ثلاث. ما لم يكن في الكلام ما يقوي جانب
المعنى فيغلب اعتباره على اعتبار اللفظ وعليه قول الشاعر

فَكَانَ نَحْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَنْتَنِي ثَلَاثَ شَخْصٍ كَأَعْبَانٍ وَمُعْصِرٍ

واعلم أنه لا فرق في التذكير والتأنيث بين أن يكون اسم العدد مقدماً والمعدود
مذكوراً كما مر. وإن يكون اسم العدد مؤخراً نحو عندي رجال ثلاثة ونساء ثلاث.
أو يكون المعدود محذوفاً نحو صمت خمسة وسهرت خمسا. أو مجروراً بمن نحو عندي
سبعة من الرجال وسبع من النساء. وقس عليه المركب والمعطوف * وإذا كان المعدود
اسم جنس كالغنم أو اسم جمع كالرط يجر بمن نحو عندي ثلاث من الغنم وثلاثة من
الرط. وقد يضاف إليه اسم العدد كقول الشاعر

ثلاثة أنفس وثلاث ذودٍ لقد جاز الزمانُ علي عيالي
 وإذا أُريد تعريف العدد أُدخل حرف التعريف على اسم العدد ان كان مفرداً غير
 مفسر كالواحد والاثنين والثلاثة الى العشرة والمئة والالف . او مفسراً بتمييز كالخمسة
 رجالاً الى العشرة . والعشرين درهماً الى التسعين * وعلى المعدود ان كان مضافاً اليه
 نحو خمسة الاثواب ومئة درهم والاف الدينار * واما الخمسة الاثواب ونحوها فعلى
 الاتباع لا الاضافة في الصحيح * وعلى كلا المتعاطفين ان كان معطوفاً نحو الثلاثة
 والاربعين رجلاً * وعلى الجزء الاول ان كان مركباً نحو الخمسة عشر درهماً لانهما
 كالكمة الواحدة * وأما نحو خمس مئة درهم وسبعة الاف دينار فيجوز فيه تعريف
 المعدود فقط وهو الاكثر نحو ما فعلت بخمس مئة درهم . ويجوز تعريف الجزء الاول
 فقط وتمييزه بالثاني مضافاً الى المعدود نحو ابن السبعة آلاف دينار . فتدبر

فصل

في الكنيات

عَنْ عَدَدٍ تَكْنِي فِي الْأَسْتِفْهَامِ كَمْ وَذَلِكَ فِي كَذَا لَدِي الْإِخْبَارِ عَمَّ
 «وَأَشْتَرَكْتَ كَمْ وَكَذَا ذَاتُ الْعَدَدِ فِي نَصْبٍ مُفْرَدٍ لِتَمْيِيزٍ وَرَدَّ»
 اي ان كم الواقعة في الاستفهام يُكْنَى بها عن العدد فقط لانها بمعنى أي عدد *
 وكذا يُكْنَى بها في الكلام الخبري عن العدد وغيره . لانها تارة يُراد بها الكناية
 عن العدد المبهم وتارة الكناية عن الحديث مثل كَيْتَ . وهي مركبة من كاف التشبيه
 وذا الاشارة غير انها تُعتبر كلمة واحدة غير منظور الى اصلها * وتشارك كم وكذا
 المَكْنَى بها عن العدد في ان ما بعدها يكون مفرداً منصوباً على التمييز . غير ان
 الغالب في كذا ان تُستعمل مكررة متعاطفة فيقال كم رجلاً قومك وعندي كذا
 وكذا درهماً . ويقل استعمالها مفردة او مكررة بدون عطف

وَأَجْرُزُ بَيْنِ مُضْمَرَةٍ مَعَ كَمْ إِذَا جَرَتْ بِحَرْفٍ إِنْ تَشَأْ دُونَ كَذَا
 اي ان كم تختص دون كذا بجواز جر ما بعدها بإضمار من وذلك اذا دخل عليها
 حرف جر نحو بكم درهم تصدقت قصداً للشاكلة بينهما . غير ان النصب هو المختار

لضعف الجرّ بالحرف المضمّر * ولا يجوز عند الجمهور اظهار من لان الحرف الداخل
على كم عوض عن التلقظ بها * ويجوز الفصل بين كم وميمزها . وهو يكثر بالظرف والمجرور
نحو كم عندك رجلاً وكم في الدار امرأة . ويقبل بعاملها وخبرها نحو كم اشتريت عبداً
وكم اناك رجلاً . وقال قوم اذا كان الفاصل فعلاً متعدّياً تجب زيادة من على التمييز
لئلا ياتبس بالمفعول به فيقال كم اشتريت من عبد * واعلم ان كم ان تقدمها حرف
جرّ كما مرّ . او مضاف نحو غلام كم رجلاً ضربت فهي في محل الجرّ * وان كانت
كناية عن مصدر نحو كم ضربة ضربت . او عن ظرف نحو كم يوماً سميت . او عن
مفعول به نحو كم عبداً ملكت . او عن خبر ناسخ نحو كم كانت جواريك فهي في محل
النصب * وان لم تكن كذلك فهي في محل الرفع مبتدأً نحو كم رجلاً عندك : او خبراً
على الاصح نحو كم بنوك * وعلى ذلك تجري كم الخبرية وكأين اللتان سيأتي الكلام
عليهما . وكلّهنّ لمن صدر الكلام بخلاف كذا فانها لا حظ لها في الصدارة لتمحّض
الخبرية فيها ولذلك تتسلط عليها جميع العوامل

وكم " لتكثير اتت في الخبر مضافة " للمفرد المذكر "
 وأجرز بمن ان شئت والرفع نقل مبتدأً " والنصب حتم ان فصل

اي ان كم يؤتى بها في الكلام الخبري لانشاء التكثير . وهي تستعمل مضافة الى المفرد
الذكر نحو كم عبد لي . ويجوز جرّها ما بعدها بمن نحو كم من ملك في السموات لان
الاضافة بمعناها * واجاز بعضهم رفعه بالابتداء وعليه يروى بالوجهين قول الشاعر
كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حابّت علي عشاري

فان فصل بينهما ومجب نصبه على التمييز لامتناع الاضافة فيقال كم يا فتى عبداً لي *
فان كان الفاصل فعلاً جاز النصب والجري على مقتضى الفعل كقول الشاعر
كم نالني منهم فضلاً على عدم اذ لا ازال من الاقتار احتمل

فانه يجوز فيه نصب الفضل على التمييز ورفعه على الفاعلية . والتمييز حينئذ محذوف
اي كم مرّة نالني فضل * واعلم ان كم في حالتها لا يعمل فيها مما قبلها الا حرف الجرّ
والمضاف نحو الى كم بلداً دخلت واهل كم بلداً عرفت . وبكم رجل مررنا ودار كم امير
دخلنا * وأما ما بعدها فان كان فعلاً متعدّياً غير مشغول عنها كانت منصوبة بحسب

مقتضاهُ وإلا فرفوعة كما مرَّ. فان اشتغل الفعل عنها نحو كم عبداً ملكتهُ وكم جاريةً
اعتقناها جاز الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال. وحيثُ يُقدَّر العامل بعدها
لا قبلها لأنها من ذوات الصدر على ما مرَّ مثلهُ هنالك

وَمُخْبِرًا بَعْدَ كَأَيِّ غَالِبَا أَجْرُزَيْنِ وَأُحْذِفَ قَلِيلاً نَاصِبَا

اي ان كَأَيِّ تُستعمل في الكلام الخبري وهي مركبة من كاف التشبيه وأَيِّ المنوثة.
غير ان التنوين لَمَّا كان داخلاً في تركيبها كان بمنزلة النون الاصلية ولذلك زُعم في
المصحف نوناً وجاز الوقف عليه بالنون * وأَمَّا ما بعدها فالغالب جرُّهُ بن نحو وكَأَيِّ
من آية في السموات والارض. وقد يُستعمل بدونها منصوباً كقول الشاعر

أَطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فكَأَيِّ أَلَمًا حُمُ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

وهي مثل كم في انشاء التكثير كما رأيت غير ان خبرها لا يقع إلا جملة أو شبهها
بخلاف كم. فيقال كَأَيِّ من فتى زارنا وكَأَيِّ من رجلٍ عندنا. ولا يُقال كَأَيِّ من
رجل خيرٍ من ايده * وهما تشتركان في كون خبرها لا يكون مستقبلاً فلا يقال كم
غلامٍ ساء ملكه ولا كَأَيِّ من عبدٍ ساء شتره كما لا يُقال رُبَّ دارٍ ساء بنيتها لان
التكثير والتقليل لا يكونان إلا في ما قد عُرِفَ حدُّهُ والمستقبل مجهول

وَكَيْتَ أَوْ ذَيْتَ كَيْتَ عَنِ الْجُمْلِ وَقِيلَ ذَيْتَ أَخْصَصْ إِذَا قُلْتَ فَعَلْ

وَالْتَزِمِ التَّكْرَارَ عَطْفًا أَوْ بِلَا عَطْفٍ وَأَطْلِقْ مَعَ كَذَا مُبْتَدِلاً

اي انه يُمكن بكَيْتَ أَوْ ذَيْتَ عَنِ الْجُمْلِ في الحديث وقيل ان ذَيْتَ تختص بالحديث
عن الفعل فقط * وهما لا تُستعملان إلا مكررتين مع العطف بينهما أو بدونه نحو
قال فلان كَيْتَ وكَيْتَ وفعل ذَيْتَ وذَيْتَ. ويجوز ان يقال كَيْتَ كَيْتَ وذَيْتَ ذَيْتَ
بدون عطف. ولا يجوز كَيْتَ أَوْ ذَيْتَ مفردتين * وهما مبنيان لوقوعهما موقع الجملة
التي لا تستحق الإعراب من حيث هي وبناءُهما على الفتح في المشهور * وتُستعمل كذا
التي يُمكن بها عن غير العدد في كل ما ذُكر في هذا الباب مطلقاً. فيمكن بها عن
المفرد نحو جئت يوم كذا. وعن الحديث نحو قال كذا. وعن الفعل نحو فعل كذا.
وتُستعمل مفردة كما رأيت ومكررة مع العطف أو بدونه

وَعَنْ ثَلَاثَةِ لِسَعَةٍ كُنِي بِالْبِضْعِ بِحِكْمِهَا وَلَمْ يَعْين

اي انه يُكْنَى عن العدد من الثلاثة الى التسعة بالْبِضْع غير معين لواحد من افراد العدد المذكور . فيجري مجرى ما كُنِي به عنه في جميع مواقعه مفردا او مركبا او معطوفا عليه وفي جميع احكامه من التذكير والتأنيث والاعراب والبناء . فيقال بِيضعة اشهر وبِضْع سنين وبِضعة عشر يوما وبِضْع عشرة ليلة وبِضعة وعشرون دينارا وبِضْع وعشرون بذرة وهلم جرا

وَبِفُلَانٍ قَدْ كُنِي مِمَّنْ عَقَلَ عَنْ عِلْمٍ وَمِنْ سِوَاهُ اقْرُنْ بِأَلْ

اي انه يُكْنَى بفلان عن العلم الذي مسماه ممن يعقل كزيد . وكذلك مؤنثه فُلانة فانه يُكْنَى بها عن علم المؤنثة العاقلة كهند . وهما يجريان مجرى الأعلام في امتناع دخول الالف واللام عليهما وامتناع صرف المؤنث منهما . وعلى ذلك قول الشاعر

أَلَا قَاتِلَ اللَّهِ الْوُشَاةَ وَقَوْلَهُمْ فُلَانَةٌ اضْحَتْ خَلَّةً لِفُلَانٍ
وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْعَلَمُ لغير من يعقل كداحس والغبراء فتقترن كنيته بأَلْ نحو سبق
الْفُلَانِ وَلِحَقَّتْهُ الْفُلَانَةُ للفرق بين العاقل وغيره . وكذلك الكِنْيَةُ نحو أَيْي الْفُلَانِ
وَأُمُّ الْفُلَانَةِ

كَذَا عَنْ الْمَجْهُولِ مِنْ ذَوِي الضَّعَةِ بِقَوْلِهِمْ صَلْمَةُ بْنُ قَلْمَةَ

اي انه يُكْنَى ايضا عن الرجل المجحول الخسيس الذي لا يُعْرَف له أب بقولهم هو
صلمة بن قلمة . ومنه قول الشاعر

أَصْلَمَةُ بْنُ قَلْمَةَ بْنِ قَقْعٍ لَهْنِكَ لَا أَيْبَا لَكَ تَزْدِرِينِي
وكذلك قولهم هَيَّانُ بْنُ يَيَّانٍ وَهَيَّانُ بْنُ بَيٍّ وغير ذلك وهي أعلام جنسية ولذلك يمتنع
صرفها مع التأنيث والزيادة كما في الاسماء المذكورة

فصل

في اسماء الافعال والاصوات

يَأْتِي اسْمُ فِعْلٍ عَلَمًا يُرْتَجَلُ وَيُنْقَلُ الْبَعْضُ وَبَعْضُ يَعْدَلُ

اي يأتي اسم الفعل علماً معلقاً عليه . وهو يجري مجرى الأعلام الشخصية فيكون بعضه
مرتجلاً كصه اي أسكت . وبعضه منقولاً عن مصدر كرويد اي أهل . او عن
ظرف وشبهه كدونك اي خذ عليك اي إلزم . وبعضه معدولاً عن فعله كنزال
فانه معدول عن انزل على الاصح . وهو مذهب سيبويه * واختلف في موضع الضمير
المتصل بالمنقول منه . والصحيح انه ان كان ما اتصل به ظرفاً في الاصل او حرف
جر نحو دونك واليك فهو في موضع الجر . وان كان مصدراً نحو رويدك فان اعتبرته
باقياً على مصدريته فكذلك وهو حينئذ مفعول مطلق مضاف الى فاعله فلا يكون في
شيء من هذا الباب . وان جعلته اسم فعل فما اتصل به حرف خطاب لا موضع له *
واما المتصل بغير المنقول فهو هاك فهو حرف خطاب على الاطلاق * واعلم ان اسم
الفعل لا بد له من مرفوع كالفعل غير ان مرفوعه الضمر يازم الاستتار فيه مطلقاً *
واذا اتبعت هذا الضمير فان كان معه ضمير آخر مجرور جاز ان تراعي أي الضميرين
شئت . فتقول عليك انت وزيد عمراً برفع زيد عطفاً على المستتر وجره عطفاً على
البارز . وكذا عليكم كلكم زيداً وعليك نفسك خالداً وقس على ذلك ما جرى هذا
الجرى * واختلف في مدلول اسم الفعل وموضعه من الاعراب والمختار ان مدلوله
لفظ الفعل ولا موضع له . وهو مذهب جمهور البصريين

وغير ما أرتجل للامر يرد نحو رويد وتنزال لم يزد
وذو أرتجال يجمع الكل ولا يقاس من ذاك سوى ما عدلاً

اي ان ما سوى المرتجل من اسم الفعل يأتي للامر كرويد في المنقول وتنزال في
المعدول ولا يزيد عليه * وأما المرتجل فيأتي للامر نحو صه اي أسكت كما مر وهو
الاكثر . ولماضي نحو شتان اي افرق . وللضارع نحو قط بالتخفيف اي يكفي * ولا
يقاس من ذلك الا المعدول فانه يبنى من كل فعل ثلاثي تام متصرف كنزال
وحذار وغيرها وهو مذهب سيبويه وعليه جمهور النحاة * وشذ من مزيد الثلاثي
كدراك معدولاً عن أذك وبدار عن بادز . واشذ منه الرباعي كقول الراجز
قالت له ريج الصبا قرقار واختلط المعروف بالإنكار

واما المرتجل والمنقول فيؤخذان بالنقل . وقد احصت النحاة ما سُمع منهما باستقراء

كلام العرب . فمن ذلك الأمر غير ما ذكر بـلـه اي دَع . ومـه اي اكـف . وإيـه اي امض في الحديث او زدني منه . وحـيـل اي اقبل او عجل . وهـيـا وهـيـت اي اسرع . وآمـيـن اي استجب . وهـاك وعندك ولديك اي خذ . واليـك اي اعتزل . ومـكـانـك اي اثبت . وآمـانـك اي تقدم . ووراءك اي تأخر . ولماضي هـيـات اي بعد . ومـرـعـان ووشـكان اي اسرع . وبـطـان اي ابطأ . وللمضارع أؤـه وآه اي اتوجع . وأفـ اي أنصبر . ووا وواها ووي اي أنجب . وبـج اي أستحسن . وقـد وبـجـل اي يكفي . وهي أشهر المنقول وفي أكثرها لغات أخرى اضربنا عن ذكرها . واختلف في هـلم وهات وتعال . والمختار عند الأكثرين ان هـلم اسم فعل يستعمل بلفظ واحد للجميع وصاحبتينها فعلان متصرفان * واعلم ان حـيـل مركبة خمسة عشر . وقد تفرّد منها حي نحوحي على الصلوة * وهـاك تستعمل مع الكاف وبدونها * وقد تلحق الكاف وي اي ايضاً كما في قول الشاعر

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها قول الفوارس ويك عنتر أقدم
واختلف حينئذ فيها قليل هي اسم فعل وقيل حرف زجر * وقيل اصلها ويك فحذفت اللام لكثرة الاستعمال

وَكَلَهُ بِفَعْلِهِ قَدْ الْحَقَا فِي عَمَلٍ وَلَمْ يُصَرَّفْ مُطْلَقًا

اي ان كل واحد من أسماء الأفعال يعمل عمل الفعل الذي سمي به لازماً او متعدياً لانه نائب عنه فيقال هيات نجد كما يقال بعثت نجد وحذار الأسد كما يقال احذر الأسد . غير انه لا يتصرف تصرف الأفعال ولا تصرف الأسماء فيكون بلفظ واحد مع الجميع . غير ان لفظ الضمير المتصل به اسماً كان او حرفاً تلحقه علامات الفروع نحو دونك المال وزويدكم زيداً وهلم جراً * ويشتراط في اسم الفعل ان يقدم على معموله ولا يفصل عنه . فلا يقال زيداً حذار ولا حذار يا فتى زيداً لانه ضعيف لا يقدر ان يعمل مؤخرًا ولا ان يخطى الفاصل الى معموله . وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في باب الأحكام الكلية فلينذكر ألو الألباب

وَرُبَّمَا نَكَّرَ مِنْهُ الْبَعْضُ مِنْ مُرْتَجِّلٍ مُنَوَّنًا لِيَعْتَلِنَ

اي قد ينكر بعض أسماء الفعل المرتجلة مدلولاً على تنكيره بالتنوين ليُفرّق بينه

وبين الباقي على تعريفه . فيقال صة بلا تنوين اي اسكت عن هذا الحديث فيجوز ان لا يسكت عن غيره . وصه بالتنوين اي اسكت عن كل حديث بالاجمال . فتكون المعرفة منه خاصة والنكرة عامة كما في سائر الاسماء . غير ان منه ما يلزم التنكير كواها . ومنه ما يلزم التعريف كيهات . ومنه ما يتردد بينهما كصه * واما المنقول منه والمعدول فلا يتوَّنان لاستصحابهما لفظ ما لا يقبل التنوين ولذلك لا ينفكان عن التعريف * واعلم انهم اختلفوا في حقيقة تعريف اسم الفعل والمختار عند المحققين انه علم شخصي كريد لانه قد عُلّق على نفس الفعل المسمى به . وهو مذهب سيبويه .

وَكَنْزَالٍ أَجْعَلُ فَعَالٍ مِنْ عِلْمٍ أَنْتَى وَوَصَفٍ فِي نِدَاءٍ مَنْ شَتَمَ
فَأَكْسِرُ بِنَاءً وَتَمِيمٌ تَعَرَّبُ أَعْلَامَ عَيْنٍ قِيلَ وَهُوَ الْأَصُوبُ

اي ان وزن فعال من الاعلام المؤنثة والصفات التي تُشتم بها الإناث في النداء نحو يا لكاع كما مر في بابه بعد كنزال فينبئ مثله على الكسر لمشابهة إياه في الوزن والتعريف والعدل . وهي لغة اهل الحجاز * ويدخل تحت الاعلام منه اعلام الاعيان كقطام لامرأة ووبار لارض . واعلام المعاني كحماد للحمدة ويسار للميسرة .

ومن الاول قول الشاعر

أَتَارِكَةٌ تَدُلُّهَا قَطَامُ رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ وَالْكَلَامِ

ومن الثاني قول الآخر

فَقُلْتُ أَمْكُشِي حَتَّى يَسَارَ لَعْنًا نَحْجُ مَعًا قَالَتْ أَعَامًا وَقَابِلَةً

واما بنو تميم فيعربون اعلام الاعيان منه اعراب ما لا ينصرف للتأنيث والعلية فهي عندهم بمنزلة سعاد ونحوها من اعلام الإناث الزائدة على ثلاثة احرف . قيل وذلك هو الاصوب فيها لان العدل غير متحقق في هذه الاسماء فالاعراب اولى بها بخلاف اعلام المعاني والصفات المذكورة ولذلك كانت مبنية عند الجميع . الا ان لغة الحجاز هي الغالبة في الاستعمال * واعلم انه اذا مُنِّي مذكراً ينعض هذه الاعلام انتقض البناء في الصحيح لان فعال لا يجي معدولاً عن مذكر . وحينئذ يعرب اعراب ما لا ينصرف لانه قد نُقِلَ عن مؤنث كما مر في موضعه .

وَالصَّوْتُ كَالْفِعْلِ يُسَمَّى كَهَلًا وَقَبْ وَأُفٍّ عَنْ سَمَاعٍ شَمَلًا

وَوَيْهِ فِي مَزَجٍ قِيَاسًا نُونًا وَدُونَهُ أُسْمَعُ فِي أُسْمٍ فِعْلٍ وَهَنَا

اي ان الصوت يُسمى باسم كما يُسمى الفعل . غير ان هذا الاسم لا يتحمل ضميراً ولا يقع في شيء من تراكيب الكلام بخلاف اسم الفعل * وهو إما ان يكون موضوعاً لخطاب ما لا يعقل زجراً كهلاً للفرس وعدساً للبغل او دعاءً كَنَخَ للبعير المناخ وسأً للجمار المورّد * او لحكاية صوت من الاصوات المسموعة كَقَبْ لوقع السيف وفاق لصوت الغراب وَوَيْهِ للصراخ على الميت * وإما ان يُدَلَّ به على احوال في نفس المتكلم كَأُفٍّ للمتضجر وآهٍ للمتوجع وَوَيْهِ للمتعجب * واعلم ان هذا النوع الاخير يجوز ان يُراد به مجرد حكاية اللفظ الصادر عن المتكلم فيكون من هذا الباب وان يراد به الدلالة على المعنى الذي في نفسه نائباً عن اللفظ الموضوع لذلك المعنى فيكون اسم فعل على ما رأيت هناك * وكل هذا الباب سماعي لا يُقاس على شيء منه بخلاف اسم الفعل . غير انه اذا وقع وَيْهِ في تركيب مزجي كَسَيَّوِيهِ وَتَقَطَّوِيهِ يُنَوَّن عند قصد التنكير قياساً نحو مررت بسَيَّوِيهِ وَسَيَّوِيهِ آخر على ما سيجي * وأما تنوين غيره فهو سماعي في البابين . وهو في اسماء الافعال تنوين تنكير بالاتفاق . واما في اسماء الاصوات فجعله بعضهم ملحقاً بتنوين المقابلة اذ لا معنى للتعريف والتنكير في اسم الصوت فلم يَزِدْ على كونه علامةً لتمام الاسم . وهو الارجح عند المحققين

وَتَارَةً ذُو الصَّوْتِ قَدْ يُسَمَّى بِهِ وَذَلِكَ قَدْ يَدْعُو إِلَى إِعْرَابِهِ

اي ان صاحب الصوت قد يُسمى باسم الصوت المنسوب اليه . وهو يشمل ما كان الصوت يصدر منه كما يُسمى الغراب غاق . ومنه قول الراجز اذ لِمَعْنِي مِثْلُ جَنَاحِ غَاقٍ اي مثل جناح الغراب . وما كان بصوت له به كما يُسمى البغل عدساً . ومنه قول الآخر اذا حملت بدني على عدس . على الذي بين الجمار والفرس

فَلَا أُبَالِي مَنْ عَدَا أَوْ مَنْ جَلَسَ

اي اذا حملته على البغل * وحينئذٍ يُحْكَمُ على بناءه وهو القياس فيقال رأيت غاقاً بالكسر وركبت عدساً بالسكون * وقد يُعْرَبُ لوقوعه موقع معرب فيقال رأيت غاقاً وركبت عدساً بالنصب فيهما . والاول هو المختار عند المحققين

فصل

في تقسيم الكلام

وَمُطْلَقُ الْكَلَامِ أَنِّي جَاءَ فَخَبَرًا يَكُونُ أَوْ إِنْشَاءً
وَخَبَرٌ قَابِلٌ صِدْقٍ أَوْ كَذِبٍ لِذَاتِهِ وَالْغَيْرِ إِنْشَاءً حَسَبَ

أي أن الكلام كيفما جاء مطلقاً لا بد أن يكون خبراً أو إنشأً. أما الخبر فهو ما يجعل الصدق والكذب لذاته أي مع قطع النظر عن قائله فهو ساء زيد فيدخل فيه كلام الله والأنبياء ونحو ذلك * وأما الإنشاء فهو ما لا ينسب إليه شيء من ذلك. وهو إما أن يدل على طلب كالامر والنهي وغيرها مما سيأتي. أو لا يدل كافعال المدح والذم والتعجب والقسم وصيغ العقود نحو بعثك هذا وما أشبه ذلك * واعلم أن احتمال الصدق والكذب لا يشكّل بنحو نعم الرجل زيد وما أحسن زيدا لأن المراد مدح زيد والتعجب من حسنه بحسب اعتقاد المتكلم لا إثبات ما يستحق به المدح والاستحسان. فيمكن أن يقال للمتكلم أخطأت فان زيدا ليس كذلك ولكن لا يقال له كذبت فانك لم تمدح ولم تعجب * وما ذكرناه من قسمة الكلام إلى خبر وإنشاء هو المشهور عند جمهور المحققين وهو الصحيح لأن الكلام إما أن يكون لنسبة خارجية وهو الخبر أو لا يكون كذلك وهو الإنشاء. فتأمل

وَالْأَصْلُ فِي الْإِنْشَاءِ مَا لِلطَّلَبِ كَالْأَمْرِ لَا كَالْمَدْحِ وَالتَّعْجِبِ

أي أن الأصل في الإنشاء ما دل على الطلب كالامر لأنه قد وضع له بخلاف المتقول إليه كافعال المدح والتعجب وغيرها فانها أخبار في الأصل ثم نُقِلَتْ إلى إنشاء ما يراد بها من المعاني * واعلم أن ما يدل من الإنشاء على الطلب يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه فهو قائم فان حدوث القيام لا بد أن يكون بعد التلفظ بالامر. وأما ما لا يدل على الطلب فيقترب وجود معناه بوجود لفظه فهو بعثك الدار فان وقوع البيع يكون عند التلفظ بفعله المنشئ له. ويقال للأول الإنشاء الطلبي والثاني الإنشاء

الابقاعي

وَالْحُكْمُ يَسْتَأْثِرُ وَضْعًا بِالْخَبَرِ وَالْغَيْرُ فِيهِ "بِخِلَافِهِ" نَدَرُ

اي ان الجملة التي يُحكّم بها تختصّ بكونها خبرية لما فيها من النسبة الخارجية التي تصلح
لإقامة الحكم بها. وتختصر في الصلة والخبر والحال والنعته. وذلك فيها بحسب الوضع
فلا يُشكل بوقوع الجملة الطلية خبراً للمبتدأ فانه نادرٌ بخلاف الوضع * وانما جاز ذلك
في الخبر دون غيره من المذكورات لان الصلة يؤتى بها لبيان الموصول والحال لتقييد
صاحبها بصفة والنعته لتوضيح المنعوت او تخصيصه فلا تصلح لمن الجملة الانشائية اذ
ليس لها نسبة خارجية. بخلاف الخبر فانه لنسبة شيء الى المبتدأ باحدى الطرق
كما مرّ في بابه فلا يضطرّ فيه الى هذا الاعتبار

فصل

في الطلب واحكامه

يُعَلَّقُ الْطَلْبُ بِالْمُسْتَقْبَلِ إِذْ هُوَ لِاسْتِحْصَالِ مَا لَمْ يَحْصُلْ
فَإِنْ يَكُنْ بِحَاصِلٍ تَعَلَّقَا فَلِاسْتِدَامَةِ لَهُ فَانْطَبَقَا

اي ان الطلب يُعَلَّقُ بامرٍ مُسْتَقْبَلِ الحصول لان المراد به تحصيل ما ليس بحاصل.
وذلك لا يكون الا في الاستقبال ولو بالنسبة الى زمان التكلم لان حصول المطلوب
لا بد ان يكون بعد الطلب * فان كان ما تعلق به حاصلاً نحو يا ايها النبي اتق الله
كان المراد تحصيل دوامه وهو غير حاصل في الحال لانه يكون في المستقبل. وبهذا
الاعتبار ينطبق الطلب على حكمه. ومنه قول الشاعر

فَعِشْ لَوْ فَدَسَ الْمَمْلُوكُ رَبّاً بِنَفْسِهِ مِنْ الْمَوْتِ لَمْ تُفَقَدْ فِي الْأَرْضِ مُسْلِمٌ
فَانِ الْعِيشَ حَاصِلٌ لِلْمَخَاطَبِ وَلَكِنْ دَوَامُهُ غَيْرُ حَاصِلٍ فَهُوَ يَطْلُبُ حُصُولَ دَوَامِهِ فَتَأْمَلُ
وَقَدْ يُضْمَنُونَ لَفْظَ الْخَيْرِ مَعْنَاهُ وَهُوَ الدُّعَاءُ فِي الْأَكْثَرِ

اي انهم قد يضمنون لفظ الخير معنى الطلب وذلك يكون في الاكثر للدعاء. وهو
يكون غالباً بلفظ الماضي نحو غفر الله لك. وقد يكون بلفظ المضارع نحو يرحمك الله.
وبالجملة الاسمية نحو دارك معمورة * وقد يكون لغیر الدعاء نحو تؤمنون بالله ورسوله
يغفر لكم بالجزم اي آمنوا. ومن ذلك قولهم اتق الله امرؤ وفعل خيراً يتب عليه اي
ليتق وليفعل خيراً بدليل جزم الجواب في المسثلين كما ترى

وَرُبَّمَا اسْتُخْدِمَ لَفْظُ الطَّلَبِ لِغَيْرِ مَعْنَاهُ كَأَكْرَمَ بِأَبِي

اي رُبَّمَا اسْتُعْمِلَ لَفْظُ مَا يَدُلُّ عَلَى طَلَبٍ لِغَيْرِ مَعْنَى الطَّلَبِ كَصِغَةِ الْأَمْرِ فِي التَّعْجُبِ فَانَّهُ يُرَادُ بِهَا إِنْشَاءُ التَّعْجُبِ مِنْ عَظَمَةِ التَّعْجُبِ مِنْهُ أَوْ الْإِخْبَارِ عَنْهَا كَمَا مَرَّ فِي بَابِهِ * وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ التُّدْبَةُ وَالْإِخْتِصَاصُ فِي الدَّاءِ وَارَادَةُ التَّهْدِيدِ بِالْأَمْرِ وَالْإِنْكَارِ بِالْإِسْتِفْهَامِ وَغَيْرَ ذَلِكَ نَمَّا سَيَأْتِي

وَالْأَصْلُ مَا لَفْظًا وَمَعْنَى جَمْعًا نَحْوُ أَقْضِ أَمْرًا دُونَ حَيَّاكَ دُعَا

اي ان الاصل في الطلب ما كان طلباً في اللفظ والمعنى جميعاً نحو اقض ما انت قاض ولا تمش في الارض مَرَجًا بخلاف ما كان طلباً في المعنى فقط نحو حيّاك الله والويل لزيد فانه دُخِلَ في هذا المقام لانه خبرٌ قد اسْتُخْدِمَ للطلب

فصل

في أدوات الطلب ومتعلقاته

أَمْرًا يَلَامُ فِعْلًا أَطْلُبُ أَوْ يَلَا لَامٌ وَنَهْيًا فَاطْلُبُ التَّرْكَ يَلَا

اي انه يُطْلَبُ إِحْدَاثُ الْفِعْلِ بِالْأَمْرِ أَوْ بِوَسْطَةِ اللَّامِ نَحْوَ لَيْقُمَ زَيْدٌ وَإِمَّا بِالصِّغَةِ دُونَ اللَّامِ نَحْوَ قُمْ * وَيُطْلَبُ تَرْكُهُ بِلَا النَّاهِيَةِ نَحْوَ لَا تَقُمْ * وَهَذِهِ اللَّامُ مَكْسُورَةٌ فِي لُغَةِ جُمْهُورِ الْعَرَبِ مَا لَمْ تَقْعْ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ فَالْأَكْثَرُ تَسْكِينُهَا نَحْوَ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي . وَقَدْ تَسَكَّنَ بَعْدَ ثَمَّ نَحْوُ ثَمَّ لَيَقْضُوا نَفْسَهُمْ فِي قِرَاءَةِ الْكُوفِيِّينَ * وَقَدْ يُجْزَمُ بِهَا مَضْمَرَةٌ فِي الشَّعْرِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

فَلَا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَاءِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْغَيْرِ مِنْكَ نَصِيبٌ

اي لِيَكُنْ * وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الطَّلَبَ إِنْ كَانَ مِنَ الْأَعْلَى إِلَى الْأَدْنَى فَهُوَ أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ . وَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى فَهُوَ دُعَا . فَإِنْ كَانَ مِنَ الْمَتَسَاوِينَ قِيلَ لَهُ التَّاسُّ

لِلْحَاضِرِ الْمَجْهُولِ وَأَعْمٌ غَائِبًا هَمًّا وَلَا الْمَعْلُومَ زِدْ مُخَاطَبًا

اي ان اللام ولا تدخلان على المجهول من فعل الحاضر . وهو يشمل المتكلم نحو ان احسنت فلا أكترم وان كنت ظالماً فلا أرحم . والمخاطب نحو ان كنت مذنباً فلتؤدب وان اشتريت فلا تبعن * وعلى فعل الغائب بأمره معلوماً ومجهولاً نحو ليقم

زيد ولا يجلس عمرو وليقطع اللص ولا يؤخذ البري بالسقيم * وتنغرد لا عن اللام
بالدخول على فعل المخاطب المعلوم ايضاً نحو لا تغفل وهو الاكثر في استعمالها * ويقل
دخولها على فعل المتكلم المعلوم نحو قوموا فلأصل لكم وكقولهم لا أرى نكحاً ههنا . لان
الطالب لا يطلب من نفسه الا على سبيل المجاز تنزيلاً لها منزلة الاجنبي . بخلاف
المجهول فان الطلب معه يكون في الحقيقة من الفاعل المحذوف الذي ناب عنه ضمير
المتكلم . فان كان مع المتكلم غيره نحو ونحمل خطاياكم ونحو قول الشاعر
اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها ابداً ما دام فيها الجرازم

كان دخولها عليه ايسر لمشاركة غير المتكلم له في التكلم فيكون قد اندرج في الطلب
تبعاً لغيره * وقل منه دخول اللام على فعل المخاطب المعلوم كقراءة بعضهم فبذلك
فلتفرحوا لان له صيغة امر بدونها فيستغني عنها بخلاف الغائب والمجهول
وربما يراد كالتهديد معنى سوى معناهما المعروف

اي انه قد يراد بالامر والنهي معنى غير معنى الطلب المعروف لما فان الامر قد يراد
به التهديد نحو اعملوا ما شئتم انه بما تعملون بصير . والتسوية نحو وامرؤا قولكم أو
أجهروا به انه عليم بذات الصدور . والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله ان كنتم
صادقين . والاباحة نحو وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط
الأسود . والإهانة نحو كونوا حجارة او حديد * وقد يراد بالنهي بعض هذه المعاني
كالتهديد نحو لا تتق الله وانظر العاقبة والتسوية نحو قل آمنوا به او لا تؤمنوا . وغير
ذلك مما يحتمله المقام

والهمزة استفهم بها عما تلا في نسبة أو غيرها مبتدلاً

اي ان الهمزة يستفهم بها عن تاليها الواقع في حيز النسبة او غيرها . فتكون تارة لطلب
إدراك النسبة بين الامرين إثباتاً او نقياً نحو أقام زيد وألم يقم عمرو . وتارة
لإدراك غير النسبة نحو أزيد قائم ام عمرو . فان المتكلم يستفهم في الأول عن ثبوت
القيام للواحد منهما ونفيه عن الآخر لانه مجهول كلا الامرين . وفي الثاني عن تعيين
القائم منهما لان ثبوت القيام لاحدهما معلوم عنده * والادراك الحاصل من الأول
يقال له التصديق والحاصل من الثاني يقال له التصور . وهما من اصطلاحات المنطق *

والمسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها . فيكون في نحو أزيد قائم هو المسند اليه . وفي نحو قائم زيد هو المسند . وفي نحو أعندك زيد هو الظرف * وبهذا الاعتبار وجب ان يرتب طلب التعيين عليه فيقال أزيد قائم ام عمرو ولا يقال أزيد قائم ام جالس . وقس على كل ذلك * واعلم ان الهمزة اذا دخلت على جملة معطوفة بالواو او الفاء او ثم قدمت على العاطف نحو أو لم ينظروا في ملكوت السموات والارض وأفانت تذكيره الناس حتى يكونوا مؤمنين وأنتم اذا ما وقع آمنتكم به . بخلاف أخواتها فان العاطف يتقدم عليهن نحو وكيف تكفرون وفهل يهلك إلا القوم الفاسقون * وهي أم أدوات الاستفهام ولذلك انفردت بهذا وغيره مما ذكر

وَأَجْعَلْ لِهَلٍ نِسْبَةً إِيحَابٍ فَقَطْ وَمَا سِوَى النِّسْبَةِ لِلْبَاقِي ضَبَطْ

اي ان هل تختص بالاستفهام عن النسبة الإيحائية نحو هل قام زيد ولا يقال هل لم يقم . فان أريد الاستفهام عن النفي جيء بالهمزة * وأما بقية أدوات الاستفهام فهي مقيدة بما سوى النسبة كما سيأتي * واعلم ان هل لا تدخل على اسم بعده فعل لشدة طلبها للفعل كما مر في باب الاشتغال . فيقال هل قام زيد وهل زيد قائم ولا يقال هل زيد قام . وهو مذهب الجمهور * ولا تدخل على جملة الشرط لاحتمالها الإيجاب والنفي . ولا على إن التاكيدية لانها لتقرير الواقع فتتافي الاستفهام عن وقوعه . فلا يقال هل إن قام زيد تقوم ولا هل إن زيدا قائم بخلاف الهمزة فانهم يتوسعون فيها لانها أم الباب * واذا دخلت هل على المضارع تخصصه بالاستقبال فلا يقال هل تذهب الآن * وقد تستعمل لطلب التعيين كالهمزة فيعطف بعدها بأم وعليه الحديث هل تزوجت بكرا أم ثيبا . ولا يلزمها ان يليها المسؤول عنه كما رأيت بخلاف الهمزة * فان لم يقصد التعيين عطف بعدها بأو نحو هل تحب منهم من أحد أو تسمع لهم ركزا . وفس عليه

وَمَنْ بِهَا يُسَالُ عَنْ يَعْقِلُ وَمَا لِغَيْرِهِ وَأَيُّ تَشْمَلُ
وَكَيْفَ لِلْحَالِ وَلِلْمَكَانِ أَيْنَ مَتَى أَيَّانَ لِلزَّمَانِ
وَمِثْلَ كَيْفَ اسْتَعْمَلُوا أَنِّي وَقَدْ تَأْتِي كَمِنْ أَيْنَ وَكَمْ عِنْدَ الْعَدَدِ

اي ان مَنْ تُستعمل لمن يعقل نحو مَنْ فعل هذا بالهتنا . وما لغير العاقل نحو ما تلك
يمينك يا موسى . وأيُّ لهما جميعاً نحو أيُّكم زادته هذه ايماناً وبأيِّ حديث بعده
تؤمنون . وكيف للحال نحو كيف اصبحت . وأيُّن للمكان نحو أين ما كنتم تعبدون .
ومتى وأيُّن للزمان نحو متى هذا الوعد وأيُّن يوم القيامة . غير ان متى تُستعمل للماضي
والمستقبل وأيُّن تختص بالمستقبل كما رأيت . وأيُّن تُستعمل غالباً بمعنى كيف نحو
أني يكون له الملك علينا . وقد تُستعمل بمعنى من اين نحو يا مريم اني لك هذا .
وكم للعدد نحو كم ليستم * وكلُّ هذه الأدوات موضوعة لطلب التصوّر فلا تُستعمل
لغيره لاختصاصها بأحد طرفي النسبة كما ترى

وَالْكُلُّ قَدْ يَصَابُ بِالتَّخْيِيرِ لِغَيْرِ الاسْتِفْهَامِ كَالْتَقْرِيرِ

اي ان كلَّ ما ذُكر من الأدوات قد يُستخدَم لغير الاستفهام كالتقرير نحو اأنت
قلت للناس اتخذوني واني الهين . والتعجب نحو ما لنا لا نؤمن بالله . والاستبعاد نحو
أني يكون لي غلام ولم يمسسني بشر . والتهويل نحو ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب
الفيل . والتوبيخ نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية . وما اشبه ذلك من الأغراض *
واعلم ان ما الاستفهامية اذا دخل عليها عامل جرّ يجب حذف ألفها سواء كان العامل
حرفاً نحو لم تؤذوني ام اسماً نحو محبي * م جئت . وذلك للفرق بينها وبين غيرها وعليه

قول الشاعر

فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم فحتم حتم العناء المطول

وندر اثباتها في الضرورة كقول الآخر

علي ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رمد

وقد تسكن ميم المجرورة باللام بعد حذف الألف كقول الآخر

يا ابا الأسود لم خلقتني لهموم طارقات وفكر

واعلم ان جميع أسماء الاستفهام ما كان منها ظرفاً فهو منصوبٌ ابداً . وغيره ان وقع
معمولاً لعامل لفظي نحو أيُّ منقلب ينقلبون وعمَّ ينساء لون فهو بحسب مقتضى عامله .
والأفان وقع بعده جملة نحو من قام . او شبه جملة نحو من عندك . او اسم نكرة نحو
من إله غير الله فهو مبتدأ وما بعده خبر عنه . فان كان الاسم معرفة نحو من ابوك
جعل اسم الاستفهام خبراً على الاصح لانه يؤتى به لطلب الحكم على ما بعده فيكون

ما بعدهُ أَلَيْقَ بِالْإِبْدَاءِ وهو أَلَيْقَ بِالْخَبَرِيَّةِ * واختلفوا في كيف بين ان تكون ظرفاً او غيره والصحيح انه لا ظرفية فيها . وحينئذ فان وقعت قبل ما لا يُستغنى به نحو كيف انت وكيف كنت فهي خبر . والّا فهي حال نحو كيف جاء زيد . او مفعول مطلق نحو كيف فعل ربك اي اي فعل فعل . وهو المختار عند المحققين

وَرُبَّمَا اسْتَفْهَمَ لِلْإِنْكَارِ فَكَانَ مَعْنَى النَّفْيِ فِيهِ طَارِي
فَيَلْبَسُ الْإِثْبَاتَ نَفْيَ بَعْدَهُ نَحْوُ أَلَيْسَ اللَّهُ كَافٍ عَبْدَهُ

اي ان الاستفهام قد يكون للإِنْكَارِ فيتضمن معنى النفي نحو أَعْنَدَهُ علم الغيب فهو يرى . اي ليس عنده ذلك * ومن ثم اذا وقع بعده نفي تحول الى الإِثْبَاتِ نحو أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ اي هو كافٍ له . لان إِنْكَارَ النفي نفي له ونفي النفي اثبات * واكثر ما يكون ذلك مع الهمزة . وقد يكون مع غيرها نحو من يغفر الذنوب الا الله وهل جزاء الإحسان الا الإحسان اي ما يغفرها وما جزاؤه . ولذلك أوجب بعده باللام كما يوجب بها في النفي الصريح

وَلِلْتَمَنِّي لَيْتَ وَالْحَقِّ لَوْ وَهَلْ بِهَا قَلِيلاً وَالتَّرَجِّي بِلَعَلْ

اي ان لَيْتَ موضوعة للتمني وهو طلب ما لا طمع في حصوله نحو لَيْتَ الشَّابَّ يَعُودُ . او ما كان عسر الحصول نحو لَيْتَ الْجَاهِلَ عَالِمٌ * وقد تلحق بها لَوْ نحو لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اي لَيْتَ لَنَا وَلِذَلِكَ نُنْصِبُ الْجَوَابَ بَعْدَهَا * وكذلك هل نحو هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا * ولعل موضوعة للترجي وهو طلب الممكن نحو لعل الله يُحْدِثَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا . وقد تكون للإِشْفَاق وهو توقُّع الأمر المكروه نحو فلعلك باخع نفسك على آثارهم * واعلم ان في عد التَّرجي من الطلب خلافاً . والصحيح انه منه دليل نصب الجواب في قراءة حفص لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع

الى إله موسى . وفي قول الراجز

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا يَدِلُّنَا اللَّعْمَةُ مِنْ لَمَاتِهَا

فتستريح النفس من زفرائها

وجزمه ايضاً عند تجرُّده من الفاء في قول الشاعر

لَعَلَّ التَّفَانَا مِنْكَ نَجْوَى مَرَّةً يَلُ مِنْكَ بَعْدَ الْعُسْرِ عَطْفِكَ لِلْبُسْرِ

وكلاهما لا يقع إلا بعد الطلب . وهو المعول عليه عند الاكثرين
 وَعِنْدَ تَحْضِيضٍ يُقَالُ هَلَّا لَدَسَ مُضَارِعٌ وَقَالُوا أَلَّا
 وَمِثْلَهَا لَوْلَا وَلَوْ مَا اسْتَعْمَلَا وَهُنَّ لِلتَّوْيِينِ مَعَ مَاضٍ تَلَا
 اي ان هَلَّا تُسْتَعْمَلُ مَعَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ لِلتَّحْضِيضِ وَهُوَ الْطَلَبُ الْعَنِيفُ نَحْوُ هَلَّا تَسْتَغْفِرُ
 اللَّهُ . وَكَذَلِكَ أَلَّا بِالْفَتْحِ وَالتَّشْدِيدِ وَلَوْلَا وَلَوْ مَا نَحْوُ أَلَّا تُكْرِمُ أَبَاكَ وَلَوْلَا تُقْرِى الضَّيْفَ
 وَلَوْ مَا تُجِيبُ الدَّاعِيَ * فَإِنْ تَلَاهُنَّ الْمَاضِي أُرِيدَ بِهِنَّ التَّوْيِينُ أَوِ التَّنْدِيمُ نَحْوُ هَلَّا حَفِظْتَ
 الْعَهْدَ وَأَلَّا اسْتَبَقَيْتَ مَا لَكَ وَهَلُمَّ جَرًّا

وَقُلْ أَلَّا لِلْعَرَضِ أَوْ لِلْحُضِّ طَوْرًا وَبَعْضُ زَادَ لَوْلَا لِلْعَرَضِ
 اي ان أَلَّا بِالْفَتْحِ وَالتَّخْفِيفِ تُسْتَعْمَلُ لِلْعَرَضِ وَهُوَ الْطَلَبُ اللَّيِّنُ نَحْوُ أَلَّا تُحِبُّونَ إِنْ
 يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ * وَزَادَ ابْنُ مَالِكٍ لَوْ نَحْوُ لَوْ تَنَزَّلُ عِنْدَنَا * وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ أَلَّا لِلتَّحْضِيضِ
 كَالْمَشْدَدَةِ نَحْوُ أَلَّا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَشُوا إِيْمَانَهُمْ . وَهِيَ عِنْدَ الْكَثَرِينَ مَرْكَبَةٌ مِنْ هَمْزَةٍ
 الْاسْتِفْهَامِ وَلَا النَّافِيَةِ * وَاعْلَمْ أَنَّ أَدَوَاتِ التَّحْضِيضِ وَالْعَرَضِ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَفْعَالِ
 وَلَوْ تَقْدِيرًا نَحْوُ هَلَّا زَيْدًا تَزُورُهُ وَلَوْلَا عَمْرًا أَكْرَمْتَهُ . فَإِنْ رَدَّ شَيْءٌ بِخِلَافِ ذَلِكَ
 وَجِبَ تَأْوِيلُهُ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ

أَلَا نَ بَعْدَ لَجَاجَتِي تَلَحُّونَنِي هَلَّا التَّقَدُّمُ وَالْقُلُوبُ صَحَاحُ

وقول الآخر

تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ تَجِدُكُمْ بَنِي ضَوَّطَرَى لَوْلَا الْكَيْمِيُّ الْمُقْنَعَا
 فَانْهَمَا عَلَى تَأْوِيلٍ فَهَلَّا كَانَ التَّقَدُّمُ وَلَوْلَا تَعْدُونَ الْكَيْمِيَّ . وَفَسَّ عَلَيْهِ

فصل

في أحرف النداء

وَأَحْرَفُ النِّدَاءِ يَا أَيْنَ وَيَا وَهَمْزَةٌ قَصْرًا وَمَدًّا وَهَيَا
 وَوَا وَقَدْ تَتَوَّبُ يَا لِمَا نَدِبَ . وَالْغَيْرُ مَوْضُوعٌ لِإِقْبَالِ طَلِبِ
 اي ان أَحْرَفَ النِّدَاءِ هِيَ يَا وَهِيَ أُمُّ الْبَابِ كَمَا مَرَّ . وَأَيُّ وَيَا وَهَمْزَةٌ وَآ عَلَى وَزْنِ

لا وهياً بالفتح والتخفيف في الجميع . ومن هذا القليل وا وهي موضوعة للندبة كما علمت .
وقد تنوب عنها يا عند امن اللبس بالمنادى المحض كما مر من قوله وقت فيه بامر
الله يا عمرا . فان خيف الالتباس تعيئت والتخلص منه * وأما بقية الاحرف فهي
موضوعة لطلب الاقبال

وَهَمْزَةُ الْقَصْرِ لِذِي الْقُرْبِ وَيَا شَاعَتْ وَلِلْبَعِيدِ مَا قَدْ بَقِيََا

اي ان الهمزة المقصورة يُنادى بها القريب . ويا يُنادى بها القريب وغيره شائعة بين
الجميع . وبقية الاحرف يُنادى بها البعيد . وهو المذهب المشهور وعليه جمهور النحاة *
واعلم ان كلا من القريب والبعيد قد يُنزل منزلة صاحبه فينادى بما له من أدوات
النداء . وذلك عند الإغراض او الغفلة ونحوها في القريب وعكس ذلك في البعيد .
وهو من نواذر الاستعمال

وَبَعْدَ يَا حَذَفُ الْمُنَادَى قَدْ يَرِدُ وَقِيلَ يَا شَمَّ لِتَنْبِيهِ قُصِدَ

اي ان المنادى قد يُحذف بعد يا فقط لانها أم الباب كما علمت . فيقع الفعل بعدها
نحو الا يا أمجدوا . والحرف نحو يه ليتني كنت ترابا . والجملة الاسمية كقول الشاعر
يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد
ويقدّر كل محذوف بما يليق بالمقام فيكون التقدير يا قوم او يا رجل ونحو ذلك *
وجعلها بعضهم حينئذٍ للتنبيه لا للنداء . وقيل ان تلاها خطاب كما في المثال الاول
فهي للنداء لكثرة وقوعه قبله . وان تلاها غيره كما في المثالين الآخرين فهي للتنبيه .
ولعله الأقرب الى الصواب

وَقَدْ يُنَادَى لِسَوْى مَا عَلِمَا كَمَا يُنَادَى فِي الْبَلَى تَرَحُّمًا

اي ان النداء قد يُستعمل لغرض غير الأغراض المعروفة له من طلب الاقبال
وغيره . فيكون للترحم في البلية نحو يا مسكين . والتأسف نحو يا لضيعة الأدب .
والتشجعي نحو يا ويلاه . والتحسر كما في نداء الاطلال والمنازل وما اشبه ذلك

فصل

في القسم واحكامه

يُقَسِّمُ اِنْشَاءً لِتَأْكِيدِ خَبَرٍ أَوْ طَلَبٍ بِالْحَرْفِ وَالْغَيْرِ نَدَرُ

اي ان القسم يستعمل لانشاء التأكيد في الكلام وهو يكون تارة لتأكيد الخبر وتارة لتأكيد الطلب وكلاهما يكون غالباً بالحرف ونادراً بغيره وكل ذلك إما صريح وهو ما كان بالالفاظ الموضوعة للقسم وإما غير صريح وهو ما استعمل للقسم مما وضع لغيره * أمّا المؤكّد للخبر فيكون الصريح منه بالاحرف الموضوعة له كما مر في باب حروف الجر وقد يكون بنحو اقسمت وأحلف ويمين الله كما سيجي * وغير الصريح بنحو علم الله وعلي عهد الله . ومنه كتب على نفسه الرحمة ليجمعنكم الى يوم القيامة * وأمّا المؤكّد للطلب فيكون الصريح منه بالباء فقط وغير الصريح بنحو نشدتك الله . ويقال له يحملته القسم الاستعطاف

”وَقُلْ يَمِينُ اللَّهِ وَأَيْمُنُ كَذَا مَوْصُولٌ هَمْزٌ غَالِبًا وَأَيْمٌ أُحْتَذَى“

اي ان لفظ اليمين يستعمل للقسم مضافاً الى اسم الجلالة كما رأيت فيقال يمين الله لأفعلن ومنه قول الشاعر

فقلت يمين الله أبرحُ قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي
وحيثئذ يكون مبتدأ محذوف الخبر على الاصح والتقدير يمين الله قسم لي * وكذلك أَيْمٌ بفتح الهجزة وضم الميم وهي جمع اليمين في الاصح بنحو أَيْمُنُ الله لأفعلن . غير ان هَمْزَهَا تُوَصَّلُ في الغالب تخفيفاً لكثرة الاستعمال * وكثيراً ما تُحذف نونها للتخفيف ايضاً فيقال أَيْمُ الله وحيثئذ تبق الميم على ضمها ويُقدَّرُ الاعراب على النون المحذوفة * وقد تصرّفوا في هذه الكلمة حتى انتهى الشيخ المرادي لغاتهم فيها الى عشرين لغة ولهم في هذه اللغات اقوال شتى فاقصرنا من كل ذلك على ما ذكرناه وهو المشهور

”وَأَرْبَطُهُ بِاللَّامِ وَإِنْ فِي الْخَبَرِ وَمَا وَلَا وَائٍ وَغَيْرُهَا نَدَرُ“

”وَأَسْتَعْمَلُوا إِلَّا وَلَمَّا فِي الطَّلَبِ إِذْ لَيْسَ مِنْ لَفْظٍ لِمَعْنَاهُ أَنْتَسَبَ“

اي ان القسم يُربط بجوابه الخبري باللام نحو فيعزتك لأغوينهم اجمعين . وإن نحو
والكتاب المبين إنا أنزلناه . وقد تجتمعان نحو والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين *
وهذه اللام هي لام التأكيد ويقال لها لام الابتداء . وهي تختص بالجواب المثبت
لأنها موضوعة لتأكيد الاثبات كما سيجي . والاصل فيها ان لا تدخل الألف على الاسماء
غير انهم اجازوا دخولها في هذا الباب على النعل المضارع كما رأيت لأنه يشبه الاسم .
ويدخلونها أيضاً على الماضي المقرون بقدر نحو تأله لقد أثرك علينا لان قد تقرب
الماضي من الحالب فيشبه المضارع . وذلك ما لم يتقدمه شرط نحو ولئن ارسلنا ريحاً
فراؤه مصفراً لظللوا من بعده يكفرون فيجب تركها لان جواب القسم حينئذ ساد
مسد جواب الشرط كما مر في باب وحكمه ان يكون مستقبلاً فلا تناسبه قد لأنها
تحقق مضية * فان كان الجواب منفياً رُبط بالأداة الداخلة عليه . وأكثر ما تكون
تلك الاداة ما نحو ولئن آتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك . او لا
نحو وأقسموا بالله جهداً بما بينهم لا يبعث الله من يموت . او إن نحو ولئن زالتا إن
امسكهما من أحده من بعده * ونادر ربطه بلم كقول بعضهم نعم وخالقهم لم تقم
عن مثاهم منجية . ولن كقول الشاعر

والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى أوسد في التراب دفينا

ويربط بجوابه الطلي بما يتضمن معنى الطلب من فعل كقول الشاعر

بعيشك يا سلمي أرحمي ذا صباية أبي غير ما يرضيك في السر والجهر

او حرف كقول الآخر

بربك هل للصب عندك رافة فيرجو بعد اليأس عيشاً مجدداً

فان لم يكن شيء من ذلك رُبط باللام كقول الشاعر

بالله ربك إلا قلت صادقة هل في لقائك للشغوف من طمع

اي ما أسألك إلا هذا . او بلاماً الحرفية التي معناها كقول الآخر

قالت له بالله يا ذا البردين لما غننت نفساً أو اثنين

واعلم ان جميع الاحرف التي يُربط بها القسم تُعطى حق التصدر معه وان لم يكن لها

ذلك بدونه مثل لا النافية ونحوها فلا يقال والله زيدا لا أخرب * ويجوز حذف

لا عن المضارع المجزؤه من نون التأكيد وأكثر ما يكون ذلك في مضارع الافعال

الناقصة كما مر في موضعه نحو تَأْتِي تَقْتَأُ تَذْكُرُ يَوْسُفُ أَي لَا تَقْتَأُ تَذْكُرُهُ . وهو كثير في الشعر

وَشَاعَ حَذَفُ قَسَمٍ مُصَاحِبًا . لَأَمَّا تَلِيهَا إِنْ لَشَرْطٍ غَالِبًا .
 أي أنه قد شاع في الكلام حذف القسم إذا كان مدخوله مُفْتَتِحًا بِاللَّامِ الْمُوْطِئَةِ
 الْمُقْتَرَنَةِ بِإِنْ نَحْوِ لَيْتُنِي أُخْرِجُوا لَا يُخْرِجُونِ مَعَهُمْ . وذلك لدلالة اللام عليه فَيُسْتَفْتَى بِهَا
 عَنْ ذِكْرِهِ وَهُوَ الْغَالِبُ سِوَى جَوَازِ حَذْفِهِ * وَقَدْ يَحْذَفُ مَعَ حَذْفِ اللَّامِ فَتُقَدَّرُ قَبْلَ
 الشَّرْطِ نَحْوُ وَإِنْ أَطَعْتَهُمْ أَنْتُمْ لِمُشْرَكُونَ أَي وَلَيْتُنِي أَطَعْتَهُمْ لِأَنَّ الْجَوَابَ غَيْرَ مُرْبُوطٍ
 بِالْفَاءِ فَلَا يَصْلَحُ جَعْلُهُ لِلشَّرْطِ وَحِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُ كَوْنُهُ جَوَابًا لِلْقَسَمِ الْمُقَدَّرِ * وَهَذِهِ اللَّامُ
 يُقَالُ لَهَا اللَّامُ الْمُوْطِئَةُ لِأَنَّهَا تُوْطِئُ الْجَوَابَ لِلْقَسَمِ أَي تَهْدِيهِ . وَالْمُؤْذِنَةُ أَيْضًا لِأَنَّهَا
 تُؤْذِنُ بِأَنَّ الْجَوَابَ الْوَاقِعَ بَعْدَهَا مَبْنِيٌّ عَلَى قَسَمٍ قَبْلَهَا لَا عَلَى الشَّرْطِ * وَاعْلَمْ أَنَّ حَرْفَ
 الْقَسَمِ لَا بُدَّ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِفِعْلٍ . غَيْرَ أَنَّ التَّعَلُّقَ يَجِبُ حَذْفُهُ مَعَ غَيْرِ الْبَاءِ فَلَا يُقَالُ حَلَفْتُ
 بِاللَّهِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ . وَأَمَّا مَعَ الْبَاءِ فَيَجُوزُ ذِكْرُهُ نَحْوُ اقْسَمْتُ بِاللَّهِ فِي الْخَيْرِ وَاسْتَخْلَفْتُكَ
 بِاللَّهِ فِي الطَّلَبِ وَيَجُوزُ إِضْمَارُهُ فَيُقَالُ بِاللَّهِ فِيهِمَا . غَيْرَ أَنَّ الْكَثْرَ ذِكْرُهُ فِي الْخَيْرِ
 وَإِضْمَارُهُ فِي الطَّلَبِ

فصل

في ضمير الشأن

يَكْنِي عَنِ الشَّأْنِ ضَمِيرٌ لَزِمًا صُورَةٌ غَيْبٍ مُفْرَدًا مُقَدَّمًا

أي أنهم يستعملون ضميرًا يَكْنِي بِهِ عَنِ الشَّأْنِ وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي يُرَادُ الْحَدِيثُ عَنْهُ
 وَلِذَلِكَ يُقَالُ لَهُ ضَمِيرُ الشَّأْنِ * وَقَدْ يُكْنَى بِهِ عَنِ الْقِصَّةِ فَيُقَالُ لَهُ ضَمِيرُ الْقِصَّةِ أَيْضًا *
 وَهَذَا الضَّمِيرُ يَتَّعِدُ مَعَ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ الَّتِي بَعْدَهُ لِأَنَّهَا هِيَ ذَلِكَ الشَّأْنُ وَلِذَلِكَ لَا يُحْتَاجُ
 إِلَى رَابِطٍ فِي الْأَخْبَارِ بِهَا عَنْهُ . وَيَلْزِمُهُ أَنْ يَكُونَ بِلَفْظِ الْغَيْبَةِ وَالْأَفْرَادِ لِيُطَابِقَ مَا يُرَادُ
 بِهِ الشَّأْنُ أَوِ الْقِصَّةُ . وَلِذَلِكَ إِنْ قُدِّرَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الشَّأْنُ كَانَ مَذْكُورًا أَوِ الْقِصَّةُ كَانَ
 مُؤَنَّثًا . وَأَمَّا تَعْيِينُ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ فَيُخْتَارُ أَنْ يَكُونَ بِحَسَبِ الْعَمْدَةِ الَّتِي بَعْدَهُ طَلَبًا لِلشَّائِلَةِ
 فَيُقَالُ هُوَ الْأَمِيرُ قَادِمٌ وَهِيَ الْقَبِيلَةُ رَاحِلَةٌ . وَلَمَّا كَانَ مَا بَعْدَ هَذَا الضَّمِيرِ مُوَضِّحًا لِإِبْهَامِهِ
 وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مُتَأَخِّرًا عَنْهُ لِأَنَّ الْإِبْضَاحَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الْإِبْهَامِ * وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا

الضمير يختص بانه لا يعود الا الى ما بعده . ولا يعمل فيه الا ابتداء او احد نواسخه . ولا يقدم خبره عليه . ولا يؤكّد ولا يُبدّل منه ولا يُعطّف عليه . ولا يُفسّر الا بجملة في المشهور . ولا تخلو الجملة بعده من محل من الاعراب وان كانت مفسرة . ولا يُشترط عود ضمير منها اليه . ولا يقوم الظاهر مقامه . ولا يكون الا غائباً مفرداً كما مرّ . ولا يُستعمل الا حيث يُراد التنخيم فلا يقال هو الغراب طائرٌ

وهو يَبَابُ الْمَبْتَدَأِ مَقِيدٌ "فَالنَّسْخُ كَالْتَجْرِيدِ فِيهِ يَرِدُ"

وَتُخْبِرُ الْجُمْلَةُ عَنْهُ فَيَجِبُ مِنْ بَعْدِهِ الرَّفْعُ لِكُلِّ مَا نُصِبَ

اي ان هذا الضمير يلزم باب المبتدأ فيكون مبتدأً مجرداً نحو قل هو الله احد . وتدخل عليه نواسخ المبتدأ والخبر فيكون معمولاً لها نحو كان زيد قائماً وانه عمرو

منطلق وظننته بكر شاعر وهلم جرا . ومن ذلك قول الشاعر

اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر من بالذي كنت اصنع

وقول الآخر

اما انه لولا الخليط المودع ورب خلا منه مصيف ومربع

وقول الآخر

عَلِمْتَهُ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ فَكُنْ مُحِقّاً تَلْ مَا شِئْتَ مِنْ ظَفَرٍ

وهو في كل ذلك يُخْبِرُ عَنْهُ بِالْجُمْلَةِ الْمَذْكُورَةِ فَتَكُونُ بِرُمْتِهَا فِي مَحَلِّ الْأَعْرَابِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْمَقَامُ وَلِذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يُرْفَعَ بَعْدَهُ كُلُّ مَا يُنْصَبُ بِدُونِهِ عَلَى التَّجْرِيدِ * واعلم انه لما كان هذا الضمير معرفة وخبره يلزم ان يكون جملة لم يدخل عليه من النواسخ ما يلزم اسمه التنكير كالا نافية للجنس او يلزم خبره الا افراد كلات * ولا تدخل عليه كاد واخواتها في الصحيح لان خبر هذه الافعال لا يكون الا رافعاً لضمير اسمها وهذا لا يتأتى مع ضمير الشأن لان جملة الخبر لا تُتضمن ضميراً يرجع اليه . وما ورد بخلاف ذلك فشاذ او على تأويل * فتنبه

وَمَا سِوَى مَرْفُوعٍ فِعْلٍ يُذَكَّرُ إِلَّا لَدَى أَنْ وَكَأَنَّ فَيُضْمَرُ

اي ان ما كان من ضمير الشأن مرفوعاً بفعل كالواقع اسم كان ونحوها يستتر في ذلك الفعل . وأما المرفوع بالحرف كالواقع اسم ما العجازية في نحو قول الشاعر

وما هو من يأسوا الكوم وتبقى به نائبات الدهر كالدائم البخل
والمنسوب مطلقاً فيذكر بارزاً في اللفظ الآ مع أن وكان الخفتين فيجب إخماره
مخدوقاً كما مر في موضعه وعلى ذلك قول الشاعر
وَأَعْلَمَ فَعِلِمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

وقول الآخر

وَصَدْرُ مَشْرِقِ النَّحْرِ كَانَ تَدْيَاهُ حَقَّانَ
وربما حذف مع غيرها نحو إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون . وكقول

الشاعر

وَلَكِنَّ مَنْ لَا يَلْقَى أَمْرًا يَنْبُوهُ بَعْدَهُ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَعَزْلُ

وقول الآخر

أَرْجُو وَأَمْلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدِينَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

وهو من نوادر الاستعمال

فصل

في ضمير الفصل وكاف الخطاب

لَخَبِيرٍ مِنْ تَابِعٍ جَشَوًا فَصِلْ بِلَفْظِ مُضْمَرٍ لِرَفْعٍ مُنْفَصِلٍ
وَهُوَ كَمَا شَاعَ ضَمِيرٌ قِيلَ لَا بَلْ حَرْفُ فَصْلٍ عَنْ ضَمِيرٍ نُقْلًا

أي أنه يؤتى بصيغة ضمير رفع منفصل تعترض حشواً بين المبتدأ والخبر لتمييز الخبر
من التابع نحو زيد هو الكريم . فان الكريم لولا هذا الفاصل أمكن أن يظنه السامع
صفة لزيد فينتظر الخبر فلما جيء به بينهما تعينت الخبرية كما ترى . ولذلك يسمونه
فصلاً وهو اصطلاح البصريين * والكوفيون يسمونه عماداً لأنه يُعتمد عليه في هذا
التمييز أو لأنه يحفظ الخبرية من السقوط فيكون عماداً لها * وهذا الاستعمال إنما هو
بحسب الأصل ولكنهم توسعوا فيه فادخلوه حيث لا يقع الالتباس المذكور لأغراض
أخرى كما ستري * وهو في المشهور ضمير يتصرف في التذكير والتانيث وغير ذلك
بحسب ما قبله . وذهب قوم إلى أنه حرف لأنه قد افاد معنى في غيره ولكنه منقول
عن الضمير فبقي فيه التصرف المذكور . والاول هو المختار عند الأكثرين

وَشَرْطُهُ تَعْرِيفُ كُلِّ الْمَسْئَلَةِ أَوْ شَبَهُ تَعْرِيفٍ وَلَا مَوْضِعَ لَهُ
وَلَمْ يُغَيَّرْ حُكْمُ مَا قَدْ نَصَبَا كَمَا كَانَ عُمَانُ هُوَ الْمُنْتَجَبَا

اي ان شرط هذا اللفظ ان يكون كل جزء من المسئلة الواقع فيها معرفة كما في المثال
ليمكن التباس الخبر بالتابع فيكون لاعتراضه بينهما فائدة . او معرفة نحو ما احد هو
احسن من زيد فان كلا منهما كالمعرفة . اما الاول فلأنه كالمعرف بلام الجنس
لعمومه . واما الثاني فلأنه لا يقبل ال لاقتراحه بين التفضيلية * ولما كان هذا اللفظ
يؤتى به لمجرد الفصل دون الاسناد لم يكن له مع اسميته ايضا موضع من الاعراب
ولذلك لا يغير حكم الخبر المنصوب بالتاسخ فيبقى على نصبه كما رأيت في المثال . ولا
يتغير عن صيغة المرفوع التي هي اول وضعه ولو وقع بعد منصوب نحو انت انت السميع
العليم وجعلنا ذرية هم الباقي . وقس على كل ذلك

وَأَبْتَدَأَ الْبَعْضُ بِهِ اسْمًا فَرَفَعَ تَالِيهِ طَرْدًا خَبْرًا عَنْهُ وَقَعَ

اي ان بعض العرب يجعلون هذا اللفظ مبتدأ على انه اسم فيرفعون كل ما وقع بعده
خبراً عنه . وعليه قراءة بعضهم ولكن كانوا هم الظالمون . وقول الشاعر
اتبكي على ليلى وانت تركتها وكنت عليها بالملأ انت أقدر
وحيث يكثر ان يكون له محل من الاعراب كسائر الضمائر وتكون جملته في محل ذلك الاعراب
الذي يقتضيه العامل

وَيُقْصَدُ التَّخْصِصُ وَالتَّأْكِيدُ بِهِ كَمَا قُلْتَ هُوَ الْمَفِيدُ

اي ان اللفظ المذكور يؤتى به للتخصيص والتأكيد دون التمييز الموضوع له نحو انت
انت علام الغيوب واخي هرون هو افصح مني لساناً . وقد اجتمعا كلاهما في المثال فانه
يحمل إرادة التخصيص اي ان الإفادة مقصورة على ما قلته . وإرادة التأكيد اي
ان ما قلت نفسه هو المفيد . ولا موقع فيه للفصل لعدم إيهام النعت * وقد تجتمع
فيه الأغراض الثلاثة نحو وأولئك هم المفلحون فانه يحمل الفصل والتخصيص والتأكيد
كما ترى * وهو يجملة لا يقع إلا بين المبتدأ والخبر في الحال او في الاصل كما
رأيت . والخبر غالباً يكون مصحوباً بال أو أفعل تفضيل ويقل في غيرها

وَالْكَافُ لِلْخِطَابِ فِي الْإِشَارَةِ حَرْفٌ كُنْكَ أَوْ هُنَاكَ الْجَارَةُ
وَيَفِي ضَمِيرِ النَّصْبِ عِنْدَ الْفَصْلِ أَيْضًا وَفِي الْبَعْضِ مِنْ أَسْمِ الْفِعْلِ
اي ان الكاف تُستعمل حرف خطاب في أسماء الإشارة الشخصية نحو ذاك وتلك .
والمكانية نحو هناك وهناك . وفي ضمير النصب المنفصل نحو إِيَّاكَ . وفي بعض أسماء
الفعل التي لم تُنقل عن باب الظرف نحو هَاكَ وَرُؤَيْدَكَ * وهي في كل ذلك حرف
لا محل له من الاعراب

وَمَعَ سِوَى الْمَكَانِ كَأَسْمِ فُرِعَتْ وَكَأَلْمَكَانِ صَحْبُهُ قَدْ وَقَعَتْ
اي ان هذه الكاف تلحقها علامات الفروع في ما سوى إشارة المكان من هذه المواضع
كما تلحق كاف الضمير لتدل على حال المخاطب نحو كذلك قال ربك وذالك كما
علمني ربي واكفاركم خير من أولئكم . وقس على ذلك ما بقي من هذا القبيل في
الإشارة وغيرها نحو إِيَّاكَ وَإِيَّاكَ هَاكَ وَهَاكَ جَرًّا * غير انه قد يُكتفى
في الإشارة الغير المكانية بالكاف مفتوحة مع الجميع كما في إشارة المكان تنبيهًا على
مطلق الخطاب لا على أحوال المخاطب فلا يلحقها شيء من علامات الفروع نحو ذلك
لنؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود الله فلا تعتدوها * وأما في إشارة المكان فتلزم
الفتح والإفراد مطلقًا . ونذكر كسرهما كقول الشاعر

اِذَا هَبَطْتَ حَوْرَانٍ مِنْ أَرْضٍ عَالِجٍ فَقُولُوا لَهَا لَيْسَ الطَّرِيقُ هُنَاكَ
وَأَمَّا ما سوى ذلك من الضمير واسم الفعل فلا بد معه من إلحاق علامات الفروع

فصل

في قيود الضمائر ومتعلقاتها

لِلْعَاقِلِينَ أَضْمَرُوا الْوَاوَ وَدَلَّ مِيمٌ وَفِي الْمُؤَنَّثِ النُّونُ اشْتَمَلَ

اي انهم جعلوا الواو ضميرًا للعاقلين فقط نحو ضربوا ويضربون واضربوا . وجعلوا الميم
علامة تدل عليهم كضربتم واكرمتم ولقيتهم * وأما العاقلات فتكون النون معهن
ضميرًا كذهبن . وعلامة كاكرمتهن . وسيا تي تمام الكلام على كل ذلك

وَالْمِيمُ سَكَنٌ وَأَخْتَلَسَ أَوْ أَشْبَعِ ضَمًّا وَبِالْأَوَّلَى كَذَا الْكَسْرُ أَتْبَعِ
وَحَفِيفِ النَّونِ ضَمِيرًا وَأَشَدُّ عِلَامَةً وَأَلْفَتْحَ فِيهَا اعْتَمِدِ

اي انه يجوز في الميم المذكورة التسكرين وهو الاشهر، ويجوز ضمها اختلاصاً او إشباعاً حتى يتولد منها واو في اللفظ كقول الشاعر

سَأَلْنَا فَأَعْطَيْتُمْ وَعُدْنَا فَعَدْتُمْ وَمِنْ أَكْثَرِ التَّسَالِ يَوْمًا سَجَرْتُمْ

ويختار إتياع الساكنة طرفاً للمكسور قبلها استنقالاتاً للخروج من الكسر الى الضم فتكسر اختلاصاً او إشباعاً كما تَضُمُّ. وعلى ذلك قول الشاعر

بِهِمُ النِّجَاةُ مِنَ الْأَذَى وَعَلَيْهِمْ فِي كُلِّ فَادِحَةٍ تُصِيبُ مَعُولٌ

وأما النون فهي مخففة إذا كانت ضميراً ومشددة إذا كانت علامة، وهي مفتوحة في الحالين على الإطلاق * واعلم ان الاصل في ميم الجمع مطلقاً ان تكون ملحقة بالواو للدلالة على جمع الذكور، فاصل انتم مثلاً وضرِبهم اَنْتُمْ وضرِبهمو كما يقال في المثنى انتما وضرِبهما وفي جمع الاناث اَنْتُنَّ وضرِبهنَّ والاصل اَنْتُعنَّ وضرِبهنَّ ثم ادغم تخفيفاً * وانما جُذِفَت الواو من ضمير جماعة الذكور لكثرة الاستعمال اكتفاءً بدلالة الميم على الجمع، ولذلك تَضُمُّ هذه الميم اذا تلاها ساكنٌ تحريكاً لها بحركتها الاصلية، وتُكْسَرُ بعد الكسر على الإتياع كما مرَّ لا على اصل تحريك الساكن، والاشباع مبني على رد الواو المحذوفة ثابتة او مقلوبة ياءً * وذلك ما لم يقع بعدها ضمير متصل فيجب ردها واواً على الإطلاق نحو ضرِبتموه وأعطيتهموه لان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها * فاعرف كل ذلك

وَجَمْعٌ غَيْرُ عَاقِلٍ كَالْوَّاحِدَةِ وَدُونَ ذِي النَّونِ اسْتَبَاحُوا الْقَاعَةَ

اي ان جمع ما لا يعقل يجري في الإضمار له مجرى المؤنثة المفردة، وهو يشمل الجمع السالم مؤنثاً كالشجرات والمكسر مطلقاً كالجمال والنياق، فيقال الشجرات اُثْمِرَتْ والجمال سَارَتْ والنياق رَبَضَتْ * وهكذا حكم الصفة فيقال الشجرات مشمرة والجمال سائرة والنياق رابضة * وقد استباحوا هذا الحكم في كل ما سوى جمع المذكور السالم مما يدل على معنى الجمع وهو كل ما تلحق فعلة علامة التأنيث مما مرَّ في باب الفاعل، فيتدرج في ذلك جمع ما يعقل من المذكور مكسراً كالرجال، ومن المؤنث مطلقاً

كالهندات والجواري . والملحق بالجمعين كالبنين والبنات . واسم الجمع كالقوم والنساء .
 فيجوز ان يقال الرجال أَقْبَلَتْ او مقبلةٌ وهلمَّ جرًّا * وذلك لان المكسر من هذه الجموع
 قد قُذِّدَتْ صورة المفرد منه فاشبه اسم الجمع . وجمع المؤنث السالم والملحق بالجمعين
 قد انثلمت صورة المفرد فيهما . لسقوط بعض الزوائد او الاصول فاشبهها الجمع المكسر .
 ومن ثمَّ جاز ان يُنظر الى اللفظ في كل واحدٍ من هذه المذكورات فيؤنَّث الضمير
 العائد اليه على تأويله بالجماعة وان يُنظر الى المعنى فيُضمَر له بحسب افراده . بخلاف
 جمع المذكر السالم فان الجمعية متحققة فيه لفظاً لبقاء صورة الواحد فيه ولذلك لا
 يستعمل له الا ضمير الجمع * واذا اجتمع الظاهر والضمير فالتخار المناسبة بينهما طلباً
 للشاكلة فيقال اقبلت الرجال كلها واقبل الرجال كلهم ولا يُستحسن العكس في اوضح
 اللغات * وقس على كل ذلك

وَجَازَ نُوْقٌ بَيْنَ فِي النَحْلَةِ وَقِيلَ ذَاكَ حَقٌّ جَمْعِ الْقَلَّةِ

اي يجوز ان يُستعمل ضمير الاناث العاقلات لجماعة ما لا يعقل من المؤنث كما رايت
 في المثال وعليه قول الشاعر

أَلَا يَا جَمَامَاتِ اللَّوَى عُدْنَ عَوْدَةً فإني الى أصوانكُنَّ حزينُ
 وقد استعمل ذلك مع المذكر نحو إنا متخَرْنَا الجبال معه يُسَبِّحُنَّ بالعشي والاشراق .
 وهو نادر * وقيل ان ضمير المفردة أولى بجمع الكثرة وضمير الجمع أولى بجمع القلة .
 فالاحسن ان يقال الجدوع كسَرَتْها فانكسرت فهي منكسرة . والأجداع كسَرَتْهم
 فانكسرت فهُمْ منكسرات . واستشكل الفرق بينهما * اقول ويمكن ان يكون الفرق
 ان جمع القلة يناسب الجمع السالم الموضوع للعاقلات لانه نظيره في الدلالة على القلة
 كما نصَّ على ذلك بعضهم بقوله

بِأَفْعُلٍ وَبِأَفْعَالٍ وَأَفْعَالَةٍ وَفِعْلَةٍ يَعْرِفُ الْأَدْنَى مِنَ الْعَدَدِ
 وسالم الجمع ايضاً داخل معها . في ذلك الحكم فاحفظها ولا تزِدْ
 وبهذا الاعتبار يكون أولى باستعمال ضمير العاقلات معه . والله اعلم بالضواب

وَرُبَّمَا نُزِّلَ مَا لَا يَعْقِلُ مَنْزِلَةَ الْعَاقِلِ حَيْثُ يَحْمَلُ
 اي ان ما لا يعقل قد يُنزل منزلة من يعقل حيث يَنْجِيه ان يُحْمَلَ عليه فيُستعمل له

ما يُستعمل للعاقل مطلقاً نحو اني رأيتُ اَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتَهُمْ لِي
سَاجِدِينَ . فان القائل لما اراد وصف هذه المذكورات بالسجود له نَزَلَهَا مِنْزَلَةَ الْعُقَلَاءِ
الذين يتعمدون ذلك فاستعمل لها ما يُستعمل لهم من الضمير وما يتعلق به كما ترى
وَعَلِبَ الْأَفْضَلُ فِي مَا اشْتَرَكَا كَهُمْ وَهَنْ يَنْصِبُونَ الشَّرَكََا

اي اذا وقع اشتراك بين فريقين في هذا المقام غلب الافضل منهما على غيره فيستعمل
ما له لهما جميعاً نحو يوم تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ . ونحو
يُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنُّ السُّوءِ . ومن
ذلك مثال النظم كما رأيت * ومن هذا القليل اشتراك ما لا يعقل مع العقلاء نانه
يجري على هذا الأسلوب نحو مالي لا أَرَى الْهُدُودَ ام كان من الغائبين . وأما مع
العاقلات فيختار التغليب نحو الجواري والنياق سائرات . ولا يجب فيقال سائرة بدونه

وَذَاكَ فِي مَا دُونَ هَذَا نَدَرَا كَقَوْلِهِ إِنَّا لَقَوْمٌ لَا نَرَى
وَجَاءَ دُونَ مُضْمَرٍ فِي مَا ظَهَرَ كَالْقَمَرَيْنِ قَصْدَ شَمْسٍ وَقَمَرٍ

اي ان التغليب يقع نادراً في غير ذلك كقول الشاعر
وإِنَّا لَقَوْمٌ لَا نَرَى الْمَوْتَ سُبَّةً إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسُلُولٌ
ونحو ولكني اراكم قوماً تجهلون . فقد كان القياس ان يقال يَرَوْنَ وَيَجْهَلُونَ بلفظ
الغيبة لانهما صفة للقوم ولكن لما كان القوم عبارة عن المتكلمين في الاول وعن
المخاطبين في الثاني غلب جانب المعنى على جانب اللفظ ف قيل نرى وتجهلون بلفظ التكلم
والمخاطاب * وقد يقع هذا التغليب في الاسماء الظاهرة باعتبار الافضية في اللفظ
كالقمرين للشمس والقمر تغليباً للذكر على المؤنث . او باعتبار الخفة فيه دون الافضية
كالعمرين لأبي بكر وعمر . وكل ذلك من نوادر الاستعمال

فصل

في أحكام آخر الضمائر

وَرُبَّمَا اسْتَحْسِنَ وَضَعُ الْمُظْهِرِ لِعَرَضٍ فِيهِ مَكَانَ الْمُضْمَرِ

فَهُوَ عَنِ الضَّمِيرِ بِالْعَكْسِ كُنِيَ كَعَبْدِكَ اللَّهُمَّ يَدْعُو أَيُّ أَنَا

اي انه قد يُستحسن وضع الاسم الظاهر موضع الضمير لغرض كالاتعطف نحو اللهم عبدك يدعوك اي انا ادعوك . فيكون الظاهر قد وقع كناية عن الضمير بعكس الوضع * اول زيادة التمكن نحو انزلناه بالحق وبالحق نزل . اي وبه نزل . وما اشبه ذلك من الاغراض * فان الظاهر في هذه المواقع يُفيد ما لا يُفيده الضمير كالتدليل المستفاد من لفظ العبد ولذلك يستحسن الاتيان به مكانه

كَذَا الضَّمِيرُ مَوْضِعَ الظَّاهِرِ قَدْ يُوضَعُ نَحْوَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ

اي وكذلك الضمير قد يوضع مكان الظاهر لغرض نحو قل هو الله احد فان الضمير فيه قد وضع مكان الشأن كما علمت في بابه . وذلك لتشويق السامع الى بيان مفسره لانه مبهم لا يعلم ماذا يراد به فاذا ورد عليه ما يعقبه كان اوقع في نفسه وامكن في ذهنه

وَالْتَفَتُوا مِنْ جِهَةٍ فِيهِ إِلَى أُخْرَى كَغَيْبٍ مِنْ خِطَابٍ مَثَلًا

وَهُوَ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ قَدْ جَرَى نَحْوُ سَرَيْتُمْ وَلَهُمْ طَابَ السَّرَى

اي انهم يلتفتون في الضمير ايضا من احدى جهاته التي هي التكلم والخطاب والغيبة الى الجهة الاخرى فيعتبرون بها بعد التعبير بصاحبها كما اذا عُبِّرَ بطريق الغيبة بعد التعبير بطريق الخطاب . غير انه يشترط في ذلك ان يكون على خلاف مقتضى القياس كما في المثال فان القياس يقتضي ان يقال سرَيْتُمْ ولكم طاب السرى . فان كان على حسب مقتضى القياس نحو يا ايها الذين آمنوا لم يكن من هذا القيل * والالتفات يقع بين هذه الجهات كلها . فيقع من التكلم الى الخطاب نحو وما لي لا أعبد الذي فطرني واليه ترجعون . والى الغيبة نحو ان عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى بربك وكيلًا * ومن الخطاب الى التكلم نحو يا قوم لكم الملك اليوم ظاهرين في الارض فمن ينصرنا من بأس الله . والى الغيبة نحو ربنا انك نجائع الناس ليوم لا ريب فيه ان الله لا يخلف الميعاد . وعليه مثال النظم * ومن الغيبة الى التكلم نحو ألم تر ان الله انزل من السماء ماء فاخرجنا به ثمرات مختلفا ألوانها . والى الخطاب

نحو مالك يوم الدين إياك نعبد . فان سياق الكلام يقتضي ان يقال واليه أرجع وكفى بي وكيلاً ومن ينصركم من باس الله وهم جراً فعدل عنه الى ما رأيت . والمراد بذلك الافتتان في الكلام واستجدات نشاط السامع للإصغاء اليه * وكل هذه المسائل من المباحث البيانية قد استطردها اليها لتوسيع الفائدة

فصل

في الموصلات الحرفية

« صِلْ أَنْ وَمَا وَأَنْ كَيَّ لَوْ بِصِلَةٍ مِنْ جُمْلَةٍ بِمَصْدَرٍ مَأْوَلَةٍ »
 ي ان هذه الاحرف تُوصَل بالجملة التي تأوّل بالمصدر وهي ما كان احد طرفيها فعلاً او معناه ولو على سبيل التاويل كما سيحيى . ولذلك يقال لها الموصلات الحرفية * غير ان أن وكَيَّ ولو تُوصَل بالجملة الفعلية لاختصاصها بالدخول على الافعال . وأن المفتوحة المشددة تُوصَل بالاسمية لانها مخصوصة بباب الابتداء . وما تجمع الامرين * ويُشترط في كي ان تكون مسبوقه بلام التعليل ولو تقديرًا كما علمت في نواصب المضارع * وما يُوصَل بالجملة الفعلية يُشترط في جملته ان يكون فعلها متصرفًا لان الجامد لا مصدر له بخلاف الموصول بالاسمية فان المصدر يكفي ان يؤخذ بالمعنى كما ستري فلا يلزمها ان يكون عجزها فعلاً فضلاً عن كونه متصرفًا لان الحرف غير مباشر له * أمّا أَنْ فتُوصَل غالباً بالمضارع نحو أريد أن ازورك اي أريد زيارتك . وقد تُوصَل بالماضي نحو سرّني أن حضرت . وكَيَّ تُوصَل بالمضارع فقط نحو زُرني لكي أكرمك * ولو تُوصَل بالماضي والمضارع واقعة بعد ما يفيد التمني غالباً نحو زُر بما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين . ونحو ودت طائفة من اهل الكتاب لو يُضِلُّونكم . وقد تقع بعد غيره

كقول الشاعر

ما كان ضرّك لو مننت ورُبّما منّ القتي وهو المغيظُ المحنقُ
 وما تُوصَل غالباً بالماضي نحو عجبتُ بما انطلق زيد . وقد تُوصَل بالمضارع نحو عجبتُ بما يضرب زيد عمرًا . وهو يتعين معها لزمان الحال * وقد تُوصَل بالجملة الاسمية كقول

الشاعر

أحلامكم إسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب

وَأَمَّا أَنْ الشَّدَّةَ فَلَا بُدَّ مِنْ وَصْلِهَا بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ كَمَا مَرَّ فُتَأَوَّلَ مَعَ خَبَرٍ بِمَصْدَرٍ نَحْوِ
 أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ أَيْ أَلَمْ تَرَ هَيَامَهُمْ . وَقَسَّ عَلَى كُلِّ ذَلِكَ
 « فَإِنْ يَقَعْ هُنَاكَ نَافٍ أَوْ لَا مَعْنَاهُ بِالْمَصْدَرِ مَعَ مَا قَدْ تَلَا »

أَيْ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ فِي الصَّلَةِ الْمَذْكُورَةِ أَدَاةُ نَفْيٍ حَرْفًا كَانَتْ نَحْوُ عَجِبْتُ مِنْ أَنْ لَمْ يَقُمْ
 زَيْدٌ . أَوْ أَسْمَاءً نَحْوُ عَجِبْتُ مِنْ أَنْ زَيْدًا غَيْرُ قَائِمٍ . أَوْ فِعْلًا نَحْوُ عَجِبْتُ مِنْ أَنْ زَيْدًا لَيْسَ
 بِقَائِمٍ . يَأَوَّلُ مَعْنَى تِلْكَ الْأَدَاةِ بِالْمَصْدَرِ مَعَ الْمَصْدَرِ الْمَأَوَّلِ مِمَّا بَعْدَهَا مِثْلًا أَوَّلُ
 الْمَصْدَرِينَ إِلَى الثَّانِي . فَيَكُونُ التَّأْوِيلُ فِي الْأَمْثَلَةِ عَجِبْتُ مِنْ عَدَمِ قِيَامِ زَيْدٍ * وَقَسَّ
 عَلَى ذَلِكَ كُلِّ مَا جَاءَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ بِالْإِسْتِقْرَاءِ

وَكُلُّ مَا أَخْبَرَ مَعَ أَنْ أَطْرَدَ تَأْوِيلُهُ وَالْكُونُ قَدَرًا إِنْ جَمَدَ
 أَيْ إِنْ كَانَ كَلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ اسْمٍ أَنْ يَطْرُدَ تَأْوِيلُهُ بِالْمَصْدَرِ فِعْلًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ . فَإِنْ
 كَانَ مُتَصَرِّفًا أَوَّلَ الْمَصْدَرِ مِنْهُ نَحْوُ عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا صَادِقٌ أَيْ عَلِمْتُ صَدَقَ زَيْدٌ *
 وَإِنْ كَانَ جَامِدًا قَدَّرَ الْكُونُ مِثْلًا إِلَيْهِ نَحْوُ عَلِمْتُ أَنْ هَذَا حَجَرٌ أَيْ عَلِمْتُ كُونَ هَذَا
 حَجَرًا * وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَدَّرَ عَلِمْتُ حَجَرِيَّةً هَذَا لِأَنَّ الْمُنْسُوبَ إِذَا لَحِقَتْهُ تَاءٌ الثَّانِيَةُ
 أَفَادَتْ مَعْنَى الْمَصْدَرِ وَلِذَلِكَ تُلَقَّبُ مَعَهُ بِالْمَصْدَرِيَّةِ

وَأَخْلَفَ بِمَا ظَرَفَ زَمَانَ حَذِفًا عَنْ مَصْدَرٍ كَأَصْفُ لَزِيدٍ مَا صَفَا
 أَيْ إِنْ مَا الْمَذْكُورَةُ اتَّفَقًا تَخْلَفَ ظَرْفُ الزَّمَانِ الْمَحْذُوفُ عَنْ مَصْدَرٍ كَمَا فِي الْمَثَالِ . فَإِنْ
 أَصْلُهُ أَصْفُ لَزِيدٍ مَدَّةٌ صَفْوَةٌ فَحَذِفَ الظَّرْفُ وَخَلَفَتْهُ مَا مَوْصُولَةٌ بِالْفِعْلِ . وَهِيَ تُوصَلُ
 غَالِبًا بِالْمَاضِي الْمُثَبَّتِ كَمَا رَأَيْتُ . وَالْمُضَارِعُ الْمُنْفِي يَلْمُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ
 وَلَا يَلْبَثُ الْجُهَالُ أَنْ يَتَهَضَّبُوا أَخَا الْعِلْمِ مَا لَمْ يَسْتَعِنْ بِجَهُولٍ
 وَقَدْ تُوصَلُ بِالْمُضَارِعِ الْمُثَبَّتِ نَحْوُ لَا أَكَلِمَكَ مَا يَنُوحُ الْجَمَامُ . وَكُلُّ ذَلِكَ يَنْصَرِفُ
 مَعَهَا إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ * وَيَجُوزُ وَصْلُهَا بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ كَالْمَصْدَرِيَّةِ الْمُحْضَةِ وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ
 وَاصِلٌ خَلِيلُكَ مَا التَّوَاصُلُ مُمَكِّنٌ فَلَأَنْتَ أَوْ هُوَ عَنْ قَرِيبٍ تَرْحَلُ
 غَيْرَ أَنَّ الْوَصْلَ بِهَا قَلِيلٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ غَيْرِ مَا لَوْ فِي الْإِسْتِعْمَالِ

فصل

في حرف التعريف

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوْ أَلَامٌ تُرَدُّ لِلْجِنْسِ أَوْ لِبَعْضِهِ الَّذِي عُمِدَ
 إِيَّاهُ أَنْ يَرُمَّتْهُ أَوْ أَلَامٌ فَقَطْ عَلَى اخْتِلَافٍ سَنَذْكُرُهُ حَرْفُ تَعْرِيفٍ لِلْجِنْسِ وَيُقَالُ
 لَهَا الْجِنْسِيَّةُ . أَوْ لِحَصَّةٍ مَعْرُودَةٍ مِنْهُ وَيُقَالُ لَهَا الْعَهْدِيَّةُ * أَمَّا الْجِنْسِيَّةُ فَتَكُونُ لاسْتِغْرَاقِ
 أَفْرَادِ الْجِنْسِ نَحْوَ خُلُقِ الْإِنْسَانِ ضَعِيفًا . أَوْ لِبَيَانِ الْحَقِيقَةِ نَحْوَ الرَّجُلِ أَفْضَلُ مِنَ الْمَرْأَةِ .
 وَالضَّابِطِ فِي الْأَوَّلِ أَنْ يَصِحَّ حُلُولُ كُلِّ مَحَلِّهَا حَقِيقَةً كَمَا مَرَّ . أَوْ بِمَجَازٍ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ
 نَحْوَ أَنْتَ الرَّجُلُ . بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَصِحُّ فِيهَا مُطْلَقًا * وَأَمَّا الْعَهْدِيَّةُ فَيَكُونُ
 الْعَهْدُ مَعَهَا بِحُضُورِ مَحْبُوبِهَا نَحْوَ جِئْتُ الْيَوْمَ . أَوْ بِاسْتِقْرَارِهِ فِي الذَّهْنِ نَحْوَ رَكِبَ
 الْخَلِيفَةُ . أَوْ بِتَقَدُّمِهِ فِي الذِّكْرِ نَحْوَ بَنَيْتُ دَارًا ثُمَّ بَعَثْتُ الدَّارَ . وَيُقَالُ لِلأَوَّلِ الْعَهْدِ
 الْحُضُورِيِّ وَالثَّانِي الْعَهْدَ الذَّهْنِيَّ وَالثَّلَاثَ الْعَهْدَ الذِّكْرِيَّ * وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي حَقِيقَةِ
 حَرْفِ التَّعْرِيفِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَجْمُوعُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ أَوْ اللَّامُ وَحْدَهَا وَالْهَمْزَةُ زِيدَتْ
 لِلتَّوَصُّلِ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ . وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ قَدْ وُضِعَ لِيَكُونَ صَدْرُ
 الْكَلِمَةِ فَلَا تَصِلُ لَهُ اللَّامُ السَّاكِنَةُ * وَعَلَيْهِ اخْتَلَفُوا بَيْنَ أَنْ تَكُونَ هَمْزَةً هَمْزَةً وَصَلِ
 زِيدَتْ مِنْ أَوَّلِ الْوَضْعِ فَصَارَتْ جُزْءًا مِنَ الْكَلِمَةِ أَوْ هَمْزَةً قَطْعٍ أَصْلِيَّةٌ وَصَلَتْ لَكَثْرَةِ
 الْإِسْتِعْمَالِ * وَالْمُحَقِّقُونَ عَلَى الْآخِرِ لِأَنَّ الْحُرُوفَ تُزَادُ وَلَا يُزَادُ عَلَيْهَا لِأَنَّ الزِّيَادَةَ نَوْعٌ
 مِنَ التَّصَرُّفِ الَّذِي تَأْبَاهُ الْحُرُوفُ * ثُمَّ أَنَّ مَنْ جَعَلَهُ مَجْمُوعَ الْهَمْزَةِ وَاللَّامِ أَنْ جَعَلَ
 الْهَمْزَةَ أَصْلِيَّةً عَبَّرَ عَنْهُ بِأَلٍ وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يُعْبَرَّ عَنْهُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ كَمَا لَا يُعْبَرُّ عَنْ هَلٍ
 بِالْهَاءِ وَاللَّامِ . وَإِنْ جَعَلَهَا زَائِدَةً فَلَهُ أَنْ يُعْبَرَّ عَنْهُ بِأَلٍ أَوْ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ * وَأَمَّا مَنْ
 جَعَلَهُ اللَّامَ وَحْدَهَا فَيُعْبَرَّ عَنْهُ بِاللَّامِ فَقَطْ وَهُوَ اصْطِلَاحُ الْمُتَأَخِّرِينَ

وَتَدْخُلُ الْأَعْلَامُ عِنْدَ الثَّانِيَةِ وَالْجَمْعُ لِأَشْتِرَاكِهَا فِي التَّسْمِيَةِ
 وَرُبَّمَا زِيدَتْ لِلْمَعْرِضِ أَصْلُهَا مَسْمُوعَةٌ كَالْفَضْلِ عِنْدَ تَقْلِيلِهَا

إِيَّاهُ أَنْ يَرُمَّتْهُ أَوْ أَلَامٌ عَلَى الْأَعْلَامِ إِذَا ثَبِتَتْ أَوْ جُمِعَتْ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ
 يُكَذِّبُنِي الْعَمْرَانِ عَمْرُو بْنُ جُنْدَبٍ وَعَمْرُو بْنُ سَعْدٍ وَالْمَكْذِبُ أَكْثَرُ

وقول الآخر

ابن الأَكاسرةُ الجبابرةُ الأَلَى كَنَزُوا الكَنُوزَ فما بَقِينَ ولا بَقُوا
وذلك لأنه قد عرض عليها اشتراك المُسمَّيات المتجانسة فسلب منها التعيين وصارت
نكرات كاسماء الاجناس . وعلى ذلك قول الشاعر
رَأَيْتُ سَعُودًا من شعوب كثيرةٍ فلم أَرَّ سَعْدًا مثل سعدِ بنِ مالكٍ
واذ كان قد فاتها تعريف العلمية تجبر بحرف التعريف ليكون كالعوض عنه * وقد
تزايد ال على بعض الأعلام المنقولة عن اصل للمح معنى ذلك الاصل فيها لا للتعريف .
وأكثر ما يكون ذلك في العلم المنقول عن الصفة كالعَبَّاس . او عن المصدر كالفضل .
وقد يكون في المنقول عن اسم العين كالشُعَاب واليَمامة . غير ان كل ذلك مما عي
لا يقاس عليه

«وَدُونَ مَعْنَى كَالَّذِي وَاللَّاتِ قَدْ زِيدَتْ لُزُومًا وَهُوَ بِالنَّقْلِ وَرَدَ»
«وَرُبَّمَا زِيدَتْ عَلَى مَا وَجَبَا تَكْثِيرُهُ كَالْحَالِ مِمَّا نُصِبَا»
اي ان ال قد جاءت مزيدة لغير معنى . وذلك في نحو الذي من الاسماء الموصولة
واللات اسم صنم مما هو معرفة بدونها فلا يستفيد بها تعريفًا آخر * وهي محفوظة عنهم
بالسمع في البابين المذكورين لازمة لمصحوبها الا نادرًا او في الضرورة * وقد تزايد
على ما لا يعرف بها من واجب التكرير وذلك في بعض منصوبات الاسماء كالحال
في نحو ارسلها العِراك . وهو في غاية الدور

وَقَدْ تَنَوَّبُ نَحْوُ غُضِّ الطَّرْفَا عَنْ مُضْمِرٍ لَهُ أُعْتِمِدَتْ حَذْفًا

اي ان ال قد تنوب عن الضمير المحذوف . وذلك يكون في الضمير المضاف اليه نحو
غُضُّ الطَّرْفِ اَي طَرَفُكَ وهو مأخوذ من قول الشاعر

فَغُضُّ الطَّرْفِ اِنَّكَ مِنْ نُعَيْرٍ فلا كعبًا بلغت ولا كلابا

وشرط هذا الضمير ان لا يكون في جملة قد اشترط تضمينها له كالواقعة صلة او صفة
فلا يقال جاء الذي قام الأب ولا مررت برجل انطلق الغلام اي ابوه وعلامه .

وهو مذهب البصريين

فصل

في التنوين

وَعِنْدَ صَرْفٍ مُفْرَدٍ اِسْمٍ نَوْنٍ وَالْجَمْعُ اِذَا كَثُرَ لِلتَّمَكُّنِ
وَكُجَوَّارٍ لِي وَكُلٌّ فِي فَلَكَ يَوْمَئِذٍ عَوْضٌ بِهِ عَمَّا هَلَكَ

اي ان التنوين يكون في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين للدلالة على شدة التمكن في الامة بحيث لم يشبه مصجوبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف . وذلك نحو جاء زيد ورأيت فتى ومررت بقاض وهو لاء رجال وصفت حلي واستقيت بأدل وما اشبه ذلك * ويكون عوضاً عن محذوف . وهو إما حرف وذلك في المنقوص الغير المنصرف نحو لي جوار ومررت بأعيم فانه عوض عن يائهما المحذوفة * وإما كلمة وذلك في كل وبعض وأي نحو وكل في فلك يسبحون وفضلنا بعضهم على بعض وادعوا الله او ادعوا الرحمن أي ما تدعوا فله الاسماء الحسنى . اي كلهم او بعضهم وأيهما * وإما جملة وذلك في اذ الظرفية نحو وانشقت السماء فهي يومئذ واهية اي يوم اذ انشقت * واعلم ان اذ اكثر ما تستعمل هذا الاستعمال مضافاً اليها اسم زمان كيوم وحين ووقت . ولا تحذف الجملة بعدها الا مع تقدم ما يدل عليها كما رأيت

وَهُوَ كَمَا فِي مُسْلِمَاتٍ قَابِلًا نُونًا لِمُسْلِمِينَ اِذَا تَعَادَلَا
وَكَصَّةٍ وَسَيِّبَوِيهِ نَكْرًا وَفِي اضْطِرَارٍ نَحْوِ يَا زَيْدُ جَرَى

اي ان التنوين يكون في جمع المؤنث السالم كسلمات لمقابلة النون التي في جمع المذكر السالم كسلمين لما بينهما من التعادل في كون كل واحد منهما جمعاً سالماً . ولذلك لم يمتنع في نحو عرفات كما لم يمتنع تنوين العوض في نحو جوار * ويكون ايضاً للدلالة على التنكير في العلم المختوم باسم الصوت نحو سيبويه وفي اسم الفعل نحو اياه اذا أريد تنكيرها . فتقول رأيت سيبويه اذا اردت به رجلاً غير معين يسمى بهذا الاسم ويا رجل اياه اذا طلبت منه الزيادة من شيء غير معين . فان اردت التعيين امتنع تنوينهما * وقد يكون التنوين لضرورة الشعر في المُنَادَى المبني على الضم كقول الشاعر
سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

وسمّاهُ بعضهم تنوين الزيادة * وهو مقيّد ببقاء الضم كما في البيت واما اذا نُصب
 المنادى كما في قول الآخر يا عدياً لقد وقتك الاواقي فهو تنوين تمكين لانه لاحق
 للمُعرب * وبهذا الاعتبار يُعدُّ تنوين ما لا ينصرف للضرورة تنوين تمكين ايضاً لانه
 حينئذٍ يجري عليه جميع حركات الاسم المنصرف فتكون الضرورة قد دعت الى صرفه
 كما دعت الى اعراب المنادى المذكور والتنوين فيهما مرتب على الصرف او الاعراب
 فتأمل

وَرُبَّمَا يُخَكِّي بِهِ مَا قَبْلَهُ كَقَالَ خُذْ مَالًا وَلَا مَالًا لَهُ

اي ان التنوين قد يكون على سبيل الحكاية للتنوين الواقع قبله . وذلك يكون في ما
 ليس اهلاً للتنوين كما في المثال فان الثاني من المالين لا يستحق التنوين لانه مبني وانما
 حكي فيه تنوين الاول . وقس على ذلك ما جرى هذا المجرى

وَيُحَذَفُ "التَّنْوِينُ مِنْ مَصْحُوبٍ" اَلْ وَحَيْثُ لَاقِيَ مُضْمَرًا قَدْ اتَّصَلَ
 بِالْعَلَمِ الْمَوْصُوفِ بِابْنٍ لِعَلَمٍ أَضِيفَ جَرْدَ كَأَدْعُ زَيْدٌ بِنَ جُشَيْمٍ
 اي ان التنوين يُحذف من الاسم المصحوب بأن لئلا يجتمع حرف التعريف مع حرف
 يأتي علامة للتذكير وذلك يشمل ما دخلت عليه اَل للتعريف كالرجل وما كانت فيه
 اسماً موصولاً كالضارب لاستوائيهما في الصورة * وَيُحذف ايضاً عند ملاقاته الضمير
 المتصل بمصحوبه لئلا يفصل بينهما نحو زيدٌ ضاربُك الآن على ان الضمير منصوبٌ
 بالصفة اي ضاربُ اِيَّاكَ * وكذلك العلم الموصوف باًبن متصلاً به مضافاً الى علم
 آخر يُجَرَّد من التنوين كما رأيت تخفيفاً له لكثرة الاستعمال * وأما بقية المواضع التي
 يسقط فيها التنوين كالإضافة وغيرها فقد تقدّم الكلام على كل واحد منها في بابهِ
 وَكَضَوَّارِبَ ابْنَةٍ وَاثْنِي عَشَرَ عَبْدًا جَرَى مُقَدَّرًا كَمَا ظَهَرَ

اي ان التنوين الساقط لامتناع الصرف او البناء كما في ضوَّاربَ وَاثْنِي عَشَرَ يُقدَّرُ
 موجوداً فيقوم مقام التنوين الظاهر في اللفظ . وبناءً على ذلك يُنصب ما بعد الاول
 مفعولاً به وما بعد الثاني تمييزاً كما يُنصبان في نحو زيدٌ ضاربٌ عمرًا وعندي صاعٌ
 تمرًا . غير ان هذا الاستعمال نادر في ما لا ينصرف خلفاء التنوين المقدّر ولذلك يُختار

الجزء بعده بالاضافة * ويدخل تحت المبني ما يقبل التنوين لفظاً وهو المبني بناءً عارضاً كما رأيت . وما لا يقبله لفظاً وهو المبني بناءً لازماً مثل كم الاستفهامية في نحو كم رجلاً عندك لانه يستحقه في اصل الوضع باعتبار الاسمية وهو مذهب الجمهور **وَالْحَذْفُ كَالْإِثْبَاتِ يُنَوَّى كَأَنِّي أَحْمَدُكُمْ بِخَمْسَ عَشْرَةَ الْفَتَى** اي انه كما ينوي إثبات التنوين مقدراً حيث يعتبر وجوده ينوي حذفه حيث يعتبر سقوطه نحو احمدكم وخمس عشرة الفتى . فان كل واحد منهما ينوي فيه حذف التنوين المقدّر كما علمت في باب الاضافة * وعلى ذلك يجري ذو البناء اللازم مثل كم الخيرية في نحو كم عبد لي فانه ينوي فيها حذف التنوين المقدّر كما نوي وجوده في كم الاستفهامية * وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

فصل

في نون التنبيه والجمع

لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ أَتَتْ مُشْتَرَكَةً نُونٌ كَتَوَيْنِ تَلِي كَالْحَرَكَةِ وَكُسِرَتْ لِلسَّائِكَيْنِ مَعَهُمَا . وَالْفَتْحُ لِلْخَفَةِ مَعَهُمْ لَزِمًا

اي ان هذه النون تأتي للثنى والجمع مشتركة بينهما . وهي نظير التنوين في المفرد على الاصح وما تليه من الالف والواو والياء نظير حركة الاعراب * ولما كانت هذه الاحرف ساكنة قبلها ولا يمكن حذفها لئلا يفوت المقصود بها من الدلالة على التنبيه والجمع اضطررنا الى تحريكها بخلاف نون التنوين . فكسروها مع المثني على اصل النقاء السائكين نحو جاء الرجلان ورأيت الرجلين . وفتحوها مع المجموع تخفيفاً من ثقل الكسرة مع الواو والياء المسبوقتين بحركة تجانسهما نحو جاء المؤمنون ومررت بالمؤمنين * وهذا هو المشهور فيها وعليه لغة جمهور العرب

وَهِيَ كَجَزءٍ ثَبَتَتْ وَقَفَا وَمَعَ لَامٍ ضَمِيرُ الْوَصْلِ مَعَهَا لَمْ يَقَعْ

اي ان هذه النون تعد كجزء من منصوبها لانها داخلة في بنائه بخلاف التنوين . ولذلك ثبت في الوقف ومع لام التعريف اذا لم يوصل منصوبها بضمير فانها تحذف ايلاً تفصل بينهما كالضاربك والضاربوه على تقدير الضمير مجروراً او منصوباً لان

الضمير المتصل لا يستقل بدون عامله كما عرفت * واما حذفها من المضاف فقد مر من الكلام عليه ما يغني عن التكرار

وَقَدَّرْتُ فِي نَحْوِ لَيْكَ ذَوِي مَالٍ لِذَاكَ حَذْفُهَا ثُمَّ نُوي

اي ان هذه النون تُقدَّر في نحو لَيْكَ وَذَوِي مَالٍ لانه لم يُنطَق بها فيهما لعدم استعمالها مقطوعين عن الاضافة . ولذلك يُنوي حذفها فيهما للاضافة كما يُنوي حذف التنوين المُقدَّر في ما مر * واما نحو كلا الرجلين وأبي العلم فالأظهر انها تُقدَّر فيهما باعتبار المعنى مع مشابهة آخرها لآخر المثني والمجموع . وهو مذهب أكثر المحققين

فصل

في نون الوقاية

تَفْصِيلُ نُونٍ يَاءٌ نَفْسٍ تَنْصِبُ بغير وصف مع سوى حرفٍ تَجِبُ
أَوْ نُونٍ رَفَعَ وَهِيَ حَالُ الْجَرِّ مَعَ مِنْ عَنْ لَدُنْ قَدْ قَطْبُ بَجَلٍ أَيْضًا تَقَعُ

اي ان ياء المتكلم المنصوبة بغير الصفة تفصلها عن عاملها نون تعترض بينهما لتقي الفعل من كسر آخره لمناسبة الياء والحروف ونحوها من اندراس صورة بنائها . ولذلك يُقال لها نون الوقاية . وبعضهم يسميها نون العمد * ويندرج تحت العامل المذكور الفعل متصرفا نحو افادني ويكرمني وزُرني . او جامدا نحو قام القوم ليُسني وما أَفقرني الى عفو الله . واسم الفعل نحوها كني ودرا كني . وباب إن نحو انني ولكنني * وهي تجب مع غير هذا الباب المذكور وغير نون الرفع في الافعال الخمسة . فيجوز ان يقال اني ولكنني وهما يضرباني وهم يكرموني وهلم جرا فيهما . غير انها غالبه مع ليست من الاحرف المذكورة فلا تستعمل بدونها الا نادرا كقول الشاعر

كُنْيَةُ جَابِرٍ اِذَا قَالَ لَيْتِي اُصَادِفُهُ وَأَفْقِدَ جُلَّ مَالِي

وقليلة مع لعل فلا تقترن بها الا نادرا كقول الآخر

أَرَيْتَنِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلًا لَعَلَّنِي أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بِخَيْلٍ مُخَلَّدَا

ويستوي استعمالها وتركها مع بقية أخواتها . ومنه قول الشاعر

وَانِي عَلِيَّ لَيْلَى لَزَارٍ وَانِي عَلِيَّ ذَاكَ فِي مَا يَبْنِي مُشَدِّدِيهَا

ولا بُدَّ منها مع بقية العوامل من الافعال وأسمائها على الاطلاق * واعلم انه يجوز في المحذوف هنا من الافعال الخمسة ان يكون نون الوقاية كما مرَّ لانها منشأ الثقل ولا دلالة لها . وان يكون نون الاعراب كما مرَّ في اوائل الكتاب لان العادة قد جرت يحدفها عند اجتماع الامثال . والاول هو المشهور وعليه الاكثرون * ويفصل بهذه النون بين الياء المجرورة ومن وعن ولئن وبينها وبين قد وقط ويحل . غير انها واجبة مع من وعن فيقال مني وعني بالتشديد . وغالبة مع لئن نحو قد بلغت من لدني عذراً * واما مع البواقي فان عددهنَّ مثل حسب غلبت النون مع قد وقط كقول الشاعر
واني قد لبست العيش حتى ملئت من الحياة فقلت قدني

وقول الراجز

إمثلاً الحوض وقال قطني مهلاً رؤيداً قد ملأت بطني

وغلب تركها مع يحل وعليه قول الشاعر

فتي أهلك فلا أحفله يحلي الآن من العيش يحل

وان جعلتهنَّ أسماء فعل كما مرَّ في باب وجب إلحاقها كما في بقية أسماء الافعال

فصل

في نون التوكيد

بِالنُّونِ فِعْلاً غَيْرَ مَاضٍ ذَا طَلَبٍ أَكِيدُ وَبَعْدَ نَفْيٍ لَا قَدْ تُجْتَلَبُ
وَالزَّمْ جَوَابَ قَسَمٍ يُسْتَقْبَلُ مِنْ مُثَبَّتٍ عَنْ لَامٍ لَا يُفْصَلُ

اي انه يؤكَّد بالنون الفعل الغير الماضي متلبساً بمعنى الطلب . إما بنفسه وهو الامر بالصيغة نحو اضربن . وإما بواسطة وهو المضارع الواقع بعد لام الامر نحو ليذهبن . او بعد أداة النهي او الاستفهام او التمني او الترجي او العرض او التحضيض نحو لا تظلمن وهل تحضرن وهل جرأ * وقد يؤكَّد المضارع المنفي بلا لشبهها بلا الناهية

في الصورة . وعليه قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تلحينها ولا الضيف فيها ما اقام محول

وندر توكيد المنفي بلم كقول الشاعر

يحسبه الجاهل ما لم يعلم شيخاً على كرسيه ممماً

اي ما لم يعلمن فقلبت النون ألفاً كما علمت في باب الوقف . وهو محمول على الضرورة
لانه ماض في المعنى * وكذلك يؤكد المضارع الواقع جواباً للقسم بشرط كونه مستقبلاً
مُثبتاً متصلاً باللام الجوازية نحو تالله لأكيدن اصنامكم . غير ان ذلك يلزم فيه
وجوباً فلا يستعمل بدونه الا نادراً كقول الشاعر

فلا وأبي لتأتيها جميعاً ولو كانت بها عربٌ ورُومٌ

بخلاف الافعال الطلبية فانها تؤكد جوازاً * فان كان المضارع المذكور بمعنى الحال
او منفياً او منفصلاً عن اللام لم يؤكد بالنون . وعلى ذلك قول الشاعر
لئن تك قد ضاقت عليكم يوتكم ليعلم ربي اني اوسع

وقول الآخر

تالله لا يذهب شينني باطلا حتى أغير ما لكأ وكاهلا

وقول الآخر

فوربي لسوف يجزي الذي أسلفه المرء سبئاً او جيلاً

واعلم ان هذه النون اختصت بالفعل المستقبل لانها موضوعة لتأكيد الطلب وهو
مختص بمعنى الاستقبال ولذلك لا يصلح لها ما كان بمعنى الحال او الماضي * والفعل
المؤكد بها لا يتقدم معموله عليه لان تأكيد الفعل يقتضي الاهتمام به فيجب تقديمه

وغلّبوا تأكيد شرط إمّا إذ ان بما قد أكدت فعماً

اي انهم يؤكدون فعل الشرط الواقع بعد ان الملحقة بما الزائدة نحو وإما ينزع عنك من
الشیطان نزغ فاستعذ بالله . وذلك لان ما تزداد بعد ان للتأكيد فيختارون تأكيد
الفعل بعدها لئلا ينحط المقصود بالذات عما ليس مقصوداً بذاته . غير ان ذلك

غالب فيه لا لازم لورود السماع بدونه كثيراً ومنه قول الشاعر

فإما تسألني عني لبيباً وعن نسي مخبرك اليقينا

وهو المعول عليه عند الجمهور

وهي ثقيلة وقد تخفف ساكنة عن فتحها فتضعف

فحذفت كلاتهيب الفقرا مع ما كن والفتح أبت أثرا

اي ان هذه النون ثقيلة في الاصل اي مشددة . وتبتم عمل احياناً مخففة فتسكن

بعد ما كانت مفتوحة حال التشديد فتضعف لنقص بنائها . وذلك تحذف عند
 ملاقة ساكن كما في المثال وهو ما خوذ من قول الشاعر
 ولا تُهينَ الفقيرَ علكَ أنْ تركعَ يوماً والدهرُ قد رَفَعَه
 اي ولا تُهينَنَّ فحذفت النون وبقي آخر الفعل مفتوحاً للدلالة عليها كما رأيت * وعلى
 هذا تكون الخفيفة فرعاً عن الثقيلة لانها تختصرة منها وهو مذهب الكوفيين * ولا
 خلاف في ان التاكيد بالثقيلة ابلغ لان الزيادة في اللفظ تفيد الزيادة في المعنى غالباً
 كما يشهد به الامثراء

وَالثِقَلُ وَالْكَسْرُ التَّزِمُ بَعْدَ الْآلِفِ وَدُونَهَا الْمُضْمَرُ ذُو الْمَدِّ حُذِفَ

اي ان هذه النون اذا وقعت بعد الالف يجب ان تكون ثقيلة وهناك تَكْسِرُ تشبيهاً
 لها بتون المثني * وذلك يشمل الواقعة بعد ألف التثنية نحو لا تضربان . والالف
 الزائدة التي يفصل بها بين نون الاناث ونون التاكيد نحو لا تضربتان * وأما غير
 الألف من الضمائر المعثلة وهو واو الجماعة وياء المخاطبة فان كان حرف مد اي مسبوقة
 بحركة تجانسه يجب حذفه لالتقاء الساكنين مدلولاً عليه بتلك الحركة . فيقال لا
 تضربن يا قوم بضم الباء ولا تذهبن يا فلانة بكسرها * وأما ان كان حرف لين اي
 مسبوقة بحركة لا تجانسه فيجب اثباته اذ لا دليل عليه ويحرك كل واحد منه
 بالحركة التي تجانسه دفعا لالتقاء الساكنين . فيقال لا ترضون يا رجال بضم الواو
 ولا تخشين يا هند بكسر الياء * وأما الخفيفة فلا تقع بعد الألف مطلقاً فيصح
 المذهب . وتقع بعد الواو والياء فتجريان معها مجراها مع الثقيلة في كل ما ذكر
 ونون رفع "مطلقاً معها ترد تحذف في اللفظ لتخفيف قصد"

اي ان نون الرفع الواقعة مع هذه النون مطلقاً تحذف تخفيفاً من اجتماع ثلاث نونات
 مع المشددة ونونين لا ادغام بينهما مع الخفيفة . وعلى ذلك يقال هل تضربان وهل
 تضربن وهل تضربن . وكذلك هل تضربن وهل تضربن وقس على ذلك * غير ان هذا
 الحذف انما يكون لفظاً فقط لانها تنوي مقدرة هناك كما مر في باب الاعراب . فتذكر

فصل

في لام التأكيد

وَاللَّامُ مَعْنَى جُمْلَةٍ أَسْمٍ جُرِدَتْ مُوجِبَةً فِي صَدْرِهَا قَدْ أَكَدَتْ
 أي ان اللام تؤكد مضمون الجملة الاسمية الموجبة المجردة عن النواسخ واقعة في صدرها
 نحو لزيد قائم . ويقال لها لام الابتداء لدخولها على المبتدأ أو في ابتداء الكلام كما
 رأيت * وهي موضوعة لتأكيد الأسماء كما ان النون موضوعة لتأكيد الأفعال . وكل
 ذلك فيها بحسب الأصل فلا عبرة بما خرج عنه كما ستري

فَإِنْ طَرَتْ إِنْ اسْتَعَارَتْ خَبَرًا لَهَا أَوْ أَسْمًا تَلْتَقِي مَا أُخْرَا

أي فان عرض دخول إن المكسورة الهمزة على الجملة تناولت اللام ما تأخر من الخبر
 أو الاسم نحو إن ربي لسميع الدعاء وإن من الشعر لحكمة . وذلك لأنها للتأكيد
 مثل إن وهم يكرهون اجتماع المثليين فيزحلّقونها إلى الجزء المتأخر ليكون ما قبله فاصلاً
 بينهما ولذلك يقال لها حينئذ اللام المزلّقة . وقد يقال المزلّقة بالفاء . ويعمل ما
 بعدها في ما قبلها نحو انه على رجمه لقادر لأنها في نية التقديم كما يعمل ما بعد الفاء
 في ما قبل جواب أمّا على ما سيجي * وتختص هذه اللام بمصاحبة إن المكسورة لأنها
 لا تغير معنى الجملة كما علمت ولا حكمها لأنها لا تزال معها على استقلالها فتبقى كالمجردة .
 وبهذا الاعتبار امتنع دخولها على خبر لكن في مذهب الجمهور لأنها تمنع استقلال الجملة
 فتغير حكمها وإن كانت لا تغير معناها على ما قد مناه هناك * وأما دخولها على خبر
 باقي أخواتها فمتنع مطلقاً عند الجمهور لان منها ما يغير معنى الجملة ومنها ما يغير معناها
 وحكمها جميعاً . فتدبر

وَالْخَبَرُ أُطْلِقَ دُونَ مَا الشَّرْطُ عَقْدٌ وَالنَّفْيُ أَوْ صُرِفَ مَاضٍ دُونَ قَدْ

أي انه يجوز دخول اللام على الخبر مطلقاً مما لم يقتصر بأداة شرط أو نفي ولم يكن
 ماضياً متصرفاً بدون قد . وذلك يشمل الاسم المفرد كما مر . والجملة الاسمية والفعلية
 المضارع والمضوية المقترنة بقد والظرف وشبهه . فيقال إن زيدا قائم أو لعلامة
 منطلق أو ليقوم غلامه أو لقد قام أو لعندك أو لفي الدار . لان اللام مع المفرد والجملة

الاسمية قد دخلت على الاسم بحسب الاصل . والمضارع يشبه الاسم . والماضي المقترن
 بقدر يقرب من الحال فيشبه المضارع على ما قدمناه في باب القسم . والظرف وشبهه
 بتعلقان هنا بالاسم على الاصح لان المقام يقضي الثبوت * ولا يقال إن زيدا لئن
 تُكرمه يُكرمك لئلا تلبس باللام الموطئة للقسم . ولا إن زيدا لما يقوم لانها
 لتأكيد الايجاب . ولا إن زيدا لقام لانها تقتضي الحال كما سيأتي فيتعارضان * وأما
 الفعل الجامد فالأكثر على جواز دخولها عليه نحو إن زيدا لنعم الرجل لانه قد
 فقد الدلالة على الحدث والزمان فاشبه الاسماء الجامدة * واجازوا دخولها على ممول
 الخبر المتوسط بينه وبين الاسم اذا كان عامله مما يصح دخولها عليه كقول الشاعر
 إِنْ أَمْرًا خَصَنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّأْوِي لِعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ
 وبهذا الاعتبار يجوز ان يقال ان زيدا لعندك قد قام ويمتنع انه لعندك قام لان
 دخولها على الممول فرع دخولها على العامل وهو ممتنع كما علمت

وَيُخْلِصُونَ بَعْدَهَا لِلْحَالِ مُضَارِعًا كَالسَّيْنِ لِاسْتِقْبَالِ

اي ان اللام اذا دخلت على المضارع يتخلص معها الى الحال كما يتخلص مع السين الى
 الاستقبال نحو ان زيدا ليقوم اي الآن . وهو مذهب الاكثرين * واما نحو ان ربك
 ليحكم بينهم يوم القيامة فان الحكم لما كان متحقق الوقوع نُزِلَ منزلة الواقع في الحال
 فأجري مجراه . وهو المختار عند الجمهور

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ تَأْكِيدٍ يُرَدُّ لِلْحُكْمِ عِنْدَ حَاجَةٍ لِيَعْتَصِدَ
 فَهُوَ وَلَا حَاجَةَ كَاللَّغْوِ أَيْ وَزَيْدٌ إِنْ مَسَّتْ كَأَنِّي لِقَتَى

اي ان كل تأكيد يُقرَّر به الحكم انما يُؤْتَى به عند الحاجة اليه لينقوى به ذلك
 الحكم . وذلك يكون عند تردد المخاطب بين إثبات الحكم وتفيه او إنكاره له . وهو
 يشمل التأكيد المذكور في باب التوابع والتأكيد بأن واللام والقسم وغير ذلك * فان
 لم تدع الحاجة اليه كان كاللغو في الكلام . ولذلك لا يقال تخاصم الرجلان كلاهما
 لان التخاصم لا يكون الا بين اثنين فلا معنى للتأكيد * واذا دعت الحاجة اليه جيء
 به على مقدارها . فيقال للتردد في قيام زيد ان زيدا قائم . وللمنعكِر ان زيدا
 لقائم . فان اشتد إنكاره قيل والله ان زيدا لقائم . وكذلك في النفي نحو ما زيد

بقائم ووالله ما زيد بقائم . وقس عليه * فان كان المخاطب خالي الذهن لا مترددا
ولا منكرا قيل له زيد قائم وما زيد قائما فقط . وهو من المباحث البيانية

فصل

في ادوات النفي

لِلنَّفْيِ مَا وَلَا وَإِنْ وَلَنْ وَلَمْ لَمَّا كَذَلِكَ لَيْسَ مَعَهُ تَضَمُّنٌ

اي ان هذه الادوات المذكورة هي ادوات النفي . غير ان ليس منها فعل والبواقي
احرف * واما لات فالتحقيق انها لا والتاء مزيده عليها للتاكيد كما تزداد في رُبَّ
ونحوها * ولكل من هذه المذكورات حكم سياقي الكلام عليه بالتفصيل

وَلَمْ وَلَمَّا أَمْسَ لَيْسَ الْيَوْمُ لَنْ غَدَ وَمَا إِنْ أَمْسَ وَالْيَوْمُ أُحْتَضِنَ
وَأَمْسَ لَا وَالْغَدُ أَوْ كُلُّ وَمَا لِمَا سِوَى مَا حَقَّ صَدْرُ سَلِمَا

اي ان لم ولما تختصان بنفي الماضي وليس بنفي الحال ولن بنفي المستقبل . وما وإن
تنفيان الماضي والحال . ولا تنفي الماضي والمستقبل وتُستعمل تارة لمجرد النفي فتشمل
الأزمنة الثلاثة * وكل هذه الادوات لها حق التصدر لانها قد تضمنت المعنى الذي
يقضيه . غير ان ذلك لم يسلم الا لما باتفاق لانها أم الباب وإن على خلاف * واما
غيرها فلم يحكم له بالتصدر . وذلك اما في لم ولما فلانها تصيران كالجزم من الفعل
لشدة امتزاجهما به فكأنهما قد خرجتا عن قبيلهما . واما في ليس فلانها فعل قد
تضمن معنى النفي . واما في ان فلانها لما كانت تخصص الفعل بالاستقبال حطت
على سوف فسقط عنها التصدر . واما في لا فلانها لما كثر ابتذالها في الكلام حتى
صارت تدخل بين الحرف ومعموله نحو ضرت بلا زاد واريد ان لا تذهب اعتزلت
عن منصب الصدارة * واعلم ان لا يجب تكرارها اذا كانت ما بعدها جملة اسمية
صدرها معرفة نحو لا الشمس ينبغي لما ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار . او نكرة
لم تعمل فيها نحو لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون . او مفردا من خبر نحو زيد لا شاعر
ولا كاتب . او صفة نحو عندي رجل لا قبيح ولا تميمي . او حال نحو جاء زيد لا
ضاحكا ولا باكيا . او فعلا ماضيا نحو فلا صدق ولا صلي . فان كان الفعل مضارفا

نحو لا أسألكم عليه أجراً . أو ماضياً في اللفظ نحو لا فض الله فاك لم يجب التكرار *

وندر أفرادها مع الماضي المحض كقول الشاعر
ان تغفر اللهم فأغفر جماً وأي عبد لك لا ألماً
ومع الحال كقول الآخر

قهرت العدى لا مستعيناً بعصبة ولكن بانواع الخديعة والمكر
قيل ويستثنى من الاول ما وقعت فيه لا بعد ما او من الموصولتين نحو اتاني ما لا
توقعت وزا في من لا احبب لانها حيثئذ تكون خلفاً من ما لتحسين اللفظ . ويختار
في الثاني ان يذيل بعدها باستدراك ونحوه كما في البيت ليكون قائماً مقام التكرار .
والله اعلم

وَلَنْ وَلَمْ لَمَّا لَهَا الْمُضَارِعُ وَلَيْسَ لِأَنَّمِ وَسِوَاهَا شَائِعٌ

اي ان لن ولم ولما تختص جميعاً بالدخول على الفعل المضارع فلا تدخل على غيره .
غير ان لن تخلصه الى الاستقبال ولم ولما نقلبانه الى الماضي كما مر . وليس تختص
بالأسماء . وما سوى هذه المذكورات شائع بين الأسماء والأفعال الماضية والمضارعة
نحو ما هذا بشراً وما خلقناها الا بالحق وما يستوي الجران . وقس البواقي

فصل

في حروف العطف

لِلْجَمْعِ عَظْفُ الْحَرْفِ قَدْ تَأْتَى بِالْوَاوِ وَالْفَاءِ وَثُمَّ حَتَّى

وَهُوَ لِأَفْرَادٍ بَلْكَنْ لَا وَبَلْ وَأَمْ وَأَوْ وَالْبَعْضُ إِمَّا قَدْ نَقَلَ

اي ان العطف بالحروف يكون تارة للجمع بين المتعاطفين تحت حكم واحد وهو
العطف بالواو والفاء وثم وحتى * وتارة لأفراد احدهما بالحكم على سبيل التعيين
وهو العطف بلكن ولا وبلى . او على سبيل الإيهام وهو العطف بأم وأو وإم أيضاً
عند بعض النحاة كما ستعرف

وَالْوَاوُ لِلْجَمْعِ عَلَى الْإِطْلَاقِ فِي السَّبْقِ وَالصُّحْبَةِ وَاللَّحَاقِ

اي ان الواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على الترتيب بينهما . فتعطف

الشيء على سابقه نحو واقد ارسلنا نوحاً وابراهيم . او مصاحبه نحو فانجيناه واصحاب
السفينة . او لاحقه نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك . غير ان المصاحبة
ارجح من الترتيب وهو ارجح من عكسه * وهي ام الحروف العاطفة

وَالْفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ وَالتَّسْيِيبِ وَثُمَّ لِلْمُهَلَّةِ فِي التَّرْتِيبِ

اي ان العطف بالفاء يكون للدلالة على وقوع المعطوف بعقب المعطوف عليه اي على
اثره من غير مهلة نحو دخل زيد فسلم . غير ان هذا التعقيب يُعتبر في كل مقام
بحسب مقتضاه من غير نظر الى مقدار الزمان . فيقال تزوج زيد فولد له اذا لم يكن
بينهما الا مدة الحمل * ويكثر تسبب المعطوف بها عن المعطوف عليه اذا كانت
المعطوف جملة نحو شمتني زيد فضربته . او صفة نحو زيد ضارب عمراً فقاتله * وتنفرد
الفاء بتسوية الاكتفاء بضمير واحد في ما تضمن جملتين من صلة نحو التي تبجي
فيذهب زيد فاطمة . او صفة نحو رأيت امرأة تبكي فيضحك زيد . او خبر نحو زيد
يقوم فتجلس هند . او حال نحو جاء زيد يتبسم فتعبس الجماعة . وذلك لان الفاء تجعل
ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لإفادتها السببية المقتضية الربط بين
الطرفين * وأما ثم فهي للترتيب مع مهلة نحو نزل القوم ثم ارتحلوا * وقد تأتي
لترتيب الذكر في عبارة المتكلم كما في قول الشاعر

إِنَّ مِنْ سَادٍ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

فان المقصود فيه ترتيب الإخبار عن السيادة لا ترتيب وقوعها كما ترى . وهو
مذهب الجمهور

وَأَعْطِفْ بِحَتَّى ظَاهِرَ اسْمٍ بَعْضَ مَا تَلِيهِ غَايَةً لَهُ مُلْتَزِمًا
اي انه يلتزم في العطف بحتى ان يكون المعطوف اسماً ظاهراً لانها منقولة من حتى
الجارة فيكون معطوفها كحجورها . وان يكون بعضاً مما قبلها حقيقة نحو اكلت السمكة
حتى رأسها . او تأويلاً كقول الشاعر

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يَخْتَفِ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا

اي ألقى عنه ما يُثْقَلُ فتكون نعله بعضاً منه . او شبيهاً ببعض نحو اعجبتني الجارية
حتى كلامها * وان يكون غايَةً لما قبلها في الزيادة نحو مات الناس حتى الملوك . او

التقصان نحو قَدِمَ الْحَجَّ حَتَّى الْمَشَاءِ . وقد اجتمع الامران في قول الشاعر
 قهرناكم حَتَّى الْكُمَاةِ فَانْتُمْ تهابونا حَتَّى بَيْنَا الْاَصَاغِرَا
 واعلم انه اذا عُطِفَ بِحَتَّى على مجرور يُخْتَارُ اعادة الجار بعدها نحو مررت بالقوم حتى
 يزيد لثلاثا تلبس بحَتَّى الْجَارَةِ . وهو مذهب اكثر المتأخرين

وَأَنْفَ أَنَّهُ قَبْلَ لَكِنْ أَعْكَسَ قَبْلَ لَا وَأَعْمَمُ بَيْنَ وَالْكَلِّ مُفْرَدٌ تَلَا
 اي ان لكن يُعْطَفُ بها بعد النفي والنهي نحو ما ضربت زيدا لكن عمرا ولا تضرب
 عمرا لكن خالدًا * ولا بعكس ذلك اي يُعْطَفُ بها بعد الايجاب والامر نحو ضربت
 زيدا لا عمرا واضرب عمرا لا خالدًا * وأما بل فيُعْطَفُ بها بعد كل ذلك . فيقال
 ما ضربت زيدا بل عمرا ولا تضرب عمرا بل خالدًا . وضربت زيدا بل عمرا
 واضرب عمرا بل خالدًا * وَيُشْتَرَطُ في كلهن افراد المعطوفات كما رأيت . فان تَلْتَنُ
 الْجُمْلَ نحو قام زيد لكن عمرو لم يَقُمْ وقام بكر لا قعد وما جاء بشر بل ذهب خرجن
 عن هذا الباب . فتكون لكن حرف استدراك ولا حرف نفي وبل حرف إضراب *
 واعلم انه يُشْتَرَطُ في لكن العاطفة ان لا تدخل عليها الواو لان حرف العطف لا يدخل
 على مثله بخلاف الاستدراك فان الاكثر دخول الواو عليها نحو فما صدق ولا صلى
 ولكن كذب وتولى . ويقل استعمالها بدونها كقول الشاعر

ان ابن ورقاء لا تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْظَرُ
 وَيُشْتَرَطُ في لا ان لا تقترن بعاطف مطلقا . فان اقترنت به نحو جاء زيد لا بل
 عمرو وما جاء زيد ولا عمرو فالعاطف بل في الاول والواو في الثاني . ولا في الاول
 نافية وفي الثاني زائدة لتأكيد النفي على ما سيبيح * واذا تقدم بل امر او ايجاب
 تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه وتثبت الحكم لما بعدها . وان تقدمها نفي او نهي تقرر ما
 قبلها على حكمه وتجعل نقيضه لما بعدها

وَأَمْ لَدَى اتِّصَالِهَا مُقْتَفِيَةٌ هَمْزًا لِلِاسْتِفْهَامِ أَوْ لِلتَّسْوِيَةِ
 وَهِيَ لِإِضْرَابٍ أَتَتْ مَقْطَعَةً إِنْ لَمْ تَكُنْ لِهَمْزَةٍ مُتَّبِعَةٍ

اي ان أَمْ يُعْطَفُ بها بعد همزة الاستفهام نحو أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا ام السَّمَاءُ . وبعد همزة
 التسوية نحو سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ ام لَمْ تُنْذِرْهُمْ . ويقال لها حينئذ المتصلة لارتباط

ما قبلها بما بعدها في المعنى بحيث لا يُستغنى بإحدهما عن الآخر * والأولى تقع بين المفردات كما رأيت . وبين الجمل نحو أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون . وأما الثانية فلا تقع إلا بين جملتين في تأويل المفرد كما في المثال فإنه في تأويل سواهم عليهم الانذار وعدمه * فان لم تكن مسبقة بإحدى الهمزتين كانت للإضراب نحو هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور . أي بل هل تستوي . ويقال لها المنقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فينقطع ما بعدها عما قبلها . فتدبر

وَأَوْ بِهَا خَيْرٌ أَمْ بَعْ شُكٌّ أَبْهَمَ قَسِمٌ وَأَضْرِبُ سَوٍ وَالْجَمْعُ أَضْمٌ

أي ان أو يعطف بها للتخيير نحو أركب الفرس أو الناقة . والإباحة نحو أحمِل الرمح أو السيف . والشك نحو لبثنا يوماً أو بعض يوم . والإبهام نحو إنا أؤايتكم لعلى هدى أو في ضلال مبين . والتقسيم نحو الاسم ظاهر أو مضمّر . والإضراب نحو وأرسلناه إلى مئة ألف أو يزيدون . والتسوية نحو أصرّوا أو لا تصبروا . وقد تأتي للجمع مثل إلو أو كقول الشاعر

فَظَلَّ طُهَاءُ الْقَوْمِ مَا بَيْنَ مَنْضَجٍ صَفِيفَ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مَعْجَلٍ

واعلم ان التخيير والإباحة لا يكونان إلا بعد الطلب . والفرق بينهما ان التخيير لا يجوز فيه الجمع بين المتعاطفين والإباحة يجوز فيها كما رأيت في مثاليهما

وَمِثْلَ أَوْ فِي الْخَمْسَةِ الْأُولَى جَرَتْ إِمَّا الَّتِي الْأُولَى ثَبَتَتْ إِذْ كُرِرَتْ وَتَلَزِمُ الْوَاوَ سَوَسٌ مَا نَدَرَا لِذَاكَ كَانَ عَطْفُهَا مُسْتَنْكَرًا

أي ان الثانية من إِمَّا المكررة مثل أو في المعاني الخمسة الأولى المذكورة لها . وهي التخيير نحو أذهب إِمَّا رَاكِبًا وَإِمَّا مَاشِيًا . والإباحة نحو قل إِمَّا نَظْمًا وَإِمَّا نَثْرًا . والشك نحو قَبِضْتُ إِمَّا دِرْهَمًا وَإِمَّا دِينَارًا . والإبهام نحو إِمَّا أَنَا ظَالِمٌ وَإِمَّا أَنْتَ . والتقسيم نحو الْإِنْسَانُ إِمَّا رَجُلٌ وَإِمَّا امْرَأَةٌ * وهي تلزم الاقتران بالواو كما رأيت إلا نادراً ولذلك يُستنكر العطف بها لان حرف العطف لا يدخل على مثله * والظاهر من مذهب أكثر المحققين انها ليست عاطفة وإنما العطف بالواو المصاحبة لها . ولذلك تكون لازمة

معهما وتقدر عند فقدها محذوفة كما في قول الشاعر

يَا لَيْتَا أَمَّا شَالَتْ نَعَامُهَا إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ إِمَّا إِلَى نَارٍ

وَأَمَّا إِمَّا الْأُولَى فَلَا خِلَافَ فِي كَوْنِهَا حَرْفَ تَقْسِيمٍ لَا عَاطِفَةً لاعتراضها بين العامل والمعمول ووقوعها ابتداءً كما رأيت * واعلم ان إِمَّا لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَكْرَرَةً لِأَنَّ الْكَلَامَ يُنْتَنَى مَعَهَا مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى أَحَدِ الْمَعَانِي الْمَذْكُورَةِ بِخِلَافِ أَوْ فَإِنَّ الْكَلَامَ يُفْتَحُ مَعَهَا عَلَى الْإِسْتِقْلَالِ ثُمَّ يَطْرَأُ عَلَيْهِ بَعْضُ هَذِهِ الْمَعَانِي * وَقَدْ يُسْتَعْنَى عَنْ الْأُولَى بِالثَّانِيَةِ كَقَوْلِهِ

تَلِمْتُ بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمَوَاتٍ أَلَمَ خَيَالُهَا
أَيِ إِمَّا بَدَارٍ * وَيُسْتَعْنَى عَنْ الثَّانِيَةِ بِأَوْ كَقَوْلِ الْآخَرِ
وَقَدْ شَفَّنِي أَنْ لَا يَزَالَ يَرُوعُنِي خَيَالُكَ إِمَّا طَارِقًا أَوْ مُغَادِرًا
وَبِإِلَّا كَقَوْلِهِ إِمَّا أَنْ تُتَكَلَّمَ بِخَيْرٍ وَالْأَفْأَسُ كُنْتُ وَهُوَ قَلِيلٌ

فصل

في قد والسين وسوف

تَخْتَصُّ قَدْ بِكُلِّ فِعْلٍ ذِي خَبَرٍ مُصْرَفٍ وَقِيلَ مِمَّا يُتَنَظَّرُ
وَهِيَ لِتَحْقِيقِ لِمَاضٍ تَجَلَّبُ لَكِنْ إِلَى الْحَالِ لَهُ تَقَرُّبُ
وَمَعَ مُضَارِعٍ لِتَقْلِيلٍ نَقَعَ وَالْبَعْضُ لِلتَّكْثِيرِ مَعَهُ قَدْ جَمَعَ
أَيِ أَنَّ قَدْ تَخْتَصُّ بِالْدُخُولِ عَلَى الْفِعْلِ الْخَبَرِيِّ الْمُتَصْرَفِ وَهُوَ يَشْمَلُ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعَ .
فَلَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَفْعَالِ الْإِنْشَائِيَةِ وَلَا الْجَامِدَةِ فَلَا يُقَالُ قَدْ بَعَثْتُكَ هَذَا عَلَى سَبِيلِ
الْإِنْشَاءِ وَلَا قَدْ لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا * وَقِيلَ أَنَّ الْفِعْلَ مَعَهَا يَكُونُ مُتَنَظَّرَ الْوُقُوعِ فَيُقَالُ قَدْ
رَكِبَ الْأَمِيرُ وَقَدْ يَقْدَمُ الْمَسَافِرُ لِمَنْ يَتَوَقَّعُ الرُّكُوبَ وَالْقُدُومَ مِنْهُمَا . وَأَقْرَبُهُ كَثِيرٌ مِنْ
الْمُحَقِّقِينَ * وَهِيَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَاضِي تَقِيدُ بِتَحْقِيقِ مَعْنَاهُ وَلَكِنَّهَا تَقَرَّبُ زَمَانَهُ مِنْ
الْحَالِ وَلِذَلِكَ تَجِبُ مَعَ الْوَاقِعِ لِمَنْهٖ حَالًا كَمَا مَرَّ فِي مَوْضِعِهِ * وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُضَارِعِ
تَقِيدُ بِتَقْلِيلِ وَقُوعِهِ نَحْوُ قَدْ يَصْدُقُ الْكَذُوبُ . وَقِيلَ إِنَّهَا قَدْ تَقِيدُ التَّكْثِيرَ أَيْضًا نَحْوُ قَدْ
نَرَى نَقْلُوبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ . وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ
قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي جَرْدَاءَ مَعْرُوقَةِ اللَّعِينِ مُرْحُوبُ
وَهُوَ مِنْ نَوَادِرِ الْإِسْتِعْمَالِ

وَالسَّيْنُ لِلتَّنْفِيسِ مَعَهُ تَدْخُلُ كَسَوْفَ لَكِنْ سَوْفَ مِنْهَا أَطْوَلُ

اي ان السين تختص بالدخول على المضارع وهي تخلصه للاستقبال . ويقال لما حرف تنفيس اي حرف توسيع لانها تنقله من الزمان الضيق وهو الحال الى الزمان الواسع وهو الاستقبال * وكذلك سَوْفَ غير انها اطول زماناً من السين فيقال سَيَشِبُ الغلام وسَوْفَ يَشِيبُ الفتى * واكثر ما تُستعمل السين في الوعد نحو اولئك سنؤتيهم اجرا عظيماً . وقد تُستعمل في الوعيد نحو وسيعلم الذين ظلموا ايّ منقلب ينقلبون . وسَوْفَ بالعكس نحو كلاً سوف تعلمون وسوف يعطيك ربك فترضى

وَكَلِمًا لَا صِقَّةٌ لَا تُفْصَلُ وَهِيَ مَعَ اخْتِصَاصِهَا لَا تَعْمَلُ

اي ان كل هذه الأحرف تلتصق بالفعل الذي تدخل عليه لانها كالوصف له كما مر في باب الحروف والوصف يتحد بالموصوف فيصيران كالشيء الواحد . وبهذا الاعتبار امتنع الفصل بينها وبين الفعل لانها بمنزلة الجزء منه * ولما كانت كالوصف له لم تستحق العمل فيه مع اختصاصها به لان الوصف لا يعمل في الموصوف كما مر في الباب المذكور * غير ان قد اقل التصاقاً بالفعل لدالتها على امر خارجي فاجازوا الفصل بينها وبين الماضي بالقسم لمناسبتها لها في التقرير . وعليه قول الشاعر
أَخَالِدُ قَدْ وَاللَّهِ أُوطِئْتُ عَشْوَةً وَمَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعْنَفُ
وحكى بعضهم قد لعمري بت ساهراً وقد والله أحسنت . وهو قليل في الاستعمال

فصل

في عند ولدي ومع وقط واذا الفجائية

بِلاَ خِلَافٍ أَعْرَبُوا عِنْدَ وَمَعَ مِثْلَ لَدَى فِيهَا خِلَافٌ قَدْ وَقَعَ

اي ان عند معربة عند الجمهور اتفاقاً بخلاف مع ولدى فان الاولى مبنية في بعض اللغات على السكون باعتبار تضمنها حرف المصاحبة وعليه قول الشاعر

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا

فان تلاها ساكن نحو والله مع الصابرين تكسر عينها على هذه اللغة لالتقاء الساكنين * واما في لغة الجمهور فهي معربة لملازمتها الاضافة الى المفرد وتنوينها منصوبة عند

قطعها عن الاضافة كما في قول الشاعر

وافتنى رجالى فبادوا معاً فأصبح قلبي بهم مستغزاً

وحينئذ تكون بمعنى جميعاً وتعرّب حالاً في المشهور * وهي ثلاثية الوضع على الصحيح ولا ميا محذوفة كما في يدم ودم واشباههما * وأما لَدَى فهي مبنية في مذهب الجمهور وان كانت ملازمة للاضافة الى المفرد وانما بُنيت حملاً لما على لدن لانها من لغاتها . ويظهر بناؤها مع الضمائر نحو لَدَيْكَ وَلَدَيْهِ في لغة جمهور العرب اذ لا مانع من تحريك ياءها وحينئذ يُقْلَبُ الفاء لا تفتح ما قبلها كما في نحو فتاك وفتاه . وانما جعلوها مع غير الضمائر الفاء لتخفيف اللفظ وردوها مع الضمائر ياء لان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها كما عرفت فجرت في ذلك تجرى الى وعلى من الحروف . فتدبر

وَقَطُّ مَعَ مَنفِيٍّ ماضٍ عَيْنٍ أَوْ شِبْهِهِ ظَرْفًا عَلَى الضَّمِّ بُنِيَ

اي ان قَطُّ ظرف زمان يختص بالماضي المنفي نحو ما فعلته قَطُّ . او شبهه وهو الواقع بعد الاستفهام نحو هل رأيت قَطُّ * وهي موضوعة لاستغراق جميع ما مضى من الزمان ومن ثم بُنيت لانها قد تضمنت معنى آل او من الاستغراقيتين . وكان بناؤها على الضم تشبيهاً لما بالغايات . وقيل غير ذلك مما لا فائدة في ذكره

”وَلِفَجَاءَةٍ إِذَا تُسْتَعْدَمُ حَرْفًا وَالْإِسْمُ بَعْدَهَا يُلْتَزَمُ“

اي ان اذا تُسْتَعْمِلُ لِلْفَجَاءَةِ وحينئذ تكون حرفاً في الاصح . ولا يقع بعدها الا الجملة المصدرية بالاسم مجردة نحو خرجت فاذا زيد بالباب او منسوخة بان نحو خرجت فاذا إن زيداً واقفٌ وذلك ما لم تكن رابطة لجواب الشرط نحو وان تصيهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فيلزمها التجريد على ما مر في موضعه * ولا تكون الجملة بعدها الا حالاً ولذلك يتعين معها المضارع للحال نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو . واذا وقع هناك فعل ماضٍ وجب ان يُقرَنَ بقدر لينترب من زمان الحال نحو دخلت فاذا زيد قد خرج وأما المستقبل فلا يقع بعدها على الاطلاق

فصل

في أَمْأ وَلولا وَلوما وَلولمأ الحينية

أَمْأ لِتَفْصِيلِ لَهَا حَتْمًا يَلِي مَا لَيْسَ فِعْلًا وَبِذِي فَأْ تَلِي

فَكُرِّرَتْ وَدُونَ تَفْصِيلٍ تَرِدُ مُفْرَدَةً وَالشَّرْطُ فِيهَا قَدْ قُصِدَ

اي ان اَمَّا بالفتح والتشديد موضوعة للتفصيل . وحكمها ان يليها اسم او حرف جزئي نحو فَاَمَّا النِّعَمَ فَلَا تُقَهَّرْ وَاَمَّا السَّائِلَ فَلَا تُنْهَرْ وَاَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ . او اداة شرط نحو فَاَمَّا اِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ وَاَمَّا اِنْ كَانَ مِنَ اصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ اصْحَابِ الْيَمِينِ * وحكم جوابها ان يكون مقترنا بالفاء كما رايت * واذ كان التفصيل يقتضي التعدد كانت تستعمل معه مكررة كما في الأمثلة . وقد تأتي لغير تفصيل فيؤتى بها مفردة نحو اَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ . وقيل انه يراد بها حينئذ التاكيد فيكون المراد انه منطلق لا محالة * وهي على كل حال في تأويل اداة شرط وفعله فيكون التقدير مهما يكن من شيء او ان سألت عن فلان فهو كذا . وبهذا الاعتبار نلزم الفاء في ما بعدها ويسمى جوابا لها . وقد كان الاصل في الفاء ان تكون في صدر الجواب كما رايت في تقدير العبارة لكنه لما كان معها كمعطوف بلا معطوف عليه استقيموا هذه الصورة فجعلوا الفاء وسطا فيه ولذلك يعمل ما بعد هذه الفاء في ما قبلها كما رايت * ولما كانت اَمَّا نائبة عن اداة شرط منعوا وقوع الفعل بعدها لئلا يتوهم انه فعل الشرط * وادلم انه لا يقع بين اَمَّا والفاء اكثر من اسم واحد فلا يقال اَمَّا زَيْدٌ غَلَامَةٌ فَمُنْطَلِقٌ * ولا يفصل بين الفاء وما قبلها بجملة تامة ما لم تكن دعائية نحو اَمَّا زَيْدٌ غَفَرَلَهُ اللهُ فَظَالِمٌ * وقد تحذف اَمَّا قبل الامر نحو وِرَبِّكَ فَكَبِيرٌ . وقيل قبل النهي ايضا نحو زَيْدًا فَلَا تُضْرِبْ . وحذفها دون ذلك سماعي لا يقاس عليه .

وَلَا مِتْنَاعٍ لَوْ جُودٍ قَدْ بَدَا لَوْلَا وَلَوْ مَا تَلَزَمَاتِ الْمُبْتَدَا
وَحَبْرٌ مِنْ مُطْلَقِ الْكَوْنِ اخْتَزِلَ وَذِكْرُ مَا قِيدَ حَتْمٍ اِنْ جَهْلُ

اي ان لولا ولوما موضوعتان للدلالة على امتناع شيء لوجود غيره . وهما تلزمان الدخول على المبتدا نحو لولا انتم لَكُنَّا مؤمنين . اَمَّا قول الشاعر .

أَلَا زَعَمْتَ اَسْمَاءُ اَنْ لَا اُحِبَّهَا فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُغْلِي

فهو محمول على إضمار ان المصدرية قبل الفعل فيعود الى الاسم اي لولا منازعة شغلي لي . وهو الاشهر * وَاَمَّا خبر المبتدا الواقع في هذا المقام فان كان يدل على كون عام

اي على مُطلق الوجود وجب حذفه كما في المثال مُقدَّراً بموجود ونحوه . او على كون خاص اي وجود مقيّد بصفة مخصوصة وجب ذكره نحو لولا قومك حديثو عهد بكفر لآسنت البيت على قواعد ابراهيم . فان كان الخاص معلوماً بدلالة القرينة عليه نحو لولا انصار زيد يحمونه لقتل جاز فيه الامران * وقس على كل ذلك مع لوما بالاستقراء * واعلم ان لولا ولوما اذا وقع بعدها مضمّر فحقه ان يكون ضمير رفع منفصلاً كما رأيت . غير انه قد سُمع وقوعه بعد لولا بصيغة المجرور المتصل فيقال لولاي ولولاك ومنه قول الشاعر

أَوَمّتَ بعينها من الهودج لولاك في ذا العام لم أجدج
وهو حينئذ نائب عن ضمير الرفع في الصحيح فيكون مرفوع المحل على الابتداء . واذا عطف عليه اسم ظاهر يتعين رفعه فيقال لولاك وزيد هلك . وهو مذهب جمهور المحققين

وَلَا مِتْنَاعَ لَا مِتْنَاعَ لَوْ وَمَعَ
مَاضٍ لَشَرَطٍ فِيهِ بِالْوَضْعِ تَقَعُ
وَهُوَ جَوَابُ "لَوْ وَأَخْتِيهَا وَقَدْ
عَمَّ بِدُونِ النَّفْيِ مَا اللَّامُ عُقْدٌ"

اي ان لو موضوعة للدلالة على امتناع شيء لا امتناع غيره . وهو الاشهر في الكلام عليها . وهي حرف شرط في الزمان الماضي ولذلك تختص بالدخول على الفعل الماضي نحو لو شاء الله لهداكم اجمعين . فان وقع بعدها مضارع صرف الى الماضي نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لو اطاعكم * ولا عمل لها مطلقاً لانها موضوعة للماضي وهو لا يستحق الإعراب * ولا تدخل إلا على الفعل كما هو شان أدوات الشرط . فان وقع بعدها اسم فهو معمول لفعل مضمّر كقول بعضهم لو ذات سوار لطمتني اي لو لطمتني ذات سوار على ما عرفت في باب الاشتغال * ومن هذا القبيل نحو لو أنهم صبروا ولو انتم تملكون خزائن رحمة ربي . فان الاول على تأويل لو ثبت صبركم كما هو المختار عند المحققين . والثاني على ان الاصل لو كنتم فحذف الفعل وانفصل الضمير لعدم استقلاله * ولما كانت لو موضوعة للتعليق في الماضي وجب ان يكون جوابها ماضياً لفظاً كما رأيت . او معنى نحو نعم العبد ضييب لو لم يخف الله لم يعصه * وتشاركها في هذا الجواب لولا ولوما لانهما مركبتان منها ومن اداة النفي فكل ما يعتبر

في جوابها يُعتبر في جوابها * ويربط جواب كل واحدة منهن باللام كما رأيت ما
لم يكن منفيًا فلا يجوز أن يُربط منه بها إلا المنفي بما كقوله
ولو نُعطى الخيار لَمَّا اقترنا ولكن لا خيار مع الليالي

وقول الآخر

لولا رجاء لقاء الظاعنين لَمَّا أَبْقَتْ نواحم لنا روحًا ولا جسدا
غير أنه مع الاثبات غالب ومع المنفي بما قليل وأما مع المنفي بغيرها فلا تدخل اللام
على الإطلاق

وَرُبَّمَا جَاءَتْ لِمَا يُسْتَقْبَلُ "كَأَنَّ وَمَاضٍ بَعْدَهَا يَأْوُلُ"

أي أن لو قد تأتى للشرط في المستقبل على خلاف وضعها فتكون بمنزلة إن الشرطية
وعلى ذلك قول الشاعر

ولو تلتقي أصدائنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبب
لظل صدى صوتي وإن كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويضطرب
فإن وقع بعدها ماضٍ أول بالمستقبل نحو وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية
ضعافًا خافوا عليهم . غير أنها مع ذلك لا تعمل أيضًا في السعة لأنها موضوعة للماضي
المحض وغالبة الدخول عليه * واعلم أن لو تُستعمل للوصل مثل إن نحو زيد ولو قل
ماله كريم . ويقال لها حيثئذٍ لو الوصلية

وَلَوْ جُودٍ لَوْ جُودٍ " قَدْ خَلَا لَمَّا أَتَتْ ظَرْفًا لَهَا الْمَاضِي تَلَا "

وَتَأْخُذُ الْجَوَابَ مِنْ مَاضٍ كَذَا أَوْ جُمْلَةً اسْمِيَّةً بَعْدَ إِذَا

أي أن لَمَّا موضوعة للدلالة على وجود شيء لوجود غيره في الزمان الماضي ولذلك لا
تدخل إلا على الأفعال الماضية * وهي ظرف على الأصح بمعنى إذ وهو مذهب كثير
من المحققين وعليه الجمهور * وأما جوابها فيكون فعلًا ماضيًا أيضًا نحو فلما نجاكم إلى
البرّ اعرضتم . أو جملة اسمية مقرونة بإذا النجائية نحو فلما نجاكم إلى البرّ إذا هم
يُشركون * واعلم أن جميع هذه المذكورات إذ كانت لتعليق شيء على آخر كما هو
مقتضى الشرط ممّا أكل ما علقته جوابًا وإن لم يكن ما قبله شرطًا في الحقيقة * وإذا
كانت لَمَّا قد جرت مجرى إذ في الظرفية جرت مجراها في استعمالها حرف تعليل

كقول الشاعر

ولمّا كان حكم الموت ديناً وفيت به وشيئتك الوفاء
وحينئذ تكون قد خرجت عن الظرفية لعدم دلالتها على الزمان كما ترى

فصل

في أحرف الجواب والتفسير والتنبية والاستفتاح

« نَعَمْ بَلَى عَلَى الْجَوَابِ دَلَالَةٌ إِي وَأَجَلٌ جَيْرٌ وَلَا وَكَلًا »
وَبَلَى أَثَبْتُ مَا أَتَفَى وَالنَّفْيُ فِي كَلًا وَلَا وَالرَّدْعُ زِدْ كَلًا تَفِي
وَمَا بَقِيَ صَدَقَ بِهِ وَأَعْلِمَ وَعِدٌ وَبَعْدَ إِي وَجُوبًا أَقْسِمَ

اي ان هذه الأحرف يؤتى بها للدلالة على جملة الجواب المحذوفة سادة مسدداً . غير ان بلى منها تخصص بوقوعها بعد النفي فيجعله إثباتاً . وذلك يكون تارة في الخبر نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى . وتارة في الاستفهام نحو أأنت بر بكم قالوا بلى . اي بلى يبعثون وبلى انت ربنا . بخلاف نعم وما يجري مجراها فان الجواب بها يتبع ما قبله في نفيه وإيجابه . ولذلك اذا قيل لرجل أليس لي عليك دين فان قال بلى يلزمه الدين وان قال نعم او إحدى أخواتها لا يلزمه * ولا ولا تخصصان بالنفي مطلقاً كيفما كان ما قبلهما . غير ان كلاً يراد بها ايضاً ردع المخاطب تنبيهاً على شدة بطلان كلامه وهو المشهور في استعمالها * وأما ما بقي من هذه الأحرف فيكون لتصديق الخبر في نحو قام زيد . ولا علام المستخبر في نحو هل قام زيد . ولوعد الطالب في نحو اضرب زيداً . فيقال في الجميع نعم او إحدى أخواتها * غير ان إني لا تستعمل إلا في القسم المحذوف فعله نحو قل إني وربي انه لحق . فلا يقال إني أقسم بربي * واعلم ان من هذه الأحرف ما هو كثير في الاستعمال وهو نعم وبلى وإني ولا وكلاً . وما هو قليل وهو أجل . وما هو نادر وهو جير * وأم الباب نعم في الإيجاب

ولا في النفي

وَأَيُّ لَتَفْسِيرٍ وَأَنْ حَيْثُ تَلِي مَعْنَى فَقَطْ لِلْقَوْلِ بَيْنَ الْجَمَلِ

اي ان أي موضوعاً لتفسير ما قبلها بنحو رأيت لثناً اي أسداً . وما بعدها يكون عطف بيان او بدلاً * وتُفسر بها المفردات كما رأيت . والجُمْل كقول الشاعر
وترمينني بالطرف أي انت مذنبٌ وتقليني لكن إياك لا اقلي
وَأَمَّا أَنْ فَتَخْتَصُّ بِتَفْسِيرِ الْجُمْل . وحكمها ان تكون واقعةً بين جملتين في الأولى منهما
معنى القول فقط دون لفظه بنحو فإوحينا اليه أن أصنع الفلك . وذلك لان القول
الصريح لا يحتاج الى تفسير لكون الجملة تقع مفعولاً له . ولا فرق في الجملة بين ان
تكون فعليةً كما رأيت . او اسميةً نحو ونودوا ان تاكل الجنة * واعلم ان بعضهم جعل
اذا من أدوات التفسير في نحو نقول نهلت الماء اذا شربته . غير ان التأء في المفسر
الواقع بعدها تكون مفتوحةً للمخاطب بخلاف أي فانها تكون معها مضمومةً للتكلم
وقد نظم بعضهم في ذلك فقال

اذا أردت بأي فعلاً تفسره فضم تأءك فيه ضم معترف
وان تكن ياذا يوماً تفسره ففتحك التأء فيه غير مختلف

والحق ان اذا تكون في المثال ظرفاً للقول لا تفسيراً للنهل في الحقيقة وانما التفسير
ما خوذ بالمعنى كما ترى

وَهَا لَتَنْبِيهِ كَهَذَا تَقَعُ كَذَلِكَ يَأْخِثُ الْإِنْدَاءُ يَمْتَنِعُ

اي ان ها موضوعاً لتنبيه المخاطب . وهي تدخل غالباً على اسم الإشارة القريب نحو
هذا وههنا . ويُفصل بينهما تارةً بكاف التشبيه بنحو فلما جاءت قيل أهكذا عرشك .
وتارةً بضمير الرفع بنحوها أنتم أولاء * وقد يُفصل بغيرها كقول الشاعر
ها إن تأعذرة ان لم تكن تفتت فان صاحبها قد تاه في البلد
وقد تقتصر على ضمير الرفع كقول الآخر

فها انا نائب عن حب ليلى فما لك كلما ذكرت تذوب

ويكثر استعمالها مع الماضي المقرون بقدر كقول الآخر

يقولون لي ها قد شربت مدامةً فقلت لهم لا بل اكلت سفر جلا

وتلزم أي في النداء كما مر بنحو يا أيها النبي * وأما يا فيجعلونها حرف تنبيه اذا كان
ما بعدها لا يصلح ان يكون منادى كما مر في بحث حروف النداء . فتذكر

فصل ۲

أَوَّلَ سَاكِنَيْنِ لَا مَدَّ وَلَا إِذْغَامَ فِيهِ أَكْسَرُ كَأَكْرَمِ الْمَلَأِ
 أي ان الاول من الحرفين الساكنين الذي ليس حرف مد وهو حرف العلة المسبوق
 بحركة تجانسه كما مر ولا مدغماً في الثاني بكسر كما نحو أكرم الملاء وهو يشمل
 الحرف الصحيح كما رأيت . وحرف اللين وهو حرف العلة المسبوق بحركة لا تجانسه
 نحو ولو اتبع الحق وإما ترين بكسر الواو والياء * وقس على ذلك ما جرى مجراه
 نحو لم يكن الذين كفروا إلحى الملك اليوم وبك الله يزكي من يشاء وما أشبه
 ذلك إلا ما ندر كما سيأتي

لَوْ أَنَّ اللَّوْمَ يُنْسَبُ كَانَ عَبْدًا قَبِيحَ الْوَجْهِ أَعْوَرَ مِنْ ثَقِيفٍ

وهو شائعٌ مقبولٌ في الشعر ونادرٌ مستهجنٌ في النثر لانهُ خروجٌ عن الاصل لا وجه له

وَحَرَكِ الثَّانِي كَمَدٌ مُتَّبِعًا "وَأَكْسِرُ وَلِلتَّخْفِيفِ فَتَجَّ وَقَعًا"

اي اذا كان اول الساكنين مدغمًا كما في نحو مَدَّ يُحَرِّكُ الثَّانِي مِنْهُمَا عَلَى عَكْسِ مَا مَرَّ. ويجوز في حركته الاتباع لما قبل الساكن الاول فيُضَمُّ اذا كان مضمومًا كما في المثال وَيُفْتَحُ اذا كان مفتوحًا نحو عَضَّ وَيُكْسَرُ اذا كان مكسورًا نحو فَرَّ. وهو الاكثر في استعمال العرب * ويجوز الكسر في الكل على اصل تحريك الساكن والفتح للتخفيف. وعلى ذلك يجوز في المضموم الفاء الاوجه الثلاثة وفي غيره الفتح والكسر ويمتنع الضمُّ اذ لا وجه له * فان تلا الفعل ساكنٌ نحو لم يمدَّ الحبل فالأكثر الكسر باعتبار الساكن التالي ويجوز الفتح باعتبار الادغام ويمتنع الضمُّ عند الجمهور لئلا يلتبس بالمُسند الى ضمير الذكور * وان اتصلت به هاء الضمير ضُمَّ مع غير المفتوحة منها مطلقًا إِتِّبَاعًا لَضِمَّةِ الْهَاءِ نَحْوُ لَمْ يَرُدُّهُ وَلَمْ يَمْسُهَا وَلَمْ يَسْتَجِبْهُمُ. وفتح مع المفتوحة نحو لم يَرُدَّهَا وَلَمْ يَسْتَجِبْهَا. وهي لغة جمهور العرب

وَمَا سِوَى ذَلِكَ خَصَّ فَأَنْحَصَرَ نَحْوُ الْقَوَا الْعِدَى وَعَدُّ مِنَ السَّفَرِ

اي ان ما سوى الأحكام المذكورة يختص بمواقع معلومة منحصراً فيها كضم واو الجمع المفتوح ما قبلها وفتح نون من مع ال كما رايت. وحذف نون التوكيد الخفيفة وتنوين العلم الموصوف بابتن كما مرَّ * وهمة الوصل الواقعة بين الساكنين لا تعدُّ فاصلاً لسقوطها في اللفظ فلا يعتدُّ باعتراضها بينهما لانها كلاً شيء

وَكُلُّهُ يُقَدَّرُ السُّكُونُ لَهُ كَمَا فِي عَكْسِهِ يَكُونُ

اي ان كل ما ذكر من السواكن التي تعرض عليها الحركة يُقَدَّرُ لَهُ السُّكُونُ كما ان المتحرك الذي يعرض عليه السكون يُقَدَّرُ لَهُ الْحَرَكَةُ. فيكون هذا ساكناً في التقدير متحركاً في اللفظ لعروض النقاء الساكنين ونحوه كما يكون الموقوف عليه متحركاً في التقدير ساكناً في اللفظ لعروض الوقف عليه

فصل

في الاستئناف

يُسْتَأْنَفُ الْكَلَامُ قَطْعًا مُضْمَرًا مُبْتَدَأً عَنْهُ بِتَالٍ أَخْبَرًا

وَذَاكَ بَعْدَ الْوَائِ وَالْفَاءِ أَطْرَدَ فِي جُمْلٍ تَشْرِيكُهُنَّ لَمْ يَرَدْ
 اي ان الكلام يُسْتَأْنَفُ مَقْطُوعًا عَمَّا قَبْلَهُ مِنْوِيًا فِيهِ مَبْتَدَأٌ تُخْبِرُ عَنْهُ بِمَا يَلِيهِ كَمَا
 سَتَرِي . وذلك يكون بعد الواو والفاء العاطفتين في الجمل التي لا يُرَادُ تَشْرِيكُهَا مَعَ
 مَا قَبْلَهَا فِي حَكْمِهِ كَقَوْلِهِمْ لَا تَأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ . وَقَوْلُهُ أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ
 الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ بِرَفْعٍ مَا بَعْدَ الْوَائِ وَالْفَاءِ فِيهِمَا . فَاِنْ التَّقْدِيرُ فِي الْاَوَّلِ وَانْتَ تَشْرَبُ
 اللَّبَنَ لِانَّ الْمُرَادَ فِيهِ النِّهْيَ عَنْ اَكْلِ السَّمَكِ وَابَاحَةِ شَرَبِ اللَّبَنِ لَا النِّهْيَ عَنْهُمَا جَمِيعًا .
 وَفِي الثَّانِي فَهُوَ يَنْطِقُ لِانَّ الْمُرَادَ اثْبَاتُ النَّطْقِ لَهُ لَا الْاِسْتِفْهَامَ عَنْهُ . وَقَسَّ عَلَى ذَلِكَ
 مَا اشْبَهَهُ مِنَ الْمَوَاقِعِ

وَشَاعَ بَعْدَ الْفَاءِ الْاِسْتِثْنَاءُ فِي نَحْوِ مَنْ يُؤْمِنُ فَلَا يَخَافُ

اي ان الاستثناء قد شاع وقوعه في جواب الشرط المضارع بعد الفاء الرابطة للجواب
 نَحْوِ مَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا . اي فهو لا يخاف * ومن ثمَّ يلزمه
 الرَفْعُ لَانَّهُ قَدْ صَارَ مُجَرَّدًا بِوُقُوعِهِ خَبَرًا لِذَلِكَ الْمَبْتَدَأِ الْمُقَدَّرِ كَمَا عَلِمْتَ فِي مَوْضِعِهِ
 وَدُونَ ذَلِكَ كَجَوَابِ يَرَدْ نَحْوُ قَصَدْنَا نَجْدًا نَجْدًا نَقْصِدُ

اي ان الاستثناء يُسْتَعْمَلُ بِدُونِ مَا ذُكِرَ مِنْ مُصَاحَبَةِ الْحَرْفِ وَاضْمَارِ الْمَبْتَدَأِ .
 فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ كَأَنَّهَا قَدْ وَقَعَتْ جَوَابًا عَنْ سُؤَالٍ مُضْمَرٍ وَلِذَلِكَ تُقَطَّعُ عَمَّا قَبْلَهَا كَمَا يُقَطَّعُ
 الْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ . وَذَلِكَ كَمَا فِي مِثَالِ النَّظْمِ فَإِنَّ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ فِيهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى سُؤَالٍ
 مُقَدَّرٍ كَأَنَّهُ قِيلَ هَلْ نَجِدُ أَهْلًا لِقَصْدِ النَّاسِ إِلَيْهَا فَقِيلَ نَجْدًا نَقْصِدُ * وَذَلِكَ يَكُونُ
 فِي الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ كَمَا رَأَيْتَ . وَفِي الْفِعْلِيَّةِ نَحْوُ اِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ
 فَانَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ اِنَّهُ قِيلَ مَاذَا قَالَ فِي جَوَابِهِمْ فَقِيلَ قَالَ سَلَامٌ . وَهَذَا مِنَ الْمُبَاحَثِ

البيانية

فصل

في الحكاية

وَقَفَّا حَكَتْ مِنْ مَا لِنَكْرَةٍ سِئِلَ عَنْهَا وَاعْتَبَرْنَا أَنْ وَقَفْتَ أَوْ تَصِلَ

وَنُونَ مِنْ لِلْفَرْدِ حَرَكٌ مُشْبِعًا "وَدُونَهُ أَحَكَّ بِهِمَا مَا فَرَعَا"

اي ان مَنْ وَايَّ الاستفهاميتين عند السؤال بهما عن تشخيص النكرة المذكورة في كلام الغير يُحْكِي بهما ما لتلك النكرة من الإعراب وغيره على ما سترى . غير ان مَنْ يُحْكِي بها في الوقف فقط وَايَّ يُحْكِي بها في الوقف والوصل * ويجب تحريك نون مَنْ في حكاية المفرد المذكور بحركته مُشَبَّعةً فيتولد منها حرفٌ يجانسها . أمَّا التحريك فلا استجلاب الحكاية لأنها لا تنأتى من الساكن . وأمَّا الإشباع فلا وقف على الساكن المتولد منه لأنه لا يُوقَف على المتحرك . فاذا قيل جاء رجل يُقال مَنْ . او رايت رجلاً يُقال مَنْ . او مررت برجل يُقال مَنْ . وأمَّا أي فتجري مجرى بقية الأسماء العربية وصلًا ووقفًا . فيُقال في الوصل أي يا فتى بالرفع لمن قال جاء رجل . وفي الوقف أي بالالف المبدلة من التنوين لمن قال رايت رجلاً . وقس عليه * واما ما سوى المفرد المذكور وهو المؤنث والمثنى والمجموع فيُحْكِي بهما ما له من علامات الفروع . فاذا قيل جاءت امرأة ورجلان وامرأتان وبنون وبنات يُقال مَنْ وَمَنان ومَنَتان ومَنون ومَنات . وكذلك آية وآيان وآيتان وآيون وآيات * غير ان الغالب في نون مَنْ ان تُسَكَّن مع المثنى فيُقال مَنَتان . ورُبَّمَا سُبُكَّت مع المفرد أيضًا فيُقال مَنَت باثبات التاء على لفظها مع الوقف عليها * واعلم انهم اختلفوا في اعراب مَنْ وَايَّ في الحكاية والمخار انهما خبران عن محذوف او مبتدآن محذوف الخبر والتقدير مَنْ الذي ذكرته وَايَّ جاء ونحو ذلك * والمبني منهما يبقى اعرابه في المحل والمعرّب يُقدَّر له علامات الرفع لاشتغال محلها بعلامات المحكي كما مرَّ في باب تقدير الإعراب . وعلى ذلك يجري كل محكي بالاجمال

«وَعَكْسَ أَيَّ لَفْظُ مَنْ فِي الْوَصْلِ لَمْ يَحُلْ وَيُحْكِي بَعْدَهَا لَفْظُ الْعَلَمِ»
«وَذَلِكَ إِذَا لَا عَطْفَ تَتْلُوهُ فَإِنْ يُعْطَفُ فَمَا بَعْدُ بِإِعْرَابِ قَمِينِ»
اي ان مَنْ اذا سُئِلَ بها في الوصل كانت عكس أي فان لفظها يكون ساكنًا مع الجميع ولا يلحقها شيء من علامات الفروع . فيُقال مَنْ يا هذا لمن قال جاء رجل او امرأة او رجلان وهلم جرا * واذا كُرِّرَ بعدها لفظ المسؤول عنه فان كان علمًا يُحْكِي في السؤال على لفظه فيُقال مَنْ زيدا لمن قال رايت زيدا وقس عليه . وهي لغة اهل الحجاز وعليها الاستعمال * غير انه يُشترط لصحة الحكاية بعدها ان لا تكون واقعة بعد عاطفٍ نحو ومن زيد لان الغرض من الحكاية بيان كون المسؤول عنه هو

الاول والعاطف يربطهما فلا يحتاج معه الى الحكاية . وحيث ان يمتنع الرفع بعدها على الاطلاق * واما اذا لم يكن ما بعدها علماً فلا يحكى منه شيء على الصحيح فاذا قيل رأيت غلاماً زيداً نقول من غلام زيد بالرفع لا غير * ويشترط في العلم ان لا يكون ملحقاً بتابع غير النعت بابتداء مضافاً الى علم وعطف النسق مع كون المعطوف علماً . فاذا قيل رأيت زيدا الكريم او نفسه او اخاك نقول من زيد الكريم وهلم جرا بالرفع في الجميع . واذا قيل رأيت زيد بن عمرو او بكراً وخالداً نقول من زيد بن عمرو ومن بكراً وخالداً بالنصب فيهما * فان كان المعطوف غير علم نحو رأيت زيدا وعلامة يحكى العلم وحده في اختيار الاكثرين فيقال من زيدا وعلامة بنصب الاول ورفع الثاني * ولا يجوز مع أي في ذلك كله الا الرفع لانها تكون مرفوعة لفظاً فاذا كان ما بعدها منصوباً او مجروراً ادى الى منافرة في اللفظ . ولذلك يرفع ما بعدها مطلقاً على الابتداء وتبطل الحكاية

وَالْمُفْرَدَاتُ دُونَ هَذَا وَالْجُمْلُ وَمَا فِيهَا مِمَّا يُحْكِي وَالْمَثَلُ

اي ان هذه المذكورات تحكى في غير هذا المقام عارضة عن السؤال * أمّا الاسم المفرد فيحكى منه ما وقع في كلام الغير كقول بعضهم دعنا من تمرتان جواباً لمن قال له هاتان تمرتان * وما أريد به اللفظ كقولك قام فعل ماض ومن حرف جر وقد مر استيفاء ذلك في بحث العلم . وقد يحكى المتكلم ما وقع في كلامه السابق كقول بعضهم رأيت علياً وعلياً أسد * وأمّا الجملة فيحكى منها ما وقع بعد القول نحو وقالوا الحمد لله . او بعد القراءة نحو قرأت نصر من الله وفتح قريب . او الكتابة نحو

كُتِبَتْ سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ * وقد يحكى ما وقع بعد السمع كقول الشاعر

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِمُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ لَصَيْدَحٍ أَنْتَجِمِي بِلَالًا

وندر ذلك بعد غير هذه المذكورات كقول الآخر

وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمٍ أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمَارِ

وكذلك الجملة المسمى بها كتاباً مثراً وبرقاً فخره * والمثل السائر نحو في الصيف ضيقت اللبن بكسر التاء . فانه يضرب للرجل ايضاً بكسرها لانه قيل لامرأة في

الاصل

فصل

في أحرف الزيادة

وَقَدْ تَزَادُ أَحْرَفُ الْمَعَانِي كَمَا تَزَادُ أَحْرَفُ الْمَبَانِي

اي ان الأحرف الموضوعة للمعاني كأحرف الجر وغيرها قد تزداد في الكلام كما تزداد
 الأحرف الهمجية في أبنية الالفاظ كالسين والهمزة وغيرها من حروف سألتمونيها
 كما تقرر في علم الصرف * وهذه الأحرف تزداد لأغراض في مواضع مخصوصة كما تزداد
 تلك الأحرف . وسيأتي بيان كل ذلك بالتفصيل

فَالْبَاءُ زِدَ مُبْتَدَأً بَعْدَ إِذَا وَخَبَرًا لِلْيَسِّ مَا لَا أُتَّخِذُ

وَيَفِي تَعَجُّبٍ بِأَمْرٍ فَاعِلًا وَالْحَالِ نَزْرًا إِذْ تَقِيَّتِ الْعَامِلَ

اي ان الباء تزداد في المبتدأ الواقع بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا يزيد في الدار *
 وفي خبر ليس وما ولا العاملتين عملها نحو أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ وما رَبُّكَ بغافل عما
 تعملون . وقول الشاعر

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذَوْ شَفَاعَةٍ يُغْنِي فِتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

وقد تنادى في خبر كان المنفية حملاً على خبر ليس كقول الآخر
 وان مدت الأيدي الى الزاد لم يكن بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل
 وتزداد في فاعل أفعل بلفظ الامر في التعجب نحو أسمع بهم وأبصر * وفي الحال
 المنفية العامل كقول الشاعر

فَمَا رَجَعْتَ بِجَنَابَةِ رِكَابٍ حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مِنْهَا

وهو قليل في الاستعمال

وَسَمِعَتْ نَحْوَ بِحْسِي دِرْهَمٍ وَنَحْوَ أَلْقَى يَدَيْهِ الْأَدَمُ

وَجَاءَ عُثْمَانُ بِنَفْسِهِ كَمَا مُحَمَّدٌ بَعَيْنِهِ زَارَ الْحِمَى

اي ان زيادة الباء قد سمعت في المبتدأ بدون اذا نحو بحسي درهم وهو نادر . وفي
 المفعول به نحو ألقى يديه . وفي التوكيد بالنفس والعين كما رأيت في المثال

وكذلك في فاعل كفى نحو وكفى بالله شهيداً . وكل ذلك مطروق في الاستعمال غير
انه لا يقاس غيره عليه .

وَاللَّامُ مَفْعُولًا " لِفِعْلِ لِحَقًّا تَقْوِيَةً أَوْ شِبْهِ فِعْلٍ مُطْلَقًا "

اي ان اللام تزداد في المفعول به لتقوية العامل الضعيف . وذلك يكون في ما كان
عامله فعلاً متأخراً نحو لزيد ضربت لانه قد ضعف بتأخير عن المفعول . او شبه
فعل وهو المصدر والوصف سواء تأخراً عن المفعول نحو لزيد ضرباً وزيد لعمرو
ضارب ام تقدماً عليه نحو عجبت من ضربك لزيد وزيد ضارب لعمرو . وذلك لان
شبه الفعل فرع عن الفعل في العمل فيكون أحوج الى ما ينقوي به . ويقال لهذه
اللام لام التقوية

وَفِي جَوَابِ ذِي امْتِنَاعٍ وَالْقَسَمِ وَقَبْلَ اِنْ قَدْ وَطَّأَتْ مِثْلَ الْعِلْمِ

اي ان اللام تزداد ايضاً في جواب ما دل على امتناع شيء لامتناع غيره او لوجوده .
وهو جواب لو نحو ولو علم الله فيهم خيراً لَأَسْمَعَهُمْ . وجواب لولا نحو ولولا دفع الله
الناس بعضهم ببعض لَفَسَدَتِ الارض . وجواب لوما كما في قول الشاعر
لوما الإصاخة للوشاة لكان لي من بعد سخطك في رضاك رجاء
وتزداد في جواب القسم نحو تالله لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ . وهي مع زيادتها تفيد الربط
في هذه الأجوبة كالفاء في جواب الشرط * ومن هذا القبيل اللام الموطئة للقسم
وهي الداخلة على ان الشرطية لتكون كالعلامة على القسم المحذوف قبلها نحو ولئن
قوتلوا لا ينصرونهم . وقد مر الكلام عليها في بحث القسم بالتفصيل .

وَمِنْ لِذِي التَّنْكِيرِ دُونَ مُوجِبَةٍ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْفَاعِلِ الْمَفْعُولِ بِهِ

اي ان من تزداد مع النكرة من المبتدأ والفاعل والمفعول به . وذلك في ما سوى الموجب
من هذه المذكورات وهو الواقع في سياق النفي وشبهه كما عجلت نحو ما لكم من الله غيره
وهل من خالق غير الله . وقس عليه في الفاعل والمفعول به نحو وما تسقط من ورقة
الا يعلمها وما ترى في خلق الرحمن من تفاوت ولا يقيم من احدٍ وهلم جرا * غير ان
الاستفهام يختص بهل لانها مختصة بطلب التصديق المطلوب هنا . وهو المشهور بين

النجاة * واعلم ان النكرة التي تُزاد عليها من اذا كانت تختص بالنفي وشبهه نحو ما جاءني من احدٍ فهي لتأكيد العموم . والا فهي للتخصيص على العموم نحو ما جاءني من رجل . فانه قبل دخولها كان يحتمل ان يقال بل رجلان او اكثر فلما دخلت ارتفع هذا الاحتمال . ولذلك تُعد في مثل هذا التركيب شبهة بالزائدة لا زائدة في الحقيقة لافادتها معنى لا يُستفاد بدونها وعدم صلاحيتها للاسقاط . وهو المختار

وَالْكَافُ فِي كَمِثْلِهِ وَالنَّاءُ فِي رَبٍّ وَثُمَّ لَا وَثُمَّ تَقْتَفِي

اي ان الكاف تُزاد على لفظة مثل نحو ليس كمثله شيء لان المراد نفي المثل لا نفي مثل المثل والا لزم ثبوت المثل وهو عكس المقصود * والناء تُزاد بعد رَبٍّ وَثُمَّ العاطفة ولا النافية وَثُمَّ التي يُشار بها الى المكان . فيقال رَبَّتْ رَجُلٌ كَرِيمٍ لِقَيْتِهِ وَجَاءَ زَيْدٌ ثَمَّتَ عَمْرُوهُمُ جَرًّا * وهي تُفتح وتُسكن في الجميع الا في لات فلا يجوز تسكينها لانها يلزم منه النقاء الساكنين * وزيادتها قيل لتأنيث اللفظ وقيل للمبالغة في المعنى وهو قول الاكثرين

وَأَنَّ "تُزَادُ قَبْلَ لَوْ إِذَا أَقْسِمَا وَبَعْدَ لَمَّا وَكَذَا إِنْ بَعْدَ مَا"

اي وتُزاد ان الخفيفة المفتوحة الهمزة قبل لو الواقعة بعد فعل القسم مذكورا كقول

الشاعر

فَأَقْسِمُ أَنَّ لَوِ الثَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكُنَّا لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

او محذوفاً كقول الآخر

أَمَا وَاللَّهِ أَنَّ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ

وبعد لما نحو فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه * وتُزاد ان الخفيفة المكسورة الهمزة

بعد ما النافية سواء كان منفيها فعلاً كقوله

دَخَلْتُ الْبِلَادَ فَمَا إِنْ أَرَى نَظِيرَ ابْنِ جُدَعَانَ بَيْنَ الْعَرَبِ

ام جملة اسمية كقول الآخر

وَمَا إِنْ طِينًا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَابِتَانَا وَدَوْلَةُ آخِرِنَا

وقد تُزاد بعد ما الموصولة والمصدرية وكلاهما نادر في الاستعمال

وَمَا "تُزَادُ بَعْدَ عَنْ رَبٍّ وَكَيْ إِنْ أَيْنَ أَيْنَ مَتَى إِذَا وَأَيَّ"

«غَيْرَ وَبَعْدَ مِيٍّ لَيْتَ» وَالْعَمَلُ فِي مُفْرَدَاتِ أَسْمٍ وَفِعْلٍ لَمْ يَزَلْ

اي ان ما تُزاد بعد عن نحو عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ * وبعد رُبَّ كقول الشاعر
رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بَصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءَ

وبعد كَي كقول الآخر

يَهْدِدُونِي كَمَا أَخَافَهُمْ هِيَّاتِ أَلَيْ يَهْدِدُ الْأَسَدُ

وبعد إِنْ الشرطية وما يليها من الأدوات المذكورة في البيت نحو إِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَابْتَئِزْ تَكُونَ مِنَ الْمَوْتِ وَهَلْ جَزَاءُ * وبعد غير كقول

الشاعر

مَنْ غَيْرِ مَا سَقَمَ وَلَكِنْ شَفَّيَ هُمُ ارَاهُ قَدْ أَصَابَ فَوَّادِي

وبعد بَعْدَ كقوله

وَلَهَا طَيْبٌ نَكْهَةٌ حِينَ هَبَّتْ بَعْدَ مَا هَجَعَتْ كَسْكَ فَتَبَقِ

وبعد مِيٍّ بمعنى مثل من قولهم لَا سِيَّيَا فِي أَحَدٍ وَجُوهَهَا كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ . وهي لازمة لها * وبعد لَيْتَ من اخوات إِنْ فِي من ابقى عملها وهو الراجح على ما مرَّ هناك * وهي في ذلك كله لَا تَكْفُ عَنْ الْعَمَلِ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَفْرُودَةِ وَالْأَفْعَالِ كَمَا رَأَيْتَ * واعلم ان ما الداخلة على كي يجوز ان تُحْسَبَ زَائِدَةٌ فَيُصَبُّ الْفِعْلُ بَعْدَهَا بِكِي أَوْ بِأَنَّ مُضْمَرَةً وَهُوَ الْأَكْثَرُ . وان تكون مصدرية وكِي حرف جَرٍّ فَيُرْفَعُ الْفِعْلُ عَلَى أَنَّهُ صِلَةٌ مَا * والداخلة على اِيٍّ تشمل الداخلة بينها وبين مجزومها نحو أَيْيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى . وبينها وبين مجزورها نَحْوُ أَيْيَا الْأَجْلَيْنِ قُضِيَ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ فان ما بعدها يبقى على حكمه في الوجهين * فتدبر

«كَذَلِكَ لَا تُزَادُ بَعْدَ الْوَاوِ فِي مَا جَاءَ مَعْطُوفًا عَلَى مَا قَدْ نَفِيَ»

اي ان لا تُزاد بعد الواو في ما عَطِفَ عَلَى مَنفِيٍّ لَفْظًا نَحْوُ لَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ . او مَعْنَى نَحْوِ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْفَاضِلِينَ * وهي تُزاد هناك لتأكيد النفي تقريرًا كما رَأَيْتَ . او رَفْعًا لِلْإِحْتِمَالِ كَمَا فِي نَحْوِ مَا جَاءَ زَيْدٌ وَلَا عَمْرٌو . فانه يُجْمَلُ عِنْدَ سَقُوطِهَا ان يكون المراد نفي اجتماعهما معًا في وقت المجيء . فلما جِيءَ بِهَا ارْتَفَعَ هَذَا الْإِحْتِمَالُ . فتأمل

وَمَا تَزِدْ صَحِيحَ بِهِ أَوْ أَكِيدَ بِالْبَلِّغِ وَكَفَّ أَحْصَرُ وَقَوَّ مَهْدِ
وَدُونَ ذَلِكَ التَّرْكَ أَوَّلَى وَقَضَى حَتْمًا بِمَا اقْتَضَى مُهِمُّ الْغَرَضِ

اي ان ما يزداد من هذه الأحرف يُراد به تصحيح اللفظ كما في نحو أَكْرَمَ بَزِيدٍ .
فان فاعل الامر لا يكون الا ضميراً للمخاطب فلما عُدِلَ الى غيره زيدت عليه الباء
ليصير على صورةِ بَصَحَ التلُّظ بها . او التأكيد كما في نحو ما زيد بقائمه . او المبالغة كما
في نحو لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ . او الكف كما في نحو حيثما تذهب أَذهب . او الحصر كما في
نحو إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ . او التقوية كما في نحو للرؤيا تعبرون . او التمهيد اي التوطئة كما
في نحو وَلَئِنْ قُوِيَ لَأَنْتُمْ لَأَنْتُمْ لَأَنْتُمْ لَأَنْتُمْ لَأَنْتُمْ لَأَنْتُمْ لَأَنْتُمْ لَأَنْتُمْ لَأَنْتُمْ
قِيلَ الْعَبَثُ فِي الْكَلَامِ . على ان ما زيد لغرض لا يجب منه إلا ما اقتضاه امر مهم
كالباء الداخلة على فاعل التعجب لتصحيح اللفظ وما اللاحقة إِنَّ التأكيدية لإفادة
الحصر ونحو ذلك . فتدبر

الخاتمة

فصل

في احكام الظرف والمجرور

لَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِ الظَّرْفِ بِالْفِعْلِ أَوْ شِبْهِهِ لَهُ كَالْحَرْفِ

اي ان الظرف لا بد ان يتعلّق بفعلٍ او شبهه ليربط بعامله كما يتعلّق حرف الجر .
وذلك يشمل ظرف المكان نحو جلست عند زيدٍ وزيدٌ واقفٌ لدى الأمير . وظرف
الزمان نحو اتيت اليوم وانا راحلٌ غداً * واعلم ان الحرف والظرف المذكورين قد
يتعلّقان بما يَأْوُلُ بشبه الفعل نحو وهو الذي في السماء إلهٌ اي معبود . او بما يُشِيرُ الى
معناه كقول الشاعر

اسدٌ عليّ وفي الحروبِ نعامٌ ربدأً تجفّلُ من صغير الصافرِ

اي شجاعٌ عليّ وفي الحروبِ جبانٌ . وقس عليه الظرف * وكل ذلك يعمل فيهما ولذلك
قيل انهما يكتفيان براءة الفعل

وَمَا تَعَلَّقًا بِهِ أَحْذِفْ حِينَ عَمَّ وَمَا يَخُصُّ أَذْكَرُ وَكُلٌّ يُلْتَزِمُ
وَذَاكَ فِي نَعْتٍ وَحَالٍ وَخَبَرٍ وَصِلَةٍ مَعَهَا عَلَى الْفِعْلِ اقْتَصَرَ

اي ان متعلق الظرف وحرف الجر اذا كان يدل على كون عام كالحصل والوجود ونحوها يجب حذفه لقيام الظرف وعديله مقامه في الدلالة على الاستقرار وان كان يدل على كون خاص كالقيام والقعود ونحوها يجب ذكره لعدم الدليل عليه * وكل ذلك يكون في ما وقع نعتا او حالا او خبرا او صلة . فيقال مع إرادة الوجود المطلق اعجبني غلام عند الخليفة ومررت بزيد امام داره وزيد تحت الشجرة ورأيت الخطيب الذي فوق المنبر . اي موجود عند الخليفة ومستقر امام داره وحاصل تحت الشجرة واستقر فوق المنبر * ومع إرادة الوجود المقيد بصفة اعجبني غلام واقف عند الخليفة ومررت بزيد جالسا امام داره وزيد نائم تحت الشجرة ورأيت الخطيب الذي قام فوق المنبر * وكذلك مع الجار والمجرور نحو اعجبني غلام للخليفة ومررت بزيد في داره وهلم جرا * غير ان المحذوف في هذه المواضع يجب تقديره في الصلة بالفعل كما رأيت لان الصلة موطن الجملة ويجوز في غيرها تقديره به او بالصفة لانه يحتملها جميعا . غير ان الصفة أولى لان الاصل فيه الافراد وهو اختيار الجمهور * واعلم ان من المواضع التي يجب فيها حذف المتعلق ان يكون المتعلق رافعا للاسم الظاهر نحو ائنه علم الغيب وا في الله شك . او يكون حرف قسم غير الباء نحو والليل اذا يغشى . او يكون المتعلق قد استعمل محذوفا في مثل او شبهه كقولهم للمسافر على الطائر الميمون . او قد حذف على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه .

وْظَرْفُ ذِي التَّمَوِّمِ يَدْعَى الْمُسْتَقَرَّ وَغَيْرُهُ اللَّغَوُ الَّذِي لَا يُعْتَبَرُ
وَهَكَذَا ذُو الْجَرِّ فَأَعْلَمُ وَأَعْمَلُ وَقِسْ عَلَى مَا قِيلَ مَا لَمْ يُقَلْ

اي ان الظرف الذي متعلقه عام يقال له المستقر . وذلك لما فيه من معنى الاستقرار كما مر او لانه عند حذف ما يتعلق به ينتقل ضميره اليه فيستقر فيه * وأما الذي متعلقه خاص فليس في شيء من ذلك ويقال له لغو لانه ملغى لا اعتبار له * وهكذا الجار والمجرور لانه عديل الظرف في جميع احكامه كما علمت

فصل

في الجملة واحكامها

يُضَمُّ الْجُمْلَةُ بِأَبِ الْمُبْتَدَأِ وَبَابُ مَا أُنْشِدَ إِلَيْهِ أُسْنِدًا
وَالصَّدْرُ ذُو الْأَصْلِ إِلَيْهِ تُنْسَبُ وَقَبْلَهُ الْحَرْفُ كَلْفُو يُحْسَبُ

اي ان الجملة تنعقد من باب المبتدأ وباب ما أُسْنِدَ إليه الفعل منحصرة فيهما .
فيندرج في الاول المبتدأ وخبره المجردان والمنسوخان وفاعله الذي يُغْنِي عن الخبر .
وفي الثاني الفعل والفاعل ونائبه * وهي تُنسَبُ الى ما صُدِّرَتْ به في اسمية في نحو
زيد قائم وفعليّة في نحو قام زيد * وذلك يُعْتَبَرُ فيها بحسب الاصل فلا يُشَكَّلُ بنحو
قام ابوه زيد وزيدا ضربت لان الاصل زيد قام ابوه وضربت زيدا وبهذا الاعتبار
تُعَدُّ الاولى اسمية والثانية فعلية * ولا عبرة بما تقدم على الجملة من الحروف نحو ان
زيدنا قائم وهل قام زيد فانها لا تُغَيَّرُ عن نسبتها وذلك الحرف كاللغو لا يُعْتَدُّ به *
واعلم ان الجملة اعم من الكلام لانه لا يُشْتَرَطُ فيها ما يُشْتَرَطُ فيه من الاِفادة كما في
جملة الشرط والصلة ونحوهما فكل كلام جملة ولا يُعْكَسُ * ويندرج تحت الاسمية
نحو هيئات العقيق لان صدرها اسم فعل لا فعل بالحقيقة * وأما الصفة فانها مع
اشتغالها على المُسْنَدِ والمُسْنَدِ اليه لا تُحْسَبُ جملة لانها لا تستقل بالافادة على حكم
الجمل . ولا يُعْتَبَرُ ما فيها من المُسْنَدِ اليه لانها تستوي معه في التكلم والخطاب
والغيبية كالمفردات الجامدة فيقال انا قائم وانت قائم وهو قائم كما يُقال انا رجل
وانت رجل وهو رجل . وعلى هذا تكون كانها خالية من الضمير المُسْنَدِ اليه فلا تستحق
حكم الجملة وبهذا الاعتبار كانت معربة لا مبنية كالجمل

وَنَحْوُ زَارَ هِنْدَ كُبْرَى وَنَحْوُ زَارَ هِنْدَ مِنْهَا صُغْرَى
وَكَبَّانَا عَبْدِي أَبْنَةُ لِي شَمْلًا كَلَّا وَنَحْوُ الدَّارِ مِلْكِي لَا وَلَا

اي ان الجملة منها كبرى وهي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد زار هند . ومنها صغرى
وهي الجملة الواقعة خبراً بجملة زار هند المُخْبِرُ بها عن زيد في المثال * ومنها كبرى
وصغرى معاً وهي ما جمعت الطرفين كما في نحو انا عبدي ابنة لي . فان ما بعد الضمير

الاول جملة كبرى باعتبار ان الخبر فيه قد وقع جملة وصغرى باعتبار انه باسره
قد وقع خبراً عن الضمير المذكور * ومنها لا كبرى ولا صغرى نحو الدار ملكي فانها
ليست كبرى لان خبرها مفرد ولا صغرى لانها ليست خبراً

وَذَاتُ وَجْهِ نَحْوُ زَيْدٍ مُّقْبِلٌ وَذَاتُ وَجْهَيْنِ كَعَمْرٍو يَفْعَلُ

اي ان من الجملة ما هي ذات وجه واحد وهي ما كان صدرها وعجزها من قبيلة
واحدة نحو زيد مقبل وظننته يزوني . ومنها ما هي ذات وجهين وهي ما كان صدرها
وعجزها مختلفين في الاسمية والفعلية نحو عمرو يفعل وظننته صادقاً . وتسمى الاولى
ذات الوجه والثانية ذات الوجهين

وَلَا مَحَلَّ إِذْ بَدَتْ أَوْ وَصَلَتْ أَوْ فَسَّرَتْ أَوْ لِإِعْتِرَاضٍ فَصَلَتْ
أَوْ كَانَتْ الْجَوَابَ فِي الْيَمِينِ أَوْ فِي بَابٍ إِنْ لَمْ تَرْتَبِطْ أَوْ بَابِ لَوْ

اي لا يكون محل من الإعراب للجملة الابتدائية وهي الواقعة في افتتاح العبارة نحو
الله نور السموات والارض . او في أثنائها منقطعة عما قبلها نحو خلق السموات
والارض بالحق تعالى عما يُشْرِكُونَ * وكذلك الجملة الواقعة صلة لموصول اسمي نحو
والله الذي ارسل الرياح . او حرفي نحو نخشى ان تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ * والمفسرة لما قبلها
بجريدة عن حرف التفسير نحو هل ادلكم على تجارة تُنجيكم من عذاب اليم تؤمنون
بالله ورسوله . او مقترنة به نحو ما قلت لم الا ما امرتني ان اعبدوا الله ربي
وربكم * والجملة المعترضة وهي الفاصلة بين المتلازمين كالموصوف والصفة نحو انه
لقسم لو تعلمون عظيم * والواقعة جواباً للقسم نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم
وما غوى . او جواباً لشرط جازم لم يقترن بالفاء او اذا نحو ان نشأ نزل عليهم من
السماء آية . او شرط غير جازم نحو لو انزلنا هذا القرآن على جبل لرايته خاشعاً
متصدعاً من خشية الله * ومن هذا القبيل جواب اذا نحو اذا جاءتهم الحسنة قالوا
لنا هذه . وجواب لولا نحو ولولا كلمة الفصل لقضي بينهم . وجواب لما نحو فلما رأوا
بأسنا قالوا آمنا بالله . وقس على كل ذلك * واعلم ان الجملة المعترضة لا بد ان تكون
اجنبية كما رأيت فان لم تكن كذلك نحو جاء وهو راكب زيد لم تكن من هذا
القبيل * وقد ذكرت لها النجاة مواقع كثيرة منها ما ذكرناه آنفاً . ومنها المبتدأ والخبر

في الحال كقول الشاعر
 وفيهنَّ والأَيَّامُ يَعَثْنَ بالفتى نوادِبُ لا يَمْلَنَّهُ ونَوَائِحُ
 او في الاصل كقول الآخر
 لَعَلَّكَ والمَوْعِدُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ بِدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بِدَاءِ
 والفعل ومرفوعه كقوله
 وقد أدركتني والحوادثُ جَمَّةٌ أَسِنَّةُ قَوْمٍ لا ضِعَافٍ ولا عَزَلٍ
 او منصوبه كقوله
 وبُدِّلَتِ والِدَهُرُ ذُو تَبْدُلٍ هَيْفًا دَبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَالِ
 والقسم وجوابه كقوله
 لعمري وما عمري عليَّ بهينٍ لقد نطقت بطلاً عليَّ الاقارعُ
 ومنها الموصول وصلته والشرط وجوابه والنافي ومنفيه وغير ذلك مما لا فائدة في
 استيفائه

وَتَأْخُذُ الْحَمْلُ وَهِيَ تَخْبِرُ أَوْ وَهِيَ مَفْعُولٌ بِهِ إِذَا تَذَكَّرُ
 أَوْ وَهِيَ حَالٌ أَوْ لَهَا الْمُضَافُ ضَمٌّ أَوْ قَدْ أَجَابَتْ بَعْدَ رِبْطٍ مَا جَزَمَ
 أَوْ مُفْرَدًا قَدْ تَبِعَتْ وَالتَّابِعَةُ لِلْجُمْلَةِ فِي الطَّرْفَيْنِ سَابِعَةٌ
 اي ان الجملة يكون لها محل من الإعراب اذا وقعت خبراً نحو الرحمن علم القرآن .
 وكانوا أنفسهم يظلمون * او مفعولاً به نحو قال إني عبد الله . ورأيت المنافقين
 يصدون عنك * او حالاً نحو وجاء أهل المدينة يستبشرون . ولا تقرّبوا الصلوة وانتم
 سكارى * او مضافاً اليها نحو يوم هم بارزون . والسلام عليَّ يوم ولدت ويوم
 اموت * او جواباً لشرطٍ جازمٍ مقترنةً بالفاء او اذا نحو وان تجهر بالقول فانه يعلم
 السرّ واخفى . وان تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون * او تابعة لمفرد نحو
 من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه . وخُذْ من اموالهم صدقةً تطهرهم * وأما التابعة
 للجملة فقد يكون لها محل من الإعراب والله يقبض ويبسط واليه المصير . وقد لا يكون نحو
 اقتربت الساعةُ وانشق القمر . وبها يتم كل فريق سبعا من الجمل * واعلم ان الاصل
 في الجملة ان لا يكون لها محل من الإعراب لان حقها ان تكون مجردةً مستقلةً بنفسها

فان اصاب محللاً منه فقد تطفلت عليه لان ذلك حق المفردات * وهي انما تعطى
المحل المذكور اذا وقعت موقع المفرد كالخبر والحال وغيرها . ومن ثم استشكلت جماعة
محل الواقعة جواب شرط بانها لا تعاقب المفرد لانه لا يقع جواباً للشرط * وأجيب
بان المفرد أعم من ان يكون اسماً او فعلاً على حدته وهو يقع موقع هذه الجملة مع
رابطها فيجزم ومن ثم تكون في محل الجزم مع الرابط لا بدونه . ويشهد لذلك جزم
المعطوف في نحو ومن يضل الله فلا هادي له ويدزّم في طغيانهم يعمهون . فان
جزمه انما هو باعتبار محل الجملة المعطوف عليها . فتأمل

وَالْجُمْلَةُ الْفَضْلَةُ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ حَالٌ وَبَعْدَ نَكْرَةٍ فَهِيَ صِفَةٌ
وَشَبِيهَا كَذَاكَ مَعَهُمَا جَرٌّ فَأَحْفَظْ فَكُلُّ الصِّدِّ فِي جَوْفِ الْفَرَا

اي ان الجملة الواقعة فضلة بعد معرفة تكون حالاً منها نحو مرج البحرين يلتقيان .
وبعد نكرة تكون صفة لها نحو كتاب فصلت آياته * وقد تكون كل واحدة منهما
غير محضة فتحمل الجملة الوجهين نحو وآية لم الليل نسلخ منه النهار وهذا ذكر مبارك
انزلناه . فان المعرفة في الآية الأولى والنكرة في الثانية غير محضتين لان المعرفة
الجنسي يقرب من النكرة في المعنى والنكرة الموصوفة تقرب من المعرفة . وبهذا الاعتبار
تحمّل الجملة الواقعة بعد كلٍ منهما ان تكون حالاً او صفة * وعلى ذلك يجري
معهما شبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور كما علمت فيكون الواحد منهما حالاً في
نحو جاء زيد فوق جواده او على بعيره . وصفة في نحو مرت برجل بين قومه او في
داره . ومحتملاً في نحو تعجّبني الخيل عند العرب او في البادية وتعجّبني رجل تميمي عند
الامير او عن يمينه * وقس على كل ما ذكرنا ما لم يذكر والله الموفق
الى الصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل

قال العبد الفقير ناصيف بن عبدالله اليازجي اللباني اني قد جمعت ما في هذا
الكتاب مثناً وشرحاً من فضلات اولئك القوم الذين بنورهم اهتديت . وبهداهم اقتديت .
ولم أقصد سوى جمع ما تفرّق في كتب شتى تسهياً على الطالب فكنت أعدّ ناصحاً
لا مصنف . فان كنت قد احكمت النقل مضبوطاً على اصله فقد اصبحت الحاجة وإلا

فقد يغلط الناسخ ويصلح القارئ والله لا يضيع اجر المصلحين * وكان الفراغ من تبليغه
في شهر اذار سنة احدى ومئتين وثمانين مئة والف للمسيح الموافقة لسنة سبع وسبعين
ومئتين والف للهجرة والحمد لله أولاً وآخراً *

انتهى

يقول مختصره الفقير اليه تعالى ابراهيم بن ناصيف البازجي اللبناني هذا ما وقع عليه
الاختيار من هذا الكتاب على ما اقتضته الروية الضعيفة وسبق اليه النظر القاصر
والله المسؤول ان ينفع به مطالعيه ويجزل ثواب مؤلفه من واسع احسانه ويفرغ
عليه سجال رحمته ورضوانه ويرحم الله عبداً قال آمينا * واعلم اني اسقطت منه
باب الجر بالمجاورة لهجره في الاستعمال وانحصاره في المسموع عن العرب مع اهماله من
اكثر كتب المصنفين والحققت الكلام على هاء السكت بباب الوقف لما بينهما من
الملازمة * وكل موضع في المتن اكتفته بهاتين علامتين — " فهو من مواضع
التبديل المشار اليها في تصدير الكتاب . وقد اغفلت بيان مثل ذلك في الشرح لان
منه ما هو بالحذف ومنه ما هو بالتلخيص ومنه ما هو بغير ذلك مما يتعسر ضبطه ولا
تكفي في الدلالة عليه الاشارة مع كون الكثير منه تابعا لما في المتن وراجعا اليه *
وكان الفراغ من هذا الاختصار في العشر الأول من شهر ايلول

سنة اثنتين وثمانين وثمانين مئة والف

والحمد لله رب العالمين

